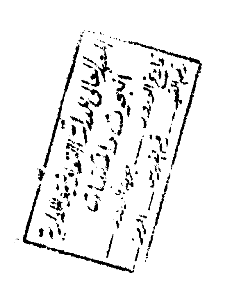
بسم الله الرحمن الرحيم



إقتصاديات التعاون
و
مفهوم النفع العام



دكتور كمال حمدي أبو الخير

إقتصاديات التعاون
و
مفهوم النفع العام

إلتقاء الحركة التعاونية والنقابية

تجربة من ألمانيا الاتحادية

الناشر
مكتبة عين شمس
٤٤ شارع القصر العيني

مؤلفات الدكتور / كمال حمدى أبو الخير

— تنظيم وادارة الجمعيات التعاونية للاستهلاك مكتبة عين شمس ١٩٥٩

— تطور التعاون وفلسفته فى ضوء الاشتراكية العربية
الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٢

— دور المؤسسات العامة التعاونية فى الاقتصاد القومى
مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٣

— التعاون فى المملكة المتحدة
مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٣

— التعاون الاستهلاكى (تاريخه ونظمه ومشكلاته)
مكتبة عين شمس ١٩٦٤

— نحو حركة تعاونية نظيفة الأهرام الاقتصادى ١٩٦٥

— نحو بنيان تعاونى سليم الأهرام الاقتصادى ١٩٦٦

— تطور مفهوم ديمقراطية الادارة فى التنظيمات التعاونية
جامعة الدول العربية — مكتبة عين شمس ١٩٦٧

— أصول التنظيم والادارة فى المؤسسات والتعاونيات
مكتبة عين شمس ١٩٦٨

— التنظيم التعاونى مكتبة عين شمس ١٩٧٠

— نشأة الفكر التعاونى وتطوره مكتبة عين شمس ١٩٧٠

— التطبيق التعاونى فى بريطانيا مكتبة عين شمس ١٩٧٠

— التطبيق التعاونى فى بعض الدول الاشتراكية والاسكندنافية
مكتبة عين شمس ١٩٧٠

— نحو بنيان تعاونى جديد مكتبة عين شمس ١٩٧٠

— التعليم التعاونى
المجلة العلمية لكلية التجارة وجامعة الدول العربية ١٩٧٠

— التطبيق التعاونى الاشتراكى مكتبة عين شمس ١٩٧٢

— التطور التعاونى الاشتراكى فى مصر وتشيكوسلوفاكيا
مكتبة عين شمس ١٩٧٣

— أصول الادارة العلمية مكتبة عين شمس ١٩٧٤

— دراسات فى التسويق مكتبة عين شمس ١٩٧٤

— الثورة الادارية ومشكلات التعاون مكتبة عين شمس ١٩٧٥

— الادارة بين النظرية والتطبيق — مكتبة عين شمس ١٩٧٦
— التعاون — تاريخه — فلسفته — اهدافه — مكتبة عين شمس ١٩٧٦
— التسويق التعاونى — مبادئه ومشكلاته — مكتبة عين شمس ١٩٧٧
— تطور التنظيم التعاونى — مكتبة عين شمس ١٩٧٩
— التطبيق التعاونى المصرى — مكتبة عين شمس ١٩٧٩
— التخطيط التعاونى والنشاط التسويقى — مكتبة عين شمس ١٩٨٠
— التعاون بين التشريع والتطبيق — مكتبة عين شمس ١٩٨٢
— بحوث ودراسات فى التعاون — مكتبة عين شمس ١٩٨٢
— الأساليب العلمية والعملية لتحقيق التكامل التعاونى العربى — مكتبة عين شمس ١٩٨٤
— تنظيم الملكية الزراعية واستغلالها — مكتبة عين شمس ١٩٨٤
— روبرت أوين — مكتبة عين شمس ١٩٨٥
— دكتور وليم كنج — مكتبة عين شمس ١٩٨٥
— فردريش فلهلم ريفيزن — مكتبة عين شمس ١٩٨٥
— تاريخ رواد روتشديل — مكتبة عين شمس ١٩٨٥
— فلسفة رواد التعاون ومبادىء التعاون الدولية — مكتبة عين شمس ١٩٨٥
— التنمية التعاونية والتطبيق المصرى — مكتبة عين شمس ١٩٨٦
— مشكلات التعاون بين النظرية والتطبيق — مكتبة عين شمس ١٩٨٦
— تنظيم وادارة النشاط التعاونى فى عالم متغير — مكتبة عين شمس ١٩٨٦
— اقتصاديات التعاون ومفهوم النفع العام — مكتبة عين شمس ١٩٨٦

— Statement on Cooperative Structure In The Arab Republic of Egypt.

Published by : Egyptian Society of Cooperative Studies (E.S.C.S.) 1976.

— The Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies Its objects and Affiliated Units.
Published by : (E.S.C.S.) 1978.

— Prospects on the Cooperatives and the Energy Problem.
Published by : Third International Cooperative Trade conference Cairo, 1982.

— Egyptian Cooperative Structure :
Published by : (E.S.C.S.) 1983.

— Working paper on Cooperatives and the Development Strategy within the frame work of the general state plan.

Published by : (E.S.C.S.) Cairo, 1984.

تعريف ببعض أوجه نشاط

الدكتور / كمال حمدى أبو الخير

— تدرج فى مناصب هيئة التدريس منذ عام ١٩٤٨ فى كلية التجارة جامعة عين شمس حتى الأستاذية ، ومازال استاذا بها حتى الآن .

— كاتب بصحف دار التعاون للطبع والنشر وله مقال اسبوعى منذ عام ١٩٥٩ حتى الآن .

— تولى أمانة ثم عمادة المعهدالعالى للدراسات التعاونية والادارية منذ انشائه عام ١٩٦٠ حتى الآن .

— رئيس مجلس ادارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية التى تملك المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية ، والمجلة المصرية للدراسات التعاونية ومركز البحوث التعاونية ، ومركز تنمية العلاقات التعاونية الدولية ، ومركز التدريب التعاونى .

— رئيس تحرير المجلة المصرية للدراسات التعاونية منذ صدورها عام ١٩٦٨ وصدر قرار من مصلحة الاستعلامات بذلك .

— عضو نقابة الصحفيين .

— نائب رئيس اللجنة الزراعية للحلف التعاونى الدولى منذ عام ١٩٧٦ واعيد انتخابه فى أكتوبر عام ١٩٨٠ لمدة تالية حتى عام ١٩٨٤ وانتخبته اللجنة الاقتصادية فى نفس العام نائبا لرئيسها .

عضو اللجنة المركزية للحلف التعاونى ، ولجنة الصحافة التعاونية ، وعديد من لجان الحلف النوعية .

— عمل مستشارا لجامعة الدول العربية فى الشئون الاجتماعية والتعاونية والادارية .

— شغل عضوية مجالس ادارة الاتحادات التعاونية المركزية للتعاون الاستهلاكى والانتاجى والاسكانى والزراعى .

— تحت رعاية رئاسة الجمهورية تولى الأمانة العامة للمؤتمر التعاونى الاستهلاكى الأول عام ١٩٨٠ .

— عضو فى المجالس القومية المتخصصة (المجلس القومى للتنمية الاجتماعية والخدمات وعضو شعبتى الحكم المحلى والتنمية الادارية) .

— عضو المجلس الأعلى لقطاع التموين ، وعضو الجمعية العمومية للعديد من شركات وزارة التموين .

— عضو مجلس ادارة أكاديمية السادات للعلوم الادارية .

- عضو الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الادارية .
- رئيس المؤتمر الدولى الثالث للتجارة التعاونية الدولية بالقاهرة الذى نظمه الحلف التعاونى الدولى سنة ١٩٨٢ .
- راس مؤتمر الاصلاح الزراعى بصوفيا الذى نظمه الحلف التعاونى الدولى بالتنسيق مع الاتحاد التعاونى فى بلغاريا سنة ١٩٨٣ .
- اختير خبيرا بالهيئة الاستشارية التعاونية الكندية التى تضم ابرز علماء وخبراء الحركة التعاونية فى العالم ١٩٨٤ .
- راس الندوة الدولية لادارة التنظيمات التعاونية فى الدول العربية التى نظمها المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية سنة ١٩٨٥ بالتنسيق مع اتحاد رايفيزن العالمى .
- عضو مجلس ادارة صندوق تمويل المساكن — وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضى سنة ١٩٨٥ .
- عمل رئيسا للجنة الاستشارية الدائمة للأمانة العامة للاتحاد التعاونى العربى سنة ١٩٨٥ .
- اسهم فى العمل السياسى ، حيث اختير عضوا فى المؤتمر القومى للقوى الشعبية .
- وامينا للمكتب التنفيذى بكلية التجارة جامعة عين شمس .
- وامينا لصندوق هيئة رعاية طلاب الجامعات التى تشكل مجلس ادارتها من عمداء الكليات الجامعية ١٩٦٤ .
- وعضوا منتخبا بلجنة المائة التى انتخبت على مستوى الجمهورية لوضع اسس الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى سنة ١٩٦٨ .
- وعضوا منتخبا باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى .
- تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه السيد رئيس الوزراء تمثال الامتياز الادارى كأحد رواد الادارة فى مصر فى عيد الادارة الثالث الذى نظمته أكاديمية ادارة الأعمال واتحاد الجمعيات العلمية العاملة فى مجال الادارة ١٩٨١ .
- تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه رئيس الوزراء درع العيد الخمسينى للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى (١٩٣١ — ١٩٧١) للدور زاته البارز الذى قام به فى اعداد التعاونيين وخدمة الاقتصاد القومى .
- منحه السيد رئيس الجمهورية وسام الجمهورية من الطبقة الثانية تقديرا لحميد صفاته وجليل خدماته .. عام ١٩٨٣ .
- تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه السيد رئيس الوزراء ميدالية وشهادة تقدير فى العيد الماسى للحركة التعاونية المصرية (١٩٠٨ — ١٩٨٣) .
- عضو مجلس ادارة بنك العمال المصرى عام ١٩٨٦

أبرز اسهامات الدكتور / كمال حمدى أبو الخير

- إنشاء دبلوم الادارة العليا التعاونية بمرحلة الدراسات العليا التطبيقية بكلية التجارة جامعة عين شمس .

- إنشاء الدراسات العليا التعاونية على مستوى الدراسات التمهيدية لمرحلة الماجستير والدكتوراه .

- انشاء المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية على مستوى مرحلة البكالوريوس ، والحصول على اعتراف وزارة التعليم العالى بشهادته على المستوى المالى والعلمى .. وكذلك اعتراف اليونسكو .. والجامعات الدولية فى الشرق والغرب .. ومعادلة المجلس الأعلى للجامعات المصرية لشهادة بكالوريوس المعهد ، وفقــا لقرار رئيس المجلــس الأعــلى للجامعات رقــم ٣ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢ بأن بكالوريوس المعهد يعــادل البكالوريوس الذى تمنحه كليات التجارة فى الجامعات المصرية شــعبة ادارة الأعمال .

- اعتراف نقابة التجاريين بخريجى المعهد وقيدهم فى الشــعب المختلفة وفقا لتخصصاتهم الوظيفية .

- الحفاظ على اسم الحركة التعاونية الشعبية عن طريق تمثيلها فى فترة غيابها فى المنظمات الدولية بصفة عامة والحلف التعاونى الدولى بصفة خاصة .

- عضوية المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية فى لجنة الحلــف التعاونى الدولى المركزية .. وعضويته فى اتحــاد رايفايزن العــالمى بالاضافة الى مشاركة المعهد فى كافة اللجان النوعية الدولية المنبثقة عن الحلف واتحاد رايفايزن كاللجنة الدولية للزراعة ، واللجنة الدولية الاستهلاكية ، واللجنة الدوليــة للعمال واللجنة الدوليــة للاسكان ، واللجنة الدولية للثروة السمكية ، والمؤتمرات العلمية التعــاونية التى تعقدها كليات التعاون الألمانية وغيرها .

- إصدار المجلة المصرية للدراسات التعاونية كأول مجــلة تعاونية علميــة دورية تسجل وتحلل أحدث التطورات من حيث النظرية والتطبيق لعلوم التعاون فى مجتمعنا الدولى المعاصر .

- إنشاء مكتبة علمية تعاونية على مستوى الدراسات الأكاديمية ابتداء من مرحلة البكالوريوس حتى مرحلة الدكتوراه تسهم فى اعداد جيل تعاونى علمى جديد يقود حركة التغيير نحو مواكبة ثورة الادارة العلمية التعاونية المعاصرة .

— كلفته المجالس القومية المتخصصة بوضع استراتيجية لتطوير النظـــام التعاون فى مصر ، وناقشها المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ورفعت الى السيد رئيس الجمهورية ضمن تقريـــر المجلـــس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية الكتاب رقم ١٦٧ من مطبوعات المجلس ، الدورة الرابعة ، سبتمبر ١٩٨٣ — يونية ١٩٨٤ .

— كلفه السيد وزير التموين والتجارة الداخلية بموجب القرار الوزارى رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٥ برئاسة لجنة لاجراء الدراسات وتقديم ورقـــة عمـــل ووضع استراتيجية تطوير الحركة التعاونية الاستهلاكية وتنشيطها فى ظل ماهو قائم حاليا وما يلائم الظروف المستقبلية حتى تتمكن من اخذ وضعها الطبيعى فى تنمية الناحية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى فى جمهورية مصر العربية .

وقد قام الدكتور كمال حمدى ابوالخير بصياغة ورقة الاستراتيجية وتلقى شكرا رسميا من الاستاذ الدكتور رئيس الوزراء .



ABUL KHEIR, Kamal Hamdy, born in Cairo, U.A.R., on 16 December 1922. Profession: University Dean and Professor. Married one child: Education: B.Com., Faculty of Commerce, Ain Shams University, 1943–47; Postgraduate Diploma in Organization and Management, ibid., 1952–53, in Marketing, 1953–54, in Stock-Exchange Studies in Cotton, 1954–55; Ph.D., Organization and Management of Cooperatives, 1960.

Appointments held: Member of Staff, Faculty of Commerce, Ain Shams University, 1948; currently Professor, Business Administration Department, ibid.; Consultant, Presidential Bureau for Economic Research, 1961; Dean, Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies, 1961; Member, Supreme Council for Reorganization of the Cooperative Movement, 1968; Consultant to the Cooperative Committee, Central Committee of the Arab Socialist Union; Member, Higher Cooperative Supreme Councils of Agriculture, Consumer, and Producer. Books published: (university textbooks) Principals of Organization and Management, 1961; The Development of the Cooperative Movement in the U.A.R., 1962; Consumers Cooperation, 1964; Comparative Cooperative Systems in Many Lands, 1967; Cooperative Organization, 1969; Towards New Cooperative Structure, 1970; The Development of Cooperative Thought, 1970; Cooperative Application in Great Britain, 1970; (published by Al-Ahram Economic Review) Towards a Clean Cooperative Movement, 1964; Towards Sound Cooperative Movement, 1966 (issued by the President's Office for Economic Research) The Cooperative Movement in the United Kingdom, 1962; The Role of Cooperative Organization in the National Economy (U.A.R.), 1962. Contributor to professional journals and newspapers.

Professional affiliations: Egyptian Society for Cooperative Studies (Vice-Chairman, 1962); Congress of the Arab Socialist Union. Address: Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies, El-Monira, Cairo, U.A.R.

بالرجوع الى القاموس الدولى بعنوان « أبرز ٢٠٠٠ من علماء العالم Two Thousand Men of Achievement الصادر فى عام ١٩٧١ ، تقول مقدمته :

أن أسماء العلماء الذين تضمنهم هذا القاموس هم الصفوة الممتازة من أبرز علماء العالم تقدما وعطاءا ... وأن اسماءهم تعتبر أكثر أسماء علماء العالم دورانا على ألسنة الناس والمجتمعات ، على الصعيد المحلى والدولى ، وأن الوثائق تتضمن نشاطهم وجهدهم ستظل محفوظة على مر العصور فى أرشيف « ميلروز Melrose بلندن ودارتماوث Dartmouth وهو الثغر الذى هاجر منه الآباء والأجداد الانجليز فى عام ١٦٢٠ من انجلترا الى العالم الجديد .

عنوان المراسلات مع القاموس الدولى :

All communications to : Two Thousand Men of Achievement, Artillery Mansions, Victoria Street, London S.W.I., England

ورد اسم الدكتور كمال حمدى ابو الخير فى هذا القاموس فى الصفحة رقم (٢)

المحتويات

الباب الأول

أضواء على ألمانيا الإتحادية

الباب الثاني

تاريخ وتحليل المناقشات عن اقتصاديات النفع العام

الباب الثالث

مشروعات النفع العام

كلمة المؤلف

يسعدنى أنأعرض فى هذا المرجع لتطور الفكرة التى برزت منذ القرن التاسع عشر والتى تنادى بأن النظام الاقتصادى الفردى أو الخاص يحتاج الى إطار « اقتصاد النفع العام كنظام اقتصادى جديد » نتيجة للمتغيرات التى تحدث فى النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وطالب بهذه الفكرة الكثير من علماء ألمانيا الإتحادية نتيجة لارتفاع معدلات النمو مع إعادة بناء اقتصاد ألمانيا الغربية ودخولها كجزء متمم لنظام التجارة العالمية ، ونتيجة لارتفاع معدلات الإنتاج والاستهلاك الفردى ، وأن هذه المتغيرات تستلزم توسيع دائرة البنية الأساسية ، خاصة وأن الفكر الإقتصادى المتقدم يرحب بالاستثمارات الجديدة في البنية الأساسية ويريدها أن تتقدم على تنمية القطاع الخاص حيث أن مثل هذا المنهج ينعش القطاع الخاص ويقويه ٠

ويرى كثير من علماء الاقتصاد المعاصرين أن المنشآت المشتركة ذات النفع العام التى أنشأتها الحركة العمالية الألمانية والجمعيات التعاونية الاستهلاكية تعتبر أكثر أشكال مشروعات النفع العام ظهوراً فى الساحة وتمثل مع غيرها من أشكال المشروعات التى لا تسعىللربح مجموعة متنوعة تنافس المشروعات الخاصة ٠

كما يعتقد كثيرون أن هذا الشكل من مشروعات النفع العام ينتهج سياسة تهدف الى إصلاح الهياكل وزيادة الإنتاج فى نظام اقتصادى قائم أساسا على حافز الربح ، ويتخذ هذا الشكل من المشروعاتصورة شركات فى الغالب ولا يقتصر نشاطه على أعضائه بل يمتد الى الجمهور العام تأكيدا لما تستهدفه فلسفة الفكر التعاونى والنقابى ، فتقدم منظمات كبرى مثل النقابات أو مشروعات كبيرة من جمعيات المستهلكين التعاونية رأس المال اللازم الأساسى وتحدد الأهداف من أجل الصالح العام ، وتقوم لجنة الإدارة فيها بتحقيق هذه الأهداف ٠

وقد تاكد من التجارب التى تحققت أن مشروعات النفع العام فى وظائف الاقتصايات الكبرى ، تساعد الحكومة فى مجهوداتها للتحكم فى القوى الإقتصادية بشرط ألا يضر ذلك باستقلالها أو بأنشطتها الأساسية ، وتستطيع فى مجال تشكيل السياسة الاقتصادية أن تسد الثغرة بين السلطة المركزية والفروع اللامركزية فى الاقتصاد ، ويمكن لهذه المشروعات حين تصر على تحقيق أهداف النفع العام بحزم إقناع المنتجين من القطاع الخاص بالقيام بأنشطة فى الصالح العام ، وتستطيع مشروعات النفع العام أن تحقق إمكانية إندماج هاتين القوتين الأساسيتين ٠

وتوضيحا لفكرة إقتصاديات النفع العام ووضعها موضع التطبيق عن طريق التطبيقات الشعبية استعرضنا فى الصفحات التالية جهود اتحاد النقابات فى ألمانيا الغربية ، ودور هذا الاتحاد كشركة قابضة فى إنشاء

المشروعات لصالح المجتمع الالمانى بصفة عامة ، والعمال بصفة خاصة ، فقد انشا العمال بنوك العمال ، ثم تعاونت هذه البنوك مع الحركة التعاونية عن طريق إنشاء (بنك النفع العام) تحقيقا للأفكار السائدة التى تنادى بان النقابات والتعاونيـات كمنظمات للعمال تمثلان جزءا متمما لا يتجزأ من الحركة العمالية ، فهما يدان لجسد واحد ، ودعامتان من ثلاثة تقوم عليها الاشتراكية ، لكن الواقع الملموس فى كثير من الاقطار يوضح لنا ان النقابات والتعاونيات انشات كل منها منظمات لها مستقلة عن الأخرى ، وان التعاون الوثيق بينهما كحركتين ظل فى الماضى إستثناء ً وليس قاعدة ٠

وقد اشرنا فى الصفحات المقبلة الى بعض المؤتمرات الدوليـة التى تحدثت عن دور النقابات والتعاونيات وبحث علاقتهما والإجراءات التى يمكن من خلالها زيادة التعاون بينهما وعلى وجه الخصوص ما قامت به اللجنة المشتركة للنهوض بالتعاونيات حيث شكلت عام ١٩٧١ ، وبناء على مبادرة من منظمة العمل الدولية ومنظمة الاغذية والزراعة لجنة خاصة لتكون وكالة غير رسمية للاتصالات بين وكالات الأمم المتحـدة والمنظمات غيـر الحكومية لتحسين المشاورات والتنسيق فى مجال التنمية التعاونية ، وكان اعضاء هذه اللجنة ٠٠ منظمة العمل الدولية ٠٠ ومنظمة الاغذية والزراعة ٠٠ والحلف التعاونى الدولى ٠٠ وقسم التنمية الاجتماعية بالأمم المتحدة ٠٠ هذا بالإضافة الى ان مؤتمر الحلف التعاونى الدولى الخامس والعشرون المجتمع فى وارسو عام ١٩٨٢ اصدر قرارا عن « العمل الموحد للحركتين النقابية والتعاونية » اوضح فيه ان التنمية الاجتماعية للعالم تمر الآن بمتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وان هذا الموقف يتطلب وحدة العمل بين الحركتين النقابية والتعاونية ، وذكر فى هذا القرار بان التعاونيات والنقابات التى نشات اثناء صراع الجماهير المقهورة دفاعا عن حقوقها الاجتماعية والاقتصادية ضد الاستغلال والاحتكارات الراسمالية قد وحدت بينها وحدة الغرض التى تفتح افاقا واسعة من الإمكانيات لأجل التعاون الشامل بينهما ، وان فاعلية العمل التعاونى ستزداد كثيرا إذا تحقق التضامن مع العمل النقابى والمنظمات الاخرى العاملة من اجل الشعب ٠

ويسعدنى فى النهاية ان اقدم للحركة التعاونية والنقابية هذا البحث ، راجيا ان يكون فيه بعض الفائدة لتوضيح معالم الطريق نحو التقاء الحركة التعاونية والنقابية فى عمل مشترك يعود بالفائدة على الجماهير العريضة من المواطنين التى تتطلع الى الجهود المثمرة والبناءة من هؤلاء الذين ينتمون الى تنظيمات شعبية انبثقت اساسا من احتياجات الجماهير ، وتعمل من اجل صالحها ٠

والله الموفق ؟

دكتور كمال حمدى ابو الخير



دكتور/أوزوالد بولينج

رئيس الحركة التعاونية الاستهلاكية فى ألمانيا الاتحادية ٠

دكتور/كلاوس فون دونانى

عمـدة هامبـورج ورئيس الوزراء بها ٠

دكتور/كمال حمدى ابو الخير

رئيس الجمعية المصرية للدراسات التعاونية وعميد المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية ٠

نقاش حول أثر الحركة التعاونية والنقابية وتنمية المجتمع بمناسبة انعقاد المؤتمر العام للحلف التعاونى الدولى بهامبورج فى اكتوبر ١٩٨٤ ٠

الباب الأول

أضواء على ألمانيا الاتحادية



سجل المؤرخون فى عام ٧٧٧ ميلاديا أن وفدا من قبل الحاكم العربى فى أسبانيا زار مقر المجلس الإمبراطورى الألمانى ، حيث عرض على الإمبراطور كارل الأكبر (الذى عرف فى التـاريخ العربى باسم الملك شارل) ، إقامة حلف صداقة بينهم والصورة توضح كارل الأكبر (الملك شارلمان) يسـتقبل فى قصره فى آخن رسل الخليفة هارون الرشـيد ·

مقدمة حول العلاقات العربية الألمانية

إن أوروبا - ولا سيما ألمانيا - تعرف تماما فضل العالم العربي في الميدان الثقافي ، ذلك أن جذور التراث العربي تعود الى القرن التاسع الميلادي أي العصر الذي شهد جهود كبار المترجمين العرب في نقل التراث الفكري من العلوم والفلسفة الإغريقية والهيلينية والإيرانية والهندية ٠

وإنطلاقا من هذا الأساس فقد أولت الجامعات الألمانية العالم العربي وثقافته في إطار الدراسات الشرقية مكانة خاصة ورفيعة ، لذلك فإنه ليس من المستغرب أن يحظى علماء الاستشراق واللغة العربية الألمان على سمعة عالمية واسعة ٠

والواقع أن إقبـال طلاب العـالم العربى على الدراسة فى الجامعات والمدارس العليـا الألمانيـة بأعـداد تفـوق كثيرا عـدد الطلبـة الأجـانب الآخرين (ما يزيد عن ٨٠٠٠) هـو خيـر دليـل على مدى الثقة التى تتمتع بهـا المدارس الالمانيـة وهيئـاتها التدريسـية لدى الجـانب العربى ٠

وفى نفس الوقت فإن هذه الحقيقة تمثل عنصرا هاما للحفاظ على العـلاقات الثقافيـة بين العـالم العربى وجمهورية المانيـا الإتحـادية ورعايتها ٠ ولتشجيع هـذا التطور الإيجـابى يقـدم الجـانب الألمانى ، كالمؤسسة الألمانيـة للتبادل الجامعى ومبرة الكسندرفون هومبولدت ، منحـا دراسـية كل عـام للطلبـة العرب الى جانب المنح الأخـرى التى تقدم للجـامعيين العرب لمتـابعة تأهيلهم ، وهو أمر ينطبق أيضـا على ميـدان التدريب المهنى الذى ترعـاه مؤسسة كارل دويسـبرج الألمانيـة ٠

ومن الملاحظ أن عـدد الطلبـة من أبنـاء الدول العربيـة القليلة السـكان كجمهوريـة اليمن الشعبية والكويت والبحرين وقطر الذين يدرسون فى جمهورية المانيـا الاتحـادية فى تزايد مسـتمر ٠

ويلعب معهد جـوته لتعليم اللغـة الألمانيـة الذى تنتشر فروعه فى معظم المدن العربيـة الكبرى دورا بارزا فى تهيئة الشروط اللازمـة للدراسـة والتـأهيل فى المدارس والمؤسسات العلميـة الألمانيـة ٠

وتعليم اللغتين الألمانيـة والعربيـة فى نمـــو مضطرد لدى الجـانبين العربى والألمانى ، ففى الجانب العربى يجرى فى مصر - على سبيل المثـال - تدريس اللغـــة الألمانيـة كلغـــة أجنبية ثانيـة فى عـــدد متـزايد من المدارس الثـانوية المصرية ، وهنـــاك محـاولة لتطبيق هـذه التجربة فى الجزائر وفى نفس الاتجـاه • وتتمتع المدارس الألمانيـــة فى العـالم العربى بتقدير كبير وثقة الدول المضيفة ، كما تسـاهم فى تعميق لقـــاء الأجيـــال الجديدة من أبنـــاء الثقافتين • كمـا يجرى تعليم اللغـــة الألمانيـــة فى عدة جامعـات عربيـــة ، بينما يتركز تعليم اللغـــة العربيـة فى ألمانيـا فى الدرجـة الأولى على الجامعات الألمانيـــة ، كمـــا يتم تعليم العربيـــة أيضـــا فى الجامعـات الشـعبية التى ترتادها كافة الأوســاط الشعبية •

وتحتل مبرة فولكس فاجن مكانا بارزا فى ميـــدان توطيـد العـــلاقات الثقافيـة الألمانيـة / العربيـــة ، حيث تمارس هـذه المبرة التى تعتبر أكبـر المبـرات العلميـة فى أوربا ، منـــذ تأسيسها عـام ١٩٦٢ ، نشـــاطا كبيرا فى العـــالم العربى •



ارتبطت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية منذ إنشائها بمراكز العلم التعاونى المتقدم ، والصورة توضح الدكتور هانز ٠ هـ٠ مونكنار رئيس قسم التعاون بمعهد التعاون بجامعة فيليبس بماربورج بألمانيا الاتحادية ، ويرحب به السيد / كمال الدين رفعت عضو مجلس الرياسة فى أوائل الستينات والذى كان فى نفس الوقت أول رئيس للجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، وكذلك الدكتور / كمال حمدى ابو الخير وذلك بمناسبة المحاضرات التى القاها العالم الألمانى فى المعهد فى عام ١٩٦٢ ٠

وهنـاك أسـباب عديدة تدعـو الى الإهتمام بجمهورية المانيـا الإتحـادية والرغبـة فى التعرف عليها • فإن الكثيرين يرون فيها فى المقـام الأول دولة صناعيـة حديثـة قادرة على العمل والإنجـاز والإنتـاج ، تنتشر منتجاتها فى جميع انحاء العـالم ، كمـا أن هنـاك من يفكرون عنـدما يذكرونها فى التقاليـد الألمانيـة العريقـة الراسـخة فى ميـادين العـلوم والفنـون • بينما ينظر البعض الآخر الى المانيـا فى صورتها الطبيعية ذات التـلال الخضراء السـاحرة والمدن الشـاعرية القديمـة كبـلد سـياحى أخـاذ • ويعرف من يهتم بالسـياسة أن هنـاك « قضـية المانيـة » لم تحـل بعـد ، وقـد يدفعـه هـذا الى الإهتمام بتاريخها ومحـاولة التعرف عليـه • كمـا أن المؤمن بأهمية المسـائل الإجتماعيـة قـد يهتم بالإطلاع على التغيرات الجذرية العميقة التى عاشـتها جمهوريـة المانيـا الإتحـادية فى عشرات السـنوات الأخيـرة • كمـا أن هنـاك من يريـد أن يعرف ببسـاطة شـيئا بالتفصـيل عن ذلك البـلد الذى يأتى منـه هؤلاء « الألمان » الذين يراهم منتشـرين فى كل مكـان من العـالم كسـياح وفنيين ورجـال أعمـال •

الفَصْلُ الأوّل

الطبيعة والمنـــاخ

TERRAIN AND CLIMATE

تقع المانيـــا فى وســـط أوروبــا ، بين الدول الاسكندنافية فى الشـــمال ودول الألب فى الجنوب ، وبين دول أوروبــا الغربيــة الواقعــة على المحيــط الاطلسى غربا ، ودول أوروبا الشرقية القارية شرقا ٠ وهى تصــل بين « الصخر والبحر » اى بين جبــال الألب جنــوبا وبحرى الشــمال والبلطيق شـــمالا ٠ ولا توجـــد لألمانيـــا حـــدود طبيعية تحــدها من الشرق والغرب والشـــمال ٠ مما جعلها منــذ القدم منطقة حيــة للمرور والالتقاء والتبادل بين الشــعوب والحضــارات والقــوى الإقتصـــادية والإجتماعيـــة والفكرية المختلفة ٠ كمـــا جعلها فيما مضى ايضــا عرضــة للمنــازعات والخــلافات الســياسية ٠

الطبيعــة — Landscapes

تتميز الطبيعة الألمانيـــة بالتعدد والتنوع والجمـــال الأخـــاذ ٠ ففى هـــذه المنطقــة الضيقة تتزاحم فى تنوع وتغير ســاحر سلاســل الجبــال

التى تتباين إنخفاضا وارتفاعا ، والمنـــاطق الشاهقة والأخرى المتدرجـــة ، والتـــلال والجبـــال والبحيرات والمروج والســـهول الشاسـعة ٠

ويمكن وفقا للتضـــاريس وأشـــكال الأرض تقسـيم ألمانيـــا الى ثلاث منـــاطق طبيعية متمايزة تمتـد من الشـــمال الى الجنـوب : ســـهل الشـــمال الألمانى ، ومرتفعات الجبـــال الوسـطى ، ومنطقة ما قبـــل الألب وحافة جبـــال الألب ٠ وتضم جمهوريـــة ألمانيـــا الاتحـــادية أجزاء من هذه المنـــاطق الطبيعية الثـــلاث ٠

وينحصر الجـزء الألمانى من جبـــال الألب فى منـــاطق الجـــاو الشـمالية (ميدل جابل ٢٦٤٥ متـرا) جبـــال الألب البافارية (تسـوج شبيتسه ٢٩٦٢ مترا) وجبـــال برشتسجادن الألبيـــة (فيتسمان ٢٧١٣ متـرا) ٠ وتتميز هذه المنـــاطق الجبليـــة الجميلة بالتشكيلات الجبليـــة الضخمة ذات القمم الشـــاهقة والإنحـدارات الحـادة والوديان السـاحرة التى تتخللها الجـداول والأنهـار المتدفقة من قمم الجبـــال ٠

وفى أحضـان جبـــال الألب ترقد البحيـرات الشـاعرية الجميلة مثـــل بحيـرة كونيج ـ سى بالقرب من برشتسجادن ، وتنتشر المنـــاطق الســـياحية الشـهيرة مثـل جارميش بارتنكيرشن وبرشتسجادن والغابات الوسـطى ٠ وعلى حافة جبـــال الألب ترتفع منطقة ما قبـل الألب السهلية المزدحمـــة بالتـــلال التى ترتفع فى المتوسـط الى ما يقرب من ٥٠٠ متـر فوق سـطح البحر وتنحـدر تدريجيـا فى اتجـاه نهر الدانوب ٠ وتتميز هـذه المنطقة الطبيعية بشـــكل خاص بمنـــاطق المستنقعات وسلاسـل التـــلال التى تتخللها البحيرات (بحيرة خيم سى وشتارنبيرجر سى وأمر سى) والقرى الصغيرة ٠

وفى منطقـة الجبـــال الوسـطى الألمانيـــة تنتشر التضـــاريس المرتفعـة والبيئـة الجبلية والأشـــكال البركانيـة والمنخفضـات والأنهـار

فى تبـــادل بديع ٠ وتعد منطقة الجبـــال الوسطى ذات الثغرات والفجوات الجبليـــة والمنخفضـــات ومجـــارى الأنهـــار التى شقت لها الوديان العميقة الواســعة على مدى مئـــات الملايين من السنين منطقة ســهلة للمواصـــلات ٠

وفى جنـــوب غربى المانيـــا ترتفع الغـــابة الســـوداء ممتـــدة على طـــول ســـهل وادى الراين الأعلى الذى يتميز باعتـــدال الطقس ٠ وترتفـــع الغـــابة الســـوداء فى الجنـــوب الى ١٤٩٣ متـــرا (فيلد بيرج) ٠ وهى تضـــم عـــددا كبيـــرا من المنتجعـــات الصحية ومنـــاطق الاستشفاء والاســـتجمام ٠ ومثـــل درجـــات السلـــلم تمتـــد شرقى الغـــابة الســـوداء الأراضى الشوابيـــة ـ الفرانكيـــة ذات أحواض الأنهـــار الخصبـــة المزدحمـــة بالســـكان ، ومرتفعات الألب الشوابيـــة ـ الفرانكيـــة التى تبرز شامخـــة على ارتفـــاع ٤٠٠ متـــر كدرجـــة حـــادة من وراء الأراضى الخلفية ٠ وتحـــد هذه الطبيعة من الشرق جبـــال حـــدود الغابة البـــافارية البوهيـــة (١٤٥٧ متـــرا فى جروسن ـ آربر) وغابة الفالس العليـــا ٠

وفى واد ضيق بين بنجن وبـــون يمر نهـــر الراين ـ أهم محـــور مواصـــلات المانى من الشـــمال الى الجنـــوب ـ بين جبـــال الراين الاردوازية التى تقل خصـــوبة مرتفعاتها نســـبيا ، وظهـــور جبـــال هونسروك والتـــاونوس والآيفل ووســـترفالد العاليـــة التى يقـــل بهـــا الســـكان نســـبيا عن منـــاطق الوادى التى تزدهر فيها زراعـــة الكروم وتتميز بالازدحام والحركة الســـياحية القوية ٠

وفيما بين وادى الراين غربا وتورنجن شرقا تمتـــد منطقـــة الجبـــال الوســـطى بهســـن ، حيث يتراوح ارتفـــاع جبـــالها فيما بين ٥٠٠ و ٦٠٠ متـــر ، وتتضمن مجموعة من أحـــواض الأنهـــار الصغيرة والوديـــان والطرق التجـــارية القديمـــة حـــول المرتفعات البركانيـــة (مثـــل طريق

الملح) من فوجلبيرج والرون مخترقة أراضى هسن الجبلية حتى لاينجراين وأراضى الفيزر بشمال المانيا ٠

وعلى الحدود مع الجمهورية الألمانية الديموقراطية تقف منطقة الهارتز ككتلة جبلية هائلة ترتفع الى ١١٠٠ متر ٠ وهى تشكل منطقة مناخية مستقلة تتسم بالرياح الجبلية الخشنة ٠ والصيف البارد والشتاء الكثيف الجليد ٠

اما الأراضى المنخفضة بشمال المانيا والواقعة فيما بين شاطىء بحر الشمال وبحر البلطيق وحافة الجبال الوسطى فإنها تتشابه فى مجموعها من حيث الشكل والتكوين ٠ إذ أن سطحها قد تشكل من المجارى الجليدية فى العصور الجليدية السحيقة ٠

وبحر الشمال جزء جانبى من المحيط الأطلسى تحكمه بقوة حركة مد وجزر واضحة وتيارات موجية قوية ٠ وأمام الشاطىء تبرز فوق سطح « فاتن مير » غير العميق مجموعة من الجزر أشهرها الجزيرتان السياحيتان سيلت ونوردناى ٠ ولحماية انفسهم من طغيان الفيضانات العاتية اقام سكان بحر الشمال السدود القوية التى تمتد من ورائها أراض شاسعة تتميز بالخصوبة والصلاحية كأرض للزراعة والرعى ٠ وعلى بعد خمسين كيلو مترا من شاطىء بحر الشمال تبرز جزيرة هيلجولاند السامقة بصخورها الحمراء فى صورة زاهية أخاذة ٠

اما شاطىء بحر البلطيق فهو سهل منبسط فى بعض المناطق وصخرى منحدر فى مناطق أخرى ٠ وفيما بين بحرى

الشمال والبلطيق تقع أرض « سويسرا الهولشتاينية » ذات الهضاب والتلال المنخفضة المكسوة بالغابات والبحيرات الشاعرية الساحرة مثل بحيرات بلونر سى وأوكلاى سى ٠

والأراضى الواطئة بشمال ألمانيا ليست سهلة منبسطة دائما ، بل تتخللها تلال مرتفعة مثل جبل فيلسدر فى مروج لونبورج الذى يرتفع الى ١٦٩ مترا ٠ وتتغلغل الأراضى الواطئة فى بعض المناطق فى شكل خلجان واسعة تصل الى الجبال الوسطى : خليج الراين الأسفل (بما فى ذلك خليج كولونيا) فيما بين جبال الآيفل وأراضى برجش لاند ، وخليج وستفاليا أو خليج أراضى مونستر الواقع فيما بين زاورلاند وغابات تويتوبورجرفالد ، وهى بتربتها الخصبة الناعمة مناطق سكنية واقتصادية مزدهرة منذ القدم مثل المنطقة الشمالية الواقعة قبل الهارتز باكملها ٠

ولما كانت جميع الأراضى الألمانية تنحدر باكملها من جبال الألب متجهة نحو بحر الشمال ، فإن جميع الأنهار الرئيسية تتجه أيضا نحو الشمال (الراين ، الألبه ، الفيزر ، الأمز) باستثناء نهر الدانوب الذى يصب فى البحر الأسود ويصل بين ألمانيا والنمسا وجنوب أوروبا ٠ وتوجد البحيرات فى المناطق التى كانت مغطاة بالثلوج فى العصر الجليدى فى المناطق المنخفضة بشمال ألمانيا ومناطق ما قبل الألب ٠ أما بحيرات الآيفل المستديرة فهى البحيرات الوحيدة ذات الأصل البركانى ٠ وفى وسط الطبيعة الساحرة فى جبال الآيفل وزاورلاند والهارتز اقيمت السدود والخزانات ذات البحيرات الصناعية الكبيرة ٠ أما أكبر البحيرات الطبيعية فى ألمانيا فهى بحيرة بودن سى (كونستانس) الواقعة بين ألمانيا وسويسرا والنمسا ٠

المنـــاخ Climate

تدخـل المانيــا فى دائـرة المنطقـة البــاردة المعتـدلة · وتهطل بها الأمطار على مدار العـام · ويتميز المنــاخ فى الشــمال الغربى بالدفىء المعتـدل صـيفا وجـو بارد لطيف غالبـا فى الشـتاء ، يميـل الى المنـاخ الاقيانوسى · ويتدرج المنـاخ فى الشرق والجنـوب الشرقى الى الدفىء والحـرارة فى الصـيف والبــرودة فى الشـتاء ليتخذ طابعا قاريا · وبازدياد الطــابع القـارى يزداد الفـارق فى درجـة الحرارة بين اكثر الشــهور دفئـا وبرودة · ويزداد المنــاخ القـارى وضوحا كلمــا اتجهنـا نحـو الجنـوب · ويتراوح متوسـط درجـة الحرارة فى شــهر ينـاير – اكثـر شـهور العـام برودة – فيما بين + ٥ ، ١ فى المنخفضات و – ٦ فى الجبــال · ويصـــل معدل الحرار فى شهر يوليـو – اكثر شــهور العـام دفئـا – الى ١٧ أو ١٨ درجـــة فى الأراضى الشـمالية المنخفضة ، كمـا ترتفع درجـة الحرارة فى وادى الراين الذى تحميـه الجبـال الى ٢٠ درجـة · أما متوسـط درجـة الحرارة فى العـام باكمله فهـو ٩ درجـات · ويؤدى وضـع سلاسل الجبــال الوسطى الى تغيـر الطقس فى المنــاطق الطبيعية المختلفـة · وفنرى أن الكتـل الهوائيـة الأطلسـية الرطبـة غالبـا ما تصـل دائمـا من الجنـوب حتى الشـمال الغربى ، حتى أن معدل ارتفاع الأمطار يمكن أن يصـل فى العـــام الى ١٨٠٠مم ، بينما يمكن أن ينخفض فى احواض الأنهـار والمنخفضـات الواقعـــة على الأطراف الشرقيـة للجبـال لتصـل الى ٥٠٠ مم فى العـام (حوض نهـر الماين على ســبيل المثــال) ·

ومن الظواهر المتميزة بصــورة أوضـح من التقســيم الإقليمى للمنـــاخ ذلك التغير والإنتقال الدائم بين الطقس البـارد الرطب (فى الشــتاء معتـدل رطب) الذى تصـاحبـة موجـــات الضـغط الجـوى

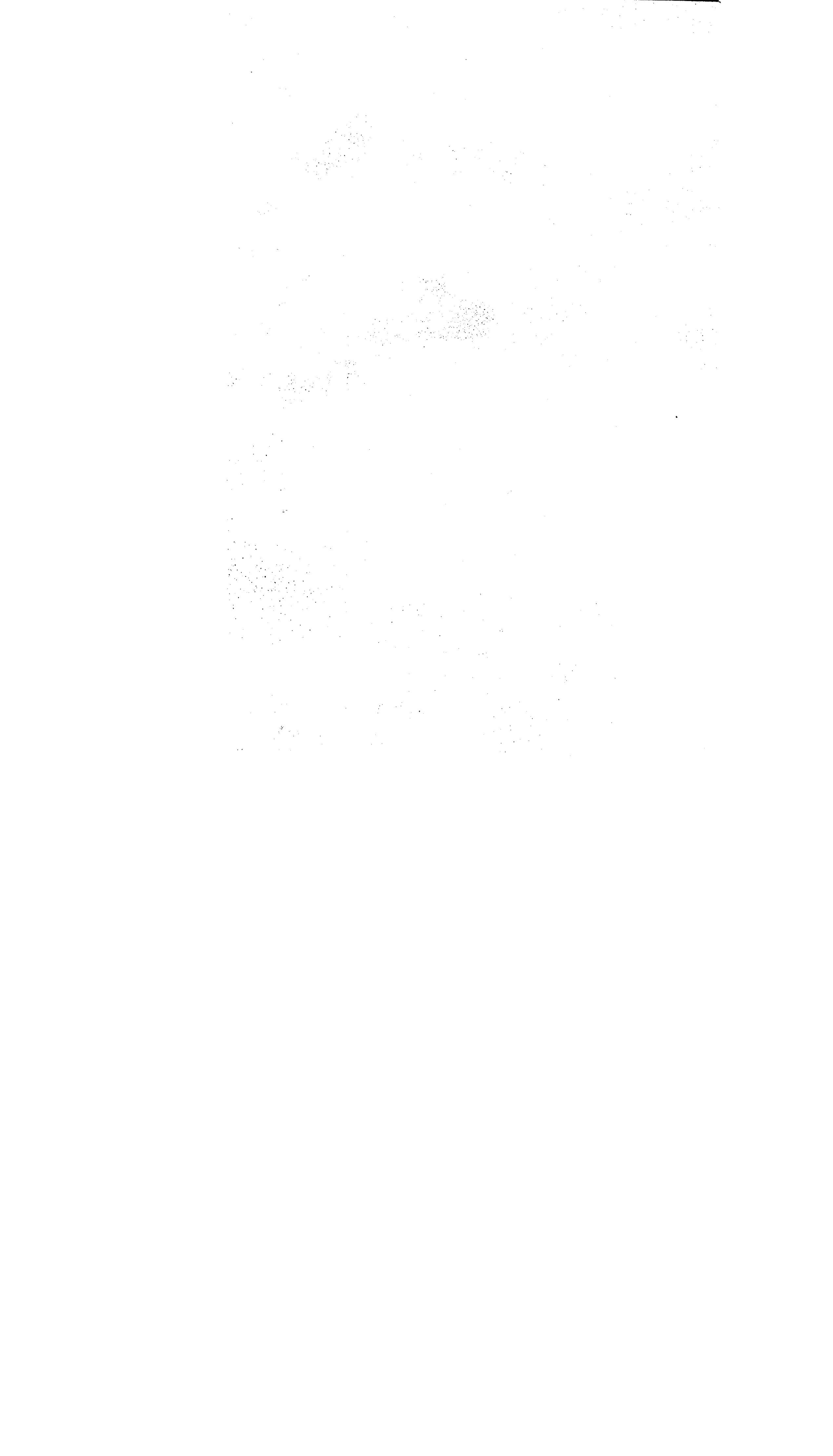
الأطلســـية المنخفضـــة ، وبين موجـــات الضغط العـــالى الدافئـــة الجافة (فى الشـــتاء باردة جـــافة) من جانب آخر .

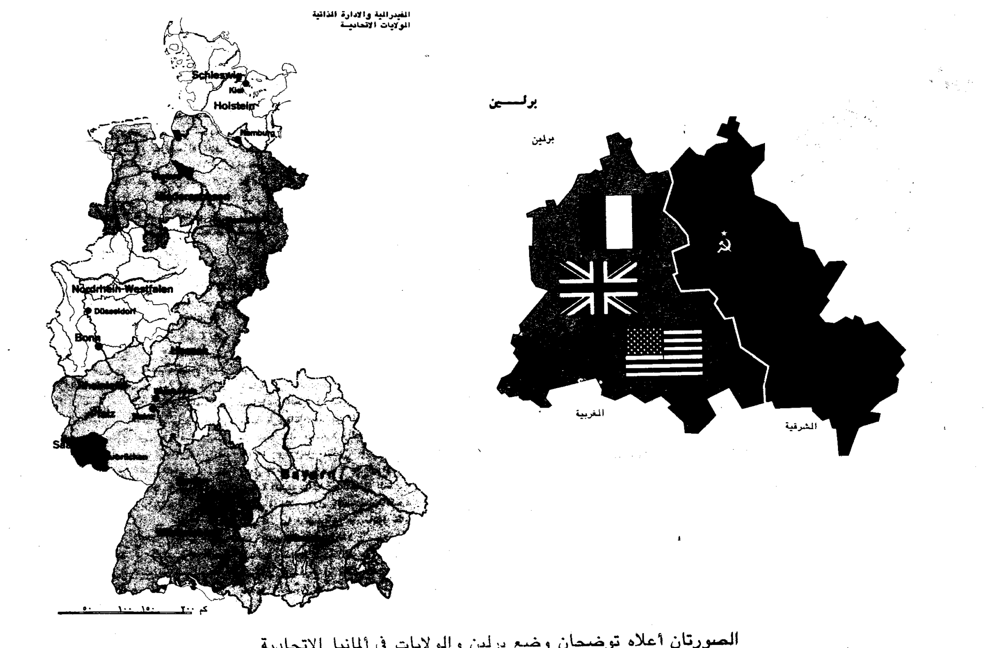
وكثيرا ما تهب فى جنـــوب ألمانيـــا خـــلال الشـــتاء ريـــاح الـ « فـــون » الدافئـــة القـــادمة من جبـــال الألب (التى تلتهم الجليد) . ويصـــل متوســـط الفترة الضرورية الهـــامة اللازمة للنبـــاتات والزراعـــة فيما بين آخر صقيع فى الربيع وأول صقيع فى الخريف فى برلين الى ٢٠٥ أيـــام ، وفيســـبادن الى ٢١٢ يومـــا ، وجزيرة هيلجولاند الى ٢٥٠ يوما .

الفصل الثاني

الأرض والسكان

AREA AND POPULATION





الصورتان أعلاه توضحان وضع برلين والولايات فى ألمانيا الإتحادية

تبلغ مســـاحة جمهورية المانيـــا الإتحـــادية ٣٢ر٢٤٨٦٣٠ كيـلومترا مربعـــا ٠ وطولهـــا من الشـمال الى الجنـوب ٨٥٣ كيـلومترا ومن الشرق الى الغرب ٤٥٣ كيـلومترا ٠ ويصـــل عرضها فى أضـيق منطقـة ، وهى المنطقـة الواقعـة فيـما بين فرنســـا والجمهوريـة الألمانيـــة الديموقراطيـــة ٢٢٥ كيـلومتـرا ٠ ويجب للإحاطـة بهـــا قطـــع ٤٢٤٤ كيـلومترا من الحـــدود الأرضـية و ٥٧٢ كيـلومترا من الحـــدود البحرية ٠ وأطـول حـدود مشـتركة لهـا هى حـدودها الشرقيـة مع الجمهورية الألمانيـــة الديموقراطيـة ، وهى ١٣٨١ كيـلومتـرا من الحـدود المدججة بالسـلاح والحراسـة الصارمة التى تفصـــل بين الدولتين الألمانيتين نتيجة الحرب العالميـــة الثانيـــة ٠

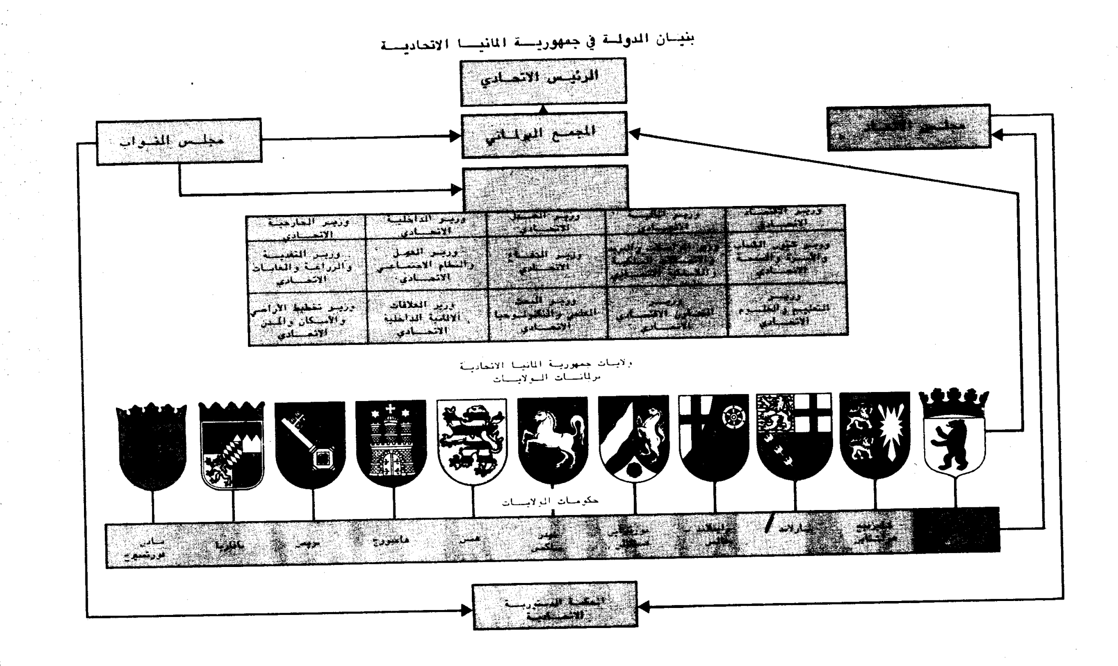
تتكون جمهوريـة المانيـــا الإتحـــادية مـن عشـــر ولايات اتحـــادية هى : بادن فورتمبيرج

وبافاريا وبريمن وهامبورج وهسن ونيدرساكسن ونورد - راين فستفالن وراينلاند بفالس وسارلاند وشليزفيج هولشتاين • كما ترتبط برلين (الغربية) بجمهورية المانيا الاتحادية بروابط وثيقة • وتقسم اراضى جمهورية المانيا الاتحادية بولاياتها الإتحادية الى ٢٥ محافظة و٣٢٧ مركزا وحوالى ٨٥٠٠ بلدية •

بلغ عدد سكان جمهورية المانيا الإتحادية فى عام ١٩٧٨ ٣ر٦١ مليون نسمة (بما فى ذلك حوالى ٤ ملايين اجنبى) • وكان عدد سكان هذه المنطقة قبل ١٠٠ عام ٢٠ مليون نسمة فقط • وقد جاءت هذه الزيادة الكبيرة فى الأعوام التى تلت الحرب العالمية الثانية ، عندما آوت جمهورية المانيا الإتحادية اكثر من ١٤ مليون شخص من المهاجرين واللاجئين النازحين من المناطق الشرقية والجمهورية الألمانية الديموقراطية • وقد توقف تيار اللاجئين فجاة تماما عند إنشاء جدار برلين عام ١٩٦١ • أما زيادة السكان فى الأعوام التالية فقد شكل ٦٥٪ منها العمال الضيوف الذين جاءوا الى جمهورية المانيا الإتحادية من دول البحر الأبيض بوجه خاص ، وكان الجزء الأكبر منهم من الأتراك • وفى عام ١٩٧٨ كان كل ثامن مولود فى جمهورية المانيا الإتحادية هو من الأطفال الأجانب •

ويسجل عدد السكان تناقصا مستمرا منذ عام ١٩٧٤ • ولا يمكن لجمهورية المانيا الإتحادية أن تعتمد فى زيادة عدد السكان على نموها الطبيعى ، إذ أن معدل المواليد فيها يتناقص منذ اكثر من عشر سنوات ، ولا يكاد يصل الى موازنة نسبة الوفيات • ويصل معدل المواليد فى جمهورية المانيا الإتحادية الى ٨ر٩ مولود لكل

بنيـان الدولـة في جمهوريـة المانيـا الاتحاديـة



١٠٠٠ نسمة فى العام ، وهو اقل معدل للمواليد فى العالم · ويبلغ متوسط عدد الأطفال التى تنجبها الأسرةالألمانية ٣ر١ ·

وإذا ما استمر هذا التطور فإنه ينتظر أن ينقص عدد سكان جمهورية المانيا الإتحادية حتى عام ١٩٩٠ بمقدار ثلاثة ملايين ·

وجمهورية المانيا الإتحادية بلد مزدحم بالسكان · وقبل مائة عام كان يعيش فى الكيلومتر المربع ٨٥ شخصا فقط · وقد زاد هذا العدد ليصل اليوم الى ٢٤٧ شخصا · ولا يسبق جمهورية المانيا الإتحادية فى مثل هذه الكثافة السكانية العالية فى اوروبا سوى هولندا وبلجيكا ·

وتختلف كثافة السكان من منطقة الى اخرى بصورة واضحة · وأهم مراكز التجمع السكانى هى : حوض الراين والرور ، والراين ماين حول فرانكفورت ومنطقة الراين — نيكار حول مانهايم ولودفيجزهافن · ومنطقة الصناعة الشوابية حول شتوتجارت ، ومناطق الإزدحام المحيطة ببريمن وهامبورج وهانوفر ونورنبيرج — فورت وميونيخ · ويوجد اكبر مركز للتجمع السكانى بمنطقة الرور ، حيث يعيش ٩٪ من مجموع السكان فى ٢٪ فقط من مساحة الدولة · وتزيد كثافة السكان فى الجزء المركزى من المنطقة بدرجة بالغة لتصل الى حوالى ٥٥٠٠ نسمة فى الكيلومتر المربع · وتمتد المدن فى هذه المنطقة لتتصل وتتشابك بدون حدود واضحة لتشكل ما يسمى بـ « مدينة الرور » الكبيرة التى تضم اكثر من اربعة ملايين نسمة · ومن جهة اخرى فإن هناك بعض المناطق الأخرى التى تقل بها كثافة السكان مثل المروج والمستنقعات بمنخفض شمال المانيا ، ومناطق جبال الأيفل وغابة بافاريا وأوبربفالس والمناطق المحاذية لحدود الجمهورية الألمانية الديموقراطية بوجه خاص ·

ويعيش ثلث سكان جمهورية المانيا الإتحادية فى المدن الكبيرة • وقد كان هناك فى عام ١٩٧٨ اكثر من ٢١ مليون شخص يعيشون فى ٦٨ مدينة كبيرة يزيد عدد سكان كل منها على ١٠٠٠٠٠ نسمة • وتسرى هنا ايضا نفس الظاهرة التى تلاحظ عالميا الآن وهى ازدياد نمو المدن الكبيرة وخلو المناطق الصغيرة فى نفس الوقت •

وبالرغم من ذلك فإن أغلبية السكان الآن تعيش فى المدن الصغيرة أو القرى • فهناك ٢٤ مليون شخص ـ أى ما يقرب من ٤٠٪ من مجموع السكان ـ يعيشون فى الوحدات البلدية التى تضم اقل من ٢٠٠٠٠ نسمة ، منهم ٨ر٣ ملايين يعيشون فى قرى تضم أقل من ٢٠٠٠ نسمة • ويعيش فى الوحدات البلدية المتوسطة (٢٠٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠٠ نسمة) حوالى ١٦ مليون شخص •

بدأ تطور المدن أول الأمر فى الغرب والجنوب الغربى فى العصر الرومانى (مثل كولونيا وبون وترير وأوجسبورج) • ونشأت مدن القرون الوسطى فى أغلب الأحوال بالقرب من الأسقفيات (فورتسبورج وهيلدسهايم) أو قصور القياصرة (آخن وجوسلار) • وفى عصر الباروك انشئت المدن الفاخرة التى كانت مقرا للحكم والملوك (كارلسروه ومانهايم) **(Karlsruhe, Mannheim)** • وقد تغيرت صورة المدن ذات التطور التاريخى العريق بشدة من جراء الحروب وإعادة الإنشاء والبناء • وأدت التطورات فيما بعد الحرب العالمية الثانية الى قيام طراز جديد من المدن على حافة مراكز التجمع السكانى والمدن الكبرى ، هى ما تسمى بالمدن التابعة ، وهى فى اغلب الأحوال مناطق سكنية محضة ، ولذلك فإنه يطلق عليها فى بعض الأحيان بنوع من النقد اسم « مدن النوم » •

الولايات الاتحادية (١٩٧٨)

الولايــة		العاصــمة		المساحة بالكيلومتر المربع	السكان بالألف	السكان في الكيلومتر المربع	الأجانب بالألف
بادن فورتمبيرج	Baden-Wurttem-berg	شتوتجارت	Stuttgart	٣٥٧٥١	٩١٢٧	٢٥٥	٨٢٧
بايرن (بافاريا)	(Bavaria)	ميونيخ	Munchen	٧٠٥٤٧	١٠٨١١	١٥٣	٦٢٥
بريمن	Bremen	بريمن	Bremen	٤٠٤	٧٠١	١٧٣٦	٤٢
هامبورج	Hamburg	هامبورج	Hamburg	٧٤٨	١٦٧٢	٢٢٣٧	١٢٤
هسن	Hessen	فيسبادن	Wiesbaden	٢١١١٣	٥٥٤٥	٢٦٣	٤٤٦
نيدرساكسن	Niedersachsen	هانوفر	Hannover	٤٧٤١٥	٧٢٢٦	١٥٢	٢٥٠
نوردراين فستفالن	Nordrhein- Westfalen	دوسلدورف	Dusseldorf	٣٤٠٦٩	١٧٠١٠	٤٤٩	١٢٢٨
راينلاند بفالس	Rheinland-Pfalz	ماينز	Mainz	١٩٨٣٩	٣٦٣٤	١٨٣	١٤٢
سارلاند	Saarland	ساربروكن	Saarbrucken	٢٥٦٨	١٠٧٧	٤١٩	٤٠
شليزفيج هولشتاين	Schleswig- Holstein	كيــل	Kiel	١٥٦٩٦	٢٥٨٩	١٦٥	٧٥
برلين (الغربية)	Berlin (West)*	برلين (الغربية)	Berlin	٤٨٠	١٩١٨	٣٩٩٤	١٨٣
جمهورية ألمانيا الاتحادية	Federal Republic of Germany	بــون	Bonn	٢٤٨٦٣٠	٦١٣١٠	٢٤٧	٣٩٨٢

*) On the special status of Berlin see pages 57-61.

المدن الكبيرة (١٩٧٨)

المدينـــــة		عدد السكان بالألف
برلين (الغربيــة)	Berlin (West)	١٩١٨
هامبـــورج	Hamburg	١٦٧٢
ميونيخ	Munchen (Munich)	١٢٩٤
كولونيـا	Koln (Cologne)	٩٧٦
اسن	Essen	٦٦١
فرانكفورت/على الماين	Frankfurt a.M.	٦٣٣
دوسلدورف	Dusseldorf	٦٠٤
دورتموند	Dortmund	٦١٥
دويسبورج	Duisburg	٥٦٧
شتوتجارت	Stuttgart	٥٨٤
بريمن	Bremen	٥٦١
هانوفر	Hannover (Hanover)	٥٤٠
نورنبيرج	Nurnberg (Nuremberg)	٤٨٦
بوخوم	Bochum	٤٠٧
فوبرتال	Wuppertal	٣٩٧
جيلزنكيرشن	Gelsenkirchen	٣١١
بيلفيلد	Bielefeld	٣١٣
مانهايم	Mannheim	٣٠٤
بون	Bonn	٢٨٤
كارلسروه	Karlsruhe	٢٧٥
فيسبادن	Wiesbaden	٢٧٠
براونشفايج	Braunschweig	٢٦٤
مونستر (وستفالن)	Munster	٢٦٧
مونشنجلادباخ	Monchengladback	٢٥٨
كيـــل	Kiel	٢٥٥
اوجسبورج	Augsburg	٢٤٥
أخن	Aachen	٢٤٢
اوبرهاوزن	Oberhausen	٢٣١
كريفيلد	Krefeld	٢٢٤
لوبيـــك	Lubeck	٢٢٦
هجن (وستفالن)	Hagen	٢١٣
ساربروكن	Saarbrucken	١٩٧
كاسل	Kassel	١٩٨
هيرنه (وستفالن)	Herne	١٨٥
مولهـايم	Mulheim	١٨٥
مايــنز	Mainz	١٨٤

الألمـــان

The Germans

يرجع تاريخ الألمان الى الف عـام · وقد عاش الشعب الألمانى فى هذه الفتــرة الطويلة تغيرات وتحـولات كبيرة ، اتســعت فيـها حـدوده ثم انكمشت · وكثيـرا ما تبدلت انظمـة الدولة فيـها وتغيرت ، كمـا تغير تكوينـه وتركيبـه ، فانفصلت عنـــه أجزاء ، واضيفت إليـــه اجـزاء جديدة · فالشـعب لا يمكن أن يحـدد فى حجم ثابت معين ، بل هـو كائن تاريخى حى ·

واليـوم يعيش الشـعب الألمانى ــ الذى يتكون من حوالى ٧٥ مليون نســمة ــ فى دولتين · ويعيش فى جمهورية ألمانيـا الإتحـادية حوالى ٥٨ مليـون المانى ، وفى الجمهورية الألمانيـة الديموقراطيـة ١٧ مليـون المانى · وقـد اثبتت التجـارب اليوميـة ملايين المرات ان ســكان الدولتين يشـعرون بأنهم أبنـاء شـعب واحـد ·

القبائل الالمانيـــة
The German Tribes

نما الشعب الألمانى وتكون من اتحـاد عـدد من السـلالات والقبائل ٠ ولقـد كان هنـاك قبـل ان يوجـد الألمان الفرانكيـون والسكسونيون والبافاريون والشوابيون ٠ ويمكن القول بعيدا عن المبالغة أن المرء يشـعر بهـذه الأصـول فى المانيـا حتى اليـوم ٠ حقا ان القبـائل الألمانية لا توجد فى شكلها القديم منـذ زمن بعيـد ٠ فقد اختفت دوقيات القبائل فى القرون الأولى للتـاريخ الألمانى ، وحل محلها أمراء الإقطاع الذين كانوا يشـتركون مع القبـائل فى حمل الاسـم وحـده ، والذين واصـلوا حيـاتهم وتقاليدهم على طريقتهم الخاصـة ٠ ولقـد كان الشـعب الألمانى مقسـما دائمـا الى عـدد من الوحـدات التى تختلف صغرا وكبـرا ٠ فالتجـزء الى دويلات جزء ثابت من العناصر المكونة للتـاريخ الألمانى ٠ ولا يزال ذلك التجزء يؤثر باشـكال متعـددة فى الحيـاة الألمانيـة حتى اليـوم ٠ ونـرى ذلك على سـبيل المثـال فى النظام الإتحـادى للدولة وفى تعدد المراكز الثقافيـة ٠

وينبغى عندما يتحدث المرء عن السلالات والقبـائل الألمانيـة اليـوم الا يجهـد نفسـه فى البحث عن تعريف دقيـق محـدد لهذه القبـائل ٠ فإن هذه القبـائل لا تعدو أن تكون مجـرد مجموعات إقليمية تشـعر كل منها باختـلافها عن الأخـرى ، وبأنهـا تعيش حيـاتها بصورة خاصة متميزة ٠ فنجـد فى جنـوب جمهورية المانيـا الاتحـادية البـافاريين والشوابيين والفرانكيين ، وفى الوسـط يوجـد اهالى الراين والفالس وهسـن ، وفى الشـمال اهالى وسـتفاليا وسـكسونيـا السـفلى وشليزفيج هولشتاين والفريزيون ٠ وهـو تقسـيم تقريبى عـام وواسـع ، فإن كل قبيلة تنقسـم بالتـالى الى وحـدات اصغر (مثـل ابناء بافاريا العليـا وبافاريا السـفلى) تتصف كل منهـا بخصائصها المميـزة ايضـا ٠

وليس هنـاك تطابق او تشـابه بين ابنـاء أية قبيلة وبين سـكان أية ولايـة على حـدة بحـال ٠ فلقـد نشـات الولايات الاتحـادية كما هى

عليه اليوم بعد الحرب العالميـة الثانيـة تحت تاثير سلطات الاحتـلال .
ولم يكن للتقاليـد اثـر يذكـر فى اغلب الأحوال عند وضع حدودها .
وهكذا نـرى أن اهالى الراين ووسـتفاليا قد اتحـدوا فى ولاية نوردراين
فستفالن دون أن تجمعهم قرابة كبيرة . غير ان الولايات التى انشئت قبـل
عام ١٩٤٥ إنمـا يرجع الفضـل فى ضمها للأراضى التى تملكها اليـوم الى
اسـباب سـياسية أيضـا - الغزو والميراث والتزاوج - دون ان تكون
هنـاك علاقة لحـدودها بحـدود وجـود السـلالات والقبـائل . ففى
بافاريا مثـلا التى تعد من اثبت الأراضى المكونة للولايات الألمانيـة لا يعيش
البافاريون وحـدهم ، بل يعيش فيها أيضـا فرانكيون وشوابيون .

ويمكن للتنافس بين القبـائل ان يلعب دورا سياسـيا فى مثـل هذه
الحـالات ايضـا . ولذلك فإنه يراعى بدقة دائمـا أن تمثل السـلالات التى
تعيش فى كل ولاية بقدر متساو فى الهيئات العامة فيها .

وكان نتيجة طرد ملايين الألمان من المنـاطق الشرقيـة بعـد عـام
١٩٤٥ وهرب الملايين من الجمهوريـة الألمانيـة الديموقراطيـة ان اصبح
ابنـاء شليزيا وبروسـيا الشرقيـة وبومرن وبراندنبورج وسكسونيـا
وتوبنجن يعيشـون اليـوم مع أبنـاء القبـائل الأخرى . وساعدت على دفع
هذا الامتزاج الشعبى سرعة حركة المجتمع الصـناعى الحديث . وبذلك تمت
تسـوية الكثير من الفروق والاختـلافات التى كانت تميز بعضهم عن بعض .

ومع ذلك فقد بقيت علامات وخصـائص تميـز ابناء كل قبيلة فى طرق
البنـاء والسـكن والتقاليـد والأزيـاء الشـعبية الوطنيـة . كمـا ان
لكل قبيلة الوان من الطعـام والوجبـات الشهية المتميزة .

الفصل الثالث

الاتحـــاد الألمـانى

THE GERMAN CONFEDERATION

وضع مؤتمر فيينا ١٤ / ١٨١٥ بعد الانتصار على نابليون نظاما جديدا لأوروبا . ولم يتحقق أمل الكثيرين من الألمان فى قيام دولتهم القومية الموحدة . فقد كان الاتحاد الألمانى الذى حل محل الرايخ القديم اتحادا مفككا لعدة دول مستقلة منفصلة . وكان الجهاز الوحيد القائم لهذا الاتحاد هو مجلس النواب بفرانكفوردت ، الذى لم يكن برلمانا منتخبا بل مؤتمرا للمبعوثين المفوضين ولم يكن الاتحاد قادرا على العمل إلا عندما تتفق القوتان العظميان بروسيا والنمسا . وكان يرى واجبه الرئيسى فى عشرات السنوات التى تلت ذلك فى احباط كل الجهود الرامية الى الوحدة والحرية . وخضعت الصحافة والنشر لرقابة صارمة ، وفرضت الرقابة على الجامعات ، واصبح العمل السياسى شبه مستحيل .

وفى هذه الأثناء حدث تطور اقتصادى جديد كان له اثره المضاد لهذه الميول الرجعية • فقد انشأ فى عام ١٨٣٤ اتحاد الجمارك الألمانى ، الذى خلق بذلك سوقا داخلية موحدة • وفى عام ١٨٣٥ افتتح أول خط حديدى ألمانى • وبدأ عصر التصنيع ، ومع المصانع نشأت طبقة عمال المصانع ، التى كانت تعانى شظف العيش والبؤس الاجتماعى الشديد نتيجة لزيادة العرض فى الأيدى العاملة • وإنعدام القوانين الاجتماعية التى تحميهم وفى عام ١٨٤٤ هبت ثورة النساجين الجائعين تلقائيا فى منطقة شليزيا ، وقام الجيش البروسى بقمعها بشدة • وفى نفس الوقت بدأت تتكون البدايات للحركة العمالية •

ثورة ١٨٤٨

The 1848 revolution

وخلافا لما حدث مع ثورة ١٧٨٩ ، وجدت الثورة الفرنسية عام ١٨٤٨ صدى سريعا مباشرا فى ألمانيا • فقامت فى مارس ١٨٤٨ ثورات شعبية فى جميع الدويلات الإتحادية ، أجبرت الأمراء الذين أصابهم الذعر على تقديم بعض التنازلات • وفى مايو (أيار) اجتمع المجلس الوطنى بكنيسة القديس باول بفرانكفورت ، وانتخب الأمير النمساوى يوهان وصيا على الرايخ • وقام بتشكيل وزارة للرايخ • غير أنها لم تكن تملك سلطة ما ، ولم تنجح فى اكتساب أى نفوذ • وكان الوسط الليبرالى الذى يسعى الى إقامة ملكية دستورية وتوفير حقوق انتخابية محدودة هو القوة الفعالة الحاسمة بالمجلس الوطنى • فقد كان الوسط يخشى

« الفوضى » التى يرى تهديدها من الديموقراطيين اليساريين ، أكثر من خشيته عودة القوى القديمة . وهكذا لم يتصد الوسط إلا بقدر ضئيل لردود الفعل الرجعية التى زحفت من كل مكان من جديد فى خريف ١٨٤٨ . أما بالنسبة لقضية الرايخ فإن أغلبية المجلس الوطنى كانت تميل فى أول الأمر الى اتجاه « المانيا الكبرى » ، أى الدولة التى تود ضم الأراضى الألمانية النمساوية أيضا . غير أنه عندما أصرت النمسا على أدماج جميع شعوبها الأحد عشر التى تضمها دولتها الى الرايخ الجديد فاز حزب « المانيا الصغيرة » الذى كان ينادى بانشاء دولة المانية بدون النمسا . وفى مارس ١٨٤٩ قرر المجلس الوطنى دستور الرايخ الذى أعده بنفسه ، وعرض على فريدريش فيلهلم الرابع، ملك بروسيا تاج قيصر ألمانى الوراثى . غير أن الملك رفض التاج ، وأبى أن تكون الثورة صاحبة الفضل فى تتويجه قيصرا . وفى مايو ١٨٤٩ فشلت الثورات الشعبية التى قامت فى سكسونيا وبفالس وبادن لفرض الدستور بقوة الشعب . وبهذا اختتمت هزيمة الثورة وتأكدت نهائيا ، وعدلت دساتير الدويلات لتحمل طابعا رجعيا . وفى عام ١٨٥٠ أقيم الاتحاد الألمانى من جديد .

نهضة بروسيا The rise of Prussia

كانت الخمسينات سنوات انتعاش اقتصادى كبير ، وأصبحت ألمانيا دولة صناعية . لقد كانت ألمانيا حقا متخلفة عن انجلترا من حيث حجم الإنتاج ، إلا أنها سرعان ما سبقتها فى سرعة النمو . وكانت أهم الصناعات التى حققت خطوات التقدم الكبيرة هى الصناعات الثقيلة وصناعة الآلات . وسرعان ما أصبحت بروسيا أيضا قوة اقتصادية مسيطرة فى ألمانيا . وزادت القوة الاقتصادية الطبقة

المتوسطة ثقة بنفسها وقدرتها السياسية ٠ وبنشوء حزب التقدم الألمانى عام ١٨٦١ نشأ اول حزب سياسى حديث ٠ واصبح هذا الحزب اقوى حزب سياسى فى البرلمان البروسى ٠ حتى أنه امتنع عن تقديم الأموال اللازمة للحكومة عندما أرادت تغيير البناء العام للجيش فى صورة رجعية ٠ وتقدم أوتو فون بسمارك (١٨٦٢) الذى عين رئيسا جديدا للوزراء الى أختبار مدى قوته ، فحكم لعدة سنوات دون موافقة البرلمان على الميزانية التى نص عليها القانون ٠ ولم يجرؤ حزب التقدم على ممارسة أية مقاومة تخرج عن حدود المعارضة البرلمانية ٠

٠ واستطاع بسمارك أن يدعم مؤقفه الداخلى الدقيق بالانتصارات الخارجية ٠ ففى الحرب الألمانية - الدانماركية (١٨٦٤) أجبرت بروسيا والنمسا معا الدانمارك على التنازل عن شليزفيج - هولشتاين ، التى تولتا إدارتها معا فى أول الأمر ٠ غير أن بسمارك كان يعمل منذ البداية على ضم الدوقيتين ، فاتجه الى الصراع المكشوف مع النمسا ٠ وهزمت النمسا فى الحرب الألمانية (١٨٦٦) واضطرت الى الإنسحاب من الحلبة الألمانية ٠ وانتهى الاتحاد الألمانى ، وحل محله اتحاد شمال المانيا الذى ضم كل ولايات المانيا الواقعة شمال نهر الماين ، وعلى رأس الاتحاد شغل بسمارك منصب المستشار الاتحادى ٠

رايخ بسمارك The Bismark Reich

عمل بسمارك بعد ذلك لاكمال الوحدة الألمانية بمعنى « الحل الألمانى الصغير » ٠ وحطم المقاومة الفرنسية فى الحرب الألمانية الفرنسية (٧٠ - ١٨٧١) التى نشبت بسبب ازمة دبلوماسية حول ولاية العهد فى أسبانيا ٠ واضطرت فرنسا المهزومة الى التنازل عن منطقة الالزاس -

لوترينجن ودفع تعويض كبير . وفى حماس الحرب الوطنيـة انضمت دول جنـوب المانيـا الى أتحاد شـمال المانيـا وكونت الرايخ الألمانى . وعلى أرض العدو ، فرسـاى ، نودى بالملك فيلهلم الأول ملك بروسـيا قيصرا لألمانيـا يوم ١٨ ينـاير ١٨٧١ .

لم تأت الوحـدة الألمانيـة نتيجـة لقرار شعبى ، ومن أسفل الى أعلى ، بل عن معـاهدة بين الأمراء أمليت من عل . وكان ثقل بروسـيا يضغط بقـوة ، حتى خيل للكثير أن الدولة الجديدة إنمـا هى « بروسـيا الكبرى » . وكان شـكل الحكم دسـتوريا صوريا . حقا لقد كان مجلس النواب ينتخب على أساس حق الانتخاب العـام المتساوى ، غير انه لم يكن ليتمتع بأى نفوذ فى تشكيل الحكومة . وكان الجهاز الحاسم شكليـا هو مجلس الاتحاد ، وهو المجمع الذى يضم المندوبين المعينين الذين يرسـلهم أمراء الاتحـاد . وكان مركـز مستشـار الرايـخ قويـا للغاية ، إذ لم يكن مسـئولا أمام البرلمان بل أمام القيصر وحده . وكان يطبق فى الولايات والبلديات نظام انتخاب يكاد يوصف بالطبقية الكاملة ، إذ أنه كان يعطى الأغنيـاء أصواتا تزيد على أصوات الفقراء . وبالرغم من أن المانيـا كانت تخطو فى الطريق لتصبح واحـدة من أحدث البـلاد الصناعيـة فقد ظل النبـلاء ، وخاصة ضباط الجيش الذين تنتمى اغلبيتهم الى أسر النبـلاء ، هم أصحاب الكلمـة فى المجتمع .

حكم بسـمارك تسـعة عشر عاما كمستشار للرايخ ، حاول خلالها عن طريق سـياسة محكمـة للسـلام والتحـالف أن يضمن للرايخ وضعا قويـا آمنـا بين القوى الأوروبيـة الجـديدة . أما سـياسته الداخلية فكانت على النقيض من ذلك تمـاما . فقد اتخـذ موقفـا رافضـا من اتجـاهات العصر الديموقراطيـة . وكان يرى أن المعارضة السـياسية إنمـا هى « معـاداة للدولة » . وبمرارة ، وبفشـل فى النهـاية ، حارب بسـمارك

الجنــاح اليســارى للبورجوازية الليبرالية ، والكاثوليكيــة السـياسية ، وبوجــه خاص الحركة العماليــة ، التى أخضعت بقـانون الاشتراكيين لمدة اثنتى عشرة سـنة (١٨٧٨ ـ ١٨٩٠) • وهكذا أبعدت طبقة العمال التى نمت بقــوة عن الدولة ، وذلك بالرغم من تطبيــق القوانين الاجتماعيــة التقدميــة الجديدة • وأخيــرا وقــع بســمارك نفســه ضحية لنظامة ، عنــدما أقاله القيصر الشــاب فيلهلم الثــانى عــام ١٨٩٠ •

كان فيلهلم الثـانى يريد أن يحكم بنفســه ، غيــر أنه كانت تنقصه الجدية والمعرفة والمثـابرة • وبالخطب ـ لا الأعمـال ـ أثار الانطباع بأنه حاكم طاغ يهدد الســلام • وتحت قيــادته تم النجاح فى الانتقال الى « الســياسة العالميــة » ، فحاولت المانيــا اللحاق بالقوى الامبرياليــة الكبرى التى سـبقتها ، وكانت نتيجة ذلك أن انغمسـت باطراد فى العزلة والإنفراد • اما فى الســياسة الداخليــة فقــد سلك فيلهلم الثــانى بسرعة طريقا رجعيــا ، بعــد أن فشــل فى محــاولة كســب العمال الى « القيصرية الاجتماعيــة » ، ولم تحقق محاولته النجاح السريع المأمول • كمــا اعتمد مستشاروه على ائتـلافات متبـدلة تتكون دائمـا من معسـكر المحــافظين والطبقة الوســطى • وظل الحزب الاشــتراكى الديموقراطى مبعدا عن كل مشــاركة فى الحكم باســتمرار ، بالرغم من انه كان واحــدا من أقوى الأحزاب ، بل واقوى الأحزاب على الاطلاق فى مجلس نــواب الرايخ منــذ عــام ١٩١٢ •

الحرب العالميــة الأولى World War I

أدى اغتيال ولى عهــد النمســا فى ٢٨ يونيــو ١٩١٤ الى اندلاع الحرب العالميــة الأولى • ومن المؤكد أن المانيــا لا تحمل وحدها وزر هذه الحرب • إلا انه كانت هنــاك بين الطبقات القــائدة قوى معينة تطمع فى

تحقيق مخططات واطماع توسعية · وكانت الحرب تمنيهم بتحقيق هذا الهدف · فلم تكن فكرة الحرب بالنسبة لهم على الأقل فكرة مكروهة او مرفوضة · ونشبت الحرب ، ولم تتحقق هزيمة فرنسا السريعة التى كان يتوقعها البعض · واصبح من الواضح بعد معركة مارن الخاسرة عام ١٩١٤ انه لن يمكن كسب هذه الحرب التى تدور رحاها على جبهات مختلفة ضد فرنسا وروسيا وانجلترا ، والتى دخلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ايضا عام ١٩١٧ · وبالرغم من ذلك فقد رفضت قيادة الرايخ أى سلام على اساس التفاهم · وكان القيصر قد اختفى منذ البداية وتراجع الى خلفية الصورة ، وكان المستشارون ضعفاء يتحكم فيهم العسكريون · وكانت السلطة السائدة واقعيا منذ عام ١٩١٦ هى ديكتاتورية القيادة العسكرية العليا وعلى راسها المارشال باول فون هندنبورج ، الرئيس الأسمى ، والجنرال ايريش لودندورف الرئيس الفعلى · وبالرغم من أن البلاد كانت قد نزفت دماءها واستنفذت قواها عن آخرها فإن لودندورف اصر حتى سبتمبر ١٩١٨ على السلام « القائم على النصر » · وفجاة وبين عشية وضحاها قام ليعلن أن البلاد قد فقدت كل شىء ويطلب الهدنة الفورية · وتحقق الإنهيار العسكرى ، وتبعه الإنهيار السياسى · وبدون مقاومة تخلى القيصر والأمراء فى نوفمبر ١٩١٨ عن تيجانهم · ولم تتحرك يد واحدة للدفاع عن الملكية التى فقد الناس ثقتهم فيها · واصبحت المانيا جمهورية ·

جمهورية فايمار — The Weimar Republic

انتقلت اعباء السلطة ومسئولياتها الى الاشتراكيين الديموقراطيين · وكانت اغلبيتهم قد تحولت منذ زمن بعيد عن التصورات الثورية القديمة ، واصبحت ترى واجبها الأول فى تامين عملية الانتقال المنظم

للدولة من النظام القديم الى النظام الجديد . ولم تمس الملكية الصناعية والزراعية الخاصة . وتسلمت الدولة جميع الموظفين والقضاة القدامى بأكملهم ، وكان أغلبهم من المعادين للنظام الديموقراطى ، وتركتهم فى أماكنهم . واحتفظت هيئة الضباط القيصرية بسلطة إصدار الأوامر للجيش . وقوبلت محاولات القوى اليسارية المتطرفة لدفع الثورة الى الاتجاه الاشتراكى بقوة القمع العسكرى . وكانت الأغلبية فى المجلس الوطنى ـ الذى انتخب فى يناير ١٩١٩ وعقد اجتماعه فى فايمار واصدر دستورا جديدا للرايخ ـ للأحزاب الجمهورية الثلاثة : الحزب الاشتراكى الديموقراطى ، والحزب الألمانى الديموقراطى ، وحزب الوسط . غير انه بدأت تسود ـ منذ انتخابات مجلس نواب الرايخ ١٩٢٠ ـ احزاب تقف بتحفظ كبير أو صغير إزاء الدولة الديموقراطية . لقد كانت جمهورية فايمار « جمهورية بغير جمهوريين » ، يحاربها أعداؤها بشراسة وتوحش ويدافع عنها أنصارها بفتور ووهن . كان هذا هو السبب الأول لاضطراب سياستها الداخلية . وجاءت بالإضافة الى ذلك الضائقة الاقتصادية فى فترة ما بعد الحرب ، وشروط السلام الخانقة التى أمليت فى معاهدة فرساى ، وأجبرت ألمانيا على توقيعها عام ١٩١٩ ، بعد أن كانت قد أملت على روسيا المهزومة سلاما مماثلا فى برست ـ ليتوفسك عام ١٩١٨ .

وفى عام ١٩٢٣ وصلت الفوضى واضطراب ما بعد الحرب الى الذروة (التضخم ، احتلال الرور ، انقلاب هتلر ، محاولات الانقلاب الشيوعية) . ثم تبع ذلك شىء من التحسن الاقتصادى رافقه بعض الهدوء السياسى . واستعادت سياسة جوستاف شتريزمان بمعاهدة لوكارنو (١٩٢٥) والإنضمام الى عصبة الأمم (١٩٢٦) لألمانيا المهزومة حق المساواة السياسية من جديد . وعاشت الفنون والعلوم فى « العشرينات الذهبية » فترة قصيرة من الإزدهار القوى . وبعد وفاة

الاشـتراكى الديموقراطى فريدريش أيبرت اول رئيس للرايخ اصبح مرشح اليمين الفيلد مارشـال السـابق فون هندنبورج رئيسـا للدولة • وقد تمسـك الرئيس الجديد بالدسـتور بقـوة ، إلا أنه لم تقم بينه وبين الجمهورية علاقة داخليـة قط • ومع الأزمـة الاقتصـادية العالميـة التى اجتـاحت العـالم عـام ١٩٢٩ بدأ اضمحلال جمهورية فايمـار وانهيارها • واسـتغل المتطرفون اليمينيون واليسـاريون معـا أزمة البطالة والفقر العـام لصالحهم • ولم تعـد هنـاك أغلبيـات قادرة على الحكم فى البرلمان • وكانت الوزارات تعتمد على تأييد رئيس الرايخ ومسـاعدته لها ، ومنـذ عـام ١٩٣٠ بدأت حركة الاشتراكيـة القوميـة بزعامة أدولف هتلر تنمو ويزداد وزنها بسرعة • ولم يكن لتلك الحركة ذات الميول المتطرفة المعادية للديموقراطية المصحوبة بدعاية ثورية زائفة شـأن يذكر حتى الآن • وبسرعة خاطفة أصبحت الاشـتراكية القوميـة فى عـام ١٩٣٢ أقوى حزب فى المانيـا • وفى ٣٠ ينـاير ١٩٣٣ اصبح هتلر مستشارا للرايخ • وضمت حكومة هتلر - الى جانب أعضـاء حزبه - عـددا كبيرا من المحافظين ، الذين كانوا يأملون فى تقييده و « كبح جماحـه » •

دكتـاتورية هتلر
The Hitler Dictatorship

وسرعان ما تخلص هتـلر من حلفائه ، وأمن مركزه بقـانون التفويض العـام ، الذى وافقت عليه جميع الأحـزاب البورجوازية ، والذى حصـل به على صلاحيـات تكاد تكون بغير حدود • فألغيت الأحزاب ، باستثناء حزب هتلر ، ودمرت النقـابات ، وعطلت القوانين والحقـوق الأسـاسية ، والغيت حرية الصحافة • ومضى النظام فى القضـاء على جميع الأشخاص غير المرغوب فيهم ببطش وإرهاب لا هوادة فيـه • واختفت الآلاف بدون محاكمـة فى بطون معسـكرات الاعتقال التى انشـئت على وجه السرعة ، والغيت جميع

الهيئات البرلمانيــة على جميع مســتوياتها ، أو سحبت منها سلطاتها ، وتغلغل مبـــــدأ « الزعيم » فى كل مكـــــان · وتوفى هنـــدنبورج عــام ١٩٣٤ ، فجمع هتلر فى شخصه بين المستشار والرئيس معــا · وبهـذا أمســك هتلر بالقيــادة العليــا للجيش فى يده ·

لقد تقبل أغلب الألمان هذا التطور بدون مقــاومة · فلم تكن الديموقراطية ودولة القـــانون قد ضربتــا بجذورهما فى الأعمــاق بعــد فى أعــوام جمهورية فايمار المضطربة · ولذلك فإن إزالة هذه الديموقراطية لم تكن تعنى الكثير بالنسبة للأغلبية · لقــد كان لنجاح هتلر فى القضــاء على البطالة فى ســنوات قليلة وزنا أكبر · غير أنه كان هنــاك وفى جميع طبقات الشــعب أناس قاوموا الديكتــاتورية ببســاطة وتصدوا لها بجرأة منــذ البداية · وازداد مركز هتلر قــوة بنجاحه الكبير فى الســياسة الخارجية : اســتعادة منطقة الســار عــام ١٩٣٥ ، واعــادة الســيادة العســكرية ، وانضمام النمســا وأراضى السوديت عام ١٩٣٨ ·

الحرب العالمية الثانية ونتائجها

World War II and its Consequences

لم يكن هتلر قانعا بكل هذا · فكان قد خطط منــذ البداية للحرب التى تفرض ســيادته على أوروبا بأكملها · وبهجومه على بولندا يوم أول سبتمبر ١٩٣٩ أشــعل هتلر شرارة الحرب العالميــة الثانيــة التى اشتعل أوارها خمسة أعوام ونصف عــام وأدت الى دمار أجزاء كبيرة من أوروبا ، وراح ضحيتها ٥٥ مليــون إنســــان ·

وانتصر الجيش الألمانى فى أول الأمر على بولندا ، والدانمــارك ، والنرويج وهولنــدا ، وبلجيكا ، وفرنســا ، ويوغوسلافيا ، واليونان ،

وتوغلت الجيوش الألمانيـة فى الاتحـاد السوفييتى حتى اقتربت من موسكو ، وتوغلت فى شـمال أفريقيا حتى هددت قنـاة السويس ، وأقيم فى البـلاد المفتوحة نظـام احتـلال صارم ، ثارت ضـده حركات المقاومة . وفى عـام ١٩٤٢ ،بـدأ التحـول فى مجـرى الحرب ، وبـدأت مرحـلة الانتكاسات لألمانيـا وحليفتيها ايطاليا واليابان فى جميع الميـادين . وفى ٢٠ يوليـو ١٩٤٤ فشلت محـاولة انقلاب قامت بها مجموعة أغلبها من الضـباط . وواصل هتلر القتـال بتضحيات هائلة ، حتى احتـل العدو جميع أراضى الرايخ ، ثم انتحر بعد ذلك فى ٣٠ أبريل ١٩٤٥ . وقـام الأميرال دونيتس - خليفته الذى عينه فى وصيته - بعـد ذلك بثمانيـة أيام بإعلان الاستسلام الكامل دون قيـد أو شرط ، وألقى المنتصرون القبض عليـه وعلى جميع وزرائه بعـد ذلك .

ومنيت ألمانيـا بأكبر هزيمة فى تاريخها ، وأصبحت أكثر المدن غارقة فى الخراب والدمار والأنقاض ، ودمر ربع مساكن ألمانيـا أو حطم بشـدة ، وانهـار الاقتصاد والمواصلات ، ولم يكن هنـاك شىء قائم على الاطلاق . كان هنـاك عجز حتى فى أشـد الضروريات وأهمها . وقتـل فى الحرب أربعة ملايين جندى ونصف مليون مدنى ووقع ملايين الجنـود فى الأسر ، وأصبحت ملايين أخرى بغير مأوى بعـد أن دمرت القنـابل مساكنهم . وازدحمت الطرق بملايين المطرودين والمشردين الذين يلتمسـون طريق الهروب ، وبدا الأمر وكأنه لا مستقبل لألمانيـا بعـد ذلك .

تقسـيم ألمانيـا

The Division of Germany

وضع الحلفـاء أثناء الحرب بعض التصورات حول مستقبل ألمانيـا بعد هزيمتها . وكان الأمر المقرر هو : الحيلولة دون تمكنها من القيـام بحرب هجوميـة أخرى على الاطلاق . وبدا أن أضمن الوسـائل هى تقسـيم الرايخ

الى عدة دويلات ، غير أنه تم صرف النظر عن هذه الخطط بعد انتهاء الحرب بالفعل • لقــد كان من المقرر أن ينزع الســلاح من المانيــا تماما ، وأن تحتل عســكريا ، وأن تخضع لســيادة المنتصرين ، ولكن على أن تبقى كاملة ككل • أما ما حدث بعد ذلك من تقســيم ، وأنها لا تزال الى اليوم مقسمة ، فقد جاء نتيجة لتطورات الســياسة العالميــة فى فترة ما بعــد الحرب •

مؤتمر بوتسدام والمناطق الشرقية

The Potsdam Conference and the Eastern Territories

قســمت الدول المنتصرة ـ الولايات المتحدة الأمريكيــة والاتحــاد السوفييتى وبريطانيــا وفرنســا ـ المانيــا بعد استسلامها الى أربع منــاطق احتــلال • وكون الحكام العسكريون للمنــاطق الأربع مجلس رقابة الحلفاء ، الذى تولى السلطة العليــا فى المانيـــا • ولم تتبع برلين أى منطقة من المنــاطق الأربع ، بل تولت الدول الأربع الكبرى إدارتها معا ، بعد أن قامت كل واحدة منها باحتــلال جزء منها •

وفى ٣٠ يوليــو ١٩٤٥ عقد مجلس الرقابة أول جلســة له • وفى نفس الوقت اجتمع فى بوتسدام مؤتمر رؤساء حكومات الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وبريطانيا •

ولخصت نتيجة هذا المؤتمر الثــلاثى فى تقرير رســمى ، وقعه يوم ٣ اغسطس ١٩٤٥ ستالين وترومان وآتلى • وتضمن « التقرير » الذى عرف فيما بعــد باســم « اتفاقيــة بوتســدام » مجموعة من الاتفاقات والبيــانات كان لهــا أثرها الحاسم فى مســتقبل المانيــا •

إنشاء جمهورية ألمانيا الإتحادية

Foundation of the Federal Republic of Germany

فى بداية صيف عـام ١٩٤٨ ، وقد اختفى كل أمل فى امكان حل المشكلة الألمانيـة بالتعاون مع الاتحـاد السوفييتى ، أطلقت الدول الغربيـة الكبرى اشـارة البـدء لتأسيس دولة المانيـة غربيـة ٠ واقترحت أن يقوم مجلس وطنى بإعداد دسـتور للدولة ٠ واصطدم هذا الاقتراح بمعارضة السياسيين الألمان ، إذ انهم خشوا أن يؤدى ذلك الى تثبيت تقسيم المانيا٠ وبعـد مفاوضات طويلة تقرر تكوين « مجلس برلمانى » من وفود برلمانات الولايات لإعداد « قانون أساسى » ٠ وكان الهدف من اختيار هـذا المفهوم بدلا من « دسـتور » هو تأكيـد أن الأمر لا يتعلق بإنشاء كيان نهائى لدولة منفصـلة ، بل أن هذا الإجراء هو مجرد حل ضرورى مؤقت ٠

واجتمع المجلس البرلمانى يوم ١ سبتمبر ١٩٤٨ فى بون ـ وانتخب المجلس كونراد أدينـاور ـ احد رجال الاتحـاد المسيحى الديموقراطى السابقين وعمدة كولونيـا الأهلى السـابق ـ رئيسـا له ٠ وفى خلال سبعة أشـهر من العمل المتصل وضع المجلس القـانون الأسـاسى لجمهورية المانيـا الإتحـادية ٠ وفى ٨ مايو وافق المجلس على القـانون الأسـاسى بأغلبية ٥٣ صـوتا مقـابل ١٢ صوتا ٠ وكان من الضرورى بعـد ذلك الحصول على موافقة ممثلى الشـعب فى ثلثى الولايات المشـتركة ٠ وفى خـلال أسـبوعين وافقت عشـرة برلمانات من برلمانات الولايات الاحدى عشرة ٠ وفى ٢٣ مايو ١٩٤٩ أصبح القـانون الأسـاسى نافذ المفعول ٠ ولم يعترض على التصديق عليـه سـوى مجلس ولاية بافاريا ، الذى خشى أن تملك الأجهـزة المركزية الكثير من السلطة على حسـاب الولايات ٠ وبالرغم من ذلك فقد اعترفت بافاريا أيضـا بالإلزام القـانونى للقـانون الأساسى ٠

القـــانون الأســـاسى — The Basic Law

وضع القـانون الأساسى لجمهورية المانيـا الاتحادية عـام ١٩٤٩ « لمنـح الحيـاة السـياسية نظاما جديداً لفترة انتقالية » ، ولقـد مضى على ذلك التـاريخ ما يقرب منأربعـة عقود ، وتحول ذلك الوضع المؤقت ولفترة لا يمكن تحديدها الآن الى وضع دائم · واثبت القـانون الأساسى انه اساس متين لحيـاة اجتماعيـة ديموقراطية سليمة ·

لقـد راى اباء القـانون الأسـاسى كيف وطات ديكتـاتورية هتلر القـانون والكرامة الإنســانية بالأقدام · وتذكروا الفترة الأخيـرة من جمهورية فايمار ، وكيف انهارت الديموقراطية الضعيفة بدون مقـاومة امام ســيادة العنف الزاحف عليها · ووضعوا هذه التجـارب والخبرات امام اعينهم · ولذا فإنه كثيرا ما يبدو فى العديد من نقاط القـانون الأساسى بوضوح ان واضعيه قد حـاولوا قدر جهدهم تفادى جميع الأخطاء التى ادت الى انهيار الجمهورية الألمانيـة الأولى ·

الحقوق الأساســـية — The basic rights

تشـتمل المواد السـبعة الأولى من القـانون الأساسى على الحقوق الأسـاسية · ووضع الحقوق الأساسـية فى مقدمة القـانون وصدارته ليس من الأعمـــال الشكلية الظاهرية · بل هو تعبير وتاكيد لحقيقة أن الدولة قائمـة بإرادة الناس لا العكس ، وأن عمل الدولة ليس هو أن تسود الدولة النـاس بل أن تخدمهم ·

من بين الحقوق الأساسية حقوق الحرية الكلاسيكية ، مثل حرية العقيدة والضمير والرأى والتجمع والأنتقال وسرية الخطابات ، وحق الملكية الخاصة ورفض الخدمة العسكرية لأسباب تتعلق بالضمير ، والمساواة بين الرجل والمرأة • وتتولى المواد الثلاث الأولى سد جميع الثغرات الممكنة ، وتضمن بصورة كاملة كرامة الإنسان وحرية العمل وتساوى الجميع أمام القانون •

الفصل الرابع

المعجزة الاقتصادية والنظام الاتحادى

THE "ECONOMIC MIRACLE"

ومما لاشك فيه ان عالمنا المعاصر يشيد بنجاح المانيا الإقتصادية فى كثير من مجالات كفاحها الاقتصادى الذى استند الى إرادة شعبية جادة تتعاون من اجل إعادة البناء ، الأمر الذى استطاعت معه هذه الإرادة الشعبية ان تنظم صفوفها وبنيانها السياسى وأن تعرف كيف تعمل فى ظل الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة بحيث استحقت بكل المقاييس المتعارف عليها ما اطلقه عليها العالم من ان المانيا حققت معجزة اقتصادية نتيجة للازدهار الاقتصادى المذهل الذى يعتبر مثلا للتجارب الناجحة ينبغى أن تتعرف عليها الشعوب التى تريد ان تسير فى طريق النمو والازدهار • فقد شجعت المانيا المبادرات الخاصة وسعى رجال الأعمال والشركات الى العمل وتحقيق الربح • وكان مشروع مارشال الامريكى هو الشرارة التى اوقدت هذا

الازدهار · ثم جاء بعد ذلك ما يسمى بـ « ازدهار كوريا » · كمـا لعب دورا هاما ايضـا انه لم تكن لدى جمهورية المانيـا الإتحـادية فى بداية الأمر نفقات عسـكرية · كمـا انهـا ملكت بالمهاجرين واللاجئين احتيـاطا هائلا من القوة البشرية المسـتعدة للعمـل الشـاق · وارتفعت ارقام الإنتـاج والربح ، وارتفعت معها الاجـور · وفى اوائل الخمسينات تحققت العمالة الكاملة · وارتفع مسـتوى حيـاة الطبقات العريضة من الشعب بشـكل ملحوظ ، وبذلك نمـا الاسـتعداد للتشـييد والبنـاء والإقامة الدائمـة فى الدولة الالمانيـة الغربية التى انشئت كدولة مؤقتـة ·

المواطن والإدارة العامة

The citizen and public administration

بينما كانت اسس الدولة القانونيـة ومبـادئها قد تحققت فى الإجراءات المدنيـة والجنائية ، ظلت فكرة سـيادة الدولة وعلوها على المواطن سائدة فى علاقة المواطن بالإدارة الحكوميـة لفترة طويلة · وقد احتـاج القضـاء على هذه الفكرة تطورا فى السـياسة القانونيـة استغرق اكثر من قرن ، ولم يتم هذا التطـور بصـورته الكاملة إلا بعـد الحرب العالميـة الثانية ·

انشئت المحـاكم الإدارية لأول مرة فى القرن التاسع عشر بعدد من الولايات الألمانية لممارسة الرقابة القضائية على الإدارة الحكوميـة وتوفير الحمـاية القانونيـة للمواطن · وقد انشئت هذه المحـاكم فى هسن عـام ١٨٣٢ وبادن عـام ١٨٦٣ وفورتمبيرج عـام ١٨٧٦ وبافاريا عـام ١٨٧٩

وبروسيا عام ١٨٨٣ ، إلا انه لم يكن بالإمكان الطعن امام هذه المحاكم إلا فى أنواع معينة من الإجراءات الإدارية حددها القانون ، ثم جاء القانون الأساسى عام ١٩٤٩ (المادة ١٩ فقرة ٤ فمنح جميع المواطنين فى جمهورية ألمانيا الإتحادية حق الطعن قضائيا فى اى إجراء إدارى يعنيه بدعوى أنه مخالف للقانون وأنه يجرح حقوق المواطن ، وينطبق هذا على جميع الإجراءات الإدارية من كل نوع ، سوأء اكانت تتعلق بالاقرار الضريبى ، أو النقل الى مدرسة أخرى ، أو سحب رخصة القيادة ، أو رفض منح تصريح بالبناء ، شريطة أن يكون الشاكى قد تضرر نفسه من هذا الإجراء ، إذ لا يمكن التقدم بالشكوى بالنيابة عن شخص آخر ، غير انه يجرى الآن بحث السماح بقبول شكوى الاتحادات ، اى منح حق تقديم الشكوى القضائية لأية جمعية أو اتحاد مسجل ، وهو أمر يهم الحملات الشعبية والمبادرات التى تنظم على سبيل المثال ضد تصنيع منطقة معينة أو غير ذلك ،

القانون فى الدولة الاجتماعية Justic in the welfare state

أصبح من الضرورة فى القرن العشرين ان توضع الاحتياجات الاجتماعية موضع الاعتبار اكثر من ذى قبل ، وقد اوجب القانون الأساسى فى المادتين ٢٠ و ٢٨ توسيع نظام الدولة الاجتماعية ، وبهذا المعنى صدرت مجموعة كبيرة من القوانين فى مجالات العمل والقوانين الاجتماعية تضمن للفرد عند تعرضه للضيق والحاجة بدون ذنب منه (المرض والحوادث والعجز والشيوخة والبطالة) الحصول على مساعدة مالية كافية ، وتفتح فى نفس الوقت الفرصة للمتسبب من ضائقته كليا أو جزئيا للبدء من جديد ،

ويعد قانون العمل نموذجـا قويا للتحقيق القـانونى لمبدأ الدولة الاجتماعية · وكان هذا القـانون فيما مضى منظما فى ٢٠ فقرة فقط فى اطار القـانون المدنى تدور حـول « اتفاق العمل » · واليوم يشـمل قانون العمل بجمهورية المانيـا الإتحـادية عدداً هائلا من القوانين واتفاقيـات الأجور ، وقانون حقوق العمال ، وقانون المشـاركة فى الإدارة واتخاذ القرارات ·

ويتصف القضـاء فى جمهورية المانيـا الإتحـادية بضمان الحماية القانونية المحكمة والتخصص بعيـد المدى ويتكون القضـاء الألمانى من خمسـة فروع منها محاكم العمل · وهى على ثلاث درجات : محكمة العمل ، ومحكمة عمل الولاية ، ومحكمة العمل الاتحـادية · وتختص محـاكم العمل بالخـلافات التى تنشب فى علاقات العمل ، وتلك التى تقوم بين النقابات واصحاب العمل ، وكذلك المسـائل المتعلقة بحقوق العمـال والمشـاركة فى الإدارة واتخاذ القرارات ·

الأحزاب والانتخابات

Political parties and elections

تعـد الأحـزاب فى الديموقراطيـة الحديثـة جـزءا هاما من المؤسسات السـياسـية · ويضع القـانون الأسـاسى الألمانى هذه الحقيقة موضـع الاعتبار ، ويخصص لها ـ على خلاف الدساتير الألمانيـة القديمة التى لم تكن تتعرض لذكـر الأحزاب ـ مادة كاملة هى المادة رقم ٢١٠ ويصـف القـانون الأسـاسى مهمة الأحزاب بانهـا المشـاركة فى صـنع الإرادة السياسـية للشعب · ويجب أن تكون الأحزاب ذات تكوين ديموقراطى ، وان تعرض ميزانيتها على الرأى العـام علنـا · وتدخل تفاصيل العمل الحزبى فى قانون الاحزاب الصـادر فى عام ١٩٦٧ ·

وتنص قوانين الانتخابات فى المانيـــا الاتحـــادية على انه لا يحق لحزب ما أن يمثــل بنائب فى البرلمان إلا إذا كان قد حصــل فى المنطقة الانتخابية على ٥٪ على الأقل من مجموع أصــوات الناخبين ، وقد أكدت المحكمة الدســتورية العليا اتفاق هذا الشرط مع القانون الأساسى ٠

النظام الاتحادى والحكم الإقليمى والمحلى

Federal regional and local government

يعبر أسم « جمهورية المانيـا الإتحـادية » بجــلاء عن طبيعة البنيان الاتحــادى (الفيدرالى) للولايات الألمانيــة الغربية ٠ وتتكون جمهورية المانيـــا الاتحــادية من عشر ولايات بالجــزء الغربى من الرايخ الألمانى الســابق ، بالإضافة الى ولاية برلين (الغربية) المندمجة فى النظامين القــانونى والاقتصادى لجمهورية المانيـــا الإتحــادية ٠ ولبعض الولايات الإتحـــادية تاريخ طويل مثــل بافاريا ، والمدن الولايات هامبورج وبريمن ، كمــا أن بعضها أنشىء بعــد الحرب العالميــة الثانيــة ، مثل نيدرساكسن وراينلاند ـ بفالس ٠ غير أنه قد نما لهذه الولايات فى هذه الأثنــاء وعى ذاتى خاص وأدراك قوى بشخصيتها المســتقلة ٠ ولكل ولاية دســتورها الخاص الذى يجب أن يتفق مع مبادىء الدولة الجمهورية الديموقراطية الاجتماعيــة القانونية التى يحددها القــانون الأساسى ٠ وفيما عدا ذلك فإن للولايات الحرية فى وضع دســاتيرها الخاصة وصياغتها ٠

التقاليد الألمانيــة

German traditions

البنيان الفيــدرالى تقليــد دســـتورى المانى قديم ، لم ينقطع عن الوجود إلا فى فترة ســيطرة نظام هتلر التى بدأت عام١٩٣٣ ٠ وللنظام

الإتحـــادى الألمانى جذور عميقة · وكثيرا ما كان المرء ينظر الى هـذا النظام فى الماضى على انـه صـورة للتمزق القومى ، او ربمـا اعتبر ايضـا نوعا من التعاسة وسوء الحظ الوطنى · غير ان هذا النظام الإتحـادى قد اثبت فى الوقت الحـاضر انه ذو فائدة عظيمة ، إذ انه يمكن من إبراز الخصـائص المحليـة المتميزة ، وتحقيق الرغبـات وحل المشـاكل الخاصة لكل منطقة ·

لقـد اثبت تركيـز وتجميع الإدارة والمنشـئات الاقتصادية والثقافيـة فى العاصمة او عـدد قليـل من المراكز الكبيرة ان له اضرارا واضحة فى الكثير من الدول الأخرى · واتسعت الدعوة الآن الى اللامركزية على النطاق العـالمى · ولقـد سـاهم النظام الاتحـادى الألمانى التقليـدى فى حماية جمهوريـة المانيـا الإتحـادية من التعرض لمثـل هذه المصاعب والاضرار ·

ولم تظهر فى جمهورية المانيـا الاتحادية العيوب التى تذكر كثيرا عن النظام الإتحـادى ، ومن بينها الميـل الى الطـرد المركزى والتناثر · فإن مسـاحة جمهورية المانيـا الإتحـادية متصلة ومترابطـة بجميع أنواع المواصـلات ووسائلها بصـورة كاملة · كمـا انها فى اهاليها وجماهيرها اكثر توحيدا منها فى الكثير من الدول الأخرى · ولقد انمحت قليـلا الفروق التى كانت تبدو واضحة فيما مضى بين ابناء القبـائل والسلالات المختلفة ، واختفت عن طريق حركات النزوح الشعبية الكبيرة التى تلت الحرب العالميـة الثانيـة ، ومن خلال الحركة القويـة التى تجلبها الحيـاة الاقتصـادية الحديثـة ·

لماذا النظام الإتحـادى ؟ Why federation ?

لكل هذا فإنه يجب النظر الى معنى النظام الإتحادى ومغزاه فى حالة

جمهورية المانيـا الإتحـادية اليـوم من زاوية الدولة ككل ، رغم ما قد يبدو فى هذا القول من تناقض ظاهر · فإن الديموقراطيـة تصبح اكثر حيوية عنـدما يتمكن المواطن من المشـاركة الواضحة الفعالة فى مجـال ولايته الإتحـادية بالانتخاب والتصويت · كما أن عمـل الإدارة الحكوميـة فى إطـار الولاية هـو أقرب الواقع والحيـاة ·

وتبدو هذه الإدارة للمواطن اقرب وأوثق من تلك التى تقوم بعيدا عنـه فى العاصمة · كمـا أن إدارة الولاية تسـتطيع من جانبها أيضـا الاستفادة من معرفتها بالظروف المحليـة والإقليمية ، فتتمكن بذلك على سبيل المثـال من المحافظة على الخصائص الثقافية المميزة بالمنطقة · كمـا يمكن للولاية الاتحـادية أن تقوم وحـدها بتقديم تجـارب ونماذج هامة للاصلاح فى احـد المجـالات المعينة ، كالتعليم مثـلا ·

وكثيرا ما تكون احزاب المعارضـة فى الاتحـاد هى الأحـزاب الحاكمـة فى العديد من الولايات · وهكذا تتوفر لجميع الأحزاب الفرص بصورة ديموقراطية لتحمل المسئولية ، واثبات القدرة على تولى الحكم ·

ومن المهم بشـكل خاص أن الولايات تسـتطيع بمشـاركتها فى إصـدار القوانين بمجلس الاتحـاد أن تشـكل قوة توازن هامة · ويعتبر القـانون الأساسى تقسيم الدولة الى ولايات ومشاركة الولايات فى إصدار القوانين الإتحـادية من العناصر الأساسـية · ولا تقبل هاتان القاعدتان اى تعـديل ، ولا يسـرى عليهما حتى التعديل الدسـتورى ·

سياسة المانيا ازاء العالم الثالث والتعاون الدولى

Third World Policy and multilateral cooperation

اصبحت سـياسة جمهورية المانيـا الإتحـادية إزاء دول العـالم الثالث عنصرا رئيسيا من عنـاصر السـياسة الخارجيـة تتزايد اهميته

باستمرار · الأمر الذى يتفق مع الوزن الاقتصادى النامى لجمهورية المانيا الإتحادية وارتباطاتها الاقتصادية العالمية ، واهتمامها بوجود نظام سلام عالمى شامل يعم الكرة الأرضية باكملها ·

وقد جعلت جمهورية المانيا الإتحادية منذ البداية احترام تقرير المصير والمساواة بين الأمم اساسا لسياستها الخارجية · وما تريده هو اقامة علاقات زمالة متساوية ومتوازنة مع دول افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية · وهى تؤيد بقوة حق هذه الدول فى الاستقلال والتطور الحر ، وهى لا تسعى الى إقامة مناطق نفوذ ، ولا تريد تصدير أيديولوجيات · بل تعمل من اجل عالم تقرر فيه كل الأمم شكل حياتها السياسية والاقتصادية والثقافية بنفسها وتعمل فيه معا بروح الزمالة والمشاركة · ولتحقيق هذا الهدف فإنه لابد من انقاص هوة الرخاء القائمة بين الدول الصناعية والدول النامية فى الشمال والجنوب ·

وتشارك جمهورية المانيا الإتحادية فى تحمل مسئولية إنجاز هذه المهمة ذات الأهمية البالغة فى عصرنا الحاضر ، وخاصة إزاء الدول الأقل تطورا وتلك التى تعرضت لأكبر الأضرار من صدمة البترول · كما انها تقدم مع زملائها فى دول المجموعة وفى حدود إمكانياتها مساهمة فعالة فى الحوار بين الدول الصناعية والدول النامية · وتنطلق فى هذا من ان رخاء الدول النامية لا يمكن ان ينمو ويزداد إلا فى ظل اقتصاد عالمى نام ، وان النظام الاقتصادى العالمى لا يمكن ان يزدهر إلا على اساس مبادىء السوق الحرة ·

وتؤيد جمهورية المانيا الاتحادية فى الحوار بين الشمال والجنوب ما يلى :

- تقسيم العمل على النطاق العالمى مع تبادل حر للبضائع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا .

- تقوية انتقال رأس المال الى الدول النامية وحماية الاستثمارات من التأميم بدون تعويض مناسب .

- الإسراع فى تصنيع الدول النامية وتحسين نقل التكنولوجيا إليها .

- زيادة فتح أسواق الدول الصناعية امام منتجات الدول النامية الكاملة الصنع والنصف مصنعة .

- الاعتراف بحق الدول النامية فى سيادتها على المواد الخام ، واستقرار عائداتها منها ، وتأمين إمداد جمهورية المانيا الإتحادية بالمواد الخام .

- تسوية الديون فى حالات الدول النامية التى تعانى من مصاعب فى ميزان المدفوعات .

النظام الاقتصادى

The economic system

جمهورية المانيا الإتحادية واحدة من الدول الصناعية الكبرى ، ولا يكاد ينقص معدل الإنجاز فيها بالنسبة لكل فرد عنه فى الولايات المتحدة إلا بقدر ضئيل ، وهى تحتل المركز الأول فى التجارة العالمية ، والمارك الالمانى واحد من اقوى العملات فى العالم . وقد تاثرت جمهورية المانيا الإتحادية بالركود الاقتصادى العالمى الذى بدأ منذ عام ١٩٧٤ بقدر يقل عن غيرها من الدول الأخرى ، وإن كان عدد المتعطلين والفئات التى تتكون منها مشكلة البطالة (المستخدمين من كبار السن

والنســاء والصــغار) قد خلق عــددا من المشـــاكل • وقد بدأت حركة انتعاش اقتصادى جديد منـذ منتصف ١٩٧٥ ، إلا انه لم يســتقر بالقدر المرجــو له بعــد •

نظام السوق الاجتماعية الحرة **Social market economy**

تطــور النظام الاقتصــادى فى جمهورية المانيــا الإتحــادية منذ الحرب العالميــة الثانيــة ليصبح نظام ســوق اجتماعيــة حرة ذات توجيه عــام للمســرى الاقتصــادى ككل • ويعنى هــذا النظام الإنصــراف عن اســلوب العمــل على الســجية القديم وفى نفس الوقت العمــل على تجنب توجيه الدولة للاقتصــاد أيضــا • فهــو يربط بين مبــادرة الفرد الحرة ومبـــادىء التقدم الاجتماعى معــا • فإن القــانون الأساسى الذى يضمن حرية المبــادرات الخاصة والملكيــة الخــاصة يخضع هذه الحقوق الأساســية لشروط اجتماعيــة معينة • ووفقا لمبــدأ « قليل(*) من الدولة بقــدر الإمكان ، وكثير من الدولة بقــدر الحــاجة » فإن عمل الدولة فى المقــام الأول عمل تنظيمى بحت • فهى تضع الشروط العامة التى تجرى فى إطارها اعمال الســوق • اما اى البضــائع يجب إنتاجها وبأى قــدر ومن الذى يحصل عليها ، فهى مســائل تحددها الأســواق نفسها ، وذلك على العكس من النظم الاقتصادية الموجهــة التى تضع فيها الإدارات الحكوميــة قــرارات الإنتــاج والتوزيع • وقد نجحت جمهورية المانيـــا الإتحــادية تماما فى التنازل عن اى تدخل مبــاشر فى المســائل المتعلقة بتشــكيل الأســـعار والأجــور •

*** "Under the tenet of : as little state as possible, as much state as necessary".**

والسعى الى الكسب هو المحرك الدافع لاقتصاد السوق الحرة ؛ ولذلك فإن هذا النظام يفشل دائما فى المجالات التى لا يمكن - أولا ينبغى - تحقيق الربح فيها · ولهذا السبب فإن عـددا من المجـالات الاقتصـادية الألمانيـة لم يخضع بصـورة كاملة قط لاقتصاد السـوق الحرة ، مثـل الزراعـة والمواصلات ، إذ لا يمكن لأسـباب اجتماعيـة ان تترك الزراعة كاملة لظروف التنافس فى السـوق الحرة ، كمـا أنهـا تخضع أيضـا للنظام الزراعى للمجموعة الأوروبية · كما نجد ان السكك الحديدية الألمانية وهيئة البريد الألمانيـة ملك للدولة تمـاما ، إذ لا يمكن ان تعمل هاتان المؤسستان على أساس الربح وحده ، بل يجب ان تقوما بخدمة المجموع العـام بغض النظر عن الربح والخسـارة · فيجب على السكك الحديدية مثـلا ان تقدم أسعار اجتماعيـة معقولة ، كما انه لا يمكن لهيئة البريد ان تخرج القرى والمنـاطق النائيـة من مجـال خدمتها ·

وقـد ادى نقص المسـاكن نتيجة لدمار الحرب العالميـة الثانية الى إخضاع الحكومة إقتصاد المسـاكن لإشرافها أول الأمر · وقد أصبحت سوق هذا الميـدان الآن حرة الى حد بعيد · غير ان الدولة لاتزال تضع فى تقديرها وتراعى باهتمام الا يؤدى التنافس الى قيـام علاقات اجتماعيـة غيـر محتملة · وأهم الإجراءات التى تتخذ فى هذا الصدد هى : توفير الحماية القانونيـة للمسـتاجر ، وتقديم معونة ماليـة للسـكن لأصحاب الدخول الضعيفة ، وتشجيع إنشـاء المسـاكن الجديدة ، واصلاح وتجديد المسـاكن القديمـة ، وكذلك إجراءات التنظيم الجديد لقـانون تخطيط المدن ·

وقد شرط المشرع الدخـول الى السـوق فى بعض الحـالات المهنية التى يسـيطر عليها التنافس الحر بشـروط محـددة لابد من توفرها · فيجب على أصحاب الحرف اليـدوية وتجـار التجزئة ان يثبتوا قبـل

السـماح لهم بإنشاء المعامل والمتـاجر أن لديهم خبرة كافيـة فى هـذه الأعمال · كما تشترط الدولة فى بعض المهن الأخرى توفر تعليم خاص وبلوغ سن معينة ، من بينها العمل فى مجالات الصحة العـامة والقانون والاقتصاد والمحاسـبة ·

دور الشركاء الاجتماعيين

تحكم الحركة الحرة سـوق العمالة أيضـا · وهنـاك إتفاقيـات تعريفة يجرى التفاوض حولها والاتفاق عليها بحرية كاملة بين العاملين وأصحاب العمل ـ أو « الشركاء الاجتماعيون » كمـا يسـمون دائما ـ تنظم الأجـور وفترة العمل والأجازات والشروط العـامة للعمل · ولذلك فإن لمنظمات الشركاء الاجتماعيين ـ النقابات واتحادات أصحاب العمل ـ أهمية كبرى فى الحيـاة الاقتصادية · وبالتأكيد فإن واجبها الرئيسى هو تمثيل مصالح أعضائها بحزم ، بل وبقوة وصلابة فى بعض الأحيان أيضا · غير أنهـا تتحمل فى نفس الوقت قدراً عاليـا من مسـئولية الاقتصـاد العـام للبـلاد ككل · فإن سلوكها فى خلافات التعريفة يمكن أن يؤثر بقـوة فى عمـل النظـام الاقتصـاى ككل ·

وقد أثبت الشركاء الاجتماعيون قدرتهم على تحمل هذه المسئولية بنجاح ، ويمكن القول بأن استقرار النظام الاقتصادى هو الى حد بعيد من نتائج أعمالهم · وقد ساهم سلوك النقابات فى الأعوام الأخيرة والذى تميز بالتقدير الواقعى السليم فى إمكان حصر تأثر العاملين بأزمة الركود الاقتصادى العالمى فى أضيق الحدود · وهنا يثبت شكل التنظيم النقابى الخـاص الذى قام بعـد الحرب العالميـة الثانيـة نجاحه الكامل · والنقابات فى جمهورية ألمانيا الاتحـادية « نقابات موحـدة » بمعنى مزدوج : فهى

تمثـل العـاملين فى فرع صناعى باكمله (لا اصحاب المسـتوى المهنى المعين) ، كمـا أنها محـايدة حزبيـا ودينيا · وتمنحها هذه النوعيـة المتميزة قوة خاصة ، وتعفيها من الدخـول فى معارك التنافس ، وتجعلها بذلك من دعائم الاســـتقرار الاجتماعى ·

المكونات الاجتماعية للنظام الاقتصادى The social component

من اهم اسباب المحافظـة على الســـلام الاجتماعى فى جمهورية المانيـا الإتحـادية بقدر اكبر منـه فى غيرها من الدول الأخرى حتى الآن حقيقة أن المواطن الألمانى محاط بشـبكة محكمـة من الأمن والضمانات الاجتماعيـة ·

فقـد مكن نظام اقتصاد السوق الحرة وقدرته الفائقة على الإنجـاز من توسـيع نظام الضـمانات الاجتماعيـة باسـتمرار · وتوفير الحماية الاجتماعيـة الشـاملة للعـاملين بوجه خاص · وسـواء وصـل العـامل الى سن التقاعد او اصيب بمرض أو حـادث او اصبح عاطلا او افلسـت شركته أو قرر الانتقال الى تعلم مهنة اخرى تخلق له المزيد من إمكانيات النجاح ، فإن النظام الاجتماعى يتكفل بكل النتائج المادية المترتبة على ذلك ·

والأمر هنـــا لا يتعلق بمسـاعدة او صدقة ، بل هو إنجـاز ناتج عن تضـامن المجموع العـــام للمواطنين · فإن الشخص العـامل يدفـع اقســاطا شهرية معينة باستمرار لفروع التامين الاجتماعى المختلفة · وهو بذلك مطمئن الى انه سيحصل على كل ما يحتاجه وقت الضرورة ·

ويتسع نطاق النظام الاجتماعى ليشـمل مجالات اخرى ابعد من

مجـــال العـاملين وحـدهم • فهو يشـمل أيضـا نقود الأطفال ومعونة السـكن والمكافئـات التشجيعية للادخار ، والمعونة الاجتماعيـة للمعوزين ، وتعويضـات ضحايا الحرب •

تشجيع العمـــل — Labour promotion

تقوم منشاة العمل الإتحـادية بالعديد من الواجبـات ومنها على سـبيل المثـال التوسط فى العمـل وتقديم الإرشـاد المهنى • كما يعـد تشـجيع التعليم المهنى من ابرز واجباتها أيضا • حيث تقدم للصغار والكبـار معـا المسـاعدات والقروض اللازمة لمواصلة التعليم والتدريب المهنى إذا ما عجزوا عن توفير المال اللازم لذلك بأنفسـهم • كمـا تقوم أيضـا بتشـجيع جميع أنواع التوسع فى التعليم المهنى • ويمكن لمن يثبت نجـاحه فى مهنته ويريد الحصول على المزيد من العلم والمعرفة وأداء امتحانات للحصول على شـهادات علميـة أعلى أن يتم تعليمه بمسـاعدة المنشـاة التى تتحمل الجزء الأكبـر من النفقات وتمده بمـال كاف للحياة إذا ما توقف عن العمل والكسب اثناء التوسـع فى التعلم • كما تقدم المنشـاة ايضا مثـل هذه المساعدات للسـيدات اللاتى انقطعن عن العمل المهنى لفترة طويلة ويردن العودة الى حيـاة العمل من جديد ، او المسنين الذين يحتاجون الى تجديد معرفتهم لمسايرة تطور العمل • وتشجع المنشاة التحول الى تعلم مهن اخرى إذ أن متطلبات العمل تتغير اليوم بسرعة كبيرة ، حتى أن الكثير من الرجال والنسـاء لا يجدون فرصة للعمل فى مهنهم التى تعلموها من قبـل ، ويتحتم عليهم الانتقال الى تعلم مهنة اخرى •

وهنا تقف المنشأة الى جانبهم لتمدهم بالمسـاعدة والعون والتشجيع •

ومن بين أعمـال منشـاة العمل الاتحـادية ايضـا إجراء الأبحـاث والدراسـات حول سوق العمالة والمهن • والمراقبة المستمرة لنوع التشغيل

وحجمه ، ووضع سوق العمالة وتطورها ، ومراقبة الحيـاة المهنية وإمكانيات التعليم المهنى . وتقدم نتائج الأبحاث والدراسات الى الوزير الأتحـادى للعمـل والنظام الاجتماعى ، الذى يتخذ قراراته على أساسها .

الحرف اليدويـــة The crafts

يقـول المثـل الألمانى « العمل اليـدوى(*) أرضه من ذهب » . ويرجع هذا المثل الى العصور الوسطى عندما كانت الحرف اليدوية تعيش ذروة ازدهارها . وتقف فى الكثير من مدن جمهورية ألمانيـا الإتحـادية الى اليـوم بيـوت الطوائف المهنية المزدانة بالرسـوم الفنية الرائعـة ، والكاتدرائيات الهائلة كشـاهد حى على قدرة الحرف اليـدوية وإنجازاتها الرائعة وأهميتها الحضـارية فى العصـور الوسطى .

الحرف اليدوية فى عصر الصناعة
The trades in the industrial age

مع الثـورة الصناعيـة وتطبيق حرية الصناعة فى القرن التـاسع عشر بدأ تنافس حاد بين الحرف اليـدوية والصناعة ، بدا وكأنه يهدد الحرف اليدوية بصورة جادة ، وخاصة فى فروع الإنتاج الواسع ، التى جذبت المستهلك بالإنتاج الآلى الرخيص الثمن الذى أجبر العمل اليـدوى على التوقف ، كمـا توقفت بعض فروع العمل اليـدوى الأخرى عن الإنتـاج ، واقتصر عملها على الإصلاح فقط ، كما حدث فى صناعتى الأحذية والساعات

*) "a manual trade has a golden foundation.

مثـلا ٠ غير أن العمل اليدوى استطاع رغم التقدم الصناعى أن يحافظ على وجوده فى مجالات أخرى واسعة ، وخاصة تلك التى يكون تقدير النجاح فيها والطلب عليها متوقف على العمل المتخصص والإنجـاز الفنى الفردى ، وكذلك المجـالات التى يكون من المهم فيها قيـام اتصـال قوى مبـاشر بين الصانع والعميل ، مثـل القصاب والخبـاز ٠

وعلاوة على ذلك فإن التطور الصناعى نفسه خلق فروعا جديدة للعمل اليـدوى مثـل التركيبات الكهربائيـة وميكانيكا السـيارات ٠ وقد لعب استخدام المحرك الكهربائى دورا كبيرا فى قدرة العمـل اليدوى على المنافسـة ٠ كما ساهم إنشاء الجمعيات التعاونيـة للشراء والقروض من تحسين وضعه ٠ وبوجه عـام فإن العمل اليـدوى أظهر قدرة كبيرة على التكيف ، واستطاع أن يحافظ على مكانته بقية الفروع الاقتصادية الأخرى ٠

وأهم الحرف اليدوية قيـاسا الى عـدد العـاملين فيها هى : البنـاء العـادى ، بناء الخرسانة ، الخرسـانة المسلحة ، ميكانيكا السـيارات ، الجزارة ، الحلاقة ، تنظيف المبـانى ، النجارة ، الكهرباء ، الخبـازة ، النقش والدهان ٠ أما بالنسـبة للمبيعات فتقف فى المقدمة مهن إصلاح السـيارات والبناء والجزارة ٠

ويقدم معرض المهن اليـدوية الدولى الذى يقـام بميونيخ فى ربيع كل عـام عرضـا شاملا للإنتـاج اليـدوى ٠ وقد اشترك فيـه فى عـام ١٩٧٨ (١٠٣٩) عارضا من ألمانيا والخـارج ٠

تشجيع الحرف اليدوية
State support

تعمل الحكومة الاتحـادية على تشـجيع الحرف اليـدوية ومساعدة قدرتها الاقتصادية بعدد من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة ،

من بينها فتح باب الاشتراك فى تأمينات المعاشات لأصحاب المهن الحرة ، وزيادة معونة الأطفال والتسهيلات الضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة فى مجالى ضرائب الدخل والثروة والصناعة ، وتعد الحكومة الإتحـادية لتعديل قانون الكارتل • لزيـادة قدرة الشركات الصغيرة على التنافس وتوسيع تقديم الإرشاد العلمى فى المهن اليدوية •

تنظيم الحرف اليدوية

Organization

تنظم ممارسـة وتعلم وعمـل الحـرف اليدوية فى جمهورية المانيـا الاتحـادية فى إطار النظام العـام للحرف اليـدوية • ووفقا لهـذا النظام فإنه لا يسـمح لأحـد بالعمل الحر فى إحـدى الحرف اليدوية إلا إذا كان مسـجلا فى قائمـة اصحاب المهن الحرة بالغرفة المهنية المتخصصة • وتتطلب الممارسـة الحـرة لأية حرفة يدوية تقديم الدليـل الواضح على القدرة ، التى غالبـا ما تثبت بأداء امتحان خاص للحصول على درجـة « معلم » أو « أوسطى » • ويحق للأوسطى فى المهنة اليدوية أن يعلم الصبية الصغار فى المهنة شريطة أن يكون قد أتم الرابعة والعشرين من عمره • ولتعليم الأجيـال الجديدة فى المهن اليدوية أهمية كبيرة فى جمهورية المانيـا الإتحادية • وكان هناك فى عـام ١٩٧٥ (٥٥٦٠٠) شـاب يتعلمون الحرف اليدوية ، مقـابل (٦٤٤٠٠٠) يتعلمون المهن الصناعيـة والتجـارية ويلاحظ أنه تتحد مصـانع الحرفة اليـدوية الواحـدة فى المدينـة أو المراكز فى « الطائفة » • والطائفة هى المسئولة أولا عن تعليم المهنة والتوسع فيها • ويمكنها ايضـا عقـد اتفاقيـات الأجـور والتأمينـات الصحية لأعضائها • وكانت هنـاك فى عام ١٩٧٥ (٦٩١٤) طائفة • وتتحد هذه الطوائف فى اتحـاد الطائفة على مسـتوى الولاية ، وتتحد على المسـتوى الإتحـادى فى اتحادات الطوائف الحرفية الإتحادية أو الاتحادات المركزية المتخصصة •

وغرف المهن اليدوية هى الأجهزة ذات الإدارة الذاتية التى تمثل العمل اليدوى باكمله · وتتضمن اعمالها إدارة دور العمل اليدوى ودور المتعلمين ومراقبـة التعليم المهنى وإجراء الامتحانات المهنية · وتتحد غرف الحرف اليدوية فى الولايات الكبيرة فى مجالس الغرف الحرفية ، كمـا تتحد على المسـتوى الإتحـادى فى مجلس غرف الحرف اليـدوية الألمانى · ويلتقى مجلس غرف الحرف اليـدوية الألمانى والاتحاد العـام للاتحادات المتخصصة للحرف اليدوية الألمانيـة فى القمة ليشـكلا معـا الاتحـاد المركزى للحرف اليدوية الألمانى ببون ·

النقابات The trade unions

المنظمات النقابيـة فى جمهورية المانيـا الاتحـادية ليست كثيرة ، إلا انهـا تتميز بقوتها الناتجة عن ضخامة عدد اعضائها ·

واكبـر تنظيم نقـابى هـو اتحـاد النقابات الألمانى (DBG) الذى يضم ٧٫٧٥ مليون عضو ، ويتكون من اتحاد ١٧ نقابة مستقلة معا · والسمة المميزة لاتحاد النقابات الألمانى هى تطبيقه لمبدأ النقابة الصناعية : أى قبول كل عامل ومستخدم فى أى فرع صناعى دون النظر الى وظيفته ومركزه · وهكذا فإنه باستطاعة سـائق المطبعة ومحاسبها أيضـا أن يصبحا عضوين فى نقابة الطباعة والورق · وعلى ذلك فإن صاحب العمل فى اى فرع صناعى لا يجـد فى العادة من يقف امامه كشريك فى المفاوضات سوى النقابات وحـدها ·

ويوجد الى جانب اتحاد النقابات الألمانى عدد من المنظمات النقابية الأخرى ، نذكر منها هنـا اكبر نقابتين وهما : نقابة المستخدمين الألمان (DAG) التى تضم ٤٧٠٫٠٠٠ عضـو ، وهى ليسـت نقـابة صناعيـة بالمعنى الضيق ، إذ انهـا تضـم المسـتخدمين من مختلف المجـالات الاقتصادية ، واتحاد الموظفين الألمانى (DBB) الذى يضم ٨٠٠٠٠٠

النقابات التى يتكون منها اتحاد النقابات الألمانى

نقـــابات صناعية ونقابات اخرى		عدد الأعضاء (بالألف)	نسبة النساء ٪
البناء والأحجار والتربة	Bau-Steine-Erden (construction)	٥١٧ر٨	٢ر٨
المنـاجم والطاقة	Bergbau und Energie (mining, energy)	٣٦٢ر١	١ر٧
الكيمياء والورق والخزف	Chemie-Papier-Keramik (chemicals, paper, ceramics)	٦٥٠ر٧	١٨ر٣
الطباعة والورق	Druck und Papier (printing, journalists, writers)	١٤٦ر٠	١٨ر٩
السـكك الحديدية	Eisenbahner (railways)	٤١٤ر٢	٤ر٥
التربية والعلوم	Erziehung und Wissenschaft (teachers, scientists)	١٥٨ر٧	٤٨ر١
الحدائق والزراعة والغابات	(Gartenbau, Land-und Forstwirtschaft (horticulture, agriculture, forestry)	٤١ر٣	٦ر٩
التجارة والمصارف والتأمينات	Handel, Banken und Versicherungen (commerce, banking insurance)	٣١٤ر٢	٥٢ر٤
الأخشاب واللدائن الصناعية	Holz und Kunststoff (wood and synthetics)	١٤٥ر١	١١ر٥
الفنـــــون	Kunst (arts)	٤٢ر١	١٦ر٥
الجلـــــد	Leder (leather)	٥٥ر١	٤٣ر٢
المعـــادن	Metall (metal)	٢٦٨٠ر٨	١٤ر٢
المواد الغذائية والكماليات والمطاعم	Nahrung-Genub-Gaststatten (food and catering)	٢٥٢ر٥	٢٨ر٧
الخدمات العامة والمواصلات	Offentliche Dienste, Transport und Verkehr (public service and transportation)	١٠٩٩ر٤	٢٤ر٨
الشرطة	Polizei (police)	١٥٢ر٥	٥ر٥
البريد	Post (posts)	٤٢٨ر٩	٢٥ر٦
النسيج والملابس	Textil-Bekleidung (textiles, garments)	٢٩٠ر١	٥٦ر٠
اتحاد النقابات الألمانى	Deutscher Gewerkschaftsbund (German Trade Union Federation)	٧٧٥١ر٥	١٩ر١

عضـو ويعد اهم منظمة للموظفين الحكوميين · وهو لا يقـوم بإجـراء مفاوضـات تعريفـة حقيقية ، وذلك نظرا للوضـع الخـاص للموظفين الحكوميين · كما انه لا يسـتطيع ان يدعو الموظفين الى الإضراب ، ويحمل فيمـا عدى ذلك بقية سـمات النقابة ·

والنقابات فى جمهورية المانيا الاتحادية محايدة سياسيا ودينيا · وكانت هناك محاولات لانشاء نقابات مسيحية خاصة غيـر انهـا لم تلق نجاحا يذكر ·

والإنضـمام الى النقابات حر تماما ، ولا يمكن ان يجبر احـد على الإنضمام الى اية نقابة ، كمـا ان نسـبة الإنضمام الى التنظيم النقابى - اى عدد الأفراد المنضمين الى النقابة من بين المجموع العـام للعاملين فى الفرع الصناعى باكمله - تختلف اختلافا بينا من نوع الى آخر · فنرى مثـلا ان نسـبة الإنضمام الى نقابة السـكك الحديدية تصل الى ١٠٠٪ ، وتنخفض فى نقابة الزراعة والغابات الى ١٠٪ · ومتوسط نسـبة الإنضمام الى النقابات فى جمهورية المانيـا الاتحادية ثابت منـذ حوالى عشرين عـاما وهو ٣٦٪ · وربما رجع تجمد نسـبة الانضمام طوال هذه الفترة الى فزع الكثيرين من قيمة الاشتراكات الشهرية العالية (تتناسب تصاعديا مع الدخل) والى اطمئنانهم من جانب آخر الى انهم سيستفيدون يقينا تلقائيا من التحسينات التى تكافح النقابات للحصول عليها - مثل رفع الأجـور - دون ان يكونوا اعضاء بها ، إذ انها تسرى على الجميع بعد ذلك ·

وتقيم النقابات لأعضائها عددا كبيرا من المنشـئات التعليمية · وهى التى تقيم فى كل عـام مهرجان الرور الفنى بمدينة ريكلنجهاوزن · ويمنح اتحـاد النقابات الألمانى فى كل عـام جائزة ثقافية عالية · كمـا تعمـل

النقابات بنجـــاح فى الميـدان الاقتصـــادى ايضـــا ، وهى من أهم المساهمين فى « بنـك الاقتصـــاد المشـترك » ومؤسسة إنشـــاء المساكن الكبيرة « الموطن الجـديد » .

اتحادات أصحاب العمل : Employer associations

توجد فى جمهورية المانيا الاتحـادية المئاتمن اتحادات اصحاب العمل المقســمة وفقا لفروع التخصص العملى او المنـاطق الجغرافية المختلفة . وتصل نسـبة اشـتراك اصحاب العمل فى الاتحـادات الى حوالى ٩٠٪ وقد جمعت اتحادات اصحاب العمل المختلفة فى ١٣ اتحادا على مستوى الولايات ، و٤٦ اتحادا متخصصا . والمنظمة العـامة المشـتركة للجميع هى : الاتحـاد العـام لاتحـادات أصحاب العمل الألمانيـة (BDA) ولا يقـوم هـذا الاتحـاد ـ مثـله مثـل اتحـاد النقابات الألمانيـة ـ بعقد اتفاقيات الأجـور بنفســه ، بل يعمل كجهاز للتنسيق والاهتمام بالمصـالح الرئيسـية لصاحب العمل .

يشمل الاتحـاد العـام لاتحـادات أصحاب العمل الألمانيـة جميع الفروع الاقتصادية : الصناعة والحرف اليدوية والتجارة والمصـــارف والتأمينـات والزراعـة والمواصلات . غير انه لا يمثل صاحب الشركة إلا فى وظيفته كصاحب عمل ، اى كشريك فى المفاوضات مع النقابات . أما بقية المصـالح الأخرى كالمسـائل الاقتصادية والسـياسية والضريبية فتتولاها اتحـادات اخرى ، منها على سـبيل المثـال الاتحـاد العـــام للصناعةالألمانية ، والاتحاد المركزى للحرف اليدوية الألمانيـة ، واتحاد تجـارة الجملة والتجارة الخارجية الألمانية ، وبديهى أن هذه الاتحـادات تعمل فى تعاون وثيق ايضا مع الاتحاد العـام لاتحادات أصحاب العمل الألمانيـة .

إن قواعد اتحاد النقابات الألمانى ترى انه لا يحق لأى اتحاد نقابات إقليمى ان يدعو الى الاضراب دون الحصول على موافقة مجلس الإدارة الرئيسى للنقابة المعنية · وعنـدما تتم الموافقة يجرى استفتاء عـام بين جميع اعضاء النقابة للحصول على موافقتهم على الاضراب · ولا يمكن إعلان الإضراب إلا بموافقة ثلاثة أرباع الأصوات ·

وأمـام حق العمال فى الاضـراب يوجـد حق صاحب العمل فى المنع من الدخول ، اى حق إغلاق المصنع مؤقتا · وقد اكدت محكمة العمل الاتحـادية بوضوح شرعية حق المنع ، إلا انه لا يزال موضع خلاف فى الراى العـام ·

وتتخذ الدولة من صراع العمل موقفا محايدا · ولذلك فإن المضربين عن العمـل لا يحصلون من الدولة على نقود التأمين ضد البطالة · اما المشتركون فى النقابة فيحصلون اثنـاء فترة الاضراب على مسـاعدة من صندوق النقابة المخصص لذلك ·

وبالمقارنة بالدول الصناعية الأخرى فإن الاضرابات فى جمهورية المانيا الاتحادية قليلة · كما ان الاضرابات ليست محبوبة لدى الرأى العام الألمانى· غير ان ضخامة الاتحادات المشتركة فى الحوار وتضامنها يلعبـان دورا هاما فى قلة الإضرابات · فإن المرء يفكر فى المانيا طويلا وبعناية بالغـة قبـل اللجوء الى آخر وسيلة ، وهى الإضراب ·

التعـــــاون **Cooperation**

إن صاحب العمل والعـامل لا يقفان فقط كخصمين ، بل يعمـــلان معـا ايضـا فى تعـاون واضح وبطرق عديدة : واول ميـادين هذا التعاون هو العمل اليـومى فى المصنع او مكان العمل · غير انهما كثيرا ما يتلقيان

ايضا كممثلين لاتحاداتهما فى العديد من المناسبات . فإن لجان امتحان المتدربين فى مختلف المهن تضم ممثلين عن العمال واصحاب العمل ، كما يوجد فى جميع درجات محـاكم العمل التى تفصـل فى موضوعات الخلاف فى حيـاة العمل قضاة متطوعون من صفوف العمل واصحاب العمـل . كما انه كثيرا ما يلتقى كبـار العاملين من اتحادات الشركاء الاجتماعيين عنـدما يدعوهم السياسيون المسـئولون لاستشارتهم فى شـئون العمل . كما انهم اعضـاء دائمون فى محـادثات دائرة « العمل المتوافق » . وهى دائرة محادثات منتظمة يجريها وزير الاقتصاد الاتحادى لتبادل الآراء حول المسائل الأساسية التى تهم السياسة الاقتصادية . كل هذه اللقاءات وغيـرها من اشـكال التعاون نعمل - مع التقدير الكامل لاختـلاف اهتماماتهما ومصالحهما - على تقوية وتشـجيع التفاهم المتبـادل بينهما .

ولعل من الأهمية بمكان ان نوضح انه إذا كان من بين عوامل نهضة المانيا ذلك التعاون الذى يقوم بين صاحب العمل والعامل ، فإن هناك مجالات اخرى للعمل يبرز فيه التعاون كفلسفة اقتصـادية اجتماعيـة تأخـذ بيد المواطنين ارتفاعا نحو مزيد من الرفاهية والتطور بالمشاركة الإيجابية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى كافة مجالات الحياة ونعنى بذلك تعاون المستهلكين والحرفيين والزراعيين والإسكانيين ... الخ الى غير ذلك من مظاهر تطور الحركة التعاونية الألمانية التى استطاعت ان تحقق نتائج مذهلة ، الأمـر الذى جعـل الكثيرين من دول العـالم يقبلون على تفهم تجربة المانيـا فى هذا المجـال .

ولعلها مناسـبة للراغبين من قراء اللغة العربية فى التعرف على مزيد من تجربة المانيـا ان يرجعوا الى العـديد من مراجعنا حيث قمنـا ببعض الدراسـات المرتبطة بالحركة التعاونيـة الألمانيـة سـواء من الناحية التشريعية او التنظيمية او الاقتصادية .

اشـــكال الجامعات

Types of universities

الدعامة الرئيســـية التى يعتمد عليها نظام التعليم العـــالى فى جمهورية المانيا الاتحــادية هى الجامعات العملية العليــا • وهى تشــمل الجامعات والجامعات التكنيكية والمدارس التكنيكية العليــا وبعض الجامعات العليــا الأخرى المتخصصة فى مجــالات معينة ، ثم المدارس التربوية العليــا التى تعمل فى إعداد وتخريج مدرسى المدارس الأساسية والمتوسطة • وقد الحقت المدارس التربوية العليــا ببعض الولايات بالجــامعات • وتختتم الدراسة بالمدارس العلمية العليــا بامتحان الماجستير او الدبلوم او الدكتوراه او امتحان الدولة •

ومن الأساليب الحديثــة فى التعليم العــالى نظــام المدارس العليــا المتخصصة التى تقدم تعليما واعدادا علميا متخصصا فى عدد كبير من فروع التخصص والاتجاهات العلميــة ينتهى عــادة بالحصول علىشــهادة تهيىء للانضمام الى الحياة المهنية العلميــة مباشرة • ويمكن لخريجى المدارس العليــا المتخصصة مواصلة الدراسة بعد ذلك فى الجــامعات والمدارس العلمية العليــا • كما انشئت ببعض الولايات الإتحــادية جامعات شاملة ، **The comprehensive university** ادمجت فيها بعض المدارس العليا المختلفة فى مدرســة عالية شاملة • ويهدف هذا النظام الى تخطى الحــدود التى كانت تفصل بين انواع المدارس العليا المختلفة ، وتسهيل انتقال الطالب من مدرسة الى اخرى ومن فرع دراسى الى آخر •

ومن الجــديد فى نظم التعليم العالى فى جمهورية المانيـــا الإتحــادية طراز جامعــة المراسلة(*) • وقد انشئت اول جامعة من هذا الطــراز وبــدأت

---

*) **The comprehensive multimedia university in Hagen, Westphalia.**

الدراســـة فيهـــا فى هيجن **Hagen** فيســتفاليا عـــام ١٩٧٦ ، ولما كان العمل يتم فيها بالمراسـلة عن طريق ٢٦ مركزا دراســيا ، فإنها تؤدى عملها فى اقل نطـاق ممكن من المبـانى ٠

وحرية التدريس الجامعى من المبادىء ذات الأهمية الأساسية للتعليم العـالى فى المانيـــا ، فلا يحق للدولة بحـــال أن تتدخل فى موضوعات الدراســـة ٠ وتضع كل جامعة لنفسـها دسـتورها الخـاص فى إطار القوانين الســارية ٠ ولذلك فإن هنـاك فروقا كبيرة بين كل جامعة واخرى من حيث تشكيلها وتركيبهـا ومكوناتهـا وفروعهـا الدراسـية ٠

وهنـــاك بعض الجامعات التى تتكون من التركيب الجـامعى التقليدى الذى يقسـم الجامعـة الى كليـات مختلفة ، تضم كل كلية مجموعة من الدراســـات والتخصصات المختلفة التى يندر أن تكون بينها صلة ما ٠ وهنـــاك التقســـيم الحديث الذى يقســـم الدراســـات فى مجموعات صغيرة تعمـل فى مجـــالات تخصص محـددة ٠ ويرأس الجامعـة التقليدية عميد ينتخب من بين الأساتذة ذوى الكراسى لمدة عـام ٠ ويقوم الأستاذ برئاســة الجامعة فخريا ، إذ يتحتم عليـه أن يواصل عمله الكامل فى التدريس والقـاء المحـاضرات خـلال عـام الرئاسـة أيضـا ٠ ولما كانت بعض الجـامعات قـد ازدادت ضخامة الآن الى الحد الذى جعل إدارتها تكاد تشبه إدارة المنشـــآت الإقتصـــادية الكبيرة التى تتطلب إدارة دقيقة محكمـة متخصصة ، فإن دســـاتير الكثير من الجامعات يميل الى الرأى الآن بأن يكون للجـامعة رئيس ينتخب لعـدة أعوام ، وأن يكون متخصصا ومتفرغا لذلك العمـل ٠

الاهتمام بالتعليم التعاونى :

وبعـد الحرب العالميـة الثانيـة اشـتد الإهتمام فى المانيــا الغربية باليـات العمل التعاونى ضمن بحـوث اخرى نظرا للدور الذى كانت تقوم به

الجمعيات فى إعادة إعمار الإقتصاد الألمانى ، وبدأ التعاونيون المشتغلون مع أساتذة الجامعات فى إقامة معاهد بحوث تعاونية عام ١٩٤٧ فى جامعات ألمانيا هدفها دراسة المشكلات الخاصة التى تواجهها التعاونيات سواء منها المشكلات الإقتصادية أو الإجتماعية أو القانونية .

وقامت معاهد البحوث هذه بمبادرات وأنشطة وأعمال هدفها إقامة قاعدة نظرية متينة تفسر ظاهرة « الجمعية التعاونية » فى المجال الإقتصادى والإجتماعى والقانونى ، وتطوير مصطلحات فنية خاصة بهذا الموضوع ، وإنشاء الروابط بين مختلف فروع العلوم الإجتماعية (التنظيم الداخلى) ، وقد أسفر كل ذلك عما يسمونه الآن فى ألمانيا وغيرها من الدول المتقدمة « علم التعاون » .

معاهد البحوث التعاونية فى جمهورية ألمانيا الإتحادية :

أنشئت معاهد بحوث تعاونية فى جامعات برلين **Berlin** وكولونيا **Cologne** وارلانجن **Erlangen** وجيسن **Giessen** وهامبورج **Hamburg** وهوهنايم **Hohenheim** وماربرج **Marburg** ومونستر **Munster** كما أنشأت المعاهد التعاونية الألمانية معهدا مماثلا فى فيينا **Vienna** .

ولعل من المناسب أن نوضح فى إيجاز أعمال ومجال وبحوث ودراسات معاهد البحوث التعاونية .

أنشطة معاهد البحوث التعاونية :

من أهم واجبات معاهد البحوث التعاونية القيام ببحوث أساسية وتطبيقية فى الموضوعات المتعلقة بأداء وتطور المنظمات التعاونية ويشمل ذلك :

— تطوير وتقييم الأشـــكال الجديدة للأنشـــطة التعاونيـــة .

— حل المشـــكلات المتعلقة بالظروف البيئية والمتغيرة من إقتصـــادية وإجتماعيـــة وســـياسـية .

— إيجـاد حلول لبعض المشـــكلات التطبيقية لمختلف انـواع التعاونيات مثـل اســتخدام طرق معالجة البيـانات فى التعاونيـات الصغيرة ، وتحسين تمويل تعاونيـــات الإســـكان ، والأشـــكال القانونيـــة الملائمـــة لاستخدام الآلات الزراعيـــة جماعيـا .

— اســداء المشــورة لمنظمات القمة التعاونيـة وللســلطات الحكوميـــة فيما يتعلق بالتشريعات المناهضة للإحتكارات والاتجاهات فى الجماعة الإقتصادية الأوربيـة ، وإصلاح التشريعات التعاونيـة الخ ..

ومن الزم الضرورات لنجاح هذه الجهــود المناقشــات الأكاديميـة المتصلة المفتوحة ونشر نتائج الأبحاث فى شــكل رســائل دكتوراه ومقــالات فى الصحف العلمية ، لذلك انشــات معــاهد البحوث التعاونيـة مجلاتها الفصلية الخاصة بهــا ومطبوعاتها ومنشوراتها الخاصة .

يمكن الرجوع الى المراجــع الآتيـة لمزيد من الإطلاع على مختلف أوجــه النشــاط فى المانيــا الإتحــادية :

— Michael Balfour, West Germany, London 1968.

— J. Brueckner and G. Doeker. The German Democratic Republic in International Relations and the Federal Republic of Germany, New York 1979.

— Honoré M. Catudal, The Berlin Agreement of 1971, Berlin 1976.

— Karl H. Cerny, Germany at the Polls. The Bundestag Election of 1976, Washington, D. C. 1978.

— David P. Conradt, The German Polity, New York, 1978.

— Gordan Gralg, Germany — 1966-1945, Oxford 1978.

— Donald S. Detwiler, Germany. A Short History, London and Amsterdam 1977.

— Raymond Ebsworth, Restoring Democracy in Germany. The British Contribution, London 1960.

— Lewis S. Edinger, Politics in West Germany, Boston 1977.

— Ludwig Ernard, Prosperity through Competition, London 1958.

— Constantine Fitzgibbon, Denazification, London 1969.

— Henry W. Flannery and Gerhart H. Seger, Which Way Germany ?, New York 1968.

— James Furlong, Labor in the Boardroom. The Peaceful Revolution, Princeton 1977.

— Golo Mann, The History of Germany since 1789, New York 1968.

— Peter Hans Merkl, The Origin of the West German Republic, New York 1963.

— Arnold H. Price, The Federal Republic of Germany and Selected Bibliography of English-Language Publications, 2nd revised edition, Washington, D.C. 1978.

— John Gimbel, The American Occupation of Germany. Politics and the Military, 1945-1949, Stanford 1968.

— Guido G. Goldmann, The German Political System, New York 1974.

— Laszlo Gorgey, Bonn's Eastern Policy 1964-1971. Evolution and Limitations, Hamden 1972.

— Arnold Heldenhelmer and Donald P. Kommers, The Governments of Germany, New York 1975.

— Richard Hiscocks, Democracy in Western Germany, London 1957.

— Richard Hiscocks, Germany Revived. An Appraisal of the Adenauer Era, London 1966.

— Viola Herms Draht (ed.), Germany in World Politics, New York 1979.

— Peter Hoffmann, The History of the German Resistance, 1933-1945, Cambridge, Mass, 1977.

— Walter Kempowski (ed.), Did you ever see Hitler ? New York 1976.

— Rudiger Klessmann, The Berlin Museum, New York 1972.

— H. Krausnlck and M. Mau, German History 1933-1945, London 1973.

— Prinz Hubertus zu Loewenstein, Nato and the Defense of the West, Westport 1975.

— Hans Rothfels, German Opposition to Hitler, London 1978.

— Kurt Sonthelmer, The Government and Politics of West Germany, New York 1973.

— R. B. Tilford, Federal Germany Political and Social Order, London 1969.

كما نرجو التكرم بالرجوع بصفة خاصة الى

Facts about Germany
The Federal Republic of Germany, LEXIKOTHEK,
Gutersloh 1979, 1980B.

وكتاب حقائق عن المانيا الغربية الصادر عن نفس دار النشر ٠
LEXIKOTHEK, 1980.

الباب الثانى

تاريخ وتحليل المناقشات عن اقتصاديات النفع العام

HISTORY AND ANALYSIS OF THE DISCUSSION ON COMMONWEAL ECONOMY

الفصل الأول

إقتصاد النفع العام كنظام إقتصادى جديد

COMMONWEAL ECONOMY AS A NEW ECONOMIC ORDER

طرحت للمناقشة منذ نهاية فترة الإنعاش عقب الحرب العالمية الثانية عدة حلول جديدة لمعالجة المشكلات الإقتصادية والإجتماعية بعد ان استنفذت جميع النظريات القديمة كافة إمكانياتها وملابساتها ، واعيد فى ظل هذه الظروف البحث فى السؤال المطروح منذ زمن سابق عما إذا كانت فكرة نظام النفع العام واشكال مشروعات النفع العام مفيدة فعلا وقابلة للتطبيق والى اى مدى ، وكان قد ساد فى فترة الإنعاش وإعادة البناء الإقتصادى فكر يقول إن السبيل الوحيد نحو تحسين ظروف المعيشة لا يعدو تنظيم الإقتصاد على نمط المشروعات الخاصة مع توجيه الحياة الإقتصادية وجهة اقتناص الربح فى اطار جهاز السوق ، وكان ذلك الفكر فى اساسه ومجموعة بمثابة رد فعل للاقتصاد الموجه الذى فرض ابان الحرب ، وإن كان فى كثير من الاحوال

نتــاج الاستسلام المطلق لأن الحــلول الأخرى لم تبد ممكنة ولا مرغوبة ·

لكن هذه الاتجاهات لم تلبث أن انحسرت ، ولاقى الفكر القائل بان من المســتطاع علاج الأمــور بطريقة اخرى قبولا واســعا لا ســيما وقد اخذت الأقطــار الصناعيــة تواجــه حركة التصنيع المتزايدة فى الدول الناميــة حيث ظهرت اشــكال جديدة من النوازع والقوى الروحيــة والإجتماعيــة والسياســية تختلف بالمرة عن تلك التى لا تزال قائمة فى الدول الصناعية ، وتختلف هذه القوى ايضا عن النظم التى كانت ســائدة منذ مائة او مائة وخمسين سنة حين بدات اوروبا حركة التصنيع ، وفضــــلا عن ذلك فقــد اســتطاعت علوم الإجتماع والإقتصاد الحديثــة أن تمدنا بادوات لبحث جميــع الاحتمالات والســيطرة على النظم الإجتماعيــة المنتشرة فى الدول الصناعيــة ، وبعث تقــدم عــلوم الإجتماع الحديثة اســتعدادا متناميــا لقبــول الآراء والاحتمالات الجــديدة ·

ومهد كل ذلك الطريق امام مناقشــــة مســالة إقتصاد النفع العــام مناقشــــة واســعة المدى على اسس جديدة ونشــطت الأعمــال العلمية التحضيرية وتناولت موضوع مكونات أهداف النفع العــام بدراسات جديدة من منطلق وجهــة نظر منهجية ، وامكن بتحقيق الأهداف والواجبات الواقعيــة استنفاذ فكرة الأهداف العليــا التى تتسامى عن الفردية من أن تعد مجرد

وهم فارغ منبوذ(١) ، وامكن أيضا إثبات أن اقتصاد النفع العـام شرط أساسى لكى يستمر القطاع الخاص فى الوجـود والعمـل ، واظهرت التجربة – لا سـيما مشروع النفع العـام التى أنشـأتها الحركة العماليـة الألمانيـة – كيف يصبح أداء مشروع النفع العـام وعمله أداة لتحقيق وتنفيذ بعض واجبـات إقتصادية معينـة(٢) ٠

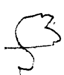
واخـذت بعض العناصر الهـامة التى اقترنت بالدراسـات المبكرة لمشروعات النفع العـام تكتسـب الإعتراف بهـا كادوات إقتصـادية وإن أطلقت عليها مسـميات مختلفة ٠

ويمكن حاليـا إجراء مسـح شـامل لميـدان اقتصـاد النفع العـام ومناقشـته بعـد أن اتسـع الإهتمام الجماهيرى بـه ، وعلينا أن نبـدأ فى هـذا السـبيل من الحقيقة الماثلة بأن لدينـا ثلاثـة تفسيرات مختلفة لعبـارة « النفع العـام » فى اللغـة الألمانيـة التى تدل أولا على نظام إقتصادى ذى صفة خاصة ، وهو ما نسميه فكرة « الأحادية "monistic" concept

---

(١) See F.G. Weisser, Form und Wesen der Einzelwirtschaften, Theorie und Polittik ihrer Stile (Form and Essence of Individual Economic Units — Theory and Policy of their Styles), Vol. 1, 2nd edition, Gottingen 1949.

(٢) See H. Ritschl, Gemeinwirtschaft und Kapitalistische Marktwirtschaft (Commonweal Economy and Capitalist Market Economy, Tubingen, 1931.



ويعنى « النفع العـام » ثانيـا القطاع العـــام اى جميع فروع الإقتصاد التى تقع تحت إشراف الدولة او السلطات المحليـة ، وهـذه هى فكرة « الثنائية » "dualistic" concept واخيـرا قـد تطـلق عبارة « النفع العام » على الجمعيات التعاونية ومشروعات النفع العـام التابعة للحركة العماليـة ، وهذه هى الفكـــرة « الجـامعـة » "pluralistic" concept والواقع ان استخدام كلمة واحـدة لمعـانى مختلفة يؤدى الى ســـوء الفهم ، وســـنتناول بالتفصـيل فيما يلى مصطلح Geneiwristschaft الالمانيـــة التى نترجمهـــا الى Commonweal economy بالإنجليزية مقدمين حـلا نقترحه لهـــذه المشـــكلة الإصطلاحيـة .

« إقتصاد النفع العام » ـ الاقتصاد الموجه مركزيا :

"Commonweal Econom, " — Centrally Controlled Economy

لا تستخدم عبارة « إقتصاد النفع العام » كنظام إقتصادى اى بالمعنى الأحادى لكلمة **Geneiwristschaft** الألمانيـــة ســوى فى حـــالات نـادرة فى المؤلفات الإقتصادية الحديثة(٢) وهى تعنى فى هذا الوضع اساسا نظاما إقتصـــاديا مغلقا بغير اســواق ولا منافســة ، يحكم فيــه تنظيم كل شىء حسب اهــداف تحــددها السلطات الســياســية ، ويجمع هذا التفســير فى طياته

(٢) "The following text is based upon the articles Genein-wristschaft" ("Commonweal Economy") by H. Ritschl and "Sozialisierung I" (Socialization I") by G. Rittig in the Handwortebuch der Sozialwissenschaften (Dictionary of the Social Sciences).

بين النظم الإقتصـادية الموغلة فى القدم وبين النظم الحديثـة جدا ، بين إقتصـاد الدولة العتيق ، ونظم التخطيط الرائمة فى الحربين العالميتين ، وبين النظم الإقتصادية الموجهة مركزيا فى الكتلة الاشـتراكيـة الراهنـة .

وفى القرن التاسع عشر دعى الاقتصـاديون من المدرسـة المعارضة لمدرسة مانشستر الى افكار ترمى الى إيجاد بديل لإقتصـاد السـوق القائم على الملكية الفردية ، واستند هؤلاء الاقتصاديون فى دعوتهم الى تقاليـد سـادت المانيـا مثـل « الإنعزاليـة ، **Cameralism** والتجـارية **Mercantilism** » مركزين على اهمية دور العامل العـام اى الحكومى فى الحيـاة الإقتصادية ، واوضحوا ان سعى الأفراد لتحقيق الربح يقترن ايضـا فى نطاق الحيـاة الإقتصادية بالسـعى لتحقيق الأهداف العليـا فوق الفردية ، ومن ثم اطلق هؤلاء الإقتصاديون اصطلاح « اقتصاد النفع العـام » الشـامل **Geneinwirtschaft** على جميـع وحدات الأعمال وقطاعات النظم الإقتصادية القائمـة على مبـدأ المصلحة العـامة سـواء كانت تتعلق بالأسر او بالمشروعات أو الأجهزة الإقتصادية .

وادخلت فكرة « إقتصاد النفع العام » فى اللغة الإقتصادية على يد فردريك بنـديكت فلهم فون هيـرمان (١٧٩٥ - ١٨٦٨) وهـو من اهم الإقتصاديين المنتمين الى المدرسـة الكلاسيكية فى المانيـا ، وقد قال نور هيرمان ان الحيـاة الإقتصادية ليست مجرد افراد يسـتهدفون زيادة ارباحهم الى اقصى حـد او منشـات او حكومات لهـا المبـادىء ذاتها بل ان كثيرا من المؤسسات تتبع فعـلا مبـدأ المصلحة العـامة(٤) ولم يشـك الإقتصاديون البريطانيون الكلاسـيك فى انطباق واقـع الربح على كافة

(٤) F.B.W. von Hermann, (Economic Research into Property, Economy, Productivity of Work, Capital, Prices, Profits, Income and Consumption), Munich, 1832 ; reprint of the first edition, Leipzig, 1924.

المشروعات الفردية لكن هيرمان يؤكد أن هـذا المبـدأ لا يمكن أن ينطبق تلقائيـا على جميع العوامل الإقتصادية ، وأوضح مثلهم روشر مؤسس المدرسة « الإقتصـادية التاريخية » (١٨١٧ ـ ١٨٩٤) أن هذا التحليـل لا ينطبق على المشروعات الأسرية الخاصة فحسـب بل ينطبق أيضـا على إقتصـاد الدولة والمحليـات(٥) وتوسـع البرت شافل (١٨٣١ ـ ١٩٠٣) فى آخر طبعة من كتـابه شديد الأهمية فى فكرة إقتصـاد النفع العـام وطبقها على النظام الإقتصادى بأسره وكان هدفه نظام نفع عام احاديا « حالة من الرشـد الإجتماعى » يتضمن إصدار شـهادات نقدية قائمة على أساس العمل والملكية العـامة والتخطيط(٦) .

وأعقب إنهيار الأقتصاد العالمى فى الحرب العالميـة الأولى وإقامة الحيـاة الإقتصـادية على نظام عسـكرى والترويج لمبـدأ الاكتفاء الذاتى (الاوتاركيه **autarky**) الى جانب إدخال مبـادىء النظام الإقتصـادى المركزى صـدور سـيل من مؤلفات وخطط إقتصاد النفع العـام فيما بين سنتى ١٩١٤ ـ ١٩٢٤ ، نشـأت بتأثير الشركات الإنتاجية الكبرى **Combines** والأفكار الإشتراكية والأفكار الداعيـة الى الشركات المنشـأة بمراسـيم حكوميـة ، و « اشتراكيـة الحرب »(٧) .

وقد أسـندت المادة التى تتحدث عن الملكيـة العامة فى دسـتور « فيمار » **"Constitution of Weimar"** ومطالبة كثير من الأحزاب

(٥) See W. Roscher, System der Volkswirtschaft (System of National Economy), Vol. I-V, Stuttgart, 1854 ; new edition, edited by R. Pohlmann, 1922.

(٦) See A.E.F. Schaffle, (The National Economy or General Science of Economics), Leipzig, 1861, 2nd Edition under the title Das gesellschaftliche System der menschlichen Wirtschaft (The Social System of Human Economy), Tubingen, 1867.

(٧) See Th. Thiemeyer, ("The Fluctuation of Theory") in special edition of the journal Volkswirt, No. 50.

ببرامج تقوم على الملكية العامة والمطالبة بالتخطيط الإقتصادى ، الى تلك الأقوال وانبثقت عنها ، أما الأفكار الاشـــتراكية التى نشـــأت زمـــن الحرب فقد اتخذت فى جانب منها صفة الدعوة الى إنشاء شركات المساهمة التى تقـدم بمراسيم حكومية (وقد أتجهت الى الاحتفاظ بالملكية الفردية لوســائل الإنتــاج مع تنظيم الحيــاة الإقتصــــادية على أساس منشــات firms وشركات مســـاهمة Corperations وإخضاع الإقتصاد كله لإرادة المجتمع – ويمثل هذا الاتجاه د· راتينو W. Rathenau ر· فيســل R. Wissel و ف· مويليندورف W. Moellendorf واتجهت فى جــانب آخر منها الى نظام تخطيط اشتراكى كامل مع التبادل العينى أى المقايضـــة (و· نيورات O. Neurath و ك· بالود K. Ballod)(٨) ·

ورسمت فى نطــاق كلا الاتجاهين خطوط عريضة لمشروعات ذات صبغة اشتراكية أثارت النقد من جانب الإقتصاديين المحترفين ويعد كتــاب لودفيج فون ميسس Lodwig Von Mises المســمى « اقتصــاد النفع العــام » أشهر نقد كتبه مؤلف ليبرالى فى هذا الشــأن(٩) وتابعه فى تحليــله كل مــن ف· ا· هايك F.A. Hayek و ف· روبكـــه W. Ropka ·ويتلخص كل النقد فى تأكيد يتصف بشىء من الإصرار والعناد على اقتصاد الســوق القــائم على الملكية الفردية ، ثم القول بأن السلوك الاقتصــادى الرشــيد لا يتأتى إلا فى ظل هذا الإقتصاد السوقى ، ومن عجب أن تنتهى المناقشــات الشــاملة لموضوع التخطيط الى نتيجة كانت عكس مانادت به حملة النقد التى شنها ميسس Mises وهايك Hayak ·

وزاد الحوار حدة حول ترشيد القرارات الإقتصادية فى إطار نظام إقتصادى موجه أو نظام نفع عام كما سمى عندئذ ، وكان ذلك بمثابة اعتراف

---

(٨) See C. Landauer, "Sozialismus III" ("Socialism III"), Vol. 9, pp. 499-501.

(٩) See L. von Mises, (Commonweal Economy, an Analysis of Socialism), Jena, 2nd edition 1932.

جزئى من الجانبين بصلاحيــة رأى كل منهما ، وابتلع لود فينج فون ميسيس اللوم الذى وجه له بأن إمكانيــة إقامة نشاط إقتصادى رشيد من نظام موجـــه كانت قــد لقيت الموافقــة من انريكو بارونى **Enrico Barone** فى عــام ١٩٠٨(١٠) وإعتراف الكتاب الليبراليون بأن النظام الراسمالى القائم على الملكيــة الفردية والمنافســة الحرة لم يكن النظام الأوحــد الذى يتصف بالرشــد والكفاءة فى العــالم ، وبأن فى الإمكان إقامة نظام إقتصادى على شىء كثير أو قليــل من صرامة التنظيم فرضت اشــباع الحاجات • واعترف الاشتراكيون من جانبهم (ا٠هينمان **E. Heinmanu** و ك٠ لانداور **K. Landauer**) بأهمية حق الفرد فى الحرية أى حرية الاســتهلاك على أساس وجود الأسواق الحرة ، وكان عليهم أن يقبلوا وجــود تلك الأســواق أى أن ينشــئوا نظاما إقتصــاديا واعتــرفوا بأن الراســمالية واقتصاد الأســواق الحرة ليسـا بالضرورة مترادفين •

وأدت المناقشات التى دارت فى العشرينات عن الحسابات الإقتصادية فى الإقتصاد المخطط واقتصاد السوق الى اتفاق فى آراء الجانبين حتى انهما اتفقا عقب الحرب العالمية الثانية على قبــول فكرة جهــاز السوق **market system** على الرغم من أن الحرب العالميــة الثانيــة أثارت بدورها مناقشــات حول التخطيط والاشــتراكية تركت بصماتها فى بعض مواد الدســاتير وأدت الى اعتراف عــام بمبدأ جهاز الســوق ، ولم تبق غير مشكلة واحدة تنتظر الحــل هى الى أى مدى تمتد عنــاصر التنظيم والإدارة المركزية •

ولا تعتبر النظم التى يطلق عليها مجتمعة اسم الإقتصاد المخطط مركزيا بديلا لجهاز السوق ولا ينظر إليها الآن تلك النظرة فى كثير من الأحوال ،

---

(١٠) See L.J. Zimmermann, (History of Theoretical Economics). Cologne, 1954.

بل اتجهت الآراء الى الإعتراف العام بوجود مبداين مختلفين ومتنافسين من مبادىء الإشراف والتحكم هما مبدا الحياة. الإقتصادية المخططة مركزيا وتتولاه الحكومات فى الغالب ، ومبدا الحياة الإقتصادية اللامركزية ، ويتولاه افراد المنتجين والمستهلكين .

ولا يفهم من ذلك ان المبداين متنافرين بالضرورة فلا يوجد احدهما حيث يوجد الآخر ، ولم يعد من المقبول فى الأذهان ان كلا منها يتجه الى الظهور فى شكله الخاص بحيث يستبعد الآخر ، بل على العكس لا يعتقد الإقتصاديون ان الاستقرار لا يتاتى إلا بتطبيق احد الإتجاهين فى صورته النقية ، إنما يمكن تحقيق الاستقرار بنظم مختلطة من المبداين ، اى ان النظم المختلطة ليست غير مستقرة بالضرورة ، وعلى العكس اكتشف الإقتصاديون ان النظم المختلطة مستقرة بالفعل بينما ذات الإتجاه الواحد منها تعانى من عدم الاستقرار ، واصبحت الاقطار الغربية تركز إهتمامها عملا على امر واحد محدد هو كم من عناصر التخطيط ينبغى إدخاله على الاقتصاد اللامركزى لتكون عامل تنظيم وحوافز ، وما هى وسائل وطرائق تنفيذ التدخل فى التخطيط حتى يمكن ان تعمل النظم المختلطة وتؤدى وظيفتها على احسن وجه ، وأصبح السؤال فى دول الكتلة الشرقية مركزا حول مقدار عناصر اللامركزية التى يجب إدخالها على النظام الإقتصادى وكيفية ذلك حتي يمكن تطعيم النظام المخطط مركزيا بها .

إقتصاد النفع العام - المشروع العام :

COMMONWEAL ECONOMY-PUBLIC ENTERPRISE

ما يزال مصطلح إقتصاد النفع العام **Geneiwristschaft** مستخدما بمعنى ثنائى اى كمرادف للمشروع العام ، وهو يشمل فى هذا المعنى جميع المنشآت التى تمتلكها السلطات العامة .

وقد وقف الإقتصاديون الألمان فى القرن التاسع عشر موقف الاحتجاج على ليبرالية مدرسة مانشستر ، واقاموا هذا الاحتجاج على اعتبارات أخلاقية وأفكار رومانسية ، ونفروا أشد النفور من الرقص حول « العجل الذهبى Golden Calf » وأكدوا أنه ليس كل المنشآت تسعى الى أهداف فردية خاصة وتحقيق أقصى ربح ، واستمدوا من هذه الآراء الى جانب تطور وسائل النقل الحديثة والمرافق العامة نظرة سياسية جديدة ثاقبة ، ورأوا أن النظام الإقتصادى الرأسمالى يحتاج لكى يعمل بشكل مرض إلى إطار من الوحدات الإقتصادية التى ليست لها ذات حوافز المشروعات الخاصة ، وكان أشهر مؤيدى فكرة مشروعات النفع العام كأساس وإطار للمشروعات الخاصة أدولف فاجنر **Adolph Wagner** (١٨٣٥-١٩١٧)(١١) الملقب باشتراكى الفوتيل **Armchair Socialist** ونال إقتصاد النفع العام منذ ذلك الحين تأييدا كبيرا لنظام المشروعات العامة يكمل إقتصاده السوق ، وتطورت واتسعت نظرية النظام الثنائى المكون من اقتصاد النفع العام والإقتصاد الخاص على يد مارجريت كاسل **Margrit Cassel** (١٢) وهانز رتشل **Hans Ritschl** (١٣) والفريد آمون **Alfred Ammon** (١٤)

وبرزت الفكرة القائلة بأن النظام الإقتصادى الفردى أو الخاص يحتاج الى إطار من إقتصاد النفع العام أو إطار عام واحتلت مكانا بارزا فى

---

(١١) **Cf. A. Wagner, Lehr (Manual and Treatise on Political Economy, I. section : "Foundations of Political Economy"), 1st part, Leipzig 1892 and 1893, reprint 1925, 2nd part, 1894.**

(١٢) **Cf. M. Cassel, (Commonweal Economy — Its Position and Necessity in an Exchange System), Leipzing, 1925.**

(١٣) **Cf. H. Ritschl, (Principles of Commonweal Economy), op. cit.**

(١٤) **Cf. A. Ammon, ("Foundation of a Theory of the Public Commonweal Economy" in Publication in Honour of Dr. Schorer), Bern, 1947.**

العقد الماضى ثم تغيرت مدلولات المصطلحات مع تزايد الوعى ونفاذ البصيرة على النحـو الذى أوردناه عنـد الكلام على النظام الإقتصادى ، ومنـذ ذلك الحين اسـتمرت المناقشـات حـول أهمية ومدى النشـاط الإقتصادى الذى لا يدار على مبـادىء المشروع الفردى وأصبحت تثـار تحت مصطلح « البنية الأساسـية » Infrastructure الذى اسـتعير من مصطلحات الاستراتيجية العسكرية ، ولذا يشار فى هذا المجال الى المشروعات الضرورية جدا كأساس لامكان عمل المشروعات الخاصة بأنها « مشروعات البنية الأساسـية » ٠

وكانت العـودة الى إطار النفع العـام الضرورى للنظام الإقتصادى نتيجة لإرتفاع معدل النمو مع إعادة بناء إقتصاد ألمانيا الغربية ودخولها كجزء متمم لنظام التجارة العالميـة ٠ واتضح من أن ارتفاع معدل نمو الإنتـاج الفردى والاسـتهلاك الفردى يسـتلزم أكثر توسـيع دائرة البنيـة الأساسـية ، وقد دخلت هذه الفكرة من ذلك الحين فى برامج كافة الأطراف بلا استثناء ولم تعد الخـلافات على هذه المسالة بين الجماعات المحافظة التقدمية فى ألمانيـا تتجاوز أن المحافظين يطالبون بتوسـيع نطاق البنية الأساسـية بالتوازى مع تطوير الاقتصاد الخاص بينما يرحب التقدميون بالاستثمارات الجديدة فى البنية الأساسية ويريدونها أن تتقدم على تنمية القطاع الخـاص وبذلك تقويه وتنعشـه ، وهم فى ذلك يمكنهم أن يستندوا الى نظريات النمو الحديثـة فى علم الاقتصـاد التى تنبثق عنـها النظرة الاقتصـادية الجـديدة ٠ وتضـيف نظريات النمو الحديثـة الى نظرية العمالة الكاملة افتراض توافر معدل نمو اقتصادى مرض ٠ وتثبت أن توسـيع البنية الأساسـية يعتبر فى حد ذاته إداة للعمالة الكاملة والنمو ، ويمكن بالاستثمار فى البنية الأساسية السيطرة على نمو الإقتصاد وتنظيمه بطريق يستطاع معه الوصول الى القدرة الكاملة فى جميع الأحـوال ٠

وفى غضـون ذلك سقطت المطالبـة بإقامة الاشـتراكية التى أثيرت

فى اعقاب الحربين العالميتين ، وكانت غـاية تلك المطالبة تاميم بعض فروع واقسام النظام الإقتصادى ، ويلاحظ ان المناداة بالاشتراكية كانت تتضمن فى طياتها تحويل قطاعات إقتصادية بأسرها جبرا الى الملكية العامة او اقتصاد النفع العـام ، واعتبر هذا الاتجاه فى حينه بداية التاميم الكامل للنظام الإقتصادى من ناحيـة ، لكنـه كان يظن من ناحيـة اخرى بانه غير قابل للتطبيق سوى على الصناعات الرئيسـية وحدها فى النظام الإقتصادى ، لكن المطالبة بنقل بعض اقسام الاقتصاد الى الملكية العامة لم تكن فى الحقيقة إلا مظهرا لبعض عناصر اشتراكية فى زمن الحرب ، ويتضح ذلك جليا من ان تلك المطالبـة ازدادت قـوة عقب الحربين العالميتين ، ثم من ان الصـناعات التى نودي بتاميمها كانت من الصناعات الرئيسـية المنتجة للمواد الخـام والطاقة ، وواقع الامر ان فكرة الصناعات الرئيسية وفكرة المطالبة بالملكية العـامة ظهرتا بدافع سـنوات الحرمان اثنـاء كل من الحربين وفى الفترة التى اعقبتهما مبـاشرة عندما كانت المواد الخـام والطاقة شحيحه نسبيا ٠

وقد ادى مثل هذا التعميم لتجارب الأحـوال الخاصة التى سادت فى الفترات العجاف الى المطالبة بتاميم البنوك ، وكانت الأحوال فى المانيـا مختلفة عن الأحـوال السـائدة فى انجلترا او فرنسـا ، لأن إبان التاميم كانت الأموال ورؤس الأموال قليلة مما اثار عداوة شـديدة ضد سلطان البنوك من جانب الطبقة الوسطى الألمانيـة حتى ان تلك العداوة وجدت طريقها الى البرامج السياسـية ، وما لبثت الأحزاب السياسية والنقابات ان اقلعت بعـد ذلك عن مطالبها الأصلية بنقل تلك القطاعات الى الملكيـة العـامة ، واخـذت تتباعد بهدوءعن تلك المسـائل وتحذفها من برامجها قبـل ان يهـز البترول والطاقة النـووية والأليـاف الصـناعيـة عروش الصناعات الأساسـية التقليدية وينزع مكانتها الرفيعة بزمن طويل ، وكلما تراجعت المطالبـات بالملكيـة العـامة تراجعت ايضـا المطالبـة بالتحول من اقتصاد السـوق الى الإقتصاد المخطط ٠

ولكن الاتجاهات المطالبة بالتأميم على أساس من فكرة الديمقراطية الإقتصادية لم تنقطع تماما ولم يخمد لها اوار ، وفقدت مجموعتا المسائل اللتان تشكلان اساس الاشتراكية : وهما السلطة وتوزيع اصول المشروعات المتنامية ، صلتها العتيقة بمسائل الملكية ، واصبحتا تعالجان فى المناقشات السياسية كل بمفردها تحت عنوان الإشراف المشترك وتكوين راس المال .

وقد يكون مناسبا من وجهة نظر علم الإقتصاد الحديث فصل مصطلح اقتصاد النفع العام عن مسألة الملكية والكف عن اعتباره معادلا للمشروع العام ، لأن التضاد بين المشروع العام والمشروع الخاص لا يشكل اهمية فى بحثنا ، وقد يكون من المفيد - عوضا عن ذلك - أن نفرق بين وظائف المنشآت فى عملية الإنتاج وبين الأهداف التى تنشدها تلك المنشآت ، وهذه الدراسة القائمة على المسائل الوظيفية لن تركز على المشروع العام ومشكلاته بل على مشكلات الأعمال المصرفية والنقل والطاقة وغيرها من الصناعات الأساسية وتفرق بين المنشآت العاملة فى تلك الميادين حسب اهدافها وتقسيمها الى مجموعتين مجموعة مشروعات النفع العام ، ومجموعة المشروعات التى تتبع مبادىء المشروع الخاص .

الفصل الثاني

إقتصاد النفع العام كمصطلح من مصطلحات البنيان الصناعي

COMMONWEAL ECONOMY AS A TERM OF INDUSTRIAL STRUCTURE

يجب التفرقة بين النـــوع الجمـــاعى او الجمعى لمصطلح إقتصاد النفع العام وبين النوعين الآخرين له وهما النــوع الآحادى والنــوع الثنائى ، لا من حيث الكم فحسب – حيث له اشكال عديدة – بل وايضا من حيث الكيف لأنه مصطلح من مصطلحات الإقتصاديات الصغرى Micro-Economics فقد تكلم علم الإقتصـــاد عن نوعين من الانمــاط : الانمــاط الإقتصـــادية الكبرى macro-economic models التى تنشىء عـــلاقـــات إقتصادية للمجتمعات باسرها ، والانماط الإقتصادية الصـــغرى micro-economic models التى تعنى بشـــئون وحدات المنشآت الفردية وتعالج مراكز القوى وصنع القرار(١) ، وبهذا التنظيم المنهجى توضع القواعد التى يتعاون بموجبها الافراد المشتركون فى الاقتصاد والمؤسسات التى عن طريقها تنظم الوحدات الإقتصادية انشطتها وبها توصف وتبوب ٠

---

(١) Cf. G. Weisser, ("Economic Policy for individual Economic Units. Commonweal Enterprise as Subjects and Objects of Policy), Liége, 1960.

وقد استخدم اصطلاح مشروع النفع العام فى كلا نوعى الانماط وعلى مستوى كل من الإقتصاديات الصغرى والإقتصاديات الكبرى ، وينتمى المعنى الإحادى ، أى معنى اقتصاد النفع العام بوصف هذا الإقتصاد نظاما إقتصاديا واحد العنصر ، الى مجموعة الإقتصاديات الكبرى للنظم الإقتصادية ، وقد كانت فى السابق التفرقة بين اقتصاد النفع العام والإقتصاد العام نوعا من الإقتصاديات الكبرى ، واعتبرت المشروعات العامة فى الأصل داخلة فى نطاق دراسة النفع العام باعتبارها اجزاء من النظام الثنائى وأجزاء من نظام اشتراكى أو بدايات له ، ثم سادت النظرة الفردية بعضه ، ونما فى غضون ذلك الاتجاه الى اعتبار هذه المشروعات مرة أخرى فى إطار دراسة البنية الأساسية وذلك من وجهة نظر الإقتصاديات الكبرى ، لكن الفكرة الجماعية أو الجمعية لإقتصاد النفع العام تنتمى بلاشك الى مجموعة انماط الاقتصاديات الصغرى ، وعلى هذا الاعتبار تنتمى المشروعات التعاونية وما يسمى « بمشروعات النفع العام الحرة » الى قطاع النفع العام او الى مشروعات النفع العام ٠

الجمعيات التعاونية : COOPERATIVE SOCIETIES

تعتبر الجمعية التعاونية والمشروع العام اقدم انماط المشروع الحديث التى لا تسعى للربح ، وقامت الجمعيات التعاونية ونهضت فى القرن التاسع عشر وانشاها كل من المحافظين والاشتراكيين على السواء ، ورأى فيها

الفريقان نموذجا مبكرا لمشروعات المستقبل التى لا تعمل بحافز الربح وافضل بديل للنظام الراسمالى بهدف تحويل النظام الاقتصادى كله الى التعاون ، وانكر الاشتراكيون فى بداية القرن التاسع عشر تشاؤم الاقتصاديين التقليديين الذين اعتبروا البؤس المستشرى بين الشعب ظرفا مبعثه التصنيع ولا مهرب منه .

وأراد الاشتراكيون الأولون استبدال نظام الاقتصاد الفردى واحلال نظام النفع العام مكانه كنظام له مضمون جديد « لا يقوم على المشروع الخاص وعلى تقسيم المنتج بين اصحاب الأعمال والعمال ، بل على قيام الجمعيات التعاونيـة بالإنتاج »(٢) وانبثقت تعاليم الاشتراكيين الفرنسيين الأوائل من سـان سـيمون **St. Simon** الى برودن **Proudhon** ثم مؤلف قانون الطبيعة لموريللى **Morelly code of nature** ورحلة ايكاريان لكابيـه **Cabet-Icarian Voyage** واليوتوبيـا الجـديـدة لموريس **Morris-new Utopia** ثـم آراء هيـرتزكا **Hertzka** وأوبنهيمر **Oppenheimer** وهى سلسلة عظيمة تجمع كثيرا من الأسماء الشهيرة(٣) .

وأعقب هذه المؤلفات التى كتبت فى شكل روائى إنشـاء عدد كبير من المستعمرات والمشروعات على اساس تعاونى مرت بمرحلة مزدوجة من المفارقة خلال القرن التاسع عشر ، واعتنقت هذه التجارب فى البدايـة الشـيوعية البدائية واليوتوبية إذ انشئت المستعمرات والمجتمعات لتشمل جميع انواع الوجود الإنسانى ، واتخذت هذه التجارب من اجل تحقيق المجتمع المثالى فى المجتمعات الصغيرة الشكل البدائى لأنها تريد إدخال مبدأ الملكية الشائعة

---

(١) **Cf. W. Sombart, Socialism and Social Movement in the 19th century), Jena, 1896, quoted in its new edition, Vienna, 1966, p. 31.**

(٢) **See L.J. Zimmermann, (History of Theoretical Economics), Cologne, 1954, p. 87.**

ليس فيما يتعلق بوسائل الإنتاج فحسب بل وفيما يتعلق بسلع الاستهلاك أيضا ، وفرضت قيودا شديدة على استهلاك السلع بموجب تعيينات مقررة لكل فرد .

وجاء حلم المساواة عن طريق الشيوعية فى فترة ما قبل التصنيع ، ولذا يشير كثير من الاشتراكيين الى النماذج الأولى فى العصور الوسطى ، والأديرة ، ومجتمعات المعمدانيين **Baptists** ومختلف أشكال الحياة التى نظم كثير من الطوائف أنفسهم فى إطارها . كما يشيرون أيضا الى التجربة فائقة النجاح والمذهلة فى ذات الوقت ، الا وهى تجربة الشيوعية المسيحية الأبوية **patmalistic** فى الفترة السابقة على التصنيع أى دولة الجزويت فى بارجواى ، ويلاحظ أن المستعمرات الاشتراكية التى أنشئت بدافع روح التنوير الموسوعية كانت فى الغالب مجتمعات تعاونية تضمنت كل أنواع الحياة والملكية ، وكانت تهدف فى المقام الأول الى تحقيق أغراض تعليمية وثقافية(٤) مبعثها فكرة أن الرجال الجدد يجب أن ينالوا ثقافتهم فى بيئة جديدة بريئة من الاستغلال والبؤس .

وانشئت المؤسسات بدافع الروح المسيحية من جانب وبدافع روح التنوير الموسوعية من جانب آخر ، وكانت بعضها فى فترة سابقة على الثورة الصناعية وبعضها فى أثناء تلك الثورة ومن بين تلك المؤسسات المستعمرات فى ولاية ديلاوير **Delaware** وبنسلفانيا **Pannsylvania** التى أديرت حسب أفكار زيريكزى **Zierikza** ومستعمرات « الروح الجديدة » **new Harmony** التى أنشئت طبقا لأفكار روبرت أوين فى انديانا **Indiana** وكوينزوود **Queenswood** فى هامبشير

(٤) لمعرفة مزيد من التفصيلات يمكن الرجوع الى الموسوعة التى أصدرها الدكتور / كمال حمدى أبو الخير عام ١٩٨٥ من خمسة أجزاء تحت عنوان سلسلة الرواد ـ الناشر مكتبة عين شمس .

Hampshire ببريطانيا العظمى ، وظهرت الكتائب العديدة التى أنشـأها كونســيدران **Considerant** وجـودان **Godin** اتبـاع فورير **Fourier** وكان فى تكســاس **Texas** وحدها أكثر من خمسة وعشرين منظمة من بين أربعين منظمة فى الولايات المتحـدة كلهـا ، وكانت منظمة جـودان الأسرية **Familisterum** المؤسسة الوحيدة التى لاقت نجـاحا وظلت قائمـة اكثر من أربعين سنة وبلغ عدد أعضائها اكثر من ٢٠٠٠ عضـو .

واليوتوبيا أحلام ونظرات مستقبلية تسعى لخلق عالم أفضل ، ومنذ كتب بلـوخ مؤلف مبـدأ الأمـل **Prinzip Hoffnug** (٥) انتشرت بين الألمان فكـرة اليوتوبيا مرة أخرى وفى أيامنـا هذه تحققت يوتوبيا الصهيونية بإنشـاء دولة إسرائيل ، ونشهد الآن رجالا يسافرون الى القمر ، وأصبح لزاما على الجنس البشرى أن يحقق أغلى أحلامه وأعظمها وهو السـلام إذا أراد الا يدمر نفسـه فى يوم من الأيام . ورغم أن النماذج التى استحدثها الاشتراكيون الأول كانت غير عملية ولا واقعية إلا أنها حفزت الى بعض أنواع العمل ، بينما لم ينجح الكتاب الرومانسيون والتيار المعادى للرأسمالية فى تلك الحقبة إلا فى تنظير الماضى والقاء بعض الضـوء الجديد على التطور الإجتماعى .

ولم يكن فى الإمكان خلال القرن التاسع عشر النظر الى المشروع غير الراسمالى إلا فى إطار الشكل التعاونى أى فى إطار الجمعيات التعاونية ، وادعى كل من الاشـتراكيين والمحـافظين لأنفسـهم هـذا الشـكل التعاونى للمشروعات ، فقد اعتبر الاشتراكيون والليبراليون أن مبادىء الثورة الفرنسية العظمى قد تحققت فيه ، بينما رأت العناصر المحافظة والرجعية أنه يحقق لها إعادة الأيام الطيبة السالفة أيام الطوائف **Guilds** والدولة المكونة منها .

---

(٥) **E. Bloch,, (The Principle of Hope), Frankfurt, 1959.**

وأراد روبرت أوين مكتشف الجمعيات التعاونية أن يمحو بؤس العمال عن طريقها بينما سارت الجمعيات التى انشأها شولز - ديليتش **Schulze-Delitzsch** ورايفيزن **Raiffeisen** على مبدأ المساعدة الذاتية فيما بين الحرفيين والفلاحين فى محاولة لحماية انفسهم إزاء الصناعة الصاعدة واخطارها ، ورات جميع القوى المناهضة للراسمالية فى القرن التاسع عشر أن هذا الشكل من المشروع ، اى الجمعية التعاونية ، هو وسيلة الخلاص الاجتماعى وانها تقضى على الشرور الماضية والحاضرة والمستقبلة حيث تجرى المصالحة والتالف بين المبادىء التى ظن انها لن تاتلف ، بين الحرية والنظام ، وبين مصالح العاملين ومصالح ارباب العمل ، وماتزال الجمعيات التعاونية اليوم تتخذ اهدافا اجتماعية وترعى الإصلاح الاجتماعى ، ويرى هلموت فاوست **Helmut Faust** وهو من أهم الكتاب النظريين فى التعاون أن الجمعيات التعاونية « اشكال اجتماعية لتحقيق نمط اعلى من انماط النشاط الإقتصادى »(٦) ، ويعلن النظام الأساسى للحلف التعاونى الدولى المعتمد فى سبتمبر ١٩٦٦ فى مادته الأولى هدف القيام بالإصلاحات حين يقول « يهدف الاتحاد التّعاونى الدولى الى استبدال النظام الاقتصادى القائم على تطلعات الربح واحلال نظام تعاونى قائم على مصالح المجتمع والمساعدة الذاتية »(٧) .

وحدث التحول من افكار التعاون اليوتوبى الى الفكر الواقعى الإصلاحى ، كالذى يعلنه دستور الحلف التعاونى الدولى على مراحل متعددة ، فاخذت المستعمرات والمجتمعات الدينية والاشتراكية القائمة على

---

(٦) **H. Faust, (Cooperative Manual, Testimonials from the Last One Hundred Years), Frankfurt, 1957, quoted from a preface written by Faust, p. 11.**

(٧) **Statutes and Standing Orders of the International Co-operative Alliance), edited its Central Office, W.W. Engelhard, (Changes and Reforms in German Consumers" Cooperative Societies").**



المبـادىء التعاونيـة تفقد شيئا فشيئا صفاتها الشيوعيـة بمرور الزمن وتحولت الحياة الشخصية أو الأسرية للأعضاء كما كانت تفعل المستعمرة اليوتوبية بل تأخرت الأهداف الدينية والتعليمية الى الخلف وبرزت الى الأمام مسالة الخلاص الاقتصادى وأصبحت المهمة الأساسـية للجمعية التعاونية ثم ظهرت الجمعية الإئتمانية الاستهلاكية والإسكانية الى جانب الجمعية الإنتاجيـة ٠

ولم تلبث الحركـة التعاونيـة العلمانيـة (secularized) أن امتـدت لتشـمل عنـاصر الطبقة الوسطى والريفيين ، واخـذت تفقد تدريجيا صفتها السـياسـية وعدائها للراسماليـة وتخلت عن سعيها لاسقاط النظام الراسـمالى ومدت يدها للطبقة الوسطى تساعدها على التكيف مع النظام الصناعى ، واسـتطاعت الجمعيات التعاونيـة الصناعيـة أن تمهد لجماعات كثيرة غير صـناعيـة سـبيل التصالح والتكيف مع الأحـوال والظروف العصرية لكنها بقيت الى الآن رغم كل ذلك ذات صفه إصلاحيـة غير تجارية حتى في ابسـط صورها حين تكون مؤسسة للمعونة المتبادلة ٠

النظام التعاونى الشامل :

THE COMPREHENSIVE COOPERATIVE SYSTEM

أيد نساجو روتشـديل وشولز - ديليتش فكرة النظام التعاونى الذى يضم المجتمع بأسره ، وبعـد محـاولات كثيرة لتحقيقه عادوا فنبذوا تلك الفكرة وصاغ الاقتصـاديون المحافظون فى المانيـا اصطلاح « إقتصـاد النفع العـام » تعبيرا عن تلك الفكرة غير أن مؤيدى هذا الاتجاه لم ينجحوا ابدا فى إقامة نظام إقتصادى فى إطار التعاون ، واسباب هذا الفشل كثيرة ، منها أولا انه لم يوجد حتى ذلك الوقت بنيان تعاونى مناسب للمشروعات

المنتجة ، التى يمتلكها العاملون فيها . ولم يكن من الميسور ثانيا إيجاد نظام مقاصـــه مناسـب للمدفوعات **clearing system for payments** بين المشروعات التعاونيـة على مختلف مسـتويات الإنتـاج .

والذى حدث أن قطاعات معينة هى التىاستطاعت دون غيرها تنظيم انشـطتها على المبادىء التعاونية مثـل قطاعات التسـويق ، والإسكان ، والائتمان ، والادخار ، ومع ذلك لم تتمكن هذه القطاعات من الاتحاد داخل كومنولث تعـــاونى كمـــا يشـــير بذلك الكتـــاب الفابيـون **fabian** فى انجلترا ، وهما سيدنى وبياتريس ويب(٨) **Sidney and Beatrice Webb** امـــا فى المانيـــــا فقـــد نـــادى إدوارد بفيـفر **Eduar Pfeiffer** بهذه الفكرة مبكرا فى عام ١٨٦٩(٩) وناصر الفكرة فى فرنســا شارل جيد **Charles Gide** ومدرســة نيمز **Nimes School** التابعة له(١٠) . وقال شـــارل جيد إن النظام الإقتصـــادى كله يمكن تحويله الى نظام من الجمعيات التعاونيـة الاســتهلاكية ، ويمكن للجمعيات المحلية أو الإقليمية أن تقيم جمعيات تعاونيـة ثانوية على مسـتوى اعلى تقوم بتنظيم عملية التوزيع الباقية الى أن يصبح اخيرا نظام الإنتاج كله بما فيه الزراعة منظما بهذه الطريقة .

واطلق على هذه الفكرة فى علم الإقتصاد كلمة « التعاون » ويقصد بها نظام من العمل معـا والتعاضد المشـترك ينفذ فيما بعـد الى كافة نواحى

---

(٨) **Cf. S. and B. Webb, ("The Cooperative Common-wealth"), translated from The Consumers' Cooperative Move-ment, Halberstadt 1924.**

(٩) **Cf. E. Pfeiffer, (On the Cooperative System-What is the Working Class, and What can it Become ?) Leipzing, 1863.**

(١٠) **Cf. Ch. Gide, ("The Consumers' Cooperative Socie-ties") Paris, 1924.**



المجتمع بغرض التغلب على النظام التجارى الرأسمالى ، وروج روبرت فلبرانت **Robert Wilbrandt** لهذا النظام فى ألمانيا قبل الحرب الحرب العالمية الأولى معتقدا أن التعاون سيؤدى الى حل كافة المشكلات الإجتماعية والسياسية(١١ ٠

واعتنق فريتز نافتالى(١٢) **Fritz Naphtali** هذه الفكرة فيما بعد ولكن فى صورة مخففة قليلا ، ثم عرضها هنرى إيفرلنج(١٣) **Henry Everling** مرة أخرى عقب الحرب العالمية الثانية لإصلاح وتصحيح نظام المشروعات الخاصة السائد ٪ وكتب إرنست جرانفلد **Ernest Grunfeld** وهو أحد رواد التعاونيين فى العشرينات يقول أن نظام « التعاون » أو « الاشتراكية التعاونية » هذا القائم على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هو النظرية الناضجة الوحيدة للمجتمع الجديد التى يمكن أن توصف بأنها لها بعض الأهمية العالمية(١٤) ٠

ونجحت معظم الجمعيات التعاونية كثيرا فى جهودها لا فى الناحية التثقيفية وحدها بل فيما قدمته من إسهام فى السياسة الرامية لإنشاء بنيان إقتصادى سليم والاحتفاظ بالمنافسة ، فاستطاعت الجمعيات الائتمانية الزراعية أن تزيل أعظم شرور الإقتصاد النقدى بالقضاء على المرابين ، واختصرت جمعيات البيع والشراء الزراعية مدى السوق وقللت أهميتها

(١١) **Cf. R. Wilbrandt, ("The Meaning of Consumers' Co-operative Societies") Gottingen, 1915.**

(١٢) **Cf. F. Naphtali, (Economic Democracy — Its Essence and Aims), Berlin, 1928.**

(١٣) **Cf. H. Everling, ("Co-Ownership and Free Commonweal Economy") in Gewerkschaftliche Monatshefte, 7th year (1956, p. 728, et seq.**

(١٤) **Cf. E. Grunfeld, ("The Cooperative Movement — from an Economic and Sociological Point of View"), Vol. I, Halberstadt, 1928.**

حين نزلت الى حلبة المنافســة الفعالة وحدت من النفوذ الإقتصادى للتجار ، وتستطيع جمعيات الحرفيين والصناع أن تفخر بنجاحها ايضا وخاصة فى المنطقة الواقعة بين نطاق النشــاط ما قبــل التصنيع **Pre-industrial** والنشــاط الصناعى ، وقامت بمهمة نافعة من أجل قطاعات معينة وجماعات معينة من النــاس ، وفتحت الجمعيات الاســتهلاكية التابعة للحركة العمالية ميدانا واسعا وناجحا فى مجال أنشــطة المقاولات ومهدت الطريق لأشــكال جديدة من الأنشــطة وقامت بأعمال تثقيفية ، وإذا استخدمنا معيارا صارما للقياس رغبة فى معرفة الى أى مدى يمكن أن تكون الجمعيات التعاونية ذات نفع عام فلابد أن نبحث مزايا حالة حالة(١٥) • ولاشك أن تاريخها ومقاصدها الإجتماعيــة تبرر افتراض أنها ذات نفع عــام حقيقة •

وترغب كل الجمعيات التعاونيــة فى الدفاع عن مصــالح أعضـــائها بالطبع ، فتهدف الجمعيات الإنتاجيــة الى زيادة الدخل النقدى لأعضــائها لأقصى حد مستطاع ، بينما تعمل الجمعيات الاســتهلاكية التى تخدم الأسر على زيادة الدخل الحقيقى لكل أسرة(١٦) ويظل الإختلاف بين مصالح الأعضاء دائمــا العــامل الذى يحدد ســياسة الجمعيات التعاونية السعرية ، وتستطيع جمعيات الحرفيين والصناع التى تشترى لهم أن تمارس بتلك الوسائل بعض وظائف « النفع العام » بشرط الا يتجه الأعضــاء الى استخدام المزايا التى تحصل لهم عليها جمعياتهم للأرتفاع بمستوى معيشتهم هم دون غيرهم ••• بل يجب أن يوصــلوا بعض هــذه المزايــا الى زبائنهم عن طريق تخفيض الأســـعار وبهذه الطريقة يحققون نتائج إيجابية من المنافســة ويعملون على زيــادة الطلب المترتب على زيادة الدخل الحقيقى لزبائنهم(١٧) وقد يؤدى ازدياد أرباح الجمعيات الموزعــة على الأعضــاء الى النتيجة ذاتهــا •

---

(١٥) **Cf. G. Weisser, ("Organization in Cooperative Enterprises") 32nd year, (1963) p. 21 et seq.**

(١٦) **Cf. H.G. Schachtschabel, ("Cooperatives III") in (Dictionary of the Social Sciences) Vol. 4, p. 388.**

(١٧) **H.G. Schachtschabel, op. cit., p. 389.**

اما جمعيات البيع لاسيما الخاصة بالطبقة الوسطى والتى لا تورد الى المستهلكين النهائيين بصفة عـامة ، فيتجه اهتمامها الأول الى تحسـين بنيـان الأعمـال ، وهـذا عمل من اعمال النفع العـام من حيث المبـدا ، ويتوقف حل مشكلات الطبقة الوسطى الخاصة ببنيان الأعمـال بطريق التعاونيات ومدى هذا الحل وما إذا كان يضر بمصالح الجماعات الإجتماعية الأخرى على سياسة الطبقة المتوسـطة وعلى السـياسة الزراعيـة ، وكلا السـياستين لا تضعهما الجمعيات التعاونيـة ، ويعتبر نجاحا فى حد ذاته إذا استطاع مشروع تعاونى يعمل لمصلحة اعضائه ان يمارس فى نفس الوقت وظائف تثقيفية بأن يخلق جوا اكثر رشـدا واكثر تطابقا مع احوال السوق ويساهم بذلك فى جعل السوق سوقا كاملة وفى ترقيتها .

مشروع النفع العام الحر :

FREE COMMONWEAL ENTERPRISE

تعتبر المنشـآت المشـتركة ذات النفع العـام التى انشـائها الحركة العماليـة الألمانيـة والجمعيات التعاونيـة الاستهلاكية اكثر اشكال مشروعات النفع العام ظهورا فى الساحة وتمثل مع غيرها من اشكال المشروعات التى لا تسعى للربح مجموعة متنوعة تنافس المشروعات الخاصة .

وينتظر من هذا الشكل من مشروعات النفع العـام ان ينتج سياسة تهدف لإصلاح الهياكل وزيادة الإنتاج فى نظام إقتصادى قائم اساسا على حافز الربح ، ويتخذ هذا الشكل من المشروعات صورة شركات فى الغالب ولا يقتصر نشـاطه على اعضائه ، فتقدم منظمات كبرى مثل النقابات او مشروعات كبيرة من جمعيات المستهلكين التعاونية راس المال اللازم الأساسى وتحـدد

الأهداف من أجل الصالح العام . وتقوم لجنــة الإدارة فيها بتحقيق هذه الأهداف(١٨) ٠

ومن خلال العقدين الماضيين أنشئت أعداد كبيرة من مشروعات النفع العــام هذه فى مختلف ميــادين النشاط واستطاعت أن تصمد جيدا فى جو المنافســة بالســوق الحرة ، ولم تعد هذه المنشآت جماعات أو منشآت تخص طبقة بعينها من أجل هذه الطبقة ذاتها بل أصبحت الآن تخدم أهدافا فى نطاق المصلحة العــامة ٠

واثبتت مشروعات النفع العــام التى من هذا النوع أنها على كفاءة عاليــة تســتطيع معها أن تحل محل أنواع المشروعات الأخرى التى لم تعد منسجمة تماما مع الظروف العصرية ، ولا يناسب هذا النوع الجديد الوحدات التجارية التى اتخذت حتى الآن الشكل التعاونى فحسب بل يناسب أيضــا انواعا كثيرة من المشروعات العامة ، إذ الواقع أن تلك المشروعات العــامة تســتطيع أن تؤدى مهمتها الأساســية بطريقــة أفضــل لو نظمت نفســـها واتخذت هذا الشكل الجديد ٠

ويمكن لمشروعات النفع العــام ان تســاعد فى وظائف الاقتصــاديات الكبرى ، فتعــاون الحكومة فى مجهوداتهــا للتحكم فى القــوى الإقتصادية بشــرط الا يضر ذلك باستقلالها او بانشطتها الأساســية ٠

وتستطيع فى مجال تشكيل السياسة الاقتصادية أن تسد الثغرة بين السلطة المركزية والفروع اللامركزية فى الاقتصاد ، ويمكن لهذه المشروعات – حين تصر على تحقيق أهداف النفع العام بحزم – إقناع المنتجين من القطاع

(١٨) **Cf. A. von Loesch, ("The History of Workers" Banks in Germany"), Frankfurt, 1964, p. 179 et seq.**

الخاص بالقيام بانشطة فى الصالح العام ، وتستطيع مشروعات النفع العام ان تحقق إمكانية إندماج هاتين القوتين الإساسيتين .

وتناسب مشروعات النفع العام الحرة الأنظمة غير الراسمالية ايضا ، وقد تجدها انظمة الاقتصاد الموجه المتبعة فى الكتلة الشرقية مما يساعد فى ادخال عناصر مركزية تتوازن مع اتجاهاتهـا المركزية ، وربما تثبت هـذه المشروعات انها أحسن الأنماط لأداء العمل فى « العالم الثالث » أى الدول النامية ، فيمكن بها تنشيط الهياكل ما قبل الصناعية فى تلك البـلاد بحيث تتطور الى انشطة إنتاجية متقدمة حيثما لا توجد طبقة من رجال الأعمال ، او حيثما لا يكون وجود مثل هذه الطبقة مرغوبا ، وبهذه الطريقة يصبح من الممكن معالجة النمو غير المتوازن فى القطاع العام اثناء التنمية او إطلاق ينبوع من الطاقة فى الشـعب قد لا يتيسر إطلاقه بغير هـذا النـوع من المشروعات(١٩) .

بل يمكن بمساعدة هذه المشروعات تمهيد الطريق العام امام المشروعات الخاصة إذا اريد ذلك ، ومن المعترف به أن الجمعيات التعاونيـة عليها ان تقوم بمهمة عظيمـة فى هذا المجال ، كمـا ان الدور الذى تقوم به مشروعات الهسـتدروت (المنظمة النقابيـة اليهودية) فى تصـنيع إسرائيل معروف ومشهور .

---

(١٩) **Cf. W. Hesselbach, ("Function and Establishment of a Banking System in Developing Countries"), Berlin, No. 4, vol. 17 (1968), p. 150.**

الفصل الثالث

مشروع النفع العام ــ مراحل فى تطور التعاونيات

COMMONWEAL ENTERPRISE-STAGES IN THE DEVELOPMENT OF COOPERATIVES

تعتبر الوحدات الإقتصادية Business Units التى تملكها النقابات الألمانيــة والجمعيات التعاونيــة للمستهلكين فى المانيــا أشهر وانشط مشروعات النفع العــام الحره Free هنــاك ، ويمكن تقسيم تاريخ تلك الوحدات الى عهدين ، الأول عهد المشروعات التعاونيــة فى شكليها كتعاونيات منتجين وتعاونيات مستهلكين ، والثانى عهد يسوده وجود شركات النفع العــام التى تملكها اتحادات النقابات وجمعيات المستهلكين التعاونية مع مشروعات النفع العــام الحرة فى السوق المفتوحة والتى تتخذ لهــا شــكلا قانونيا فى صــورة شركات مساهمة ٠

ويمثــل هذين النــوعين من المشروعات بترتيبهما الزمنى هذا وحدات اقتصادية لا تتجه بحافز الربح أوجدتها قوى مضادة للراسمالية خلال القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين كبديل للمشروعات

الخاصة ، ويبرز المشروع الحر ذو النفع العـام كشكل نهائى لهـذه المشروعات ويجب التنويه بأن الحركـة العمالية الالمانيـة وتعاونيـات المسـتهلكين الالمانيـة هى التى انشـات اول مشروعات النفع العـام الحرة الحديثة ذات الفاعلية الكاملة والقدرة على المنافسة ٠

جمعيات المنتجين التعاونية :
PRODUCERS' COOPERATIVE SOCIETIES

اشرنا فيما سـبق الى ان الحركات الإجتماعيـة ـ لا سـيما الحركة العماليـة ـ بـدات بالتجـارب التى خاضها الاشـتراكيون الأوائل ، كمـا ترجع اصول المشروعات غيـر الهادفة للربح الى « اليوتوبيا » ثم جاءت الثـورة الفرنسـية داعية الى الحرية التى أنتجت فى أعقابهـا حركـة التصنيع ومنها نشـات المشروعات الراسمالية فحطمت الهياكل القديمة لكنها مع ذلك أفقدت الجماهير قدرا آخر من حريتها ، بل ان الحرية المفقودة فى تلك الحقبه كانت أكبر من الحرية الضائعة فى عهد الاقطاع واسوا أثرا لأنها نتجت عن فائض السكان الذى اصبح جيشا احتياطيا للصناعة دون ان تتوافر له اسـباب المعيشة والحيـاة ٠

واتجه فائض السكان الذى لم يتيسر له الهجرة لما وراء البحار الى السكنى حـول المصـانع وقريبـا منها مما يفسر سـبب نسـبة هذه الحالة الجديدة من البؤس الى المشروعات الراسمالية الناهضة ، وكان طبيعيا أن ينزع الناس الى مناهضة المشروعات الرأسمالية التى اعتبروها سببا للفاقة والظلم وعنوانا عليها وراوا السبيل الى ذلك فى إقامة منشآت غير راسمالية لتحقيق العدالة ولترفع مستوى المعيشة ٠

ونشأت المؤسسات الأولى التى قد تبدو فى أعيننا الآن غريبة وعجيبة ، لكن علينا أن نتذكر أن مؤيدى الحركة الاجتماعية حينئذ وأعضاء الحركة العمالية الوليـــدة لم تكن لديهم أفكار أخـرى غيـرها فى ظل الظروف الســائدة ويقول روبرت ميشــيل **Robert Michel** فى هـذا المقـام أن الطبقة العـاملة فى تلك الأيام كانت متأثرة الى حد كبير بآراء اليوتوبيا فى بحثها عن الدولة الجديدة وعن نظام اقتصادى جديد ، وعن الإنســان الجديد ، وعن الأخلاق الجديدة ، وكانت على استعداد لتعيد صنع كل شيء « من جديد "ab ovo" » ولم تكن لها حتى ذلك الوقت أية مثـل عليـا من صنعها هى بعـد أن انهار نظام الطوائف القديم وتقاليده ، هذا الى أن الطبقة العـاملة فى ذلك الوقت ضمت الحرفيين وصغار الملاك ، والعمال الريفيين ، وخدم المنازل فكانت ذات قوام متنافر الألوان(١) ، وتتناسب حيرة ما كان يجب عمله تناسبا منطقيا مع حيرة الموقف أمام هؤلاء القادمون الجـدد(٢) ، وهذا ما يفسر لماذا كان الناس يبحثون عن الإنسان الجديد ، ولماذا هاجـروا الى العـــالم الجديد حيث أرادوا إقامة ظروف جديدة فى مستعمرات اشـتراكية ٠

ويشـهد على حيرة الحركة العمالية الميل الظاهر الى الحلول المطلقة والمشروعات اليوتوبية والإيمان بإمكانية تحقيق نظم هى فى حقيقة ذاتهـا متضـادة ومتنافرة ، وكان يعيب الحركة العمالية أيضا الإيمان الساذج بإمكانية اقناع أصحاب الأعمال بالإنضمام إليها بمجرد مناشدتهم إطاعة الشـــعور بالعدالة والمنطق الســـليم ، وقيـل أن فورنيير **Fournier** كان يلزم بيته كل يوم فيـما بين الظهر والســـاعة الواحـدة بعـد الظهر منتظرا قدوم أصحاب الملايين ليتبرعوا له بالأموال اللازمة لإقامة منشـآته

---

(١) **Cf. R. Michels, (The Psychology of Anti-Capitalist Mass-Movements), Tubingen, 1926, p. 313.**

(٢) **R. Michels, op. cit., p. 313.**

الأولى ، لكن بدا واضحا ابتداء من عام ١٨٤٨ أن هؤلاء السادة « لن يســتنيروا إلا بضربة صــاعقة مــن البــرق(٣) "could only be enlightened by a stroke of lightning" ولم تسـترد الحركة العماليـة توازن عقلها وتتخلص من الأوهام إلا بثورة ١٨٤٨ ٠

ولم يطرح للمناقشـة فى ذلك الحين إلا تعاونيـات المنتجين التى كانت وحدها محور الحديث أساسا لأنهـا كانت الشـكل الكلاسيكى للجمعيات التعاونية فى مخيلة الاشـــتراكيين فى الستينات ٠

ويحتمل أن تكون جمعيات المنتجين التعاونية أقدم صور التعاونيات ، ويذكر ماكس فيبــر Max Weber أن منـــاجم الركاز ore mines كانت تديرها تعاونيـات المنتجين فى مطلع القرون الوسـطى(٤) ، ويعنى اصطلاح جمعية المنتجين التعاونية « جمعية يعمل أعضـاؤها فى إنتـاج سـلع معينة تباع فيما بعد لحسـاب الجمعية ، والعمال فى هذا المشروع هم أصحاب العمـل فى الوقت نفسـه ٠

ويجب التفرقة بين تعاونيـــات المنتجين الحقيقية والتعاونيـــات الصورية pseudo-societies فالتعاونيـات الحقيقية هى التى يكون كل عضـو فيها عـامل وكل عامل تعـاونى وهى مفتوحة من حيث المبـدأ أمام كل من يريد الإنضمام لعضويتها ، أما التعاونيات الإنتاجيـة المزيفـة فلا تفتح باب عضويتها أمام الجميع ، ويمكن أن يشمل وصف الجمعيات الصورية كل جمعية منتجين فيها شركاء لا عمال ، وخاصة الجمعيات التى تسـتخدم عمالا ليسوا أعضاء فيها ، وحين تقع هذه الانحرافات ينتاب

(٣) The poet Herwegh, as cited by E. Bloch, New York, 1946.

(٤) Cf. M. Weber, (Economy and Society), 1st volume, 1st part, 3rd edition, Tubingen, 1947, p. 73.

الجمعية الضعف وتتحول من جمعية تعاونية الى شركة تجارية يقوم فيها التعاونيون بدور الشركاء او المساهمين ٠

أسباب فشل جمعيات المنتجين :

Reasons For The Failure of Producers' Societies

تدل التطورات التاريخية على أن تعاونيات المنتجين الحقيقية بمعناها الدقيق لم توجد إلا فى حالات استثنائية(٥) ، ولندع جانبا الكلخوزات الروســـــية والكوميونات الصينية وأشـــكال المشروعات الموجـــودة فى يوجوســـلافيـــا والأخيـــدوس **Ejidos** المكســـيكية فكلها باســـتثناء الأخيدوس مجرد أجهزة فى النظام الإقتصادى الموجه أى مشروعات حكومية يشـــترك فيها العمال لتتخذ مظهر تعاونيـــات المنتجين لتستكمل الشـــكل القـــانونى ، ولا توجد تعاونيـــات المنتجين التى تتنافس مع المشروعات الرأسمالية اليوم سوى داخل بعض الطوائف الدينية المنعزلة عن العالم الخارجى والتى تحاول أن تستكمل اكتفائها الذاتى أو فى حالة الجماعات التى تتخذ موقفا دفاعيا ازاء عالم معادى يحيط بها ، وتعد من بين النـــوع الأول التعاونيـــات الزراعيـــة لجماعة هاتريتس **Hutterites** فى أمريكا الشمالية(٦) ومن بين النوع الثـــانى الكيوبتز **Kibbutz** الإسرائيلية ، ويبدأ الفشـــل او التحول فى كلتا الحالتين ــ كما تدل التجـــارب ــ عنـــدما تبتعد التعاونيـــات عن الدين وتتجه الى العلمانيـــة وعنـــدما يزول العـــداء مع الجيران ، وتوجد تعاونيـــات منتجين ــ بالاســـم على الأقل ــ فى اماكن متفرقة لاســـيما فى فرنسا ، حيث يبلغ عددها نحو ستمائة جمعية(٧) ٠

(٥) Cf. H. Fuchs, ("The Concept of Producers' Society and its Ideology" Dissertation, Cologne, 1927.

(٦) Cf. W. Abel, (Agricultural Policy) Gottingen 1951, p. 88.

(٧) Cf. W. Engelhardt, ("Producers' Societies"), in (Dictionary of the Social Sciences) Vol. 8, p. 611.

غير ان هذه التعاونيات جميعا ضعيفة وتفتقر الى الجوهر المحدد بحيث يصـــعب التعرف عليها ، وكتب فرانــز أوبنهيمر **Franz Oppenhaimer** يقول ان تاريخ تعاونيات المنتجين يعكس لنـــا مســـيرة غير منقطعة عن الفشــل(٨) وليس صحيحا ما يتردد حتى الآن من أن فشــل هذه التعاونيــات ســببه نقص رأس المال(٩) ٠

والمعروف أن لاسال **Lassalle** كان يعتقد بأن نقص رأس المال هو الســبب الحقيقى لفشل هذه التعاونيــات وهكذا كان يعتقد شولز - ديليتش ايضا ويقول انه عائق كبير امام نجاح تعاونيــات المنتجين ويرى فى جمعيات الإئتمان التى انشـــاها اداة لتمكين العمــال والحرفيين من ادخــار رأس المال اللازم لإنشــاء جمعياتهم الإنتاجية ٠

غيــر أن حجة نقص رؤوس الأموال لا يمكن قبـــولها لأن مشــــكلة الحصول على رأس المال اللازم موجودة بالنســـبة للمشروعات الأخرى كمـــا هى بالنسبة لتعاونيــات المنتجين ، وكثير من بين مؤسسى المشروعات الرأســمالية الناجحين كانوا حرفيين أو صناعا لا يملكون مالا ثم استطاعوا إنشاء مشروعات واسعة وضخمة ، وكثير من جمعيات المنتجين الناجحة كانت قد قامت فى الأصل على القروض ، ويتضح من سجل الجمعيات الإنتاجية الكثيرة التى فشلت بسبب مشكلات مالية لكنها كانت تملك الموارد الكافية للقيام باعمالها وانها لم تكن تعانى صعوبات من حيث المبيعات تزيد عما يلاقيه اصحاب الأعمال فى العادة(١٠) ٠

---

(٨) **Cf. F. Oppenheimer, (The Cooperative Land-Settlement Society, an Attempt at a positive Victory over Communism throuh the Solution of the Cooperative problem and of the Agrarian Quesions), Lepzig, 1896, p. 45.**

(٩) **Cf. H. Cruger, ("Producers Cooperative Society") in (Dictionary of State Sciences), 4th edition, Jena, 1925 Vol. 6, pp. 1128-1135.**

(١٠) **E. Bernstein, (The conditions of Socialism and the Tasks of Social-Democracy), Stuttgart, 1899, p. 97.**

ولا يسوغ نقص رأس المال تبريرا للفشل سوى فى حالة واحدة هى فقر العمال إذ ليس من سـبب يدعو للاعتقاد بأن الكثير من جماعات العمال على استعداد للموت جوعا فى سبيل انشاء جمعياتهم ٠

ويظهر على الجماعات منخفضة الدخـل فى كل مجتمع ميـل قوى نحـو الاسـتهلاك لأن مسـتوى المعيشـة الذى يتخذ اساسا وينشـده افراد المجتمع كلهم إنما تحدده الطبقات الأكثر دخـلا ، ولذلك لا تميل الجماعات منخفضة الدخل الى الادخار إذ هى لا تستطيعه فى الواقع(١١) ٠ نعم يوجد دائما افراد قلائل على استعداد لنبذ متاع الدنيا لكن لن نجـد طبقة باكملها على استعداد للتصرف بهذه الطريقة(١٢) ٠

ويمكن طبعا النص فى النظام الأساسى للجمعية على احكام تضمن حـدا أدنى من التمويل الذاتى ، لكن يجب الا ننسى أن كل أمور الجمعية التعاونيـة تطرح للتصـويت ، ولذا فالخطر ماثل دائمـا من انه قـد يضحى الأعضـاء عاجلا أو آجلا بالتمويل الذاتى فى سـبيل المزيد من الاسـتهلاك أو المزايا الإجتماعية الأخرى ، وهذا الخطر اعظم فى جمعيات المنتجين منـه فى المشروعات الخاصة ، إذ أن المسحوبات على الحسابات الشخصية فى مشروع خاص واسع النطاق لا تمثل مهما كانت غير نسبة يسيرة من الأرباح المحققه ، لكن إذا بحثنا عن اسباب فشـل المشروع الخاص الصغير أو حتى المتوسط لوجدنا دائما ان احد هذه الأسـباب الذى لا يقل شانا عن غيره ، هـو أن صاحب العمل يسحب على حسابه الشخصى أموالا بمعدل مرتفع اكثر مما ينبغى ، وتحدث هذه المسحوبات غالبـا برغم

---

(١١) Cf. A. von Loesch, (The Limits to a Wider Ownership of Capital), Frankfurt, 1965, p. 97 et seq.

(١٢) Cf. M. Weber, "The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism"), in (Collected Papers on the Sociology, of Religion) Vol. I, Tubingen, 1920-1923.

حكمة صاحب العمل وبرغم إرادته وحرصه وما ذلك سوى لأن صاحب العمل الصغير او المتوسط يعيش تحت الضغط الاجتماعى الذى يضطره الى « الاستهلاك المظهرى conspicuous consumption » حتى يحتفظ بمكانته ومستواه الطبقى ، فإذا كان هذا السبب يدفع المشروعات فى هذا القطاع الى الاخفاق ، فالاحتمال اقوى فيما يتعلق بالعمال البسطاء ممن ينتمون الى الجماعات قليلة الدخل الذين يرون يوميا متعة العيش الرغد ماثلة امامهم ، فليست المشكلة الحقيقية إذن مشكلة نقص راس المال بل تكمن فى نطاق مستوى المعيشة الفردية ، ولذلك لن تفلح فى علاجها معونات الدولة كما كان يرى لاسال كما ان مبدا الإعانة الحكومية قد لا يتسنى تطبيقه بصفة عامة ، ولا يبقى امامنا سوى مبدا المساعدة الذاتية الذى اتبعه بنجاح كبير جمعيات المستهلكين وجمعيات شولز – ديليتش وجمعيات رايفيزن .

« قانون التحول » لأوبنهيمر

Oppenheimers' "Law of transformation"

وقد فشلت تعاونيات المنتجين لسبب رئيسى بعيد عما تقدم كل البعد اسماه اوبنهيمر « قانون التحول »(١٣) ويقول بأن تعاونيات المنتجين لابد ان تتحول الى شركات مساهمة إذا ارادت ان تنجو من هذا القانون ، ويرى اوبنهيمر ان جمعيات المنتجين لا تستطيع البقاء فى السوق المفتوح لأنها عضويتها مفتوحه وكل عضو فيها صانع ايضا ، ولهذا لا تتوافق مصالح الجمعية ككيان كلى مع مصالح أفراد أعضائها ، فعندما يتوسع الطلب يصبح من مصلحة الجمعية أن تجتذب إليها أعضاء جدد ، لكن ذلك لن يكون فى مصلحة الأعضاء القدامى الأصليين الذين

(١٣) Cf. F. Oppenheimer, op. cit., p. 126.

سوف يضطرون فى هذه الحالة الى اقتسام الأرباح مع الأعضاء الجدد وبذلك يتوزع الربح على عدد كبير من الأفراد دون أدنى ضمان بأن الرواج سوف يستمر ، وعندما ينكمش الطلب تقتضى مصلحة الجمعية الحد من الإنتاج ، لكن الأعضاء يرون من مصلحتهم مواصلة الإنتاج للحصول على أعلى دخل ممكن لهم ولأسرهم ، وتتصادم مصلحة الجمعية مع مصلحة أعضائها مرة أخرى عند الرغبة فى زيادة رأس المال ، ويصعب جداً تذليل كل هذه المصاعب بالوسائل الديموقراطية ٠

ويقول أوبنهيمر أن بين تعاونيات البائعين وتعاونيات المشترين فروقاً أساسية ، فتظهر فى جمعيات البائعين التى تنتمى إليها تعاونيات المنتجين صراعات بين مصالح الجمعية ومصالح أعضائها كأفراد ، ومن أجل ذلك لا قيام لتعاونيات البائعين بغير بعض القيود ، ويختلف الوضع فى تعاونيات المشترين التى تنتمى إليها تعاونيات المستهلكين حيث تتطابق مصلحة الجمعية ومصلحة أعضائها كأفراد ، ولهذا تستطيع تعاونيات المشترين أن تواصل عملها منسجمة مع قواعد السوق ٠

فحين ترتفع سعر أحد المنتجات التى تشترْيها جمعية مشترين يصبح من مصلحة الجمعية ومن مصلحة المشترين الأعضاء أن يخفضوا طلبهم على هذا المنتج وحين ينخفض السعر يتصرف الطرفان أيضا فى انسجام وتطابق تامين ، ومن هنا لا تواجه جمعيات المشترين أية صعوبات من جراء مبدأ الباب المفتوح ، ويستطيع لمن يريد أن ينضم لعضوية الجمعية مادامت ناجحة ، وتنتعش الجمعية كلما زاد حجمها ويزداد نجاحها بذلك فى خدمة أعضائها ٠

وأكدت بياتريس ويب **Beatrice Wabb** فى دراسة أجرتها على الحركة التعاونية البريطانية نشرتها باسمها قبل الزواج وهو

« بوتـر Potter » ان جمعية المنتجين التى يقيمها العمال لأنفسـهم لن تكون ديموقراطيـة ولا اشـتراكية بل « فردية(١٤) **"Individualistic"**

ويتضمن دسـتور جمعية المنتجين تعارضا وتضاربا فى ذاته ، فينص هذا الدسـتور على سـيادة المسـاواة والديموقراطية التامة ، غير ان الجمعية حين تبلغ حجما معينا تجد لزاما عليها إيجاد نوع من الفصل بين الوظائف مع منح مزيد من السلطة التنفيذية فيها الى الإدارة ، وواضـح ان الجمعية لن تسـتطيع فى هذه الحـالة منح هذا الاسـتقلال التنفيذى إلا إذا تحولت الى وحـدة اقتصادية عادية ، اى ان الجمعية تعجز فى وضعها التعاونى عن الأخـذ بطرائق الإنتـاج الكبير الحديثة ، وهى محكوم عليها بالفشـل لهذا السـبب ، فهى لا تمثل قوة تقدميـة بل تصبح رجعية لأنها تتطلع الى نظام الإنتـاج القديم فيما قبـل عهـد التصنيع ٠

ويلفت النظر فيما يتعلق بجمعيات المنتجين ناحيـة مدهشـة وهى مقـدار الفكر الذى دار حولها وهو ضخم جـدا رغم انهـا شـكل مـن المشروعات غير عملى ، كمـا حظيت بتجارب كبيرة جدا استمرت زمنـا طويلا ، واعتقادى ان السبب فى كل ذلك مرده الى ان كل هذه المحاولات قامت على اساس تحليل إقتصادى غير سليم ، ففى النصف الثانى من القرن التاسـع اجتـذبت الاقتصـاديين فكرة « الإقتصـاد السـاكن **"Stationary Economy**

ولا يولـد الإقتصـاد السـاكن ارباحا لأصحاب الأعمال ولا فوائد لأن كل منهمـا ينتج عن النمو والتطـور(١٥) ويذهب كل الدخـل الى عاملى

---

(١٤) **Cf. E. Bernstein, op. cit., p. 98.**

(١٥) **Cf. J. Schumpeter, (Theory of Economic Development. A Study of Entrepreneurial Profits, Capital, Interest and the Business Cycle), Berlin, 1952.**

الإنتــاج : العمل والأرض ، وليس لرأس المال قيمة لأنه لا طلب عليــه فى نظــام الإقتصـــاد الســاكن ، كمــا انه يتعرض للاهلاك **depreciation** او نقص القيمة ، ويمثل ربح صاحب العمل والفــائدة على رأس المال فى هــذا النظام اجــورا لم تدفع وبالتــالى فهى اســتغلال ، ونظرا لأن هذه الظروف غيــر متوافرة فلا قيــام لجمعيات المنتجين بغير قيــود داخليــة وخارجيــة إذ لا تستطيع المنافســـة على المشروعات الخاصة ٠

ويقال تعليــلا لفشــل جمعيات المنتجين اسباب اخرى منها غيـــاب شخصية صاحب العمل(١٦) وعــدم توافر الإنضباط لدى الموظفين وهو ما يمكن أن يعزى الى أساس نظرى خاطىء(١٧) ولا يســتطيع المدير مهما كان شخصية قديرة أن يفعل الكثير إذا لم يمنح السلطات الكافيــة ، وظهر من تاريخ جمعيات المســتهلكين الألمانية فى فترتها المتأخرة ومن تاريخ مشرعات النفع العام أن لدى الحركة العماليــة الألمانيــة عــددا كبيرا من الأشخاص القادرين على القيام بواجبات صاحب العمل ، لكن المشروع الذى لا يتوافر له بنــاء علمى قابل للعمل لن تقوم له قائمــة ولو كان على رأســه اعظم رجــال الأعمــال واقدرهم ٠

ويقـــول و٠ انجلهـارت **W. Engelhardt** أن جمعيات المنتجين احتفظت بقدر من الأهمية رغم فشلها(١٨) ما ذلك ســوى لأنهــا تعبير عن فكر اقتصــادى جــديد ، وأكثر اشــكال هذا المثل الأعلى ظهورا ، لقــد كانت مظهر النظام التعاونى القــائم على رضــاء جميع المشتركين فيه ٠

---

(١٦) **Cf. F. Von Wieser, ("Large-Scale Enterprise and Producers' Cooperatives"). Tubingen 1929.**

(١٧) **Cf. Webb-Potter, (The British Cooperative Movement) Leipzig, 1893, p. 114.**

(١٨) **Cf. W. Engelhardt, ("Theoretical and Actual Aspects of Producers' Societies" in Social Sciences and the Formation of Society), Berlin, 1963, p. 439.**

جمعيات المستهلكين التعاونية :

THE CONSUMERS' COOPERATIVE SOCIETIES

اثبتت تعاونيات المستهلكين انها من اشكال المشروعات القابلة للتطبيق والحياة إذا قورنت بتعاونيات المنتجين ، ولا تتعارض مصالح الجمعية الاستهلاكية مع مصالح اعضائها كافراد ، وتستفيد هذه الجمعيات من مبدأ الباب المفتوح استفادة كاملة ، كما ان الأرباح لا توزع على الأعضاء بنسبة عددهم بل بنسبة معاملاتهم مما يشجعهم على زيادة مشترياتهم من الجمعية ، وكل هذه عوامل تدفع الجمعية الى مزيد من النجاح بعكس المشاهد فى تعاونيات المنتجين ٠

ويصف و٠ م٠ كيرش **W.M. Kirsch** مبدأ العائد التعاونى على انه الطريقة الثالثة لتوزيع الأرباح(١٩) ففى النظام الراسمالى يستولى الراسمالى على الأرباح بينما يذهب الربح فى تعاونيات المنتجين الى العمال ، اما مبدأ العائد التعاونى فيؤدى الى حصول المستهلكين على الفائض ، وتبدو هذه الطريقة عادلة ولها ما يبررها تماما فضلا عن انها عملية وناجحة ، وهذا ما اثبتته تاريخ تعاونيات المستهلكين وسنبسط القول عن الموضوع فى الفصول التالية ٠

---

(١٩) **Cf. W.M. Kirsch, ("The Importance of Cooperation in Our Times"). Munich 1960.**

الفصل الرابع

شركات النفع العـــام المساهمة ذات المسئولية المحدودة

COMMONWEAL JOINT STOCK AND LIMITED LIABILITY COMPANIES

لا تصـلح الجمعية التعاونية للمسـتهلكين بصفتها
شكلا من اشكال المشروعات إلا لشراء السلع والخدمات
بشكل جماعي ، وينحصر نشاطها عملا حتى الآن فى
دائرة تجـارة التجزئة ، ولا تزال الحـاجة تدعو الى
إقامة أشـكال اخـرى من المشروعات رغم نجـاح
تعاونيـات المستهلكين ، على أن تكون تلك المشروعات
مما لا يسـعى للربح أساسا وقادرة على العمـل خـارج
التجزئة ، ولذا قامت مشروعات لتفى بتلك الحـاجة
واتخـذت شـكل اتحـادا Associations
وشركات تضـامن عـادية تجارية Partnerships
وشركات مسـاهمة joint-stock companies
فى غالب الأحوال ، وبدات شركات المساهمة نشـاطها
فى المانيـا ابتـداء من النصف الثانى من القرن الماضى
كمنشـآت اقامتها الاتحـادات المركزيـة لتعاونيـات
المستهلكين أو تعاونيـات المستهلكين كل بمفردها ٠

النشاط الصناعى لتعاونيات المستهلكين :
INDUSTRIAL ACTIVITIES OF CONSUMERS' SOCIETIES

اتضح أن فكرة إنتـــاج السـلع خصيصا لســـد احتياجات الطبقة العاملة لا يمكن تنفيذها رغم أن الفكرة ظلت متداولة قرابة جيـل على الأقل ، وهو أمر يســهل تفسـيره من وجهـة نظر اقتصاديات الصـناعة ، فيحسن بالمنشاة التجارية الكبيرة ــ وهو الهدف الذى تسـعى تعاونيـات المستهلكين أن تبلغه فى أنشطتها الجديدة ــ أن تشترى بضائعها من أقل المنتجين أسـعارا حيثما كان بدلا من الاقتصار على بيع السلع التى تنتجها مؤسساتها الصناعية الخاصة ، ويمتلك المشروع التجـارى الكبير قوة شرائيـة كبيرة من الأفضـل له أن يسـتخدمها فيحقق نجـاحا عظيما بدلا من أن يقيم لنفســه منشآت صناعيـة تمده بإنتاجها من السلع(١) ٠

ويرتهن نجـاح المنتج بقدرته على السيطرة بقوة على الموردين له خاصة إذا كان يريد أنواعا خاصة من السلع ، أو جودة معينة ، وإلا فقد يمارس الموردون نوعا من التمييز ازاءه ٠

وليس من المستحسن فى معظم الأحـوال أن يصبح تاجر التجزئة هو المورد لنفســه وإلا فإنه يجمد رأس ماله دون أن يتمكن من ضمان أن مؤسساته هذه الموردة له ستتمكن من إنتاج ما يكفيه وبأسعار مناسبة ، وتضاف فى هذه الأيام حجة أخرى مناهضـة لإقامة مثـل هذه المنشـآت الصناعية ، ذلك أن محلات الخدمة الذاتية الحديثة لا تتيح إجراء مناقشات بين البـائع والمشـترى ، بل ينتقى المشـترى تلقائيا أحسن الماركات المعروفة له جيدا والتى تؤازرها حملات إعلانية فعالة ، ولا يستطيع منتجو الماركات

---

(١) Cf. W.M. Kirsch, ("European Market Integration and Consumers' Societies") Marburg, Gottingen, 1962, p. 145.

المحدودة الإنتـاج والبيع أن ينفقوا الكثير على الإعلان كما تفعل المنشأت التى تنتشر ماركاتها فى كل مكان ، وليس من المستطاع من ناحية اخرى ، أن تكتفى المحلات التى تمارس طريقة البيع بالخدمة الذاتية الحديثة بعرض وبيـع السـلع التى تنتجها هى فى منشـآتها الصناعيـة ودون غيرها ، فالبـائع يرغب فى أن يرى مجموعة كاملة ومتنوعة من الماركـات حتى ولو كانت نسبة ٩٠٪ من المبيعات لا تخرج عن نوعين أو حتى عشرة أنواع من الماركات ولن تروج الماركات التى ينتجها محـل البيع بالتجزئة إلا حيث لا يسـود السوق أنواع من الماركات التى تنشر عنها إعلانات كثيرة ، وينطبق ذلك أيضا على المخابز ومحـلات الجزارة واقبية النبيذ التابعة لتعاونيـات المستهلكين ٠

منشآت النقابات :

ESTABLISHMENTS OF THE TRADE UNIONS

بدأت النقابات فى مطلع القرن الحـالى فى إقامة منشـآتها الخاصة للوفاء باحتياجات أعضـائها فظهرت هذه المنشـآت الى جـانب الجمعية التعاونيـة(٢) واقيمت مثـل هذه المنشـآت فى شركات التأمين والفنـادق وشركات البناء والاسـكان بوجه خاص ، وشرعت كل النقابات تقريبـا واتحادات موظفى الحكومة فى إقامة هذه المنشآت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ٠

ولا شـك أن تقديم الخدمات الاسـتهلاكية لأعضاء اتحاد معين يعد من تطور المنشـأة القائمة به كقاعدة عامة ، لأنها عبارة عن تضييق مصطنع للسوق أى أنها صورة من التخصص غير ذات كفاءة ٠

(٢) Cf. W. Astor, ("Enterprises of Trade Unions"), Berlin, 1931, Vol. I, pp. 409-413.

ولن يكون اقتصـار منشـأة ما على الإنتاج من اجل جماعة معينة مقبولا إقتصاديا إلا إذا شكلت هذه الجماعة سوقا خاصة بها كما فى حالة بعض المهن او الهوايات وحيثما يوجـد طلب خاص محـدد وواضح على بعض انواع الملابس أو الأدوات أو الأغذية ، تعوض خبرة المنتج أو التاجر ومعرفته التفصيلية فى هذه الحـالة ضيق السـوق ٠

وتختلف الأمور حين تتحكم فى التخصص اعتبارات غير إقتصـادية سـواء كانت المقاييس ذات طبيعة سـياسـية او اجتماعيـة او دينية أو عنصرية ، فتجد اصحاب الأعمـال المتخصصون فى ميادين معينة تحكمها اعتبارات بعيدة عن الإقتصاد يعرضون اختيارا عن بعض فرص بيع معينة ، وينطوى التفضـيل الذى يحظى بـه نـوع معين من الزبائن على إهمـال للآخرين فى الوقت نفسـه ، وتتوقع الجماعة التى يسـتهدفها المنتج أو البائع أن تحصـل على السلع بأسعار تقل عن أسـعار مصـادر السلع الأخرى ، وتتناقض القيـود التى من هـذا النـوع مـع « قانون الإنتـاج الكبير Law of Mass Production » وبالتـالى مع مبـدأ كفـاءة الأعمـال بحيث لن يتسنى لكل منتج أو تاجر يتصرف بهذه الطريقة أن يتنافس على المدى الطويل مع المنتجين أو التجار الذين لا يلتزمون هذه القيـود ، ويرجع سـبب فشـل مثـل هذه المنشآت الى أن الهدف الذى تحـدده لنفسـها لا يتفق مع مبـادىء إدارة الأعمـال السليمة ٠

وقد حاولت النقابات مرارا إقامة منشـآت مصرفيـة ، إذ أن فكرة استثمار أموال النقابات السـائلة فى بنـوك تملكها تلك النقابات فكرة قديمة قدم النقابات الألمانيـة ذاتها ، كذلك حاولت اتحـادات موظفى الحكومة إقامة مثـل هذه المنشـآت وتطلعت إليها بشـدة ، واتخذت تلك المحاولات اتجاه إنشـاء مصـارف للموظفين تحت ستار تعاونى واتجهت اتحـادات الموظفين الى إنشـاء فرع ائتمانى تعاونى ثالث الى جانب البنـوك الشعبية وبنوك رايفيزن ٠

وتتعارض ايضـــا فكرة البنك الفئوى المحـدود مع المبدا الأساسى للأعمـال المصرفيـة ، واغفل المنـادون بانشاء هذه المصارف الحقيقة الواضحة التى تقول أن البنك يقوم على مبـدا واحد شديد البساطة إذ يقرض البنك الجمهورمن اموال المودعين لديه مع مراعاة اقصى قدر من التنوع ، ويجب على البنـك ان يقبل الودائع من اكبر عـدد ممكن من الذين تتنوع عاداتهم فى الدفع واحتياجاتهم الى المال ما امكن ويقرضها الى اكبر عدد ممكن من المقترضين الذين تتنوع تواريخ سداد ديونهم ما امكن ، وعندما يقصر البنك معـاملاته على جماعة من النـاس بعينها ، يفقد مزايا التنوع ولن يصبح اكثر من مجرد صراف او إدارة خزينة فى مظهر بنك ، ويعانى مثل هذا البنـك دائما خطر عـدم توافر الأموال الحـاضرة ويضطر الى الاحتفاظ بقدر من المال السـائل اكبر كثيرا مما تحتفظ به المصارف الأخرى وينتج عن هذا التصرف انخفاض فى الأرباح ، والتالى لن يتمكن مثـل هذا البنك من تقديم شروط مرضية للنقابات واعضائها فيما يتعلق بودائعهم وقروضهم ، وينطبق هذا القول ايضا على شركات التأمين حيث أن مخاطرها تقل كلما تنوع المتعاملون معها ٠

مشروعات النفع العام : COMMONWEAL ENTERPRISE

اتضح على المدى الطويل أن نمط المشروعات الوحيـد النـاجح من بين كل مشروعات الحركة العمالية هو النمط المسمى « مشروع النفع العـام الحر » Free commonweal enterprise وكانت شركات التامين المسـماة Volksfursorge أولى مشروعات الحركة العماليـة الألمانيـة التى اتخـذت شـكل شركة مساهمة بين النقابات والتعاونيـات(٣) وترجع

(٣) Cf. W. Thiele and W. Gohring, (Half a century of 'Volksfursorge'. Origins and Activities of an Insurance Company), Darmstadt, 1962.

فكرة إنشاء هذه الشركة فى الأصل الى رئيس مكتب المراقبة الإمبراطورى لشركات التامين الذى راى ان قيام مشروع نفع عام ضرورى للتغلب على الماساة التى سادت وقتئذ فى شركات التامين على الحياة الصغيرة ، وطلب من شركات التامين من القطاع الخاص قبيل الحرب العالمية الأولى إنشاء شركة تامين بدلا من شركات التامين على الحياة الصغيرة الحجم على الا تقوم تلك الشركة على حافز الربح وحده ، وتهدف الى إصدار بوالص تامين صغيرة القيمة بشروط معقولة ، ورفضت شركات التامين من القطاع الخاص هذه الفكرة فتصدت النقابات لإنشائها بالاشتراك مع تعاونيات المستهلكين باسم شركة **Volksfursorge** (٤) ٠

وما تزال هذه الشركة حتى الآن قائمة كمشروع نفع عام من انقى الانماط ، ويسهل نسبيا وصف هذا النمط من مشروعات النفع العام ، إذ تقدم الروابط الكبيرة التى هى اكبر من ان تكون مجرد جماعات ضغط **pressure groups** رأس المال اللازم للمشروع وهى إذ تفعل ذلك ترفض فكرة الربح المرتفع ، ويتخذ مثل هذا المشروع عادة صورة شركة مساهمة كشكل قانونى له ، أو شكل شركة محدودة المسئولية أحيانا ، ويعين المساهمون اعضاء مجلس الإدارة الذى يضم رؤساء النقابات أو اعضاء اللجان التنفيذية للتعاونيات ، وهؤلاء يضمنون باشتراكهم فى مجلس الإدارة صفة المشروع كمشروع نفع عام ، ولذا فلا يلزم النص صراحة على اهداف النفع العام فى نظام المشروع الأساسى أو فى اى موضع آخر ٠

واثبت هذا النوع من المشروعات صلاحيته وقدرته على العمل فى السوق الحرة ، ويشهد على ذلك ظهور عدد كبير جدا ومتنوع الأغراض من مشروعات النفع العام فى خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة تعمل فى ميادين مختلفة ، ولا تقتصر هذه المشروعات على خدمة الحركة العمالية

---

(٤) **Cf. Chapter 9.**

او اعضاء تعاونيات المستهلكين وحدهم بل تضع خدماتها وسلعها تحت تصرف الجمهور العام وتخدم المستهلكين عامة متبعة فى ذلك نفس وسائل رجال الأعمال ولكنها تتوخى أهداف المصلحة العامة ، فهى ليست مشروعات لجماعة معينة ولا تخدم جماعة بعينها لكنها مشروعات ذات اهداف اقتصادية عامة ، وبهذه الصفة تعتبر مشروعات لها صفات جديدة اساسا إذا قيست بكل المشروعات السابقة التى اقامتها الحركة العمالية ٠

مقارنة مراحل التطور الأربع :

COMPARISON OF FOUR DEVELOPMENT STAGES

يتضح من العرض السابق لتاريخ المشروعات غير الهادفة الى الربح التى اضطلعت بها الحركة العمالية الألمانية نتيجتان : فأولا هناك اتجاه ينزع الى أن تتوافق مشروعات النفع العام والمشروعات التجارية فى بعض المجالات بينما تفترق بشكل متزايد فى مجالات أخرى ٠

١ ـ فقد اتخذت الأشكال التنظيمية والقانونية لأنماط المشروعات الأربعة التى اشرنا إليها شكل المشروعات الخاصة بصورة متزايدة خلال تطورها ٠

٢ ـ ومن ناحية أخرى فإن سلوك المنشآت التى لا تسعى للربح اتجه بشكل متزايد الى مبادىء النفع العام ، فنظمت جمعيات المنتجين نفسها داخليا لتصبح على النقيض من المشروعات التى تسعى للربح مستندة على مبادىء الديموقراطية المباشرة ، فلم تلجأ الى توزيع السلطة بين التنفيذيين واصحاب الأسهم ، كما لا توجد إدارة متفرغة من الخبراء ، لكن جمعيات المنتجين سرعان ما أوجدت إدارة متفرغة واجهزة للإشراف ومراجعة الحسابات ، واخيرا اتجهت المنشآت

المملوكة للمنظمات المركزية لتعاونيـات المسـتهلكين والتعاونيـات الى اتخاذ اشكال منشـات الأعمال الراسماليـة بل واتخذت اشـكال التنظيمات الراسمالية ايضـا ٠

واتبعت مشروعات النفع العام مبدأ تقسـيم السلطة فيعين اصحاب المشروع وهم اللجان التنفيذية للنقابات وتعاونيـات المستهلكين أعضـاء مجلس الإدارة ، وتتكون إدارة المشروع من خبراء ينتظر منهم أن يظلوا على ولاء لأهـداف المشروع لكن لا يطلب منهم أن يعتنقوا نفس مبـادئه السـياسـية أو الإجتماعية ، وينتقل الموظفون من مشروعات النفع العام الى المشروعات الخاصة وبالعكس بنفس الطريقة التى ينتقلون بها بين المشروعات الخاصة العاملة فى نفس الميدان ويلاحظ أن مشروعات النفع العـام تجنح بوجه عام الى اتباع الأشكال الرسمية التى تتخذها المشروعات الخـاصة ٠

وتختلف الأمور فيما يتعلق بالأهـداف والأداء ، فتتعارض أهداف مشروعات النفع العـام وأهداف المشروعات الخاصة تعارضـا عظيما ، وقد تصرفت جمعيات المنتجين فى السـوق تصرف المشروعات الخـاصة الصرفة لأن مؤسسيها توقعوا أن تتمكن تلك الجمعيات فى المستقبل البعيد من تبـادل السـلع فيما بينها طبقا لنظرية العمل كمحدد للقيمة إذ اعتقدوا أن النظام الإقتصـادى بأسره سـوف يكتمل عندئذ تحوله الى جمعيات منتجين ، والى أن يأتى ذلك الوقت ينبغى على جمعيات المنتجين أن تؤدى دورها فى النفع العـام فتعمد الى توزيع أرباح المشروع بطريقة أخرى فلا يجب أن تتدفق الأرباح الى جيوب الرأسماليين بل توزع على العمال وبذلك تحـل جماعة محظوظة من العمال محـل جمعيات المنتجين يستخدم أيضا لأغراض خاصة لكن الأرباح توزع بطريقة تقترب من الاشتراكية ٠

وتمثل جمعيات المسـتهلكين تغيرا فى السـلوك من ناحيـة أخرى ، فتوزع الفائض فى هيئة عائد تعاونى بنسـبة مشتريات كل عضو ، ولما كانت

عضوية جمعيات المســتهلكين مفتوحة للكافة فقد اصبحت جمعية المستهلكين شــكلا من المشروعات يتعذر فيه اســـتيلاء الأقليــة على الربح من دون المجتمع كله(٥) ٠

وتمضى مشروعات النفع العام خطوة أخرى الى الأمام ، فبينما تعيد جمعيات المنتجين والمستهلكين الأرباح التى تحصل عليها من السوق فقد تعمل مشروعات النفع العام فى السوق بنشاط وتستخدم أرباحها فى أغراض تتفق ومصــالح المجتمع العليــا ، وقــد تطورت مبــادىء سلوك المشروعات غير الراميــة للربح فى طريقتين رئيســيين وهى تتغير من جمعيات منتجين ثم جمعيات مســتهلكين ومشروعات جماعية الى مشروعات نفع عام ، فحدث أولا التحول من مبــدأ اقتسام عمال تعاونيــات المنتجين للأرباح الى مبــدأ العــائد لأعضــاء جمعيات المستهلكين ، ثم حدث ثانيــا التحول من مبــدأ العــائد الى ســلوك السوق الذى تتبعه مشروعات النفع العــام حديثا ٠

ويمكن أن يســـمى سلوك الســوق الجديد هــذا مبــدأ اســتخدام الأرباح ـ من خــلال النشــاط التجارى ـ نيــابة عن الجماعة وعن المجتمع بوجــه عــام :

ويتوازى مع هذا التغير فى السلوك وفى استخدام الأرباح حدوث تغيير أيضا فى الأهداف المتوخاه وفى الأخصام الذين توجه الأعمال والأنشطة ضدهم ، وانتهت علاقة الصداقة والخصومة القديمة ، وقامت صور تآلف

---

(٥) **On the question of the commonweal function of consumers' cooperatives, see chapters : 7 and 8 of Public, Trade Union and Cooperative Enterprise in Germany, Walter Hesselback, translated from the German by Karl Kuhne, Frank Cass: London 1976.**

جديدة ، فكانت جمعيات المنتجين ترى نفسها دائما فى خصومة مع المنشآت الراسمالية لاسيما العاملة فى حقل الصناعة ، بينما لم تر جمعيات المستهلكين إلا خصما واحدا باقيا فى طريقها اى مشروعات الطبقة الوسطى فى تجارة التجزئة ، لكن جمعيات المستهلكين اصبحت الآن لا تنكر على تجار التجزئة من القطاع الخاص حقهم فى العيش كما ان هؤلاء لا ينكرون عليها حقها هذا ، وعلى العكس مازالت العداوة سائدة بين جمعيات المنتجين ورجال الأعمال الراسماليين ٠

وليس لمشروعات النفع العام - كقاعدة عامة - خصم معين فهى لا تسعى للقضاء على اى طبقة او جماعة ولم تعد تهدف الى ان تكون المنتصر الأوحد فى ساحة المعركة بعد كفاح السوق الذى خاضته ، بل اخذت تركز فقط على محاربة الفساد والظروف غير الطبيعية ، وتعد نفسها امتدادا وتكملة للاقتصاد الخاص فى القطاعات التى لا يمد نشاطه إليها ، وهى بهذه المثابة على استعداد لدخول تحالف ذو طبيعة مختلفة مع جماعة رجال الأعمال من القطاع الخاص ، وتحاول ان تقدم امثلة إيجابية وتقيم من نفسها منشآت مثالية تحتذى ٠

ويؤذن هذا التوافق فى الشكل والاختلاف المصاحب له فى التصرفات الواقعية بتوسع كبير جدا فى انشطة النفع العام من جانب المشروعات غير التجارية ، لكن جمعيات المنتجين استمرت فى موقفها السلبى من حيث سلوكه فى السوق واستمرت فى توزيع الأرباح التى تحصل عليها من السوق فقط ، بينما اختلفت الأمور فيما يتعلق بجمعيات المستهلكين التى عمدت الى توزيع عائد تعاونى متفاوت فاستطاعت ان تمارس تاثيرا على الأسواق المجاورة لها تحقق به مصلحة المستهلك ، اى انها استخدمت طريقة العائد التعاونى فى توزيع الأرباح لتحقيق اهداف النفع العام ٠

وتتبنى مشروعات النفع العــام هدفا يســـود كل تصرفاتها وهــو استخدام أرباح المشروع لتحقيق مصلحة المجتمع والمصلحة العامة ، فلم تعـد أداة لسـياسـة إعادة التوزيع فى المقــام الأول ، ولم تعد مهمتها إعادة توزيع الناتج الاجتماعى بطريقة تختلف عن الأنتاج الذى يتوخى الربح ٠

وعلى العكس أصبحت مشروعات النفع العام أدوات مستقلة لسياسة تشجيع المنافسـة والتغيير الهيكلى ، رسالتها التصحيح والتنظيم وضرب المثـل من أجل إيجاد واستمرار كفاءة الأسواق ٠

الفصل الخامس

الدعائم الأربع للحركة العـاملة

THE FOUR PILLARS OF THE WORKERS' MOVEMENT

عانت طبقة العمال الالمان احوالا إقتصادية شديدة السوء فى النصف الثانى من القرن الماضى وشارك فى البؤس كثير من الحرفيين ، واثارت تلك الاوضاع اتجاهات نحو السعى عمليا وعلى كافة مستويات الحياة لتحسين احوال العمال تدريجيا من جميع نواحيها ، وحدث هذا النشاط مستقلا عن المناقشات الفلسفية والإقتصادية والسياسية التى كانت ناشئة حينئذ ، ولم تكن زيادة الأجور بقادرة وحدها ولا كافية لانتشال جماعة مطحونة من وهدتها ، إذ استدعى الأمر اللجوء الى مجموعة متكاملة من الإجراءات منها تحسين المهارات المهنية والإعتراف لتلك الجماعة بحقها فى مزيد من الكرامة والوضع السليم فى المجتمع حتى يمكن تحرير طاقاتها المكبوتة ولابد من إزالة رواسب البغضاء والحقد وكل اشكال عقد النقص الأخرى ، وفى الوقت ذاته نمت بين هذه

الجماعات المقهورة الرغبــة فى اكتســاب بعض التأثير الاجتماعى والشــعور بالحــاجة الى المعــلومات والاتصالات ، واتجه البحث الى توفير تلك الاحتياجات ، وإذا تحدث الناس عن الأجور وحدها كسبيل لتحرير الجماعات المقهورة بــدلا من الحديث عن كل هــذه العوامل الإجتماعيــة والنفســية فما ذلك إلا لأن هذه العــوامل اتخــذت شــكلا رمزيــا ، بينما تراجعت « مصــالح العمال العــامة "univers of workers interests" » فى الصراع الســياسى اليــومى الى لغــة الصراع بين مصــالح إقتصــاديات متناقضــة ٠

واتخذ الصراع من اجل التكامل الإقتصــادى والإجتماعى اشــكالا مميزة من التنظيمات فى العهــود البــاكرة ، وحــاولت تنظيمات الحركة العماليــة إيجــاد حلولا للمشكلات عن طريق أربع وسائل مختلفة :

١ - التأثير على سلطة التشريع ٠

٢ - التأثير على أصحاب الأعمال ٠

٣ - رفع المستوى العقلى والثقافى لطبقة العمال ٠

٤ - إجراءات المساعدة المتبادلة ٠

وهكذا تطورت على مر الزمن « الدعائم الأربع » لحركة العمال وهى : الأحزاب العمالية ، والنقابات ، والتنظيمات التثقيفية ، والمنشــآت الصناعية والتجــارية للطبقة العاملة ، وقام اســتقرار ونشــاط الحركة العماليــة الألمانيـــة على أساس تلك الحقيقة وهى أن الطبقة العــاملة أنشــأت عددا كبيرا من التنظيمات والمشروعات بحيث يمكنها رعاية كل عامل من المهــد الى اللحــد بالمعنى الحرفى للعبــارة ٠

واستطاع هذا البناء الشامخ من التنظيمات التى تشمل جميع « مصالح العمال العامة » أن يضفى على العامل الاحترام الذاتى الضرورى بعد ما كان منبوذا فى السابق ، كما أمكن لهذا البناء أن يمهد لإمكانية ايجاد التضامن على المستوى التنظيمى من أجل الصراع للتحرير ، باعثا ــ فى الوقت نفسه ــ الأمل فى المستقبل ، وما لبث هذا الأمل أن نما واتسع نطاقه ليهب الطبقة العاملة القوة التى تمكنها من تحسين أحوالها خطوة خطوة ، وتحقق ذلك بإجراءات اصلاحية عديدة ، كان كل واحد منها نتيجة صراع عنيف وخرجت الطبقة العامة بذلك من حالة البؤس التى لا تستحقها وأصبح العمال مواطنين يتمتعون بحقوق متساوية تقريبا مع غيرهم ، وتحقق كل ذلك فعلا برغم أنتكاسات عنيفة بين حين وآخر ، ولم يكن من الميسور أن تحققه ، « دعامة » واحدة من هذه الدعامات الأربع بمفردها .

واستطاعات الأحزاب السياسية التى هدفت الى تحسين أحوال الطبقة العاملة أن تحرز نجاحا ملموسا ، وهو نجاح معروف ومشهور ، مما لا يستدعى أن نعرض له هنا بالوصف ، وتمكنت الأحزاب من الفوز بإصلاحات كثيرة إما بجهودها مباشرة أو غير مباشرة بمعاونة النقابات ، ونذكر على سبيل المثال نظام التأمين الاجتماعى والتأمين الصحى الإجبارى ، وتحديد يوم العمل بثمانى ساعات ، وقانون ظروف العمل ، وفى ألمانيا الإتحادية طبقت إجراءات رقابة العمال على المصانع ، وتحريك معاشات التقاعد بمعنى أنها تتحرك حسب مستويات الأجور ، وكافحت النقابات وهى « الدعامة » الثانية للحركة العمالية ، كفاحا حثيثا وجابهت أخطارا عديدة من أجل عقود أجور تبرم بالمفاوضة الحرة ، ومن أجل تحديد ساعات العمل ، والمساواة بين وضع العمال ووضع أصحاب الأعمال ، واستطاعت أن تطور أنظمة تحديد الأجور المتبعة حاليا .

أما الدعامة الثالثة وهى التنظيمات الثقافية للحركة العمالية فقد

فقدت اهميتها واندمجت قليلا أو كثيرا فى التنظيمات الثقافية والرياضية العامة وغير الحزبية ، ونقلت إليها كثيرا من قوة دفعها ونبضاتها ، لأن مصالح العمال ومصالح المجتمع فى هذه المجالات ، ولم نعد نلمح فى كثير من المؤسسات أصولها العمالية إلا فيما يختص بأسمائها عندما يحتوى الاسم لفظة « الشعب » كما فى « المدارس الثانوية الشعبية » (المعاهد المسائية) و « المسرح الشعبى » ·

وكانت التنظيمات الرياضية العمالية قوية جدا فى العشرينات لكنها الآن اختفت مندمجة فى التنظيمات غير الحزبية ·

وتتألف الدعامة الرابعة من التعاونيات الاستهلاكية العمالية والمنشآت التابعة لحركة العمال ، ومنها انبثقت مشروعات النفع العام « الحرة » التى نراها اليوم ، وخاصة مجموعة التعاونيات وشركة التأمين **Volksfursorge** وجمعية المبانى المسماة « المنزل الحديث » وبنك النفع العام ·

الخلافات المؤقتة فيما بين دعامات الحركة العمالية :

TEMPORARY DIFFERENCES AMONG THE PILLARS OF THE WORKERS' MOVEMENT

لم تقم العلاقات بين الجمعيات التعاونية وغيرها من دعامات الحركة التعاونية التى نشأت على التوالى إلا بالتدريج ، ولم تعترف كل منها بالأخرى إلا بعد مضى زمن عليها ، وحدثت بينها خلافات واسعة فى الرأى ، وحين ظهر الحزب الاشتراكى الديموقراطى كأحدث حلقات الدعامات الأربع تاريخيا رفض فى مبدأ الأمر الإعتراف بالمنظمات السابقة

عليه ، أى النقابات والجمعية التعاونية الاستهلاكيـة التى كانت تعتبر مشروع نفع عـــام فى تلك الأيـام الى حـــد كبير ، وحدثت موجـة من جمعيات المســتهلكين قامت خلالها أعداد كبيرة منها فى نهاية الخمسينات وكانت تلك الجمعيات لا تقبل فى عضويتها ســوى العمال فى كثير من الأحوال لأنها قامت بمجهودات الاتحادات الثقافية العماليـة التى نهضت ونمت هى الأخرى فجأة فى الوقت ذاته ، لكن التعاونيات المذكورة لم تتجاوز حينئذ قيمة هامشية صغيرة ، ومع ذلك فإن هذا العمل العمالى الرائد يعتبر مع نجاح التعاونيات الاســتهلاكية التابعة للحركة العمالية البريطانيـة مؤشرا بنهوض شكل من أشكال المساعدة الذاتية للنقابيين .

وظل الماركسيون فى ألمانيا ملتزمين بجانب التحفظ إزاء التعاونيات بينما عارضوا بشدة التجارب الاشتراكية الأولى المبكرة ، واعتقدوا أن التعاونيــات الاستهلاكية كشكل من أشكال المشروعات لن تســتطيع النهوض والتركيــز ولن تتجـــاوز أبدا مرحلة الأقزام فى دنيـــا المشروعات ... **"dwarf-like enterprises**

وظنــوا لهذا الســبب أن تعاونيـات المستهلكين عاجزة تماما عن الإسهام فى إحداث التحول فى المجتمع الرأســمالى ، بل ذهب الماركسيون الى حد اقناع العمال بالابتعاد عن هذه التعاونيــات لاعتقادهم بأنها لن تســتطيع ســوى خدش سطح جوهر الرأســمالية الاقتصادى دون أن تتمكن من الغوص الى أســاس الرأسمالية ومهاجمته ، واعتراف الماركســيون النظريون بتعاونيات المنتجين وحدها ، باعتبارها شكل للمشروعات مناسبا اجتماعيــا ويعتبر تجربة اشـتراكية هامة ، وحتى فى هذه الحــالة كانوا على اقتناع أن هذا الشــكل لا يفيد إلا فى اثبات قاعدة مشهورة عنــدهم وهى وجوب تغيير النظام الرأســمالى القــائم على أن يحــل محله نظــام جمهورى من المنتجين الأحرار المتســاويين يعمل على رفع مســتوى المعيشــة ، « فقــد

اعتبر جميع الاشـتراكيين فى جيل السـتينات أن تعاونيـات المنتجين هى وحدها التعاونيـات الحقيقية ولكنهم قبلوا تعاونيـات المسـتهلكين ضـمن سـياستهم الكلية »(١) ٠

رأى كارل ماركس فى « مصانع العمال التعاونية » :

THE OPINION OF KARL MARX ON "WORKERS COOPERATIVE FACTORIES"

لم يتناول ماركس التعاون بأى نقد أساسى(٢) وهذه حقيقة ينبغى تأكيـدها ولم يقل عن التعاون إلا كلمـات قليـلة لكنها إيجابية وردت فى المجـلد الثـالث من رأس المال حول « المصانع التعاونيـة » وهو الاسم الذى أطلقه على تعاونيـات المنتجين ، وكان يرى فيها بديلا للمشروعات الرأسمالية ، فيقول ماركس « مصـانع العمال التعاونيـة ٠٠٠ أول اختراق للبناء القديم إلا أنها من الطبيعى أن تتضمن فى تنظيمها مسـاوىء النظام الحـالى بـل يجب أن تتضمنه ، غيـر أن النزاع بين رأس المال والعمل زال من هـذه المشروعات لأن العمال باتحـادهم أصبحوا رأسماليين بالنسـبة لأنفسهم أى أنهم استخدموا وسـائل الإنتاج لتحقيق عملهم ، ويثبتون بذلك كيف تقوم وسـيلة جديدة للإنتـاج وتتوسع على أساس وسيلة سابقة فى رحلة معينة من مراحل تطور القوى المنتجة المادية »(٣) ٠

ويقول بيرنشتين **Bernstein** أن ماركس وصـل الى هذا الحكم على تعاونيـات المنتجين بالطرق الاستقراطيـة فى المقـام الأول لأن هذا

---

(١) **Cf. E. Bernstein, (The Conditions of Socialism and the Tasks of Social-Democracy) op. cit.**

(٢) **Cf. E. Bernstein, op. cit., p. 96.**

(٣) **Karl Marx, Das Kapital (Capital), Vol. 3, quoted from the new edition, Frankfurt, 1967, p. 456.**

الشـــكل من التعاونيــــات يتفق مـــع منهجـــه الجــــدلى **Dialectics** وتمثل من وجهــــة نظر الاشـــتراكية مناقضــــا مبــــاشرا للمشروعات الراســمالية(٤) فالجمعية الإنتــاجية بوصفها التوازن الجدلى « تتفق أيضا بوضـــوح مع فكرة التناقض الأســاسى فى الإنتــاج الحديث بين العمل الاشــتراكى من ناحية وبين الملكية الفردية للإنتـــاج ، وهو تناقض يحتــاج الى حل سريع ، وتبدو تعاونيــات المنتجين كحل عملى لهذا التناقض فى اطــار المشروعات الفردية ، ويرى ماركس فى هذا الصدد ٠٠٠ أن التناقض بين رأس المال والعمل قد أزيل بطريقة ايجابية وأن صاحب العمل الراسمالى زائــد عن الحــاجة فعــلا »(٥) ٠

معارض لاسال لتعاونيات المستهلكين :

LASSALLE'S OPPOSITION TO CONSUMERS' COOPERATIVE SOCIETIES

عارض لاســال **Lassalle** تعاونيــات المســتهلكين معارضة كاملة ولم تقم هــذه المعارضة على أساس التجربة العملية بل نتيجة « لقانون الأجور الحديدى **the iron law of wages** » الذى عرضه باســهاب ، وأعرب لاســال عن موقفه بوضـــوح شــديد فى « الرد المفتوح » **Offenes Antwortschreiben** وهو كتيب يحتوى برنامجا قدمه عــام ١٨٦٣ الى الجمعية التأسيسية لاتحــاد العمال الألمانى العـــام الذى يعتبر أول منظمة اشــتراكية ديموقراطية شاملة ، وكانت مســألة البحث عن شــكل اشــتراكى للمشروعات تحتل مكان الصدارة فى المناقشــات السياســية والإجتماعيــة المثارة حينئذ ، ويشــهد على ذلك أن الكتيب المشــار إليــه تعرض بالبحث الى مشــكلة تعاونيــات المنتجين ٠

(٤) **E. Bernstein, op. cit., p. 97.**
(٥) **E. Bernstein, op. cit., p. 97.**

وتناول لاسال فى الكتيب النظرية القائلة بأن جمعيات المستهلكين عاجزة عن تحسين أحوال العمال(٦) وأكد أن قانون الأجور الحديدى سيكبت نشاط هذه الجمعيات لأن متوسط الأجور سوف يظل دائما منخفضا الى مادون مستوى الكفاف الذى هو المقدار اللازم حسب العرف للبقاء والتوالد ، ويستحيل أن يرتفع معدل الأجر فوق هذا المتوسط على المدى الطويل لأن كل تحسن طفيف يطرأ على أوضاع العمال ينشأ عنه زيادة فى السكان وبالتالى زيادة فى « الأيدى » المعروضة مما يضغط على الأجر وينزله الى مستواه الأول(٧) .

وعليه لن تستطيع تعاونيات المستهلكين معاونة العمال « فمادامت تعاونيات المستهلكين لن تضم إلا جماعات محدودة من العمال فإن متوسط الأجور سيظل بعيدا عن متناول نشاطها ، ولن تتمكن التعاونيات الاستهلاكية إلا أن تمنح أعضائها من الطبقة العاملة بعض الخلاص الضئيل من أوضاعهم البائسة عن طريق خفض أسعار السلع ، وكلما ضمت هذه التعاونيات المزيد والمزيد من أفراد الطبقة العاملة يعمل القانون الاقتصادى المذكور عمله الى النتيجة المحتومة وهى انخفاض الأجور حتما بنفس المقدار الذى خفضته تعاونيات المستهلكين من أعباء الاستهلاك »(٨) .

« وازاء تاثير هذه النظرية لا تستطيع تعاونيات المستهلكين ان تكسب موطيء قدم بين الطبقة العاملة الألمانية إلا ببطء شديد »(٩) .

---

(٦) Cf. F. Lassalle, ("Open Reply to the Central-Committee for Convening a General German Workers' Congress at Leipzig") Zurich, 1963.

(٧) F. Lassalle, op. cit., p. 253/54.

(٨) F. Lassalle, op. cit., p. 260.

(٩) G. Albrecht, (Social Policy), Gottingen, 1955, p. 52.

توصية لاسال بالتعاونيات الإنتاجية :

LASSALLE'S RECOMMENDATION OF PRODUCERS'S SOCIETIES

أعلن لاسال أن جمعيات المنتجين هى وحدها القادرة على معاونة العمال على المدى الطويل « أن يتحول العمال الى أصحاب أعمالهم الخاصة .. هذه هى الطريقة (والطريقة الوحيدة) التى يمكن بها كف هذا القانون الحديدى القاسى الذى يسيطر على تحديد أجور العمال عند العمل » ... « فإذا أصبحت الطبقة العاملة صاحبة أعمالها زال التمييز بين أجور العمال وربح صاحب العمل ومعه تختفى الأجور نهائيا ويحل محلها مكافأة العمل بكل إنتاج العمل » ـ « إن إلغاء أرباح صاحب العمل بأسلم الطرق وأكثرها قانونية ـ أى بتنظيم الطبقة العاملة فى جمعيات طوعية ليصبحوا أصحاب العمل الذى يمارسونه ـ هو التحسين الوحيد الحقيقى لا الوهمى الذى يمكن أن يطرأ على أوضاع الطبقة العاملة »(١٠) ويقول لاسال إن واجب الدولة أن تساعد العمال بالمنح والإئتمان لأن الدولة مسئولة عن دفع عجلة التقدم الثقافى ، ولا تستطيع تعاونيات المنتجين الصغيرة الإفلات من سيطرة النظام الرأسمالى إذا اعتمدت على المساعدة المتبادلة وحدها وإذا لم تتمكن من الخروج من هذا التأثير فلن يتغير إلا شخص صاحب العمل لكن ذلك لن يساعد العامل بشىء .

وبنى لاسال هذان التصريحان فى مناصرة جمعيات المنتجين ونقد جمعيات المستهلكين على مقومات نظرية وظلا هذان التصريحان عقبة فى سبيل تطور جمعيات المستهلكين سنوات عديدة ، وفشلت جمعيات المنتجين التى لقيت التحبيذ فشلا ذريعا مشهودا ، بينما كان العمال ينصحون بالإنصراف عن الإنضمام الى جمعيات المستهلكين الناجحة .

(١٠) F. Lassaile, op. cit., p. 262.

ونتيجة لذلك اعلن الحزب الاشــتراكى الديموقراطى الألمانى فى بضع عشرات السنين الأولى من قيــامه أنه يعارض رســميا كل نشـاط يتصل بأن تصبح النقابات وتعاونيات المســتهلكين أصحاب أعمال ، ورأى مؤتمر الحزب المذكور المنعقد فى برلين عام ١٨٩٢ أنه ملتزم بمعارضة الاعتقاد بأن تعاونيــات المســتهلكين تســتطيع التأثير فى أوضاع الإنتاج فى النظام الراسمالى بغرض تحسين أحوال الطبقة العاملة أو إلغــاء أو حتى تخفيف الصراع الطبقى الســياسى والنقابى نيــابة عن الطبقة العاملة ، وأعلن اوجســت ببيل **August Bibel** تصريحات مماثلة فى مؤتمر للحزب عقد فى كولون(١١) ولذا أمكن قيام حركة نقابيــة جماهيرية فى المانيـــــا فى نهاية القرن الماضى بينما لم تقم حركة مستقلة لتعاونيــات المســتهلكين فى إطار الحركة العمالية إلا بعــد ابتداء القرن الحـــالى حين بدأت بتأثير « التعديليين » **Revisionism** الألمانية ٠

موقف التعديليين الجديد :
THE NEW ATITUDE OF REVISIONISM

هاجمت حركة التعديليين الماركسيين الألمان وخاصة بلسان أشــهر ممثليها ادوارد بيرنشين **Eduard Bernstein** نظرية ماركس عن الأزمة واوضحت أن فى الإمكان احداث تطور فى النظام الراسمالى الحديث تؤدى النقابات والمنظمات التعاونية دورا هاما فى تحقيقة ، وعنــدما اســتطاعت حركة التعديل النفاذ الى صفوف العمال والاستقرار بينهم بدأ اهتمامهم بتعاونيات المستهلكين . وبدات تلك التعاونيات تثبت أقدامها داخل الطبقة العاملة وخرج العمال بتأثير التعديليين وخاصة المنظمين منهم على الفكرة

---

(١١) **Cf. V. Totomianz, ("Cooperatives") in (International Manual of Trade Unionism) Vol. I, pp. 588-598.**

القائلة بأنهم لن يحققوا أهدافهم إلا بوسائل سياسية ، واصبحوا على استعداد للبحث عن حلول وسط الظروف السائدة ودراسة الخطوات الصغيرة التى قد تؤدى الى تحسين أوضاعهم ، ومنذ ذلك الحين بدأ العمال فى تكوين جمعيات استهلاكية فى إطار الطبقة العاملة وأصبح من السهل أن تتطور الجمعيات الاستهلاكية الى حركة جماهيرية كبيرة ٠

ومع ذلك بقى بعض الاشتراكيين النظريين مناهضين لمشروعات الطبقة العاملة أو تجاهلوها بوصفها « كمية مهملة **quantité negliable** فنشأت تلك الظاهرة الجديدة بالاهتمام وهى قيام الطبقة العاملة بإنشاء تعاونيات المستهلكين ضد إرادة النظريين ، لكن لا يفوتنا ملاحظة أن الحركة العاملة الألمانية قد تأثرت بنظريها العظام **great theoreticans** أثناء القرن التاسع عشر بما لم تتأثر به أية حركة عمالية أخرى ، والواقع أن الحركة العمالية أقبلت على الإنضمام لتعاونيات المستهلكين مستقلة عن المناقشات النظرية بل وضد هذه المناقشات لمدى عشرات السنين ، وقد يعتبر ذلك ثورة صغيرة من جانب أعضاء الطبقة العاملة ضد أصحاب النظريات فيهم ، وواصل العمال استماعهم باهتمام للمناقشات النظرية العلمية وهم يتناولون فى نفس الوقت المسائل الهامة بوسائل عملية على المستوى المحلى وبطريقة تخالف المبادىء السائدة ، وبتصرفهم هذا صنعت المنظمات المحلية الصغيرة التابعة للحركة العمالية ما كان لابد من صنعه من أجل الوفاء باحتياجات العمال اليومية ، وما كان صحيحا أيضا من الوجهة النظرية ، وقد علم العمال أن منظريهم كانوا فى الطريق الخطأ ، لكنهم لم يعرفوا لماذا ، ثم أنهم فعلوا الشىء الصحيح دون أن يعلموا على وجه اليقين ما الذى يعملونه ٠

وفى اعتقادى أن ادوارد بيرنشتين كان الوحيد الذى رأى الأمور على حقيقتها فى تلك الأيام ٠

وتناول بيرنشتين فى كتابه « احوال الاشتراكية وواجبات الاشتراكية الديموقراطية » وهو مؤلفه الرئيسى ، مسالة مشروعات الطبقة العـاملة ، وخصص قسما كاملا لهذه المسـألة ضمن الفصل الرابع بعنوان « كفاءة التعاونيات الإقتصادية » وقال « تتيح الجمعية التعاونيـة فرصة لعمال الصناعة لمواجهة الاستغلال التجارى من ناحية بينما تعبىء الموارد من ناحية أخرى لتسيير الأمور أمام حركة التحرير من نواحى مختلفة »(١٢) وأكد أن الأنشـطة العملية التى تقوم بها الاشـتراكية الديموقراطية سوف تؤدى الى « ايجاد ظروف تتيح وتدعم تحول نظام المجتمع الحديث الى شـكل أرقى دون عنف »(١٣) وقال إن المؤسسات الليبرالية الحديثة تتميز عن مؤسسات الماضى بأنها قادرة على التطور وهى الميزة الرئيسـية ، « فلا ينبغى مقاطعتها بل يجب تطويرها »(١٤) ويحتاج هـذا الأمـر الى تنظيم وعمـــل وطاقة ولا يحتـاج بالضرورة الى دكتاتورية ثورية ، ويدعو برنشـتين الى زيادة المسـئولية الذاتيـة ، ويؤكد من هذه الوجهـة الأهمية السـياسية للدولة والنقـابات ، والحكم المحلى والجمعيات التعاونيـة ، ومن هنـا يبدأ تاريخ الاعتراف بالجمعيات التعاونيـة والمشروعات الأخرى من مشروعات الدعامة الرابعة للحركة العماليـة ٠

التحالف بين تعاونيات المستهلكين والنقابات :

ALLIANCE BETWEEN CONSUMERS' COOPERATIVES AND TRADE UNIONS

اعترف أعضاء النقابات الألمانية بأهمية تعاونيات المستهلكين وكان اعترافهم بها مبكرا على عكس موقف الحزب الاشـتراكى الديموقراطى ، وأدركوا أن الحركتين تهدفان الى نفس القصد النهائى ٠

(١٢) **E. Bernstein, op. cit., p. 117.**
(١٣) **E. Bernstein, op. cit., p. 127.**
(١٤) **E. Bernstein, op. cit., p. 139.**

وقيل حينئذ إن هدف الحركة النقابيــة جعــل الإنتــاج اشتراكيــــا وديموقراطيــا ، بينما تهــدف الحركة التعاونيــة الى جعــل الاســـتهلاك اشــتراكيا وديموقراطيــا ، وبذلك تتكامل الحركتان ، وكتب بيرنشتين يقول : إن كفاح العمال منتظمين فى نقاباتهم لتحســين أحوالهم المعيشــية هو صراع معدل الأجــر ضد معدل الربح من وجهة نظر الراسمالى ، فالنقابات تعنى بالنســـبة لمعدل الربح فى الإنتــاج ما تعنيه جمعيات المســتهلكين بالنســبة لمعدل الربح فى التجارة(١٥) وأدت العلاقة الودية بين اعضــاء النقابات الحرة وأعضاء جمعيات المستهلكين التعاونية الى تعاون على مستوى عال بين المنظمتين عقب المؤتمر التعاونى الذى عقد بميونيخ عام ١٩١٠ ومؤتمر النقابات المعقود فى درســدن عام ١٩١١ ، واكدت المنظمتان فى المؤتمرين بالإجمــاع على أهداف تعاونيــات المستهلكين ، وأبدتا رغبتهما فى أن توجه هذه الجمعيات قوتها الإقتصــادية نحو تحســين مســتويات الاستهلاك وتســتخدمها فى تدعيم التقدم الاجتماعى .

واتفق فى هذين المؤتمرين أيضــا على حسم الخــلافات فى المجــالات التى كانت مثار نزاع بين المنظمتين وأعلنت تعاونيات المستهلكين أنهــا لا تبيع بعد ذلك أية ســلع انتجت فى السجون أو بواسطة عمال يخضعون للاستغلال ، كمــا اتفق أيضــا على ظروف عمل الموظفين فى تعاونيــات المستهلكين وفى المصــانع التابعة لها ، وعقدت تعاونيــات المســتهلكين اتفاقا جماعيــا مع النقابات فى هذا الصدد وهو عمل كان يعتبر فى هذه الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى عملا ثوريا .

أدولف فون ايلم ، رجل ذو عقلية عملية :

ADOLF VON ELM, A PRACTICAL-MINDED MAN

ســـادت بعـــد ذلك فتـــرة من التعاون الوثيق بين تعاونيـــات المســتهلكين والنقابات بفضــل نشـــاط رجــال ذوى عقلية عملية .

(١٥) **Cf. E. Bernstein, op. cit., p. 118.**

ويبدو نشاط أدولف فون ايلم **Adolf Von Elm** (١٨٥٧ _ ١٩١٦) فى هذا الصـدد على قدر كبير جـدا من الأهمية ، ولذا سـنعرض لهذا النشـاط بإيجـاز(١٦) ، فقـد أنشأ أدولف فون ايلم جمعية عمـال السيجار التى حولها الى نقـابة ، وفى عام ١٨٩١ وبعد أربع سنوات قضاها فى الخـارج أثنـاء الفترة المسمـاه « القـانون ضـد الاشـتراكيين **"Law against Socialists"** » انشـأ جمعية تعاونيـة إنتاجيـة لعمال الدخان عقب فشـل إضراب لهم ، وحققت الجمعية بعض النجاح مبدئيـا لكن فون ايلم ادرك فيما بعـد ضعف هـذا النـوع من المشروعات فربطها بتعاونيـات المسـتهلكين ، ويرجع أصـل مصنع السـيجار التابع للحركة التعاونيـة الاسـتهلاكية الألمانيـة والذى لا يزال قائمـا حتى الآن الى الجمعية التعاونيـة الإنتـاجية لعمال السيجار التى انشـاها فون ايلم ٠

وشارك فون ايلم بنشاط فى إنشـاء اللجنة العـامة للنقابات وانشـا عـام ١٨٩٩ بعد فشـل اضراب لعمال الموانى جمعية المستهلكين والمبانى والإدخار المعروفة باسم « بروركسيون » **Produktion** التى تعتبر بداية لجمعية « بروركسـيون » الاسـتهلاكية الموجودة حاليـا فى هامبورج ، وإذا كانت هذه الجمعية قد نمت وتطورت سريعا فلاشـك أن الفضل يرجع اساسا الى نظامها الداخلى البـارع الذى كان ثمرة تأثير فون ايلم الذى شـارك ايضـا عـام ١٩٠٣ فى إنشـاء الاتحـاد المركزى للجمعيات التعاونيـة الاسـتهلاكية الألمانيـة ، ثم كان آخر أعماله الكبرى إنشـاء شركة التـأمين **"Volksfursorge"** التى أقامتها النقابات بالتضـامن مع تعاونيـات المسـتهلكين وتولى إدارة الشركة كمديـر أول الى أن توفى عام ١٩١٦ ٠

---

(١٦) **We are here following W. Postelt "Elm, Adolf Von", (International Manual of Trade Unionism), Vol. I, p. 425.**

ويعتبر فون ايلم لذلك رائد مشروعات النفع العـام الحديثة ومؤسس أول مشروع من هذا النـوع فى إطـار الحركة التعاونيـة الاسـتهلاكية الألمانيـة والحركة العمالية الألمانيـة وظل أيضـا لسـنوات كثيرة ممثلا للحزب الاشـــتراكى الديموقراطى فى البرلمان الألمانى « الرايخســـتاج **" Reichstag**

وكان أدولف فون ايلم تعديليـا على نسـق بيرنشـتين وأعلن أن الطبقة العـاملة شأنها شأن البورجوازية ، وأية طبقة حاكمة أخرى سـابقة لابد أن تجعل من نفسـها قوة حاسمة فى المجتمع حتى تتمكن من القيـام بدور فى الدولة . وأكد أن تلك الطبقة تستطيع ممارسة هذا التأثير لكن عليها أولا أن تنظم نفسـها لا من أجل ممارسة التأثير على الدولة فحسـب بل وعلى المجتمع كله أيضـا .

وفى ضـوء أهمية المتغيرات التى قد تحدث فى كل من الدعائم الأربع نلاحظ أن فون ايلم اهتم بالنقابات معلقا عليها أهميـة أكبـر من أهمية الحزب الاشـتراكى الديموقراطى ، ورأى مركز القـوة الحقيقة للحركة العماليـة متمثلا فى النقابات التى لا تحتاج للحركة السياسـية سـوى من أجل إكمـال نشـاطها ، وقد أعلن أنه يمكن للعمال الحصـول على حريتهم بنشـاطهم الاقتصـادى فى المقام الأول ، وتستطيع النقابات أن تجـد شريكها المنـاسب فى تعاونيـات المستهلكين ، وإذا ساندها العمال بنفس الطاقة والإصرار والتضـامن لاستطاعت الطبقة العـاملة أن تغير لصلحتها ميزان القوى فى المجتمع تغييرا محسوسـا ولن تلبث السلطة التشريعية أيضا أن تلحظ هذه الحقيقة .

فريتز نافتالى Fritz Naphtali

كان أدولف فون ايلم فى نهـــاية القرن التـاسع عشر وأول القرن العشرين زعيم المؤيدين فى مجـال النقابات والتعاون والمناصرين لهما ، أما

الشخصية الهـامة التى خلفته فى هذا المجـــال فكان كاتبا نظريا وهو الاقتصادى فريتز نافتالى (١٨٨٨ ـ ١٩٦١)(١٧) ٠

ويعتبر زعيم المنظرين للنقابات الحرة التـابعة للحزب الاشـتراكى الديموقراطى ولإقتصـــاديات القطاع العام أثناء تلك الفترة ، ودافع فى كتـابه « الديموقراطيـة الإقتصـــادية » عن النظرية القائلة بأن منظمات المســاعدة المتبادلة النقابيـة والتعاونيـة مع المشروعات العــامة يجب أن تعمل على جعل الإقتصـــاد أكثر ديموقراطيـة تتويجا واتماما للديموقراطية السـياسية(١٨) ، واهتم نافتالى بالمشروع العــام(١٩) وقال إن أهميته فى حـالات الاحتياجات الجماهيرية العاجلة تبدو بجـلاء فى المجالات التى استبعدت فيها المناقشـة على المدى الطويل بحكم طبيعتها الخاصة ٠

ويجب أن تمنع الاحتكارات التى تبتغى الربح من دخـول تلك المجـالات ، وكان تفكير نافتـالى يتجه فى هذا الصـدد الى ميـــدان أعمـــال النقل ومؤسسات التأمين ، ففى هذه القطاعات الهامة لابد أن تكون الأســـعار عادلة بينما يجب أن تؤدى تلك المنشآت أعمالها فى مثالية مع توفير ظروف عمل مثاليـة أيضـــا لموظفيها فتصـبح بذلك عامل سـلام فى السـياسة الاجتماعية ٠

ويجب أن تكون مهمة الحركة التعاونية الاستهلاكية إقامة قوة فعالة فى ميدان الإنتـاج لمصلحة المشترين توازن « قوة الاحتكارات المنظمة » فى الصــناعة(٢٠) ٠ ويرى نافتالى فى المشروعات التى تديرها النقابات قوة توازن مع الاقتصــاد الجماعى « لأنها تمثل طريقـة ، قد تتطور بقوة

---

(١٧) **Cf. the article "Fritz Naphtali" op. cit., Vol. 2, p. 1136.**

(١٨) **F. Naphtali, Economic Democracy, op. cit.**

(١٩) **Cf. F. Naphtali, op. cit., p. 61 et seq.**

(٢٠) **Cf. F. Naphtali, op. cit., p. 81 et seq.**

فى المستقبل ، يستطيع بها العمل أن يشق طريقه ليسيطر مباشرة على الإقتصاد ويصبح بالتالى طريقة لتحول الإقتصاد ديموقراطيا »(٢١) .

واعتبر نافتالى أن زيادة الديموقراطية معناها اصطباغ الإقتصاد بالمصلحة العامة تماما حتى ولو ذهب ذلك الى حد إقامة الملكية الجماعية حيث تصبح قوة الفرد فى التصرف لا معنى حقيقى لها ، ورأى أيضا فى مشروعات النفع العام شكلا بديلا ونافعا عن التنظيم الحكومى وأن « السيطرة على وسائل الإنتاج عن طريق الملكية الخاصة من أجل أغراض خاصة يجب ألا تترك للأفراد بل للمصلحة الإقتصادية العامة التى تشمل الارادة الإقتصادية العامة حيث تكون الحاجات العامة هى العامل المحدد وليس حاجات الأفراد الخاصة »(٢٢) .

وإنه لحدث تاريخى أن تكون أكبر مشروعات النفع العام « الحرة » الموجودة فى ألمانيا الإتحادية اليوم متطورة عن تعاونيات المستهلكين وتديرها هذه الجمعيات وكذلك النقابات ، وقد نشأت هذه الظروف من أن المجال كان مفتوحا أمامهما فى فترة إعادة البناء عقب الحرب العالمية الثانية الى جانب الهيئات الحكومية خاصة المحليات التى لم تكن مدفوعة فى مشروعاتها الى اجتناء الأرباح ، وسارت هذه المنظمات كلها فى طريقها هادفة الى النفع العام ، وقدمت أهدافا جديدة للنفع العام خاصة فى ميادين الإنشاءات والسياسة التنافسية ، وأصبح اسم « الاقتصاد العام » يطلق على مشروعات المحليات ، ... واسم « برافسكى » **Profiski** يطلق على اقتصاد النفع العام ، وما يزال يستخدم بصدد مشروعات تعاونيات المستهلكين والنقابات ، ولذا يتبادر الى الذهن حين الحديث عن اقتصاد النفع العام اليوم تعاونيات المستهلكين التابعة لـ **Volksfursorge** ، وبنك **Gemeinwristschaft**

---

(٢١) **F. Naphtali, op. cit., pp. 99-100.**
(٢٢) **F. Naphtali, op. cit., p. 22.**

الباب الثالث

مشروعات النفع العـــام

الفصل الأول

تاريخ الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الالمانيـة

HISTORY OF THE GERMAN CONSUMERS' COOPERATIVES

نســـتطيع القول بأن تعاونيــات المســـتهلكين أصبحت بعـــد مؤتمرات ١٩١٠ و ١٩١١ الدعـــامة الرابعـــة للحركة العماليـــة ، وصـــارت منـــذ ذلك الحين تخدم مصـــالح عامة فى ميـــدان الاســـتهلاك .

وقد كانت مؤسسة حركة التعاون الاســـتهلاكى البريطانيـــة ، رواد روتشـــديل ، عمـــالا بالمعنى الحديث للكلمة ، وإن كانوا حرفيين من وجهة النظر القانونية ، واتصفت عضوية التعاونيـــات الاســـتهلاكية الألمانيـــة بنفس الصفة ، فنجـــد أن الجمعية التعاونيـــة المســـماة « التشـــجيع » Ermunterung التى يراها المؤرخون أول جمعية تعاونيـــة اســـتهلاكية فى المانيـــا إنمـــا أنشـــأتها مجموعة من العمال كانوا فى الواقع غزالين ونســـاجين فى مدينـــة شـــيمنيتز Chemnitz عـــام ١٨٤٥ ، وكان على عمال روتشـــديل وشيمنيتز أن يكافحـــوا الأحـــوال الســـيئة معارضين النظـــام

الإقتصـــادى الســـائد واتجـــاه الفكر الى الربح وحـــده ، واتجهت مجموعتا الرواد الإنجليز والإلمان من رواد التعاون للبحث عن حل للمســالة الاجتماعيــة من خلال المســاعدة المتبادلة بين الذين كانوا يعانون من ســوء الأحــوال عن طريق مشروعات تتبع قواعــد جــديدة دون ان يتجهوا كثيرا الى عــلاج المشــكلات على المســتوى السـيـاسى ٠

دستور تعاونيات المستهلكين :
THE CONSTITUTION OF CONSUMERS' COOPERATIVES

اقام رواد حركة تعاونيــات المسـتهلكين مشروعات كان دســـتورها يتعارض تمــاما مع دســتور الشركات الخاصة التى كانت فى سبيلها هى الأخرى لتتخذ شكلها النهائى فى تلك الأيــام ، فقد كان يســود دســتور تعاونيات المســتهلكين فكرة المســاعدة المتبادلة فى مقــابل فكرة الربح التى تتبعها الشركات العــادية ، وتضمنت تلك الفكرة مبــدأين : الأول « لكل عضـــو صـــوت واحــد » والثانى توزيع الربح على اســاس مشتريات الأعضــاء ٠

كان لكل عضــو صــوت واحــد فقط فى الجمعية العموميــة حتى لا تنشــا قوة اقتصــادية جديدة من جراء حصول الأعضــاء على حصــة كبيرة فى راس مال التعاونيــات ، وضمن هذا المبــدا استقرار المســاواة بين الأفراد وتســاوى اهمية كل فرد فى الجمعية التعاونيــة ، اما مبــدا العــائد التعاونى فمعناه حصــول جميع الأعضـــاء على ربح حســب مشاركتهم فى الأنشــطة التعاونية ، ونظرا لأن اى إنسان يمكنه الإنضمام الى عضــوية جمعية تعاونيــة فكل إنســـان يســتطيع الحصــول على ربح ٠

ويعنى ذلك ظهـور سـبيل ثالث لتوزيع الأرباح الى جانب الطريقـة الراسمالية التى تجعل الأرباح لأصحاب المشروع والطريقة الاشتراكية التى تجعل العمال يشـاركون فى الأرباح عن طريق تعاونيـات المنتجين ، ويعتبر العـائد التعاونى حـلا لمشـكلة توزيع الفـائض على اكبر عدد من الناس وهى مشكلة كانت تبدو عسيرة الحل ، كما يسـاعد على اجتذاب اعضـاء جدد ومسـاهمين جدد وبالتـالى زبائن جـدد(١) وساهم العـائد التعاونى كثيرا فى نجاح تعاونيـات المستهلكين بل هو اكبر عامل فى هذا النجاح ، لكن لا يغيب عنـا أن هذه التعاونيـات عالجت ايضا مشـكلات اجتماعيـة كما يبدو من سلسلة الإجراءات العملية التى تهدف لتحسين احوال المستهلكين وخاصة فى مجـال التعليم ، واخذت جمعيات المسـتهلكين تبيع السـلع بالنقد فقط وبالوزن الصحيح وبدون غش ، واعتبر هذا التصرف فريدا فى تلك الأيام التى لم تكن تلك التصرفات فيها تمثل القاعدة العامة .

تعاونيات المستهلكين والتعاونيـات الصناعية :

CONSUMERS' COOPERATIVES AND INDUSTRIAL COOPERATIVES

ظلت حركة تعاونيـات المسـتهلكين الألمانية فى محيط الطبقة الوسطى بصفة خاصة حتى امكنها الأفلات من هذا النطاق ، ذلك لأن منظرى الحركة العماليـة الأوائل رفضوها ومن ثمة لم تتوسع كثيرا فى نطـاق العمال ، ولم تتجه إليها تنظيمات العمال إلا بعد زمن ، ولما اخذت العلاقات الوثيقة تنمو بين تعاونيات المسـتهلكين فى الستينات ثار الخلاف بين تلك التعاونيات وبين تعاونيـــات الطبقة الوسـطى ، وانتهى الأمـر بانفصـــال مجموعتى التعاونيـات ، وطردت تعاونيـات المسـتهلكين من الاتحـاد العـام (شولتز -

(١) Cf. W.M. Kirsch, op. cit., p. 6.

ديليتش) عنـدما عقـد الاتحاد مؤتمره عام ١٩٠٢ فى كروزناخ **Kreuznach** بسبب علاقاتها الوثيقة مع الحزب الاشـتراكى الديموقراطى ٠

وفى عام ١٨٩٤ قامت ٤٧ جمعية تعاونيـة استهلاكيـة بإنشـاء جمعية الجملة لتعاونيـات المسـتهلكين الألمانيـة ، وبدات بعض تعاونيـات المسـتهلكين فى قبـول مدخرات اعضـائها ويسر هذه العملية النظام الذى اتبع لقيـد العـائد فى حسـابات الأعضاء ، واثار ذلك صراعا شـديدا بين تعاونيـات المسـتهلكين من ناحيـة وتعاونيـات التجـار والائتمان من ناحيـة اخرى ، واخـذت الدعايات تروج وتؤكد بان تعاونيـات المسـتهلكين تسعى فى خراب الطبقات الوسـطى ٠

وكان على تعاونيـات المسـتهلكين ان تترك الاتحـاد العـام لانه كان تنظيما للتعاونيـات الصناعية ويميل الى صغار تجار التجزئة ويناصرهم ضـد التعاونيات المذكورة ، هـذا الى جانب الصراعات السـياسة المثـارة حينئذ « فعارضت البورجوازية الليبرالية اصحاب الآراء الاشـتراكية ، واراد مندوبو الطبقة الوسطى الانعزال عن الطبقة العاملة »(٢) ونظرا لأن كلا نوعى التعاونيـات كانا يرجعان فى اصـولهما الى طبقات اجتماعيـة مختلفة ، فقد كانت لكل منهما اتجاهات متباينة »(٣) ٠

وانشـات تعاونيـات المسـتهلكين الألمانيـة عـام ١٩٠٣ اتحـادها المركزى فقامت بذلك منظمة ذات مسـتويات ثلاثة ، فكانت التعاونيـات المحليـة **local cooperatives** فى المستوى الأدنى يعلوها جمعيات المراكز **district associations** ثم ياتى الاتحـاد المركزى على القمة

(٢) **H. Faust, (History of Cooperation, Origin and Development of Cooperatives in the German Speaking Area), Frankfurt, 1965.**

(٣) **H. Faust, op. cit., p. 357.**



Central Association ، واخذ الاتحـــاد ينظم مؤتمرا ســنويا للحركة ٠

وضم الاتحـــاد المركزى ٦٦٦ جمعية استهلاكية فى عام ١٩٠٣ لها ٥٧٣ر٠٠٠ عضو وبقيت ٢٥١ جمعية اســتهلاكية لها ٢٤٨ر٠٠٠ عضو فى الاتحـاد العـام (شــولز ـ ديليتش) وانشـــات المنظمة الجديدة وكالة مشــتريات مركزية ومنظمة مراجعـة محاسـبة مســتقلة وبرامج تعليمية لموظفيها ، وصــندوق معاشـات ثم اشــتركت فى مجـــال التـامين فى شركتى **Eigenfilfe Sachversicherung, Valksfursorge** واقامت على المســتوى المحـلى وعلى مسـتوى المراكز منشـات عديدة مثـل المخـابز ومحـلات الجـــزارة ومصانع اللحـوم ، ومصـانع السـجاير ، ومصانع المشروبات الكحولية ، ومصانع المنظفات ، واقبية النبيذ ، واسطول صـيد فى اعـالى البحـار ٠

واسـتمر التوسع فى المصـانع التعاونيـة طبقا لبعض الآراء السـائدة فى ذلك العصر التى كانت ترمى الى إنشـاء نظام اشتراكى تعاونى او كومنولث تعاونى(٤) ، وظلت هذه الآراء تمثل تيارا فى الحركة التعاونيـة وساهمت بغير شك فى الاتجاه الى إنشـاء المصانع التعاونية ، وإذا امعنا النظر فى العواقب المحتملة لتلك الآراء ، لاتضح لنـا ان شـئيا واحـدا يبدو مؤكدا وهو ان التعاونيـات الاسـتهلاكية لم تكن تسـتطيع كسـب تأييد العمال قبـل بداية القرن الحـالى وبعدها إذا لم تكن تلك التعاونيات قد اعلنت انها نواة نظام اجتماعى اكثر عدالة ، ولا شك ان الإنسـان إذا كان يسـعي لانجـــازات عظيمة فعليه ان يســتعد لاحـداث تحـول فى العـالم كله(٥) ٠

(٤) Cf. the paragraph "General Cooperative System", Chapter 2.

(٥) Cf. W.M. Kirsch, op. cit., p. 8.

تعاونيــات المستهلكين المسيحية :
CHRISTIAN CONSUMERS' COOPERATIVES

نشـأ الى جانب فرعى التعاون الاســـتهلاكى الألمانيتين أى الفرع الاشـــتراكى وفرع شولز - ديليتش فرع ثالث أى حركة التعاون الاستهلاكى المســيحية ، وكان نتيجة الصـلة الوثيقة بين الحركة العمالية والتعاونيــات الاســـتهلاكية أن عمد حزب الوسط والنقابات المســيحية التى كانت وثيقة الصــلة به فى ذلك العهد (١٨٩٠) الى إنشــاء تعاونيــات خاصة بهــا هى تعاونيات المستهلكين المسيحية **Christian consumers' cooperatives** وقد بدأ بانشاء ما سمى « مراكز مشــتريات **purchasing centres** » للفحم والبطاطس ثم تحولت تلك المراكز الى تعاونيــات اســتهلاكية حقيقية لهــا محــلات الأغذيــة الخاصة بها ٠

ونشــات التعاونيــات المســيحية اســـاسا فى الأقاليم وخاصــة - رينــلاند - وســتفاليــا **Rhienland-Westphalia** وهيسى - ناســاو **Hesse-Nassaw** وأنشئت أول تعاونية مســيحية من مونشــين - جلادباخ **Monchen-Gladbach** عــام ١٩٠٠ ، وأوصى الاتحــاد العــام للنقابات المســيحية فى مؤتمره المنعقد فى عـــام ١٩٠٢ بمدينــة ميونخ **Munich** بإنشــاء تعاونيــات المســـتهلكين بصفتها أداة هامة لتحســين أحـــوال العمــال الاقتصــادية ٠

واتجــه تفكير النقابات المســيحية فى مبــدأ الأمر الى إنشــاء تعاونيات نقابيــة بقصــد قيــام صلة قوية بين أعضــاء النقابات ومنظماتها ، ثم توقفت التجربة عــام ١٩٠٥ بنــاء على طلب بيتر شـــلاك **Peter Schlack** زعيم النقابات المســيحية ، والواقع أن المخــازن التى انشــأتها النقابات لم تحظ ســوى بنجاح محدود جدا ، ولم تتسع حركتها التجارية إلا بعد تحويلها

الى جمعيات تعاونية عامة دون قيود على العضوية ، وانتهى الأمر بقيام اتحـــاد تعاونيـــات المستـــهلكين الألمانيـــة عـــام ١٩١٣ : Reicheverband Deuscher Konsumvereine ورســـمت النقـــابات المســيحية فى ذلك الوقت قواعد لجمعياتها الاستهلاكية كالتـالى : يجب أن يعمـل كل من التنظيمين مســتقلا عن الآخر ، ولا تتعانق المراكز والوظائف فى القمــة ، ويســـتغنى عن ذكر كلمة « النقابات » ولا تســتخدم امــوال النقابات فى شراء أســـهم التعاونيـات(٦) وتحولت الحركة التعاونيــة بذلك الى منظمة اســتهلاكية بحتة اعترف بها كتكملة ضرورية لأنشـــطة النقابات المسيحيــة ، ووصف شـــلاك Schlack فى كلمته امــام مؤتمر النقابات المنعقد فى درسدن Dresden عـام ١٩١٢ فقال « تهدف النقابات الى زيـادة دخـل اعضـــائها وتهدف الجمعيات الاســتهلاكيــة الى زيادة قدرتهم الشرائيــة ، وقد أصبح التوســع فى الجمعيات الاســتهلاكية ضرورة لا غنى عنها للطبقة العـاملة فى هذه الأيام التى ارتفعت فيها اثمان الطعام والضرورات الأخرى ، ويوصى مؤتمر نقـابات العمـال جميع اعضـــاء النقابات المنضمة له بالإنضمام الى عضوية تعاونيات المستهلكين .. »(٧) .

وانتهى مؤتمر النقـابات المســيحية المنعقد فى دورتمند Dortmund عـام ١٩٢٦ بقيام تضـامن وثيق بين النقابات المســـيحية والتعاونيـات الاســتهلاكية ، وقيل عنـدئذ أن هذه التعاونيـات أصلح وســيلة لتحقيق الملكية المشــتركة والمشـاركة للعمال مع تدعيم الديموقراطية الإقتصادية .

وتعتبر الجمعيات التعاونيــة تنظيما للمستهلكين فى المقام الأول وليست تنظيما للمنتجين ، ولهذا لا تستطيع الاستجابة ببساطة لمطالب النقابات ، لكن كلاهما شكل تنظيمى للطبقة العاملة ، ويجب أن تتعاون المنظمتان وتساعد كل منهما الأخرى مع احتفاظ كل منهما باستقلاله الذاتى الكامل .

(٦) Cf. V. Totmianz, op. cit., p. 594.

(٧) Cf. V. Totmianz, op. cit., p. 594.

ودعى اتحاد التعاونيات الاستهلاكية الالمانية **Reichsverband Deutecher Konsumrereine** بصفته الاتحاد المركزى للتعاونيات الاستهلاكية المسيحية ، وانشا مركز شراء تابع له باسم **Grosse inkaufszentrale Deutscher Konsumrereine** تم تغير الاسم عام ١٩٢٣ الى **GEPAG** ولم يكن يتبع الاتحاد العام **Allgemeiner Verband** الذى احتفظ بصفته وانتمائه الى الطبقة الوسطى .

ومنذ ذلك الحين اخذ الناس يتحدثون عن « الفرعين العقائديين » للتعاونيات الاستهلاكية اى الفرع « الاستهلاكى » ومقره مدينة هامبورج **Hamburg** والذى يطلق عليه **"Zantralverband"** والفرع « المسيحى » ومقره مدينة كولونيا **Cologne** والذى يسمى **"Reichsverband"** وادى الانشقاق السياسى بينهما الى عواقب خطيرة على الحركة التعاونية ، ونشات جمعيتا شراء منفصلتان لهما مشروعاتهما الصناعية المتنافسة ، مما عاق السبيل امام تجمع القوى التعاونية فى اتحاد واحد كبير ، يضاف الى ذلك قيام العداء بين فرعى التعاونيات الاستهلاكية المذكورين من ناحية وبين تعاونيات الطبقة المتوسطة التى لم تنضم الى اى منظمة او التى بقيت فى الاتحاد العام **Allgemeiner Verband**. وجدير بالذكر أن فرع هامبورج كان اقوى الفرعين إذ كان نسبة عضويته الى عضوية فرع كولونيا كنسبة ٤ : ١ .

ورغم التعاون الوثيق بين مختلف دعائم الحركتان اى الأحزاب السياسية ، والنقابات والمنظمات الثقافية والتعاونيات الاستهلاكية فى الجانب الاشتراكى وهى تشمل « النقابات الحرة » والتعاونيات الاستهلاكية **Zantralverband** وكذلك فى جانب « حزب الوسط وتشمل النقابات المسيحية ، والمنظمات الكنسية المساعدة والتعاونيات

الاستهلاكية Reichsverband فقد احتفظت كل من المنظمتين حتى ١٩٣٣ بمبادئها التعاونية الصحيحة أى المساعدة الذاتية والإدارة الذاتية ، فقد أنشئت المنظمتان على أساس المساعدة الذاتية للمستهلكين واحتفظتا بصفتهما وقامتا بواجباتهما بكفاءة .

حل تعاونيات المستهلكين فى الثلاثينات :

THE DISSOLUTION OF CONSUMERS' COOPERATIVES IN THE THIRTIES

عارض الحزب النازى كافة فروع الحركة التعاونية الاستهلاكية بسبب مبادئها الديموقراطية فقد كان الحزب النازى الى حد كبير تجمعا سياسيا لعناصر الطبقة الوسطى المتداعية اقتصاديا والتى تحاول ان تنتزع بصعوبة اسباب معيشتها فى تجارة التجزئة . وفضلت تلك العناصر أن تغطى نزعاتها التنافسية برداء العقيدة السياسية ، واستطاع الاتحاد المكافح التجارى للطبقة الوسطى والذى سمى فيما بعد المنظمة الاشتراكية الوطنية للحرف والتجارة **National-Socialist Commerce and Trade Organization** » ، أن يدخل عقائد الطبقة الوسطى وآراءها فى برامج النازى مما نتجت عنه شعارات مثل « دمروا العبودية للديون **destroy the slavery of debt** » و « تسقط المخازن والجمعيات الاستهلاكية

"down with department stores and consumer cooperatives

وبدأ النازى منذ عام ١٩٣٣ فى « تطويع » الجمعيات الاستهلاكية ، فاضطروا هذه الجمعيات الى أن تقبل مندوبين نازيين فى جميع اجهزتها التنفيذية واتحاداتها المركزية ، وجمعياتها للجملة ، والتعاونيات المحلية ، وفى

ضربة واحدة ادمج النازى فرعى التعاونيات الاستهلاكية مع جمعيات الجملة التابعة لها فى منظمة واحدة مقرها برلين اطلق عليها اسم **Reichsverband der Deutschen verbrauchergenossen** كما قرروا حل ٧٣ جمعية استهلاكية تضم فى عضويتها ١ر١ مليون عضو بحجة انها غير قادرة على ممارسة عملها ٠

وامر النازى ايضا بإغلاق مؤسسات الادخار التعاونية ، ثم حلوا الجمعيات التعاونية الاستهلاكية كلها عام ١٩٤١ ، وردت بقية الأسهم لأصحابها على أساس القيمة الأسمية ، اما الأموال الباقية كلها فقد حولت الى صندوق جبهة العمل الألمانية ، وحلت ايضا الجمعيات التعاونية الاستهلاكية النمساوية وجمعية الجملة التابعة لها ، وادمجت مشروعات ومنشآت التعاونيات الاستهلاكية فى ١٣٥ « دائرة تموين **Supply Rings** » كما سميت ، اى « سلاسل مخازن محلية للبيع بالتجزئة **Local retail chain stores** » ، وكان الغرض النهائى من هذه العملية تحويل هذه المخازن الى ايدى قدماء المحاربين المستحقين ، ومن ناحية اخرى كانت هذه « الدوائر » تغل دخلا طيبا لاتباع النازى ، وظلت بقية اشلاء التعاونيات الاستهلاكية باقية فى ظل هذه الظروف حتى نهاية الحرب ٠

إعادة بناء التعاونيات الاستهلاكية :
THE REBUILDING OF THE CONSUMERS' COOPERATIVES

بعد الحرب العالمية الثانية اقام التعاونيون المؤمنون التعاونيات الاستهلاكية من جديد كمنظمات غير حزبية ولا انتماءات دينية ولها اتحاد مركزى واحد وجمعية جملة واحدة كبيرة ، وحتى بعد إعادة بناء

العضوية استلزم الأمر عدة سنوات ـ حتى بداية الخمسينات ـ الى ان امكن استرداد الممتلكات الباقية الخاصة بالتعاونيات السابقة لملاكها الجدد الحقيقيين الشرعيين ، وكان صندوق جبهة العمل الألمانية قد انتهى أمره وآلت ممتلكاته وممتلكات النازى كلها الى الحكومة العسكرية ، واستمرت « دوائر التموين » تعمل تحت الوصاية وتحولت اصولها الى أيدى التعاونيين على مدى بضعة سنوات ٠

الفصل الثاني

إعادة بنـاء تعاونيـات المستهلكين

RESTRUCTURING CONSUMERS' COOPERATIVES

اجتاحت موجـة من إجراءات الترشـيد تجـارة المواد الغذائيـة بالجملة والتجزئة فى الخمسـينات عقب الحرب العالميـة الثانية ، ونتج عنها تركيز شـديد وتحولات اساسـية فى التنظيمات وأحـوال السـوق الخاصة بهذا القطاع على مدى عقد واحد من السـنين فقط ، وتنـاول اريش باتـزر Erich Batzer هذه التطورات بوصف دقيق وبديع قائلا « أقبـل تجار الجملة على تدعيم مركزهم ونشات أشكال من التنظيم الرأسى فى إطار من مجموعة متوسعة من التنظيمات ، ثم كانت النتيجة النهائية زيادة عدد وتنوع البضـائع المعروضـة(١) • ودفعت هـذه الموجـة الترشـيدية بالجمعيات التعاونيـة الاسـتهلاكية الى تحولات تنظيمية استغرقت بنيانها كله ، وأدت الى توجيه الآراء التعاونية وجهة جديدة •

---

(١) Erich Batzer, ("The Transformation of Food Retailing"), in (Business Cycles) Bulletin of the Institute for Business Research Munich, Vol. 17, 1965.

ونستطيع إيجاز وصف التحول فى تجارة التجزئة للسلع الغذائية والكمالية فى أن تجارة السلع الغذائية بالتجزئة التى كانت تتميز بمنافسة شديدة بين طائفة لا تعد ولا تحصى من الدكاكين الصغيرة اصبحت مركزة فى منشآت اقل عددا ، ونشا هذا التطور بسبب قيام المشروعات التجارية الكبرى واتجاه المحلات الكبيرة ذات الاقسام الى إضافة اقسام للسلع الغذائية الى ماديها من الاقسام الاخرى ، وفى السنوات التى تلت الإصلاح النقدى توسعت تلك المنشآت والمشروعات باسرع مما توسعت تجارة المواد الغذائية كقطاع كامل ، وارتفع نصيبها من مبيعات المواد الغذائية بالتجزئة من حوالى ١٠٪ عام ١٩٥٠ الى ٢٥٪ فى النصف الثانى من الستينات ، واستعادت المنشآت الكبيرة مكانتها فى سوق المواد الغذائية وعادت الى مستواها السابق فى الثلاثينات (٢٢٪ عام ١٩٣٢) قبل ان يوقعها النظام النازى بانتظام الى الخلف بتطبيق إجراءاته القمعية ضد محلات التجزئة الكبيرة ٠

واستمرت حركة إعادة بناء تجارة المواد الغذائية بالجملة والتجزئة ابتداء من الخمسينات وما بعدها واتجهت الى نفس اتجاه تجارة الجملة والتجزئة فى السابق حين نظموا انفسهم فى سلاسل ومجموعات ، وقامت هذه التنظيمات بوجه عام على أساس تجارة جملة معينين أو مجموعات تجارة جملة معينة ، وارتفع نصيب هذه المجموعات من السوق من ٢٪ عام ١٩٥٠ الى ٥٠٪ فى اواسط الستينات ، وفى نفس الوقت

انخفض نصيب تجـار الجملة وتجـار التجزئة الذين لم يدخلوا فى تنظيمات او مجموعات من ٦٦٪ عـام ١٩٥٠ الى ٢٪ او ٣٪ فى أواسط الستينات ٠

ولم تكن هذه السلاسل والمجموعات الاختيارية من الوجهـة القانونية سوى اتحادات من تجار مستقلين لكنها كانت من وجهة نظر إقتصاديات الصناعة اكثر من مجرد تجار مستقلين ، وشكلت فى الحقيقة مشروعات تجـارية كبرى واقعية ، أو شـكل انتقالى من شـانه ان يتطور الى اجهزة كبيرة - بل كبيرة جدا احيانا - تضم محـلات كثيرة متنوعة ٠

والواقع ان الشـــكل التنظيمى الذى اتخذته تلك السـلاسل Chains والحلقـات rings يماثل شـكل المنشـآت الكبرى فى تجارة القطاعى فى شتى المجالات ، كمـا أنها بنيت ايضا على اساس عدة مستويات راسية لها وكالاتها المركزية الخاصة بتجارة الجملة ومراكزها الشرائية ، وتتمثل قوتها الإقتصـادية غالبا فى جانبها الشرائى ، وقد ينمو هذا التاثير بوجـه خاص إذا نال التنظيم المركزى لهذه السلسلة مساعدات مالية ، وتتصف وكالة الجملة المركزية ايضـا باتجـاه الى الإنضـمام للسلاسل الأخرى ، وفى الإمكان التنبؤ بيوم تصبح فيه تجارة المواد الغذائية والسلع الكمالية فى يد عدد قليـل جـدا من المؤسسات الكبرى ٠

اتحاد الجمعيات التعاونية ــ الاستهلاكية الألمانية :
THE UNION OF GERMAN CONSUMERS' COOPERATIVES

اخذت تعاونيات المستهلكين الألمانية هذه التطورات فى حسبانها عندما أرادت تشكيل بنيانها لتتناسب مع الظروف الجديدة ، وأصبحت هذه التعاونيات من وجهة نظر اقتصاديات الأعمال التجارية فى سبيلها لتشكل مشروعا كبيرا واحدا يقوده اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الألمانية بصفته منظمة القمة للمجموعة التعاونية ٠

وشكل المجلس العام للاتحاد المركزى للجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى عام ١٩٦٤ « لجنة إصلاح "Reform Commission" تحت رئاسة البروفسيور دكتور ف٠ م٠ كيرش **Prof. Dr. W.M. Kirch** لوضع توصيات للارتفاع بربحية النظام كله أى مجموعة التعاونيات الاستهلاكية بأسرها ، فكان على لجنة الاصلاح أن تعيد النظر فى كافة أنشطة تعاونيات المستهلكين بشتى المجالات وقدمت اللجنة تقريرها النهائى فى فبراير ١٩٦٧ ، وعرض التقرير للمناقشة التفصيلية فى مؤتمر عقد خصيصا لذلك ، وتقرر فى نهاية المناقشات الموافقة على مقترحات اللجنة بإنشاء جهاز مركزى جديد للحركة التعاونية الاستهلاكية هو « اتحاد التعاون الاستهلاكى الألمانى **"The Union of German Consumers' Cooperation"** له صلاحية اتخاذ القرارات عن الحركة كلها وقيادة أنشطتها ، وأقيم الاتحاد فعلا فى المؤتمر التالى الذى عقد فى يونيو ١٩٦٧ ، وأصبح منذ ذلك الحين الجهاز القائد لهذه المجموعة من المشروعات بغرض تحسين أداء التعاونيات الاستهلاكية ، وانحل الاتحاد المركزى الذى كان حتى ذلك الوقت الممثل الوحيد للحركة ، وانتقل نشاط المراجعة المحاسبية الى منظمة خاصة بذلك هى « اتحاد المراجعة المحاسبية للجمعيات التعاونية الاستهلاكية الألمانية » ٠

ويعتبر الاتحـاد الجديد محـاولة للمركزية عن طريق الاندماج ، وتطور ملائم لفكرة التعاون فقد كان البنـاء التنظيمى للتعاونيـات الاسـتهلاكية الألمانيـة حتى قيـام الحرب العالميـة الثانيـة لا يخرج عن كونه أثراً قديما من عاديات القرن التاسـع عشر ، ولم يعد مجرد وجود اتحاد تعاونى فى إطار يتكون من الجمعيات المركزية والمحليـة شـكلا تنظيميا وافيا بالغرض فى ظروف المنافسـة الجـديدة ، وأصبح لزاما أن يعـاد بناء الجمعيات التعاونية الاسـتهلاكية بشـكل أكثر كفاءة ، ولا يتسنى ذلك إلا بالحد من الاستقلال الذاتى الذى تتمتع به التعاونيـات المحليـة ، ونقل بعض السلطات المتعلقة برسم السياسات الى الاتحـاد الجديد ، وبذلك يمكن لمنظمة القمة الجديدة فى هامبورج أن تقدم على تطوير الأفكار الجديدة وترشيد العمل وتدخل هذه التطورات الجديدة على المسـتوى المحلى .

ويعتبر الاتحـاد مركز مراقبـة وظيفته اقنـاع التعاونيـات بتوحيـد سلوكها والعمـل متضامنة فى السـوق ، وواضح أن هنـاك موازيات **parallels** بين أنشـطة الجمعيات وبين الأشـكال الجديدة للتعاون فى محيط التجارة بالقطاع الخـاص ، ومع ذلك فإن البناء التنظيمى للمجموعة الجديدة فريد فى نوعه - فيستطيع الاتحاد أن يمارس نفوذه على تخطيط وإدارة المشروعات بما فى ذلك شئون التمويل وسـياسة اختيار السـلع والإستثمارات فى كل جمعية تعاونية على حدة ، وله أيضا كلمـة فى تعيين المديرين ، ويعـد إنشـاء الاتحـاد مقدمـة لتحول الحركة التعاونيـة الإسـتهلاكية الألمانيـة الى مجموعة كبيرة من المشروعات ذات كفـاءة عاليـة .

وفى مطلع عام ١٩٦٩ قدمت التعاونيـات الاسـتهلاكية دليـلا على اتجـاهها الجديد نحـو قيـامها كمشروع ينهج النهج الحديث إزاء الزبائن والسـوق أيضـا فأصبحت تعمل منذ الحين تحت اسم « تعاون » **Co-op**

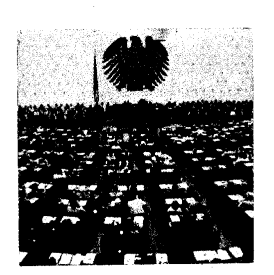
بدلا من الاســم القديم « اســتهلاكية ، **Konsum** لأن لهذا الاسم القديم دلالات فى الأزهان لم تعد تتفق مع الظروف الجديدة ٠

تحول الفكرة التعاونيــة :
TRANSFORMATION OF THE COOPERATIVE IDEA

ومع إعادة بنــاء اشــكال المشروعات ووحدات الأعمــال حدث تحول فى دوافع تعاونيات المستهلكين خلال الستينات ، وكان وراء هذا التحول ثلاثة اســباب رئيسية فنظرا للارتفاع العام فى مستوى المعيشــة لم يعــد المثل الأعلى التعاونى مما يجذب الأعضاء ويؤثر عليهم كما كان سابقا ، وشــعر الناس بأن فكرة المســاعدة المتبادلة اصبحت غير متفقة مع الظروف الســائدة والواقع الملموس ، فقد زالت الأحوال البائسة التى كانت قديما ، وعندما ينشا مجتمع الوفرة لا يجد الناس تلك الحاجة الماسة للتضامن والدافع الى التساند معــا ، أى أن الوعى الجماعى يأخذ فى التضاؤل مفســحا الطريق لاعتبارات الأثرة لا الإيثار ، ويعمل التقدم الاقتصادى والاجتماعى على إشــاعة العزلة بين الأفراد ، وبذلك تضيق مجالات العمل الجماعى والتضــامن والشــعور بالانتماء(٢) ٠ ويجب الا نفترض أن هذا الاتجــاه مقصور على الستينات وحدها ، وعلينا ان نتذكر أن الأهداف الإقتصــادية للأفراد كانت دائما النبع الأساسى لدوافع التعاون فى نطاق الحركة التعاونيــة الاســتهلاكية ٠

وكان لمبــدأ ربط العائد التعاونى بمشــتريات الأعضــاء كمــا وضعه رواد روتشــديل اتصــال وثيق جدا بعامل الفردية المشار اليه ، اما السبب الثــانى لخفوت فكرة التعاون حســب رأى كثير من المؤلفين فهــو تطــور

(٢) Cf. Hans G. Schachtschabel, ("Cooperation III"), op. cit.



يمثل اتحاد التعاونيات الاستهلاكية الالمانى المصالح السياسية للمنظمات التعاونية على المستويين القومى والدولى ، ومقر الاتحاد مدينة بون عاصمة جمهورية المانيا الاتحادية ومقر حكومتها ، والصورة توضح اجتماع الجمعية العمومية ·

ويقوم الاتحاد بانشطة اخرى منها المشورة والنصح وتشجيع المناقشة الحرة ·

أجهزة الاتحاد الرسمية :

الجمعية العمومية للاعضاء :

وتجتمع مرة كل عام وتختص باعتماد القوائم المالية السنوية والموافقة على التقرير السنوى واعتماد الموازنة السنوية وانتخاب المجلس الاستشارى ·

المجلس الاستشارى :

تنتخبه الجمعية العمومية ومدته خمس سنوات ، ويختص بانتخاب الرئيس التنفيذى وتعيين كبار الموظفين ·

رئيس المجلس الاستشارى :

دكتور برند اوتو ·

ممثلو رئيس المجلس الاستشارى :

جرمان شميت ، دكتور ديزروك ، ريمر فولكرز وينتخب الرئيس التنفيذى بمعرفة المجلس الاستشارى لمدة خمس سنوات ·

الرئيس التنفيذى منذ ١٩٨٥ :

جرهارد شلون الذى تسلم القيادة من اوزوالد بولينج الرئيس السابق ·

الجمعيات التعاونية والمشروعات التعاونية عامة الى منشات كبرى مما لا يساعد على تضامن الأعضاء وتضافرهم بنفس الدرجة السابقة ، لكن هذا الرأى مازال فى موضع المناقشة ، ومازال الأمر الحاسم هو البحث عن الوسائل والطرائق التى تؤدى الى توثيق عرى التضامن والتعاون بين الاعضاء برغم نمو حجم المشروعات التعاونية ٠

ويرجع السبب الثالث فى تراجع فكرة التعاون الى قانون تحديد العائد الصادر فى عام ١٩٥٤ الذى يمنع صرف عائد تعاونى اكثر من ثلاثة فى المائة ، ونتج عن ذلك ان اصبحت التعاونيات غير قادرة على اداء وظائف النفع العام عن طريق خدمة مصالح اعضائها واقتصرت على خدمة زبائنها بوجه عام ، وهذا ما يسبب القلق لقدماء التعاونيين ، وقد مر وقت طويل قبل ان تستقر الآراء الجديدة فى الأذهان ويقبل الأعضاء الأهداف الجديدة ٠

هذا الى ان التغيير فى بنيان سوق تجارة المواد الغذائية بالتجزئة يجعل من الصعب محاولة تحقيق اهداف النفع العام عن طريق مزيد من رعاية مصالح الأعضاء مباشرة واضطرت الجمعيات مع هذه المتغيرات التى حدثت فى السوق ، والتى ادت الى ان تحتكره قلة **oligopoly** ، اضطرت الجمعيات ازاء ذلك الى ان تعمل لكى تصبح « قوة توازن **"Countervailing power** » طالما انها تستشعر انه ينبغى عليها أن تقوم بواجبها نحو الحفاظ على مصالح اعضائها(٣) ··· والواقع أن التعاونيات الاستهلاكية إذا فشلت فى اغراضها ، فلا شك أن أى حديث بعد ذلك عن اهدافها « فيما وراء عالم الاقتصاد **meta-economic** » يصبح كلاما لا معنى له(٤) ٠

---

(٣) **Cf. W.M. Kirsch, op. cit. p. 9.**
(٤) **Cf. W.M. Kirsch, op. cit. p. 12.**

ولن يتسنى للجمعيات الاستهلاكية ممارسة قوتها التوازنية إذا تمسكت بتنظيماتها السابقة وواصلت تطبيق الطرق القديمة ، وعليها ان تندمج فى مؤسسات تعاونيـة كبيرة وتجتهد فى ترشـيد اعمالها وطرائقها على نفس نهج تجـار التجزئة من القطاع الخـاص ٠

ويجب على هذه الجمعيات ايضا ان تبدل نظامها القديم المكون من عدد كبير من الدكاكين الصغيرة وتقديم شـبكة واسـعة من محلات الخدمة الذاتية Self-service والمحـلات الكبيرة Supermarkets وهـذا يعنى أن عليها التحـول الى طريقة التجـارة غير المقيدة وتترك مبـدا العـائد التعاونى العـالى الى مبدا التحكم فى السوق عن طريق خفض الأسـعار ، وحتى إذا لم يكن العائد التعاونى قد حدده القـانون بما لا يزيد عن ٣٪ فإن الجمعيات الاسـتهلاكية لابد لها من ان تصبح مشروعات نفع عـام تتحكم فى الاسعار وتحـاول خفضها حتى تمارس قوتها فى التوازن ٠

وإذا فشـل الهيكل الجديد لتجارة المواد الغذائية بالتجزئة مع طرقه الجديدة وسلوكه الجديد وأهدافه الجديدة فى غزو فكر وضمير الاعضاء ، فسـوف يؤدى هذا النـوع من اعـادة التكيف مع اوضـاع السـوق الى إضعاف الروابط بين الأعضاء وجمعياتهم التعاونيـة ٠

التركيز فى تجارة التجزئة :

BUSINESS CONCENTRATION IN RETAILING

نشـأت حركة التركيز فى مجـال تجارة التجزئة بسبب اندماج الوحدات التجـارية فى مواكبـة التحول الى اشـكال التسويق ذات التكثيف الراسمالى ، وشـهدت أوائل الخمسينات تحركا واسعا نحـو الترشـيد على المسـتوى

التنظيمى فى تجارة التجزئة ، مما ادى الى بدء قيـام المحـلات الكبرى التى تطبق نظـام الخدمة الذاتيـة Self-services, Supermarkets وساعد على التوسع السريع فى هذه المحلات ارتفاع تكلفة الأجـور وتوسع نشـاط صناعات التعبئة والتقدم فيها ٠

وادى الأرتفـاع فى القـوة الشرائيـة لفئات كبيرة من الجماهير الى زيادة التنـوع فى السـلع المعروضة ، وتحول التجـار تبعا لذلك من نظام الأقسـام فى المحـلات الى نظام الخدمة الذاتية الذى يتيح للزبائن حرية واسـعة فى الاختيار مع تنوع السـلع ٠

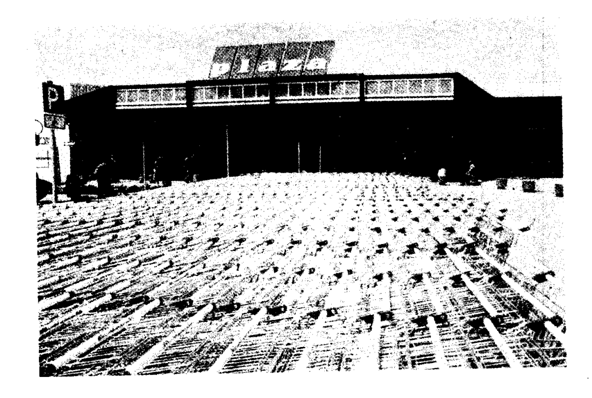
ولم يعد اختيار انواع السلع مرتهنا بقرار التجار فى المقام الأول على اسـاس من احتياجات التجـارة ذاتها (اى على اساس التخصص الذى يميل الى تشكيلة معينة بسـبب ضرورات فنية) واصبح الاختيار لرغبـات المشـترين ، ومن ثمة تعرض اكثر ما يمكن من انواع السـلع التى تغطى جميع الاحتياجات المنزلية فى مكان واحد ، ويضيف تجـار التجزئة باسـتمرار انواعا جديدة الى مجموعات السلع التى يعرضونها خاصة انواع منتجات اللحـوم والأسماك التى تيسر عرضها بفضل التجميد والثلاجات الخاصة وثلاجات العرض ٠

وتجرى الآن امام اعيننـا ثـورة جـديدة لا نسـتطيع فهم ابعـادها إلا إذا تذكرنا حالة الحوانيت القديمة فى العشرينـات التى كانت تتراوح مساحتها بين ٢٠ ، ٤٠ مترا مربعا فقط ولا تعرض إلا حوالى ١٠٠٠ سلعة ، اما الآن فقد اتسعت محـلات الخدمة الذاتية الى مساحة كبيرة تقرب من عشرة امثـال مسـاحة الحوانيت القديمـة وتتراوح المسـاحة المخصصة للبيع بين ٥٠٠ و ٨٠٠ متر مربع وتعرض فيها سلعا تبلغ نحـو ٤٠٠٠ صنف ترتفع فى الولايات المتحدة الأمريكية الى نحـو ٨٠٠٠ صنف ٠

وادخلت المحلات الكبيرة الحديثة شكلا جديدا من المنافسة ، فقد كانت المنافسة التقليدية بين تجار التجزئة فى الاسعار تتكامل مع منافسات اخرى فى مجال التسويق ، مما تضيق عنه موارد هؤلاء التجار الذين اضطروا الى الاعتماد على عون مالى من تجار الجملة ٠

ويعنى التحول الى المحلات الكبرى فى منطق إقتصاديات الصناعة تحولا الى شكل من التسويق يعتمد على تكثيف راس المال ، وهذا يعنى بالتالى ان التكاليف التى ظلت ثابتة فى مدى معين اصبحت الآن هى العوامل الحاسمة سواء كانت المحلات تعمل بقدرة عالية المستوى او فى مستوى منخفض ، وإذا فشلت المنشأة التى تتبع فكرة تكثيف راس المال فى توزيع التكاليف الثابتة على المبيعات الى اصغر جزء او كسر ممكن فإن هذه المنشأة لن تتمكن من تحقيق الربح مهما كان حسن تجهيزاتها ومعداتها ومهما كانت خدماتها ومنتجاتها بالغة الجودة ، ولم يكن الأمر كذلك فى العشرينات حين كانت تتفاوت محلات التجزئة الصغيرة تفاوتا مباشرا بنسبة زيادة او انخفاض نشاطها دون اعتبار للايجار وتكلفة العاملين وكلاهما كان منخفضا نسبيا ، وكان كثير من تجار التجزئة فى تلك الحقبة قادرون على كسب عيش مريح متبعين الحكمة القديمة القائلة « حركة بيع صغيرة مع ربح كبير **"Small turnover and big mark-up**

وقوى هذا الاتجاه اكثر واكثر تحت حكم النازى باتباع نظام التراخيص الذى طبق على محلات التجزئة الجديدة ، اما الآن فيسود تجارة التجزئة مبدأ جديد هو « حركة بيع كبيرة وربح صغير **Large turnover and low mark-up** » واصبحت تجارة المواد الغذائية بذلك من اكثر فروع التجارة ترشيدا فلا موضع فيها للمغالاة فى هوامش الربح ٠



أحد منـافذ خدمة النفس التعاونيـة بألمانيـا الاتحادية ، ولعل العدد الكبير من السـلات المثبتة على عجـلات والتى توجـد خارج المبنى ليسـتخدمها كل عميل ، توضح ضخامة المبنى وتعدد مابه من أقسام تغطى احتياجات العملاء فى سـهولة ويسر ، ووفقا لاحصائيـات عـام ١٩٨٤ فإنه يعمل فى منظمات التجزئة التعاونية قوة عاملة تتألف من ٦٣ ألف شخص ويبلغ مجموع المعاملات أكثر من ١٤ ألف مليون مارك ٠

وبالنسبة لتجار الجملة الذين يمولون موجة الترشيد فى تجارة التجزئة ، فلابد لهم من ضم تجار التجزئة الذين يتعاملون معهم لتكوين سلسلة طلب لتنظيم انشطة المبيعات ، إذ بدون ذلك لا سبيل الى بلوغ ارقام المبيعات الضرورية لإقامة التسويق بتكثيف راس المال ، ويلتزم تجار التجزئة الذين يدخلون مثل هذه السلسلة بتشكيلة سلعية معينة ، ونظام تسعير معين ، وحد ادنى من المشتريات الى غير ذلك ، وفى مقابل ذلك يتخلصون من بعض الوظائف ليتفرغوا لأنشطة المبيعات وحدها ، وعلى ذلك تعتبر سلاسل الحوانيت **chain-stores** مشروعات متعددة الحوانيت **multiple shop enterprises** التى تعمل معا متضامنة فى السوق .

الخدمة الذاتية فى تعاونيات المستهلكين :
SELF-SERVICE IN CONSUMERS' COOPERATIVES

كانت التعاونيات الاستهلاكية من رواد الترشيد فى تجارة المواد الغذائية بالجملة والتجزئة ، وظهرت النزعة نحو التركيز فى القطاع التعاونى قبل الحرب العالمية الأولى وقويت فى الخمسينات والستينات وهى فترة هبط فيها عدد التعاونيات الاستهلاكية هبوطا كبيرا بسبب الاندماج رغبة فى خفض النفقات ، ففى نهاية الحرب العالمية الثانية كان عدد التعاونيات الاستهلاكية المستقلة حوالى ٣٢٠ جمعية فى جمهورية المانيا ، وخططت الحركة التعاونية لادماج الجمعيات بحيث تصبح ١٠٠ جمعية او اقل من ذلك ، وظهرت مع حركة التركيز حركة لاعادة التنظيم واستدعى التحول الى نظام الخدمة الذاتية انقاص عدد المحلات مع تركيز المبيعات فى محلات الخدمة الذاتية الكبيرة ، ومن ناحية اخرى اتجهت التعاونيات الاستهلاكية الى الأخذ بالنمط العام الذى بدأ يسود تجارة

القطاعى وهو زيادة عرض السـلع غير الغذائية ، وبذلك دخلت مجموعة « التعاون » Co-op سوقا جديدة هو سوق السلع غير الغذائية التى تغل ربحا أكبر من السلع الغذائية من ناحية وتستغرق جزءا متزايدا من ميزانيـة الأسرة ٠

ولهذا الغرض شرعت مجموعة « التعاون » فى إقامة قسـم جديد لمخـازن الخدمة الذاتية والأسواق الاستهلاكيـة Consumers' markets والسوبر ماركت واختارت كامن Kamen مركزا رئيسـيا لهذا القسـم ومنها تغذى محـلاتها فى جميع أنحـاء ألمانيـا الاتحـادية بالسـلع المختلفة ، وينتمى مشروع GEG للطلبات بالبريد الى هذا القسم ، ويبيع المشروع عن طريق توزيع كتالوجات catalogues يمكن الحصول عليها من محـلات « التعاون » هذا الى جانب سلسلة من محـلات الأثاث تتألف من ٤٠ محـلا متفرقة فى أنحـاء البلاد ٠

وتشمل خطط المستقبل إقامة محـلات كبيرة للمواد الغذائية والسـلع الأخرى لتكون منـافذ رئيسـية لمجموعة « التعاون » وتتضـمن هـذه سوبر ماركت ومحـلات للخدمة الذاتية لا تقل المسـاحة المخصصة للبيع فيها عن ١٠٠٠٠ متر مربع ، وتشترك التعاونيـات المحلية فى تمويل الاستثمارات اللازمة التى تبلغ فيما بين ١٠ و ١٥ مليون مارك ألمانى للمحل الواحد ، وحـدث ما توقعه الخبراء من زيادة مبيعات السـلع الاستهلاكية الى أكثر من ٦٠٠ مليون مارك ألمانى حتى ١٩٧٥ ٠

مستودعات « التعاون » ومصانعها الإنتاجية :
CO-OP WAREHOUSE SYSTEM AND PRODUCTION PLANTS

ولا تقتصر خطة مجموعة « التعاون » على تحويل محـلات وإقامة شـبكة منها والتوسـع فى بيـع السـلع الغير غذائيـة بل سـتعمل على

توســـيع مســـــتودعاتها ونظــام التوريدات على غرار التعاونيـــات الاســتهلاكية الأجنبية وستقيم نظام مستودعات من مستوى واحد بدلا من نظامها الذى كان قائما على أساس إقليمى وســوف تســند للمستودعات الإقليمية مســئوليات معينة فى المشــتريات والنقل والمحاسـبة تؤديهـا للجمعيات الملحقة بهـا ٠

وتملك مجموعة « التعاون » مصانع انتاجية عالية المســتوى والجودة الإنتاجيــة ، وقد كانت جمعيات اســتهلاكية كثيرة تملك مصانعها الخاصة فى مطلع هذا القرن ، وكانت معظم هذه المصــانع محليــة أو إقليمية النطاق ، أما اليــوم فتدير مجموعة **GEG** نحــو ٣٠ مصنعا ، تملك مجموعة « التعاون » ٦ مصانع لحــوم ومركزا لتوزيع الأســماك فى بريمرهافن **Bremerhaven** وسلسلة من محــلات بيع السلع الترفية **Luxury goods** ، كما لها أيضـا مصــانع لحفظ الخضر والفاكهة ومصنع مشروبات كحوليــة ، وقبو نبيذ ومصنع لتحميص بن القهوة ومصنع للكاكاو والشــيكولاته ومصــانع سجاير ٠

الفصل الثالث

مشـكلات تعاونيات المستهلكين

PROBLEMS OF CONSUMERS' COOPERATIVES

احتاجت تجــارة القطاعى منــذ تحولهــا الى المحلات الكبرى وزيادة تشــكيلات الســلع المعروضة الى مبـــالغ كبيرة من راس المال لســـببين : الأول ازدياد المنافســة حــدة وانكماش إمكانيات التمويل الذاتى من الإيرادات عن طريق التسعير المناسب فلم يعــد ذلك ممكنا إلا فى حدود ضيقة ، والثانى ان حالة الرخاء والوفرة استتبعت ضرورة ادخــال تحسينات مستمرة على شبكات المحلات وعلى نوعيتها ٠

مشــكلات التمويل : PROBLEMS OF FINANCE

انقضت الأيام التى كانت تجــارة التجزئة فيها لاتحتاج الى راســمال إلا من وقت لآخر لتمويل المخزونات بائتمان قصير الأجل ، ومنذ تحولت التجارة الى تكثيف راس المال فى الإنتــاج والتسويق ظهرت مشكلة كيفية الحصــول على راس المال طويل الأجل وتكرر ظهورها واصبح لزاما ايجاد طرق للحصول باستمرار على راس المال ٠

ويجب بالضرورة ان يكون اكبر جزء من التمويل اللازم هو راس مال صاحب المشروع او ملكيته فى المشروع لأن هذا الجزء ونسبته الى راس المال الكلى يعتبر ضمانا لراس المال الخارجى ضد الخسارة · ولن يستطيع المشروع أن يقترض راس مال جديد إلا بعد تكوين راس مال المالك ، وعليه فكلما زادت المخاطر فى فرع من فروع التجارة كلما استوجبت أن يكون راس مال المالك اكبر قدرا ونسبة الى رأس المال الكلى · واكتسبت هذه القاعدة اهمية كبرى فى عالم تجارة التجزئة اليوم ·

واشارت احتياجات التمويل الجديدة التى تواجهها مجموعة « التعاون » Co-op بسبب التمويل للتكثيف الراسمالى التسويقى ، مسالة تعديل قانون التعاون لأن الجمعية التعاونية فى شكلها القانونى الحالى لا تملك راس مال مستقر فهى ملزمة بسداد قيمة الأسهم للأعضاء الذين يتركون عضويتها ، ويتارجح راس مال الجمعية بين الزيادة حين يقبل الجمهور على عضويتها وبين النقص حين يغادرها بعض الأعضاء ، فالجمعية فى وضعها القانونى الحالى لا تمثل إطارا صالحا « للتكثيف الراسمالى للمشروعات **capital intensive enterprises**

وهذا هو الدرس المستفاد من فشل كافة المحاولات تقريبا الرامية الى إدخال التعاونيات الإنتاجية فى الحياة الاقتصادية(١) ولهذا السبب ايضا لم تزدهر جمعيات الإسكان مما حدا بجمعيات الإسكان الكبيرة الى تفضيل العمل فى ظل قانون الشركات مع احتفاظها بصفة المنفعة العامة ، وإذا كانت الجمعيات التعاونية ذات راس المال الكثيف قد نجحت برغم شكلها القانونى فما ذلك سوى لأنها كانت تنفذ اعمالا عهدت بها إليها السلطات العامة ، فنجد مثلا أن كثيرا من التعاونيات تحتل مكانا احتكاريا فى بعض مجالات السياسة الزراعية ·

---

(١) **See chapter 3, Public, Trade Union and Cooperative Enterprise in Germany by Walter Hesselbach — 1976.**

معاملات الأعضاء وغير الأعضاء :

MEMBER AND NON-MEMBER BUSINESS

وزادت الصعوبات بصدور قانون العائد عام ١٩٥٤ لأنه ازال الحوافز والتى تدفع الناس الى الانضمام للجمعيات التعاونية من اجل الحصول على ربح معقول ٠

ولم تكن فكرة عودة تعاونيات المستهلكين الى قصر البيع على الاعضاء دون غيرهم حسب المبادىء التعاونية الأصلية حلا واقعيا ، فقد قامت الفكرة على نظرية قديمة تسمى « مبدا الاقتصاد الكلى "Principle of organic economy" » وهى نظرية فندها دراهيم Draheim وتقول بأن جمعيات المستهلكين نشأت لتساعد الأعضاء وأسرهم بتحسين امدادات السلع(٢) ٠ ويجب على تلك الجمعيات ان تعمل كمنظمات مساعدة اى أجهزة هدفها مساندة اعضائها وينطبق هذا القول الآن على الجمعيات الصغيرة مثل تعاونيات الشراء والتسويق للطبقة الوسطى لكنه لم يعد ينطبق على جمعيات المستهلكين التى تعمل كمشروعات كبرى ٠

ولا تستطيع الجمعيات بكل تاكيد ان تعود الى مبدا التعامل مع الاعضاء وحدهم بسبب التحول الكلى فى ظروف الدخل وازدياد القوى الشرائية مع سيادة الاتجاه الى المحلات التى تطبق نظام الخدمة الذاتية ،

---

(٢) **Cf. G. Draheim, ("The Cooperative as a Type of Enterprise"), Gottingen, 1954, ("Thoughts on Cooperative Theory and Co-operative Practice"), Papers presented on the occasion of the honorary doctorate granted to Prof. Draheim, 10th October, 1968, Published by the Deutsch Genossenschaftskasse (German Cooperative Fund).**

وقد كانت فكرة صرف ارباح تعاونية عالية تبلغ ١٢٪ احيانا - مرفوضة تماما فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى لأنها تفترض تقاضى اثمان عالية ، وبذلك لا تؤثر الجمعيات على مستوى اسعار التجزئة عامة كما كان مطلوبا منها أو يفترض فيها ·

وكانت ناحية التوريد هى السائدة حينئذ بينما انزوت سياسة التسعير فى الخلف ، واستطاع عدد كبير من صغار تجار التجزئة من القطاع الخاص ان يمضوا فى حياتهم ناعمين متبعين مبدا « حركة تجارية صغيرة واسعار عالية » فى ظل ارتفاع الأسعار عموما فى ذلك الوقت بسبب ارتفاع الأرباح التى كانت تصرف لأعضاء الجمعيات ·

ولا يصلح نظام صرف الأرباح التعاونية المرتفعة إلا إذا اقتصر التعامل على الأعضاء ، لأن امتداد التعامل الى غير الأعضاء ، يلغى وظائف المساعدة والمعاونة ويبرز صفة رجال الأعمال(٣) ولا يتلاءم نظام الأسعار العالية والأرباح التعاونية العالية مع اقتصاد السوق الحديث حيث المستهلكون حساسون بالنسبة للأسعار وحيث المنافسة شديدة الحدة من جانب المنشآت التى تبيع بالبريد ، وحيث تقوم بيوت الخصم وسلاسل وحلقات الحوانيت ، واستحال الآن على كثير من تعاونيات المستهلكين فى ظل انخفاض الهوامش ان توزع ارباحا تجاوز ٣٪ لمدد طويلة ·

وحتى إذا استطاعت تعاونيات المستهلكين توزيع أرباح اكثر من ٣٪ فلن تتمكن من اجتذاب اعضاء جدد بهذه الوسيلة بحيث يتسنى لها تنسيق راسمالها المملوك مرة بعد مرة لاحتياجات العمل ، وهكذا فإن الطريقة التعاونية لاكتساب راس مال مملوك عن طريق اجتذاب الأعضاء الجدد بصرف ارباح تعاونية عالية لم تعد تصلح اليوم لعظم تكلفتها ·

(٣) Cf. H.G. Schachtschabel, op. cit., p. 387.

الصندوق العقارى لمجموعة « التعاون » :

THE CO-OP REAL ESTATE FUND

استطاعت جمعيات المستهلكين منذ ذلك الحين أن تلجأ الى حلول مؤقتة لمشكلاتها تختلف باختلاف الأحوال فيما يتعلق بحصولها على راس المال المملوك ولن يتسنى الاستمرار فى اتباع تلك الحلول المؤقتة إلا إذا افترضنا أن الاحتياجات الراسمالية مؤقتة هى الأخرى وانتقالية وأن فى وسع التعاونيات الاعتماد كليا على التمويل الداخلى ·

وقد امكن ايجاد مصدر تمويلى جديد بإنشاء الصندوق العقارى ، والفكرة الكامنة وراء هذا الصندوق هى أن المستثمر لا ينبغى أن يقوم بتمويل جميع استثماراته من مصادر امواله الداخلية ، ويمكن أن يضطلع بالتمويل شركات صديقةاو زميلة او تابعة ثم يستاجرها المستثمر منها ، وهذا ما يحدث بالنسبة للصندوق العقارى ، إذ تقوم الشركات التابعة بإصدار اسهم تطرحها للاكتتاب على الجمهور العام لتكوين راس مال جديد وتستطيع الشركة الأم بهذه الطريقة أن تحصل على اموال إضافية من خلال توابعها ·

وأسندت مجموعة « التعاون » الى الصندوق العقارى الذى انشاته بمهمة الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار فى إنشاء المبانى الجديدة لاسيما المحلات الكبيرة ، ويقوم الصندوق فى نفس الوقت بإتاحة الفرصة للمدخرين كى يسهموا فى تعبئة المدخرات للإنشاءات العقارية ويستفيدوا من مزايا الأعمال المربحة ومواقع البناء الممتازة ·

ويصدر الصندوق للجمهور شهادات تمثل حصصا فى راس مال الصندوق ، وتحصل هذه الشهادات على فوائد بنسبة ما تغله

الاستثمارات المتنوعة من ارباح ، كما تستفيد ايضا من الارتفاع المستمر فى قيمة العقارات ، وتستخدم الأموال التى يحصل عليها الصندوق بهذه الوسيلة فى إنشاء مراكز شراء ومجموعات من الحوانيت والمحلات ومبانى اخرى وتؤجر كل هذه المنشات الى الجمعيات التعاونية المتنوعة والى جمعية تجارة الجملة GEG بل وللشركات الأخرى ، ورغبة فى توزيع المخاطر ما امكن لا يقصر الصندوق نشاطه على المشروعات التى تقوم بها التعاونيات الاستهلاكية ، وتستحق هذه الوسيلة لتكوين راس المال المملوك عن طريق غير مباشر بتوسيط الصندوق العقارى المزيد من النظر بغية التوسع فيها للوصول الى نتائج إيجابية مماثلة فى ميادين اخرى بعد ان طبقت بنجاح فى بعض الاتجاهات .

مصادر تمويلية اخرى :

OTHER SOURCES OF FINANCE

نذكر فى هذا الصدد مساهمة جمعية تجارة الجملة فى البنك التعاونى الدولى بمدينة بال الذى يساهم فيه ٢٦ جمعية تعاونية استهلاكية وجمعية تعاونية لتجارة الجملة ، وبنكا تعاونيا من ١٣ دولة غربية ، ويعمل البنك على توثيق عرى التعاون الدولى بين التعاونيات الاستهلاكية ، ومن اغراضه ايضا إتاحة السبل امام التعاونيات الاستهلاكية للاستفادة من سوق راس المال السويسرى .

لكن التعاونيات استطاعت تغطية احتياجاتها من راس المال لمواجهة برامج الترشيد واسعة النطاق عن طريق استرداد جانب كبير من الأموال التى استثمرتها خارج قطاع البيع بالتجزئة ، ونذكر على سبيل المثال انها باعت الى النقابات عام ١٩٦٤ اسهمها فى بنك جمنفرتشافت

Bank Fur Gemeinwistahaft وكانت هذه الأسهم قد زادت زيــادة كبيرة كما باعت التعاونيــات بعض اســهمها ايضــا فى مشروعات مجموعة « فلكسفورسورج » ٠

وسوف تسنح فى المستقبل فرص لبيع المنشات الصناعية كى تتمكن التعاونيــات الاســـتهلاكية من اســتثمار الحصيلة فى شــبكة المحــلات التى تملكها ومستودعاتها ، وتســتطيع مجموعة « التعاون » عادة بفضل قوتها الشرائيــة الضخمة على الحصول على اسعار ملائمــة اكثر بكثير مما كانت تطمح إليــه منشاتها هى نفســها من قبل(٤) ٠

تعديل الشــكل القــانونى :

MODIFICATION OF THE LEGAL FORM

استدعت المشــكلات التى تواجهها مجموعة « التعاون » اللجوء الى طرق جديدة لتملك راس المال كلمــا ارادت ذلك ، ولذا اتجه التفكير الى إدخــال تعديلات على قانون التعاون لإزالة العقبات من طريق التعاونيــات الاستهلاكيــة التى تريد الحصــول على راس المال المملوك ، وحتى تتحقق المســـاواة فى ظروف التنافس إزاء القطاع الخــاص ٠

وطلب اتحــاد الجمعيات الاســتهلاكية الألمانى « بونــد ، Bund من الخبراء المختصين ابداء الرأى فى إمكانيــة تعديل قانون الشركات وقانون التعاون ، وتشــكلت لجنــة إصــلاح قانون التعاون وبحثت المســالة فى

(٤) **Cf. W.M. Kirsch, ("Integration of the European Market and Consumers' Cooperatives"), published in the Congress proceedings, and edited by the Institute for Cooperation at the Philipps University, Marburg ; Gottingen, 1962, p. 145.**

في ٦٩/١٩٧٠ ، وقدمت فى ربيع ١٩٧٠ الى الجهات التعاونية المختصة مقترحات لتعديل قانون التعاون ، وليس المشرع مضطرا حاليا لمراعاة الطبقة الوسطى لأن المشروعات الكبرى هى التى تسيطر الآن على تجارة التجزئة ، ولذا يمكن إسقاط كافة القيود القانونية التى تمنع تطور ونمو الجمعيات الاستهلاكية ٠

ويجب ايضا تعديل الشكل القانونى للجمعية التعاونية ليسمح بتلبية الاحتياجات التى تواجهها التعاونيات الاستهلاكية اليوم ، ولن تستطيع مجموعة « التعاون » أن تؤدى عملها كمشروع نفع عام يحمى مصالح المستهلكين إلا إذا اصبحت مشروعا ذا نطاق واسع ، إذ لا يتسنى لغير المشروعات الكبرى ان تعمل كاداة فعالة لتنفيذ سياسة تستهدف الإصلاح التنظيمى والمنافسة من اجل مصالح المستهلك ، ومن ناحية اخرى لا يمكن للمجموعة ان تؤدى عملها كاملا إلا إذا كفت عن ان تعمل باسم اعضائها ولهم فى المقام الأول واصبحت تعمل بنشاط لمصلحة الجمهور عامة ٠

ويمكنها ان تفعل ذلك إذا مارست تاثيرا ينظم السوق ويستهدف خفض الاسعار وجودة السلع وكفاءة الخدمات ، وإذا كانت لم تعد هناك هوامش ربح مبالغ فيها فى قطاع تجارة التجزئة - وخاصة فى تجارة المواد الغذائية - فلاشك ان الفضل راجع فى ذلك الى حد كبير لنشاط مجموعة « التعاون » كمشروع نفع عام واستخدامها لقوتها التوازنية ، والحق أن واجبها الرئيسى هو هذا العمل وليس التركيز على خدمة مصالح اعضائها مباشرة ، فيجب اذن تنسيق الشكل القانونى للجمعية التعاونية كى يتناسب مع التغيير الذى طرأ على دورها كما اسلفنا ٠

الشركات المساهمة لمجموعة « التعاون » :
CO-OP JOINT STOCK COMPANIES

من المحتمل جدا الا تتحقق تعديلات قانون التعاون كما اقترحتها لجنة الإصـــلاح خـلال الســـنوات القليلة القـادمة بسـبب الموقف السـياسى ، ويتسـاءل الرجال المسئولون فى اتحـاد التعاونيـات الاستهلاكيـة الألمانى عمـا إذا كان من المناسب نبذ الشـكل التعاونى وتحويل التعاونيـات الى مجموعة من شركات المساهمة ٠

والحقيقة انه إذا لم يعدل قانون التعاون فلن يتسنى إيجـاد حل ميسر ومســتديم لمشـاكل التمويل سـوى بالتحول الى نطاق قانون الشركات ٠

ويجب الا نغفل الحقيقة الواضحة وهى ان اكثر مشروعات النفع العـام حركة وادقها عمـلا هى التى نشـأت فى شكل شركات مساهمة ، وحين اقترح ادولف فون ايلم عـــام ١٩١٠ ان تختـار النقابات والتعاونيـات الاستهلاكية شكل شركة المساهمة لمؤسسة التأمين « فولكسفور سورج » كان دافعــه الى هذه التوصية تجربته فى الجمعيات الإنتاجيـة ذات الشكل التعاونى وما اسفرت عنها من السلبيات ، ولأنه كمؤسس ومدير لجمعية هامبـورج التعاونيـــة « برودكسـيون » **Produktian** عرف حـــدود الجمعية التعاونيـة وقدراتها ٠

ويقدم قانون الشركات ميزة كبرى وهامة جدا ، لأن شركة المسـاهمة يمكنها دائمـا الحصول على راس مال جديد كلما ارادت ، وتستطيع مجموعة نشطة فعـالة من شركات تجارة الجملة والتجزئة تتخذ شكل شركة مساهمة ان تجـد سوقا لأسـهمها ، والمجموعة مشهورة ومعروفة فى المانيـا ، واسهم

المحـلات الكبرى نادرة دائمـا فى اسـواق راس المال الالمانية ، كما ان اسهم مجموعة « التعاون » تناسب كل المناسبة السـياسة التى يروج لها باستمرار والخاصة بملكيـة راس المال ، وعليـه فإن تحويل التعاونيـات الاسـتهلاكية الى شركة مساهمة ترعى المصالح العـامة للجمهور سيلاقى ترحيبا كبيرا ٠

ويمكن تحويل التعاونيـات الاسـتهلاكية الى شركات مساهمة بدون نبذ اغراض النفع العام التى قامت عليها تلك التعاونيـات ، ولا يهم الشكل مادام الهدف لن يتغير ، ومن السهل النص فى نظام الشركة على اهداف النفع العـام ، وفيما يتعلق بمجلس الإدارة يمكن أن يعهد لبعض الجماعات بحق اختيار ممثليهم ممن يضمنون فيهم مراعاة اهداف النفع العام ، ويمكن باستخدام فكرة الأسـهم الممتازة التى لا يصـاحبها حق التصويت السـيطرة على حقوق التصويت بشكل يستحيل معـه انتقال ملكيـة الشركة الى جماعات خارجيـة ٠

ويتيح التحول الى شركة مساهمة ذات نفع عـام لمجموعة « التعاون » فرصـة لتصبح اكثر فاعلية وتنتهج سـياسة نفع عـام نيابة عن المستهلكين ، ويبدو من النجاح الذى حققته مشروعات النفع العام التى اتخذت شكل شركات مساهمة انه لا ينبغى تضحية سـياسة العمل القويمة من اجل الشكل الذى يتخذه المشروع ٠

الفصل الرابع

مجموعة « فولكسفور سورج »

THE "VOLKSFURSORGE" GROUP

يستهدف كل مجتمع بشرى فى إنجازاته عنصر الأمن ، ولهذا تجمعت التعاونيات معا منذ وقت مبكر حتى تستطيع مساعدة الجماعات التى تلاقى المشاكل والصعوبات · وكانت فكرة المساعدة التعاونية وراء إنشاء اول شركة تامين تعاونية حقيقية فى المانيا هى « صندوق الحريق العام General Fire Fund " Generalfeuerkasse " » فى هامبورج عام ١٦٧٦ ، واتخذت شكل شركة تامين عامة فى إطار قانون الشركات(١) · وحدث فى نفس الوقت ان قامت الدولة بتوسيع نطاق تشريعاتها لتشمل شركات التامين وهو إجراء يدل على عناية الحكومات بمصلحة الجمهور ، ثم تحركت الجهود لبذل العون وقت الحاجة مما ادى الى امتداد التامين الى مجالات اخرى مثل التامين على الحياة ·

---

(١) Cf. Fritz Werner, ("Provision for the Future and Public Fire Insurance an Essay in the History of law"), (Into the Third Century — 200 years of Hessian, Fire Insurance) Kassel, 1967, p. 25-35.

وتثبت شركات التامين الالمانيــة ان كلا الشكلين القانونيين يمكن ان يتعانقا ، ففى جانب يوجــد مثــــلا صناديق التامين الصحى والمعاشات التى ينص القانون على اقامتها ، و ٧٠ مؤسسة تامين فى ظل القـــانون العـــام ، و ٢٥ جمعية تامين تبادلى كبيرة ونحــو ٨٠٠٠ جمعية صغيرة ، وفى جانب آخر توجد ١٦٥ شركة تامين مساهمة فى القطاع الخاص الراسمالى يعمل اغلبها من من أجل الربح ٠

وتعترف المنظمات العمالية بفكرة التامين التبــادلى بين اعضائها ولهذا السبب بدات فى إنشــاء جمعيات التامين ، ولا شك أن التامين الجماعى يرجع فى نشــاته الى النقابات والجمعيات التعاونيــة التى تبنت فكــرة المعاونة التبادلية ، وتنســجم فكرة تضــامن الجماعة بفكرة التامين التبادلى ويجتمعان لإبعاد الاخطار التى تهدد الجماعة ٠

أوجــه القصور فى التامين العــادى :
SHORTCOMINGS IN EVERYDAY INSURANCE

فشــلت اعمــال التامين التى كانت تجرى فى الســنوات الأولى من القرن الحــالى فيما يتعلق بالرجل العــادى وبالتامين على الحيــاة لغاية ٢٠٠٠ مارك ، ولم تحقق الحاجة الاجتماعية للتامين التبادلى ، ولا كانت وســيلة لتغطية المخــاطر ، بل على العكس كان عقد التامين يمثل بالنســبة

للطبقات الدنيا مخـاطرة فى حد ذاته ، ومخاطرة لا يمكن حسـابها(٢) ٠

وأنشئت أولى شركات التأمين فى ألمانيا خلال القرن التاسع عشر طبقا لمبـدأ جمعيات الأصدقاء القائمة على المساعدة المتبادلة ، وكان من المناسب لها أن تتخذ المبـدأ التعاونى ، ولم يبدأ اهتمام الجمهور بالتأمين على الحياة والتأمين العـام على نطاق واسع سوى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وبدأت شركات المسـاهمة فى دخول الميدان ، وأصبح المناخ مواتيا لبيع وثائق (بوالص) التأمين مع ارتفاع مستوى المعيشـة وانشغال أفكار قطاعات كبيرة من السـكان بالمسـتقبل ، وهكذا ازداد الطلب على التـأمين ، فكلما استطاع النـاس أن يكفلوا لأنفسهم احتياجات الحيـاة اتجه تفكيرهم أكثر الى كفالة احتياجات المستقبل التى صـارت أكثر الحاحا عليهم كاحتياجات الحيـاة اليوميـة سـواء بسـواء ، وكان لصـدور التشريعات الإجتماعية بقانون التأمين ضد الأمراض الصـادر عام ١٨٨٣ والذى انطبق على قطاعات كبيرة من السـكان ٠

ورغم أن شركات التأمين كانت خاضعة فى مسـتهل هذا القرن لتشريعات كثيرة واسـعة المدى إلا أنه سادت طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ظروف غير مرضية خاصة فى نطـاق أنشطة التأمين التى قصد بها تلبية احتياجات العمال ، ثم أصبحت الأحـوال سيئة جـدا فى مجـال التأمين العـام صغير الحجم الى الحـد الذى أثار المناقشـات على المسـتوى العـام والمستوى العلمى أيضا ٠

واتجـه النقد الجماهيرى الى مهاجمـة بعض طرق العمل المتطرفة بوجه خاص ، فقـد كانت أقسـاط التأمين متضخمة بشكل مبالغ فيـه من جراء كثرة النفقات الإدارية ومصروفات التسـويق وبالأرباح الكثيرة التى

---

(٢) **Cf. W. Thiele and W. Goring, (Half a Century of "Volksfursorge" — Development and Activity of an Insurance Company), Darmstadt, 1962.**

تدفع للمساهمين وما يدفع لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين ، مما دعا الى إضـافة زيادات عاليـة القيمة على الأقسـاط الإصلية المحسـوبة بالطرق الرياضية وبلغت هذه الزيادات ٧٤٪ ٠

كمـا اتجـه النقد أيضـا الى الطرق المستخدمة فى العمـل والتى شابهت أعمـال العصـابات **real gangster methods** لا سـيما فى التغرير بالمتعاملين الجـدد ، فكانت الشركات تلزم وكلائها بأن يجلبوا لهـا عـددا معينا من الزبائن ، وفى سبيل الوفاء بهذا الالتزام لم يبـالى هؤلاء الوكلاء بأن يعدوا الزبائن بأى شىء برغم علمهم أن الشركات لا يمكنها الوفاء بهذه الوعود أبدا ٠

وأجمع النـاقدون على القول بأن عقود التأمين على الحيـاة الصغيرة أكثر نفقـة نسـبيا من العقود الكبيرة لأن النفقات تبقى بلا تغيير بالنسـبة لكل عقد على حدة ، غير أن هذا السبب لم يكن الوحيد لأن شركات التأمين كانت تسـتغل الجماعات الضعيفة ، وطالب الناقدون بإصلاح نظام التأمين بمبالغ صغيرة بحيث يؤدى الى خفض الأقسـاط وتحسين شروط العقود وجعلها أكثر عدالة ، وبحيث لا يسـمح بضياع الأقسـاط السـابق دفعها ٠

وظهرت فى تلك الأثناء مقترحات كثيرة تهـدف للاصـلاح من بينها وأخصـها بالذكـر اقتـراح قدمـه دكتـور جرونـر رئيس شـركة **"Kaiserliches Aufsichtsant"** وقال فيـه أن الإنحرافات لا تقـاوم بالتشريع بل ينبغى مقاومتها بالمنافسـة بين شركات التـامين وكان نص قوله « إذا أمكن إنشـاء مشروع تأمين فى ألمانيـا يقدم ضـمانات مطلقة ويتمتع بسـمعة حسـنة تفوق ضمانات وسـمعة الشركات الخاصـة ، ويتمتع الى جانب ذلك بالثقة بوصفه منشـأة حكوميـة ، وإذا أستطاع هذا المشروع الجديد أن يستخدم شـبكة وكلائه الواسـعة فى أغراض الدعاية

بأحسن الوسائل وباشرف المعانى مع احتفاظه بمبادىء وصفات المشروعات الخاصة لأمكن للتامين بعقود صغيرة أن يزدهر لأقصى حد بل ويصل الى أعلى درجات الكمال بشرط أن تكون هناك حاجة حقيقية لهذه العقود الصغيرة »(٣) ، وقد توجه دكتور جرونر بمقترحاته الى شركات التأمين على الحياة صغيرة الحجم والتى اراد منها أن تقوم بإنشاء شركة تأمين كبيرة غير أنه لم يستطع إقناعها بذلك لأنها رفضت الاقتراح إذ ظنت أن القصد منه انقاص أرباحها ، غير أن الجمعيات الاستهلاكية والنقابات أخذت بهذا الاقتراح فيما بعد وانشأت ذلك المشروع معا ٠

إنشــاء شركة فولكسفورسورج :

THE FOUNDATION OF THE "VOLKSFURSORGE"

ظلت تعاونيات المستهلكين والنقابات تناقش الموضوع لفترة من الزمن الى أن قدم أقتراح بمؤتمر النقابات المنعقد فى كولونيا عام ١٩٠٥ يهدف لإزالة سوء الاستغلال فى ميدان عقود التأمين الصغيرة ٠

وتقدمت بهذا الاقتراح الجمعية المركزية لمكتب المستخدمين ونقابة عمال الدخان الالمانية **Central Association of Office Employees and the German Tobacco Workers' Union** واتجهت رغبة نقابات العمال الى حماية العمال لأنهم كانوا يمثلون غالبية المشتركين فى عمليات التأمين الصغيرة ، ودارت المناقشات حول هذا الاقتراح لعدة سنوات حتى تبلورت الآراء واتفقت فى داخل الحركة العمالية ،

(٣) Quoted according to W. Thiele and W. Goring, op. cit., p. 35.

ثم عقد اجتماع مشترك من الاتحاد المركزى لتعاونيات المستهلكين الألمانية واللجنة العامة للنقابات الحرة فاقترحت اللجنة العامة إنشاء مشروع مشترك يقوم بأعمال عقود التأمين الصغيرة(٤) وأعلن هنريش كوفمان Heinrich Kaufmann سكرتير عام الاتحاد المركزى لتعاونيات المستهلكين الألمانية أنه على استعداد لإعداد مذكرة مبدئية فى الموضوع ، وشكلت مجموعة عمل مشتركة مثل فيها النقابات كل من جوستاف باور Gustav Bauer وتيودور ليبارت Theodor Leipart ومثل التعاونيات الاستهلاكية هنريش كوفمان ، وأدولف فون ايلم Adolf Von Elm وهنريش لورينز Heinrich lorenz . ووضعت المجموعة مسودة نظام وافق عليها مندوبو نقابات العمال والتعاونيات الاستهلاكية وعقدت المجموعة مباحثات مع رئيس مكتب الرقابة الإمبراطورى Kaiserliches Aufsichtsamt الذى قدم التسهيلات لإنشاء شركة فولكسفورسورج بالإسراع فى إصدار الترخيص اللازم لها لمزاولة التأمين .

ويحسن بنا فى هذا الصدد أن نلمح الى العداء الذى قوبل به أول مشروع نفع عام بالمعنى الحديث تقيمه الطبقة العاملة ، فقد حاولت شركات التأمين التى أثارها الاستعداد لإنشاء شركة فولكسفورسورج أن تمارس كل ما يمكن من ضغوط على مكتب الرقابة الإمبراطورى لإقناعه برفض إصدار ترخيص العمل للشركة الجديدة ، فلما صدر الترخيص فعلا أعلن القائم بأعمال رئيس اتحاد شركات التأمين الخاضعة للقانون العام ، والمدير العام لشركة لاندشافت Landschaft (شركة الرهونات الإقليمية) بشرق بروسيا ، والمجلس المحلى فى كاب Kapp أنهما يتحديان دكتور جرونر ودعيانه

---

(٤) Cf. Handbuch (Manual of German Trade Union Congresses), Prepared by Paul Barthe Dresden, 1916, p. 454.

للمبارزة بالمسدس ، ولم تحدث هذه المبارزة طبعا ، وجدير بالذكر ان مدير عام لاندشافت كان هو ذاته الذى اثار الحركة المسماة كاب بوتش Kapp Putsch ضد الحكومة الجمهورية عام ١٩٢٠ والتى فشلت أمام الإضراب العام الذى اعلنته نقابات العمال .

واختار مؤسسو شركة فولكسفورسورج شكل الشركة المساهمة من اجل تلك الأسباب العملية وكان هذا الشكل الجديد حتى ذلك الوقت كثيرا ما يساء استخدامه فى ميدان التأمين ، غير ان النقابات العمالية والتعاونيات الاستهلاكية اختارت ذلك الشكل القانونى باعتباره أصلح الأشكال واستطاعت ان تنفخ فيه روحا اجتماعية ، ولكى يتسنى لشركة فولكسفورسورج ان تحقق أهدافها تقرر منع التعامل فى اسهمها بالبورصة ، وكان يجب الحصول على موافقة المساهمين الآخرين إذا اراد مساهم بيع اسهمه ، كما تقرر أيضا تحديد ارباح الأسهم .

وكان اهم واجبات المنشأة الجديدة واكثرها شمولا ان توفر للفقراء تامينا ارخص واحسن مما كان متوافرا من قبل وتبتكر أنواعا جديدة ، وطرق تامين جديدة ، وكانت وسيلة تحقيق هذه الأهداف ان تدير اعمالها بطريقة اقتصادية متوخية اقصى التوفير فى النفقات ، وتستخدم الجهاز التنظيمى المكون من النقابات العمالية والتعاونيات الاستهلاكية وقد اخذت المنظمتان المؤسستان للشركة على عاتقهما مسئولية جذب عملاء جدد وتحصيل الأقساط وأمكن بهذا التعاون تنشيط الأعضاء من اجل الأهداف المشتركة ، وضمان التقدم السريع للمنشأة الحديثة وسد الطريق أمام محاولات الخصوم للإضرار بنشاطها .

وجاءت الحرب العالمية الأولى وماتبعها من تضخم فاقت التطور المرتقب للشركة الجديدة ، التى ما لبثت ان انتعشت سريعا فيما بعد واصبحت

اكبر شركات التامين الألمانيـة فى ميـدان عقود التـامين الصغيرة على الحيـاة ، وبلغ عـدد عقودها فى آخر عـام ١٩٣٢ اكثر من ٢ مليون تمثل مبلغـا مجموعه ٦٦٠ مليون مارك المانى ٠

واثبتت شركة فولكسفورسورج سرعتها الفائقـــة فى الاسـتجابة للاحتياجات الجديدة ، ففى اثناء الحرب العالميـــة الأولى ابتكرت تأمينـا على الحيـاة ضـد اخطار الحرب فكان خير عون لأرامل واطفال الجنود بشـكل لم يعهد ولم يســمع عنه من قبـــل ، بل لم تقم به الحكومة ولا المجتمع بشـكل واف فى تلك الأيام ، ولم تقف فولكسفورسورج مكتوفة اليدين ايـام الكسـاد الكبير فى الثـلاثينات ، فقد ادخلت فى نشـاطها عـام ١٩٣١ تأمينا مؤقتا على عمـلائها المتعطلين وبذلك امكن صرف مبلغ معين عند الوفاة برغم ان المؤمن عليه متوقف عن دفع الأقساط لعدم قدرته على ذلك بسبب التعطل ، مادام يسـتطيع ان يدفع بنسـات قليلة بصفة مؤقتـه ، فكان هذا التبرير عونا كبيرا للناس فى تلك الأيام ، وقدمت الشركة خدمات قيمة لعملائها عقب الاصلاحات النقدية فى عام ١٩٢٣ ، ١٩٤٨ ، فرسمت خططا خاصة من شـانها ان يتمكن هؤلاء من التـلاؤم مع الأحـوال الجديدة فصـاروا فى موقف يفضـل غيرهم من المتعاملين مع شركات التامين الأخرى ٠

وفى عـام ١٩٣٣ طبقت على فولكسفورسورج التنظيمات التى ادخلها النظام النازى فاصبحت منشـأة من منشات « جبهة العمل » Arbeitsfront

مجموعة فولكسفورسورج اليوم :
THE "VOLKSFURSORGE" GROUP TODAY

انتهت الحرب العالميـــة الثانيـة فبـــدأ عهـــد جـديد فى تطـور فولكسفورسورج وأصـدر مجلس الرقابة قانونا جديدا وفى ظله إعادت

النقابات العماليـة وتعاونيـات المسـتهلكين إنشـاء فولكسفورسورج فى هامبـورج عـام ١٩٤٧ ، وارادت الشركة تخليص نفسـها من اوزار ـ فولكسفورسورج العـاملة فى ظل نظام النازى فاطلقت على نفسـها اسم فولكسفورسورج القديمـة **Alte Volksfursorge** لتذكر النـاس بأنها عادت الى تقاليـدها الأولى ، ولما اسـتعادت سمعتها القديمة مرة اخرى عادت الى اسمها الأول وهو فولكسفورسورج ابتداء من عام ١٩٦٩ .

واسـتطاعت فولكسفورسورج رغم الأحـوال الصعبة التى اعقبت الحرب العالميـة الثانيـة ان تعيد بناءها التنظيمى فى اقصر وقت ، وكانت قد فقدت معظم أصولها العقارية بانفصـال المانيـا الشرقيـة كما هبط عدد توكيـلاتها الى نصف عددها الأول لهذا السبب أيضا ، ومع ذلك امكنها ان تفى بالتزاماتها ازاء عمـلائها بعد وقت قصير من نكبة الحرب بفضل تنظيمها القوى سريع الحركة والنشـاط .

وحين وقع الإصلاح النقدى **currency reform** فى يونيـو ١٩٤٨ كان على فولكسفورسورج أن تعترف بفقد معظم اصولها بسبب الحرب ، لكنها استطاعت ان تصـل الى احسـن الحـلول الممكنة فى مثـل هذه الظروف ، فطلبت من السلطات الموافقة على خطـة خاصة تضمن لعملائها مزايا افضـل مما تقدمه الشركات الأخرى فى ظل الإصلاح النقدى واستفاد من هذه الخطـة نحـو ١½ مليون شخص هم المؤمنـون لدى فولكسفورسورج فى ذلك الوقت .

وفى الخمسينات طورت الشركة إجراءاتها من جديد فيسرتها وبسـطتها وابتكرت انواعا جديدة من المعـاملات ، وكان من اهم التطورات تطبيق نظم الأقسـاط الموحـدة التى استطاعت بها الشركة اجتذاب المزيد من العملاء وتحقيق النجاح الكبير فى ميدان عقود التأمين الصغيرة وامكنها ان تمنح العمـلاء ارباحا تعادل ٢٠٪ من الأقسـاط السـنوية .

بل إن الشركة منحت عمـلائها السابقين أصحاب وثائق التأمين على الحياة مكافآت مالية ظلت تدفعها حتى بعد انقضاء مدة تلك الوثائق ، وحققت فولكسفورسورج أهداف النفع العـام حتى فى سـياستها الخاصة باستثمار رأســمالها فخصصت مبــالغ كبيرة لاستثمارها فى أغراض الإســكان الاجتماعى بشروط منـاسبة جـداً ٠

وواصلت الشركة ازدهارها فى فترة الرواج الذى سـاد ألمانيــا الإتحــادية ، ويعتبر عـام ١٩٥٨ من المعـالم التاريخيــة فى حيــاة فولكسفورسورج من أجـل تلك العملية التى سميت « عمليـة الســداد » **Operation Settlement** وبموجبها أمكن للشركة سـداد ٧٧٠٫٠٠٠ عقـد تأمين بمبلغ اجمالى ٢٢٠ مليون مارك ألمانى وهو إنجـاز ضخم فى تاريخ التـأمين الألمانى من حيث الحجم ومن حيث التنظيم المالى والإدارة للعمليـة ٠

وتأتى فولكسفورسورج اليـوم فى المركز الثـالث بين شركات التأمين على الحيـاة فى ألمانيـا من حيث وثائق التأمين ، ويتألف جهـاز التسويق فيها من أكثر من ٣٠٫٠٠٠ شخص يعملون جزءاً من الوقت ويتمتع هـذا الجهـاز بسـمعة طيبـة جداً ، ومعظم العـاملين فيـه من موظفى النقابات العماليـة والتعاونيـات الاسـتهلاكية يحدوهم تحقيق الأهداف الاجتماعيـة وتشـكيل المجتمع الحديث على الصورة التى يجب أن يكون عليها ، وهم يرعون مصـالح المتعاملين بإخلاص وحمـاس ، وقد أثبت هـذا الجهــاز قدرته على اجتذاب العمـلاء وتوسـيع نطـاق القطاع التأمينى وتســهيل تحصيل الأقســاط بأقل نفقة ممكنة ٠

وقد أعرب كثير من العملاء عن رغبتهم فى التـأمين على ممتلكاتهم أيضــا لدى فولكسفورسورج ، وكان ذلك يسـتلزم حسن التنظيم واستخدام

الإمكانيات الى الدرجة القصوى وإنشاء شبكة من المندوبين، ولهذا السبب أنشأت فولكسفورسورج عام ١٩٢٥ شركة شقيقة لها هى شركة التأمين على الممتلكات **Sachversicherungsgesellschaft (Property Insurance Company)** وهذه أيضا استولت عليها جبهة العمل فى عام ١٩٣٣ ثم أعيد انشاؤها عام ١٩٤٧ وأطلقت على نفسها اسم **Deutiche Sachversicherung** **Eigenhilfe Hamburg** حتى عام ١٩٦٨ ثم تغير الاسم من أول ينــاير ١٩٦٩ الى : **Volksfursorge Deutsche Sachversicherung** وتشمل أنشطتها ضد الحوادث ، ولفولكسفورسورج شركتان تابعتان : أحدهما « شركة التامين للحماية القانونية **"Insurance for legal Protection"** » وشركة إعادة التأمين **" Hamburg International Reinsurance "**

الفصل الخامس

مجموعة « المنزل الجديد »

THE "NEUE HEIMAT" GROUP



تعتبر مجموعة المبانى المسماه « المنـــزل الجديد » ثالثـــة المنشـــآت الكبرى من هذا النـــوع وتتألف فى الواقـــع من مجموعتين الأولى جمعية أصدقاء أو منشـــأة مرافق عـــامة ومجموعة ثانيـــة تنتمى الى مشروعات النفع العـــام ، أمـــا الشركة القابضـــة فتسمى « المنزل الجديد وإنشـــاء المنازل » وهى شركة مرافق عامة ، وهنـــاك شركة قابضة أخرى ذات صفة نفع عـــام ولا تخضع لتشريع المرافق العامة وتســـمى « جمعية المنزل الجديد ومبـــانى المدينـــة » وكلتـــا الجمعيتان مركزهمـــا الرئيسى فى هامبـــورج وإدارتهما واحدة ، وتمتلكهما معـــا النقابات العماليـــة الألمانيـــة .

مشـــكلات سوق الإسكان :

THE PROBLEMS OF THE HOUSING MARKET

قبـــل وصف وتقييم منجزات « المنـــزل الجديد » يجب أن نشرح أولا العقبات الواقعية والإطار التنظيمى المفروض على مشروعات الإسكان المنتمية

للمرافق العــامة ، ويعتبر اســتقرار العــلاقة بين الإيجــارات والأجـــور المشكلة المركزية فى الإســكان ، بمعنى أن مســتوى الايجــار يستقر عنــد حــوالى ٢٠٪ الى ٤٠٪ من الدخل الصافى للأسر من الطبقة الدنيــا والوسطى إلا إذا تدخلت الدولة ، وسادت هذه العلاقة حتى قبــل الحرب العالميــة الأولى ســواء فى المانيــا أو فى خارجها ، وحدث منذ ذلك الحين بعض التقدم فى فنون المبــانى مما ادى الى تخفيضات فى التكلفة دون أن تؤدى الى تحســين أســاسى فى العــلاقة بين الدخل والأجور ، واستفاد المستأجرون بوجه عــام من تخفيضات التكلفة عن طريق التحســينات فى النوعيــة والجودة ، وما تزال نســبة ٢٠٪ الى ٤٠٪ السابق ذكرها ســائدة حتى الآن فى المانيــا وخارجها ٠

ويعنى ذلك عملا أن دخول العمال منخفضة جــدا بوجــه عام بالقياس الى احتياجات الإيجارات وفى هذه الظروف لا تســتطيع الجماعات منخفضة الدخل أن تحصل على مسكن تتوافر فيه المزايا التى تغطى احتياجاتها إلا إذا انفقت الأسرة فى ســبيل ذلك عن طريق تخصيص جــانب من دخولهــا فى ســبيل تحقيق هذا الغرض ٠

وليســت هذه الصعوبة ناشــئة من عوامل إقتصادية بل لظروف فنية ، ذلك لان الإنتاج اليــدوى والفردى هو الســائد فى اعمال الإنشــاءات فى معظم الأحوال برغم أن الإنتاج الميكنى اصبح الآن منتشرا فى معظم المجالات ، ولن تتحسن العــلاقة بين الأجــور والإيجارات من حيث المبدأ إلا حين تدخل طرق الإنتــاج الحديثــة صــناعة الإســكان ، وحتى ذلك الحين لابد أن تتدخل الدولة بمنح دعم **granting subsidies** يؤدى الى جعــل الأوضاع اكثــر احتمالا ، ويســمح للطبقات المنخفضة الدخل بإمكانية المعيشة فى شقق تتوافر فيها المســتويات الحديثــة ٠

وفى ســوق الإسكان ثلاثة انواع من التدخل والدعم الحكومى تطبق بترتيبات متفاوتة :

أ) تشريعات الايجار (رقابة الايجار) :
State Legislation On Rent (Rent Control)

حددت مستويات الايجار فى معظم الأقطار الأوروبية اثناء وبعد الحرب العالميـــة الأولى إما عن طريق التشريع وإما بإجراءات إدارية ، وكانت النتيجة تباطؤ إرتفاع الايجارات بالقياس الى سائر الأسعار والأجور ، وتناقصت النسـبة بين الأجور والايجارات حتى وصلت فى اوائل الخمسينات الى بين ٥٪ و ٨٪ من الأجـــور ، وصارت ملكية المســاكن غير مربحـة وانكمشت نشــاطات البناء ، وتعذر على الملاك فى بعض الأقطار مثـل فرنسا إجراء الاصلاحات الضرورية ، واتضح عقب الحرب العالميـة الثانيـة ان الرقابة على الايجارات التى استمرت عشرات الســنوات قد ادت الى فساد المدن وتدهورها وتآكل راس المال المستثمر فى الإسكان .

ب) دعم بنـاء المساكن (الدعم السلعى) :
Subsidizing House Building (Subsidizing the Commodity)

رغم رقابة الايجارات وارتفاع الأسعار والأجور كان لابد من بناء مساكن جديدة ولا يتسـنى ذلك إلا بوسيلتين : إما ان تقوم السلطات العامة ببنــاء المساكن على حسابها وتتحمل العجز ، وإما ان تقدم دعما لبنـاء المساكن ، وانتهجت المانيـا الاتحـادية هذه الخطة فى الخمسـينات على نطاق واسع .

فكان الملاك يتلقون قروضا أو إعانات لسـعر الفائدة من الاعتمادات الحكومية بشرط ان يأخذوا الايجـار على اساس التكلفة ، وامكن بهذه الطريقة إبقاء الايجـارات منخفضة نسـبيا ، وكانت الإعانة فى معظم الأحوال متوقفة على شرط آخر يجب أن يرأعيه المالك ، فكان المالك يلتزم بتأجير

الشقق الجديدة لجماعات معينة من الناس تنتمى الى الفئات التى تحددها الدولة ، وأمكن بهذه الطريقة تجديد المدن أو التوسع فيها خاصة ماتهدم منها أثناء الحرب وذلك برغم الرقابة المفروضة على الايجارات . لكن هذه الطريقة جلبت معها عدة متاعب الى جانب الاضطرار الى استمرار تقديم الأموال من الموارد الحكومية مما أدى الى الإقلاع عنها تدريجيا فى الستينات ، وأول المتاعب أن مستويات الايجارات لم تعد متناسبة مع ظروف السوق ، والثانى أن الحالة فى سوق الإسكان لم تعد واضحة ، وخلق ذلك عقبات قوية فى سبيل حركة الأيدى العاملة ، بل وأدى الى فقدان العدالة إذ استطاع من يطيقون دفع الايجارات المطلوبة فى السوق الحرة أن يحصلوا على شقق أنشئت بدعم كبير من الدولة ٠

جـ) دعم الايجار (الدعم الشخصى) :

Rent Subsidies (Subsidizing the Person)

لهذا السبب اتخذت الإجراءات فى الستينات لإلغاء القيود على الايجار من ناحية وتقييد دعم الإسكان رغبة فى خلق سوق حرة للاسكان مما أدى بالطبع الى ارتفاع مستويات الايجار حتى وصلت الى النسبة القديمة التى تتراوح بين ٢٠٪ و ٤٠٪ بين الأجور والايجارات ، وأدخلت فى الوقت نفسه طرق لمساعدة الجماعات المنخفضة الدخل ، ويسمح هذا النظام لأصحاب الدخول المنخفضة بحسب المقاييس التى تنص عليها القوانين **Scale laid down by the legislator** أن يتلقوا إعانة ايجار ، ويتفق هذا النظام الشخصى مع أوضاع السوق ويمتاز بأنه يتجنب الظلم الاجتماعى **Social injustice** ويسمح لمنخفضى الدخول بالحياة المناسبة المعقولة ، وإن كان لا يقطع الخلاف حول مستوى الدخل الذى يوجب الحصول على الإعانة ٠

والى جانب تلك العقبة الرئيســية فى ميــدان الإســكان التى لا تستطيع جمعيات الإسكان إزالتها توجد مشــكلات اخرى عديدة تستطيع تلك الجمعيات المســاعدة فى حلها او تصحيحها او موازنتها .

فهذه المشــكلات تختلف عن مشكلة الفرق بين مستوى الايجار ومستوى الأجــر فى انها ذات صفة اقتصادية بينما مشكلة هذا الفرق ترجع لأســباب فنية ، والواقع ان المشكلات المشــار إليها ترجع اساسا الى عدم مرونة العرض والطلب فى اسواق الإسكان .

ويعتبر الإسكان المثل الممتاز على الســوق غير الكامل لاسباب اولها ان اســواق الإسكان خاضعة لقيود إقليمية ، فالإسكان سلعة غير قابلة للنقل وزيادة الطلب عليه فى مكان ما لا يمكن إشــباعها بتوافر العرض فى مكان آخر ، وثانيها ان اسواق الإســكان قليلة المرونة جــدا فلا يستجيب العرض للطلب إلا فى حدود شديدة الضيق بسبب الزمن الذى يســتغرقه الإنشــاء ، وثالثها ان الهجرة تتخذ اتجاها واحدا من الريف الى المدينة ، فقد كانت نسبة السكان قبــل التصنيع ٢٠٪ فى المدن ، ٨٠٪ فى الريف ثم انقلبت تقريبــا بعد التصنيع ، وتؤدى الهجرة الى زيادة الطلب على المساكن فى الأماكن المزدحمة ، وإن كان هذا الاتجاه اخذ يخف بسبب الســيارات التى تهيىء للعمــال فرصــة الإقامة فى اماكن بعيــدة نوعا من مكان العمل ، ويلاحظ ان الحاجة تتزايد للمســاكن ووســائل الراحة بزيادة التحسن فى مســتويات المعيشــة .

مشروعات الإسكان ذات المصلحة العــامة :

PUBLIC UTILITY HOUSING ENTERPRISES

تؤدى هذه العوامل الثلاثة وهى قلة مرونة العرض ، والهجرة من الريف الى المدن ، وزيادة الطلب لاسيما فى الأماكن المزدحمة حيث يقيم

المهاجرون عـادة الى زيادة ارباح اصحاب العقارات بمعدلات عاليـة ليس لها ما يبررها ، ولذا نشـات مشروعات المصلحة العامة لمعادلة الأضرار الاجتماعيـة الناجمة عن العوامل الثلاثة ، واسـتطاعت هذه المشروعات ان تنجح فى مهمتها وقام أول المشروعات بشـــكل يماثل الجمعيات التعاونيـة اى على اساس من التقاليـد الأسرية البورجوازية المحافظة ، والشـعور الإنسـانى ، والفهم الاجتماعى والرغبـة فى الاصـلاح ، وهى الحـوافز التى دفعت نفـر من ذوى النظرة التقدميـة ليحـــاولوا محـــاربة احوال الإسـكان البائسـة والايجـارات الباهظة ، التى عمت فى اواخر القرن الماضى ، وادى الانفجار السكانى إلى مزيد من سوء الحال بالنســـبة لهاتين المشكلتين ٠

ويمكننا ان نميز ثلاث مراحـل فى نشـاة مشروعات الإسكان ذات المصلحة العـامة ، ففى منتصف القرن التـاسع عشر تحققت انجـازات متناثرة على أيدى بعض الرواد ، ولما حصلت الجمعيات التعاونيـة على حقوقهـا وقامت على اســـاس تشريعى معين أنشـئت بعض الجمعيات الإسكانيـة التى اتخذت شـكل جمعيات الأصدقاء والتعاون المتبادل ، وبدأت المرحـلة الثالثة عندما دخلت الى الميدان مؤسسات وجمعيات عامة متأثرة بالقوى الاجتماعيـة واخذت تعالج مسـالة الإسـكان ، ومن ضمن هـذه المؤسسات بعض هيئات التامينات الاجتماعيـة ، ثم اشـتركت فى الأمـر السلطات المحلية والبلديات عقب الحرب العالميـة الأولى كما اشتركت ايضا حكومات الولايات فى المانيـا ويلاحظ ان مشروعات الإسـكان الأسرية « هيمستاتن **"Heimstatten** » ترجع فى أصولها الى جمعيات الإسكان الإقليمية التى نشأت فى بروسـيا فى تلك الحقبة ، وبدأت النقابات المختلفة تهتم بالأمر ايضـا ثم نشطت الكنائس والشركات الصناعية آخر الأمر ٠

وهكذا كانت بداية مشروعات الإسكان ذات المصلحة العامة التى :

ساندتها الدولة كما ساندت التعاونيات ومنظمات المساعدات المتبادلة ، وفيما يلى الصفات المميزة لهذه المشروعات :

١ ـ الإلتزام ببناء المساكن للجمهور، فيجب أن تواصل جمعيات الإسكان ذات صفة المصلحة العامة إنشاء المساكن بلا توقف وإلا فقدت صفة المصلحة العامة بمجرد توقفها عن البناء واتجاهها الى إدارة مبانيها فقط ، ويجب ايضا أن تركز نشاطها على إنشاء المساكن الصغيرة للجماعات منخفضة الدخل ٠

٢ ـ يجب عليها تشجيع الإصلاح الإسكانى والاسهام فى تحسين نوعية الاسكان الى ما يفوق المستوى الذى كان يقدم عادة لتلك الجماعات ، بحيث يصل الى المستوى الإسكانى المناسب الحديث ٠

٣ ـ يجب أن تطبق مبدأ سعر التكلفة **Principle of cost price** بمعنى أن جمعيات الإسكان ذات صفة المصلحة العامة عليها أن تراعى دائما سعر التكلفة عند تحديد مستويات الإيجار ، فلا يسمح لهذه الجمعيات أن تستغل ندرة المساكن لتحقيق أرباحها(١) ٠

٤ ـ تراقب الدولة أعمال تلك الجمعيات ونشاطها وتشرف عليها من خلال إدارات الرقابة الحكومية المختصة وعلى الجمعيات أن تقدم حساباتها لجهات المراجعة المحاسبية المختصة ٠

٥ ـ تحدد الأرباح التى تصرف لرأس المال بمالا يزيد عن ٤٪ ٠

٦ ـ يجب على الجمعية تكوين رأس مال اجتماعى يستخدم بصفة دائمة للأغراض الاجتماعية فإذا صفى المشروع أو انحل لا يحصل المؤسسون

(١) **Cf. G. Wiegand, (Public Utility Housing Enterprises — Their Development, Character, and Adversaries), Hamburg, 1962.**

إلا على القيمة الأسمية لراسمالهم ــ اما راس المال الذى تراكم وتكون بعد ذلك فيستخدم لأغراض المصلحة العامة وحدها ٠

وقد ساندت الدولة اغراض مشروعات المصلحة العامة لأول مرة عام ١٨٩٤ بتشريعات خاصة على المستوى القومى ، واعتمدت كثيرا من التشريعات التى صدرت اولا على النطاق القومى كتشريعات قوميسة عامة ، ونصت التشريعات على حق الحكومة فى الرقابة والإشراف لضمان مراعاة الإدارة لقواعد القانون ٠

وانشئت مشروعات الإسكان ذات صفة المصلحة العامة منذ بدايتها وحدات كبيرة ، ونشا اول مشروع كبير من هذا النوع من خلال هيئة تامينات اجتماعية ، وأنشىء مشروع آخر بتعاون مشترك بين الحكومة وصناعة تعدين الفحم ، ونشا مشروع ثالث كنتيجة لتحويل الإسكان الصناعى الى إسكان مصلحة عامة ، اما المشروع الذى نتناوله هنا اى « نيوهيمات » فيرجع اصله الى جمعيات الإسكان التابعة للنقابات العمالية ، كما انشىء مشروع **DEWOG** وغيره عام ١٩٢٤ ٠

تاريخ « نيوهيمات » :
THE HISTORY OF THE "NEUE HEIMAT"

انشئت فى ستينات القرن الماضى تعاونيات إسكانية بتوصية من اول اجتماع لجمعيات العمال الذى انعقد فى فرانكفورت(٢) ٠ لكن عاق تطورها ان

---

(٢) **Cf. "Die Entwicklung des gewerkschaftlichen Wohnungsbaues" ("The development of Trade Union House Construction") "Neue Heimat", p. 15.**

التشريعات التعاونيـة كانت تنص عندئذ على مسئولية الأعضـاء مسئولية غير محدودة عن ديون الجمعيات ثم ادخل فى عام ١٨٨٩ تعديل على القـانون اصبح الأعضاء فيه بموجبه مسئولين بمقدار ملكيتهم من الأسهم التعاونية ، واختير شـكل الشركة المسـاهمة لأسـباب فنية عندما انشئت مثـل هـذه المشروعات فيما بعد فى عـام ١٩٢٤ عندما انحسرت موجة التضخم ، فقد ادى النقص الشديد فى المسـاكن عقب الحرب العالميـة الأولى الى موجة نشـاط فى إنشـاء جمعيات الإسـكان النقابيـة ، وانشئت شركة توفيـر الإسـكان الألمانيـة : **"Deutche Wohnungsfursorge AG"** المعروفة بالحروف **DEWOG** باشـتراك ثلاثة اتحـادات نقابية هى اتحاد العمال ، واتحـاد المسـتخدمين والموظفين واتحـاد مشروعات الإنشـاءات الاجتماعيـة .

وفى عـام ١٩٢٤ انشـئت فى ولاية هيس **Hesse** شركة إنشـاء المسـاكن ذات صـفة المصلحة العـامة بولاية هيس وهيس - ناسـاو **Gemeinnutzige Wohnungsbau-AG Hessen und Hessen-nassau** المعروفة بحروف **GEWOBAG** مـع شركتها الزميـلة فى بريمين **Bremen** والمعروفة بحروف **GEWOBA** ، وانشئت فى اتحاد الرايخ الألمانى شركات بناء اخرى تابعة للنقابات وترأسها شركة قابضة تعرف بالحروف **DEWOG** التى اقامت خمس وكالات فى انحاء البـلاد كانت تعمل كمؤسسات استشارية تمد مشروعات الإسكان النقابية بالنصح والإرشـاد خاصة فى الشئون المالية والفنية ثم تحولت هـذه الوكالات الى شركات تابعـة لشركة **DEWOG** التى اخذت تقيم شركات جديدة .

ويلاحظ انه لم تشـكل جمعية مركزية للاسكان لأن اعمال الانشاءات لا تخضع بسـهولة للمركزية ، ولم يكن سوق الإسكان فى أى وقت من الأوقات سـوقا مركزيا او موحـدة بل كانت وما تزال مؤلفة من اسـواق قطاعيـة

كثيرة تسـود فى كل منها ظروف مختلفة وعنـدما ضمت حكومة النـازى مجموعة DEWOG الى جبهة العمل الالمانية عام ١٩٣٣ كانت المجموعة تملك ٨٠٫٠٠٠ مسكن كانت قد اقيمت فى انحـاء البـلاد اثناء المدة من ١٩٢٥ الى ١٩٣٣ ·

وفى عام ١٩٢٤ انشأت اتحادات المستخدمين التى كانت منضمة الى اتحاد النقابات الحرة ، شركة الادخار والبناء كشركة تابعة لشركة DEWOG وفى عـام ١٩٢٩ انشـأت النقابات اليمينية الشركة المسـاهمة لإنشـاءات المسـاكن ، واصبحت فى بداية عام ١٩٣٣ تمتلك نحـو ١١٫٠٠٠ مسكن و ١٧٥ مبنى تجـارى انشـأتها فى المدة من ١٩٢٤ الى ١٩٢٩ ، وانشأت GEHAG اكثر من ٩٫٠٠٠ شقة منها ٨٫٠٠٠ شقة مؤجرة وكانت لمنظمات المسـتخدمين فى عهد حكومة ڤيمار Weimar جمعياتها الإسكانية الخاصة ، وانشـأت عـام ١٩١٨ شركة هيمات Heimat وشركة مساهمة اخرى عرفت بالحروف GAGFAH التى انشـأت ٥٣٫٥٠٠ مسكن حتى نهاية عام ١٩٢٩ منهـا ٣٢٠٠٠ مسـكن كانت تديرها بنفسـها ·

وتهدمت اكثر المسـاكن النقابية اثناء الحرب العالميـة الثانيـة ، اما ما تبقى فكانت تديره السلطات العسكرية ثم اعيدت بالتدريج الى النقابات ·

وكانت اول شركة مبـانى تخرجمن يد سلطات الحلفاء العسكرية شركة نيوهيمات كاسل Neue Heimat Kassel التى يمكن ان تعتبر نواة مجموعة « نيوهيمات » الحاليـة ·

وكان هنريش بليت Heinrich Plett الذى اعطى دفعة قوية لبنـاء المسـاكن الاجتماعيـة عقب الحرب يعمل عنـدئذ فى كاسل ، ثم انشـأ « نيوهيمات » عندما نقلت الى هامبورج وفى المدة من ١٩٥٤ الى ١٩٦٠

اخـذ المجلس المركزى لاتحاد النقابات العماليـة بنقل جميع الأسهم السابقة فى جمعيات الإسكان والتى اعيدت له الى « نيوهيمات » « هامبورج » التى اصبحت اليـوم اكبـر جمعية بين اكثر من ٢٠٠٠ جمعية إسكان فى المانيـا الاتحـادية وتدبير اكثر من ١٪ من جميع المساكن الموجودة فى المانيا الإتحـادية وتبلغ قيمة اصولها اكثر من ٥ ملايين مارك المانى ٠

انجازات نيوهيمات فى ميدان النفع العام :

THE COMMONWEAL ACHIEVEMENTS OF THE "NEUE HEIMAT"

تمثل انشـطة نيوهيمات كفاحا ضـد الايجـارات البـاهظة التى تضخمت بسـبب الهجرة وقلة مرونة عرض المنازل وزيادة الطلب بسبب ارتفاع مستوى المعيشة ، ولا تسـتطيع منشآت النفع العام استغلال ظروف السـوق لتحقيق الأرباح لأنها ملتزمة بمراعاة مستوى التكاليف ، ومن ناحيـة اخرى فإن أصحاب الأملاك يحددون الايجارات على اساس آخـر التكاليف ، اى تكلفة أحدث المبـانى واكثرها نفقة مع مراعاة قدم المنازل ٠

وتحدد جمعيات الإسكان الايجارات على اساس مسـتوى التكلفة فى سـنة الإنشـاء زائدا التكاليف الإدارية المعتمدة من الدولة ، فهى تعمل بهذه المثابة كقوة تنظيم للسوق بينما تلتزم فى الوقت نفسـه بمبادىء الإقتصـاد السوقى ٠

ولا يقتصر اثر « نيوهيمات » على كونها عامل تنظيم بالصورة المشار إليها فيما يتعلق باسعار وعدد المساكن بل يتجاوز اثرها كل ذلك لتكون عامل تاثير على عرض المساكن من حيث نواحى الجودة والنواحى الاجتماعية ،

وهى تحدث هذا الأثر أولا بالإصلاح الإسكانى طبقا لقانون الاسكان للمصلحة العامة ثم ثانيا بتحسين نوعية المساكن لمستوى يفوق المعتاد والمتوافر عادة للجماعات منخفضة ومتوسطة الدخل ·

وساهمت جمعيات الإسكان كثيرا فى تحسين مستويات الإسكان الى درجة أنه لم تعد تبنى اى شقق الآن بدون حمامات ، ولا يقام مبنى سكنى مجمع بغير مساحات خضراء وملاعب للأطفال ، فقد وضعت تلك الجمعيات مستويات اصبح الغير يلتزمون بها ·

وفى كثير من المدن تنازلت نيوهيمات عن حقها فى اختيار السكان واخذت تضع شققها الجديدة تحت تصرف البلديات وسلطات الإسكان التى تقوم بتخصيصها ، وتساعد نيوهيمات بذلك على تخفيف النقص فى المساكن ، اما اصحاب الأملاك فهم يختارون عادة السكان الذين يمتازن باليسر المالى والهدوء ، ومن ناحية اخرى تؤجر نيوهيمات المساكن للأسر ذات الأطفال الكثيرين ولطوائف كثيرة محرومة من المساكن ولا يمكن ان تجد مساكن إلا عن طريق نيوهيمات ·

ومن التحسينات التى ادخلتها نيوهيمات على شئون الإسكان انها تمنح المستاجرين فى الواقع حقا دائما فى المسكن ماداموا لا يسيئون استخدامها ، كما انها تؤجل تحصيل الإيجار بالنسبة للعمال النقابيين فى احوال الاضراب او اغلاق المصانع ·

التحول الى إنشاء المدن :

TRANSITION TO THE CONSTRUCTION OF TOWNS

انتهجت نيوهيمات فى الخمسينات خطة إعداد مشروعاتها لمواجهة الاحتياجات العاجلة ، غير ان اهدافها منذ إنشائها كانت تحقيق النظريات الحديثة فى إنشاء المدن وتمشيا مع هذا الغرض عملت على إنشاء

اعـداد كبيرة من المجمعات السـكنية معظمها فى ضواحى المدن الكبرى ، وكلها يتخللها المنتزهات ومزودة بكافة مسـتلزمات المجتمع الحديث ، مثـل مراكز للتسـويق والملاعب ودور الحضـــانة ، والمراكز الثقافيـــة المتنوعة والمنشـــات العامة كالمدارس والمستشفيات والعيادات الطبية والنـوادى ومساكن الطلبة ودور المسنين والمعوقين ، وتلجأ الجمعية فى مشروعاتها الى لفيف من اعظم المعماريين ذوى الشهرة العالمية ، ويكفى فى هذا الصدد ان نذكر البروفيسـور ارنست ماى **Ernest may** المستشار المعمارى الدائم لإنشـاء المدن وفرنـر هيبيراند **Werner Hebbrand** وابفـــار التـــو **Abvar Alto**

والتزاما بمبـادىء النفع العـام فى ميـدان الاسكان اخذت نيوهيمات توسـع ميـدان نشـاطها من إنشـاء المسـاكن للوفاء باحتياجات الجماهير الى التطوير الشـامل للمدن ، وهكذا بدا عهد جديد لمجموعة نيوهيمات كلها التى اتمت إنجـازات رائعة منها مسـاكن كيزر سلوتين **Kaiserslauten** وحى هانسـا **Hansa** ببرلين والحى السكنى الجديد « نيوفار » **Neúe Vahr** فى بريمين ، ومدينـة الحدائق فى فيـديل **Wedel** قرب هامبـورج ، وحى نيوالتـونا **Neue Altona** الحديث بمدينـة هامبـورج ذاتهـا ، وهنـــاك إنشـــاءات جـديدة تحت الإنشـاء او التخطيط فى مدن موشن ـ بيرلاخ **muchen-perlach** وهامبـورج وربريمن .

واصبحت إزالة المبـانى القديمة والأكواخ مسـالة هامة الآن فى المدن « ويمكن تسـمية الدور الذى تقوم به بـ « تحقيق التكامل مع نظم المبانى فى المدينـة مسـتقبلا **"Integration into city building systems** إذ لابد لنـا مسـتقبلا من إنشاء مناطق احسن تخطيطا من قبل بسـبب الإسراع المتزايد فى الحيـاة الإقتصادية وفى الأدارة وفى حيـاة المجتمع »(٣) .

---

(٣) **A. Vietor, in Die Welt, 27th April, 1967.**

وتحـاول نيوهيمات ايضـا - الى جانب إزالة الأحيـاء الفقيرة - تجديد مراكز المدن فى التجمعات الحضرية الكبرى ، وإنشـاء المسـاكن قرب اماكن العمل بدلا من الاتجاه بعيداً ثم بعيدا فى اتجاه الضواحى ، إذ أن الضواحى السكنية خارج المدن كثيرا ما تتطور الى مدن للنوم فقط برغم ما يكتنفها من أحزمة خضراء .

« نيوهيمات ستاتيباو » : البيت الجديد وتعمير المدن

"NEUE HEIMAT STADTEBAU" ("NEW HOME TOWN CONSTRUCTION")

انشـأت نيوهيمات مشروع النفع العـام المسـمى « نيوهيمات سـتاتيباو » اى نيوهيمات لانشـاء المدن - ويعتبر هذا المشروع الجديد اداة ممتازة لتنفيذ الالتزامات الجديدة فى بناء المدن واصبح هذا المشروع الجـديد اداة المجموعة للقيـام بأى مشروع من اى حجم وازالة الأحيـاء القديمة وإعادة تنظيم المجتمعات ، وحـدد هذا المشروع لنفسـه هـذه المسـئوليـات : « واجبنا إيجـاد الظروف اللازمـة فى المدن والبـلديات والأقاليم بأسرها لنوفر فى المستقبل نفس فرص المعيشة والتعليم والمهن لكل إنسـان فى المانيـا ، بمعنى توفير فرص متماثلة فى اماكن العمل وفى المسـاكن وفى مقـومات التعليم ، والتسلية والترفيـه والمنشـآت الاجتماعيـة ... ومن المهم توفير كل هذه المقومات وكل هذه الفرص التى تتولد عنها لكل إنسـان ما امكن ذلك »(٤) .

---

(٤) **A Vietor, ("From a House Building Enterprise to an Enterprise Group Constructing Entire Towns"), (Neue Heimat, Review of Modern Dwelling and Town Construction a Monthly) 1970, No. 1, pp. 28/29.**

وتتألف نيوهيمات للمدن من ثمانى منشـآت إقليمية تابعة لإنشـاء المدن وبنـاء المسـاكن على نطاق واسـع ، ولذلك فلا يمكن ان تقوم بعملها إلا بقدر من اللامركزية ، ولا يدار مركزيا سـوى التمويل والتخطيط وافتتاح المشروعات الكبـرى ، وتشـمل نيوهيمات لإنشـاء المدن خمس شركات قابضـة الى جانب شركة الإنشـاءات التجارية الى اقيمت عـام ١٩٦٢ للقيـام بأعمـال تخطيط وتمويل وإنشـاء المبـانى التجارية ، ومؤسسة نيوهيمات للبلديات التى انشئت عـام ١٩٦٤ لتخطيط وتمويل وإنشـاء مبـانى الهيئات العامة ، ثم اضيف اخيرا للمجموعة عام ١٩٦٥ شركة استشارية للإنشـاءات التجارية ، ويشـمل برنامج شركة الإنشـاءات التجارية مجموعات الحوانيت ، ومراكز تسـويق ، وفنـادق ، وإنشـاءات صناعيـة كاملة(٥) وتقيم نيوهيمات للبلديات المستشفيات ورياض الأطفال والمدارس والجـامعات ودور المسـنين والملاعب للمدن والسلطات المحلية ٠

وتسـتطيع الشركة إذا طلب منها ذلك القيام بكافة الأعمـال التجارية والفنية والتنظيمية والتمويلية ، مما يتيح للمدن والسلطات المحلية إقامة هذه المنشآت دون أن يكون لها سابق خبرة ، خاصة وان الترشيد والمبانى سـابقة التجهيز تنتج وفورات كبيرة جدا فى مثل هذه المشروعات ٠

ومن المؤسسات التابعة لنيوهيمات لبنـاء المدن جمعية الإسـكان والتوطين المعروفة بالحروف **GEWOS** وتتولى تخطيط المدن وأبحاث السوق وبحث احتياجات سوق الإسكان وتحديد وتخطيط اساس هذه الأنشطة ٠

ومن توابع نيوهيمات لبنـاء المدن منشـأة نيوهيمات الدوليـة ولها أسـهم فى عـدد من شركات الإسـكان فى الخـارج ، وتعمل على نقل الخبـرات العالميـة الى المانيـا ونقـل الخبرة الألمانيـة للخـارج فى مجال الإسـكان والإنشـاءات وتتركز معظم انشطتها الانشـائية فى بلاد السوق الأوربية المشـتركة لاسيما فرنسـا وإيطاليـا ولكنها تجتهد فى إقامة سوق

(٥) Ibid., p. 6.

مشتركة فى مجـال الإسكان والإنشاء ، وتقـدم النصـح للدول الصغيرة والنقابات فى البـلاد النامية وبذلك تساعد على النهوض العالمى بطريقتها الخاصة ٠

إعادة تنظيم سوق الإنشـاءات :
REORGANIZATION OF THE CONSTRUCTION MARKET

من اغراض النفع العـام التى تقوم بها نيوهيمات إعادة تنظيم سوق البناء إذ لا يتسنى سوى بهذه الطريقة إيجـاد الظروف اللازمة لحل مشكلة ارتفـاع الايجارات وتعتبر نيوهيمات رائدة فى المنـازل سابقة التجهيز التى تمثل نحو ٤٠٪ من مجموع إنشـاءاتها ، ولهذه الطريقة اثر كبير على خفض التكلفة وسرعة الإنشـاء كمـا ان لجـوء نيوهيمات الى المبانى سابقة التجهيز والتوسـع فيها يقنع شركات البنـاء الأخرى بفوائدها ومن ثم تتجه الى اقتباسها ٠

ولا يعنى إعادة تنظيم سـوق البناء ان ايام شركات البناء الصغيرة قد انتهت ، بل معناه ان المستقبل سوف يشـهد تقسـيما للعمل ابعد مدى بين المنشـات الكبرى والحرفيين الصغار ، وما يـزال امام هؤلاء الحرفيين فسـحة من الوقت للعمل فى مجـال إزالة المنـازل القديمة وتجديدها ، وعلى وجه العموم فإن سياسة نيوهيمات ليست موجهة ضـد المقاولين المتوسطين غير ان نيوهيمات فريدة من نوعها فى اوروبا ، واستطاعت من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ إقامة ٣٥٠ر٠٠٠ مسكن وحانوت ومنشـاة اجتماعية ، وتسـاهم نيوهيمات لإنشاء المدن فى اكبر الشركات باوروبا الغربية ، وانشـات منـاطق كاملة تسـتوعب نحو ٤٠ر٠٠٠ شخص فى ١٠ر٠٠٠ مسـكن مع كافة المنشـات التابعة اللازمة لهم ، وهى بسبيل إعداد مشروعات جديدة كبرى تشـمل ١٦ر٠٠٠ مسكن ، مع قدرتها على تخطيط وتمويل وتنفيذ كافة المشروعات بوسائلها الخاصة ٠

الفصل السادس

بنـــوك العمـــال

WORKERS' BANKS

تعتبر بنـــوك العمــال رابـع أكبـر المشروعات التابعة لتعاونيـات المســتهلكين ونقابات العمال وقـد اندمجت هـذه البنوك الآن فى ما يســمى « بنك النفع العــام » Bank Fur Gemeinwirtschaft

والواقع أن انشــطة النفع العــام ليســت شــيئا جديدا بالنســبة للقطاع المصرفى ، فقـد وجـدت فى المانيـا منـذ ١٨٥٠ مؤسسات عديدة تشـبه البنـوك منها عـدد من البنـوك الصـغيرة تديرها جماعات عماليــة(١) • وكانت تتألف رؤوس أموالها أساسا من مســاهمات النقابات واتحاداتها والمجالس التى

(١) This historical description follows the latest summary of this chapter of German banking history by Achim von Loesch, about "The History of workers' Banks in Germany untill 1933) in Topical questions on the Credit System), Frankfurt, 1964, p. 179 seq.

تدير الممتلكات النقابية ، ومن هنا كانت تسميتها « ببنوك العمال » ووجدت ايضا مؤسسات تشبه البنوك تتبع تعاونيات المستهلكين او اتحاداتها المركزية او جمعيات تجارة الجملة ٠

ويكمن وراء هذا التطور التاريخى ان اعضاء النقابات الالمانية كانوا يدفعون اشتراكات كبيرة نوعا تبلغ اجر ساعة فى كل اسبوع ، وامكن بفضل هذه الاشتراكات التى كانت سارية حتى قبل الحرب العالمية الأولى ، ان تستخدم النقابات فى إدارة مكاتبها موظفين على كفاءة عالية وأن تقسيم المبانى السكنية والمدارس ثم يتبقى لها احتياجات كبيرة يمكن استخدامها فى احوال الإضرابات ٠

ونشا عن وجود تلك الأموال السائلة الكبيرة القيمة قبل الحرب العالمية الأولى قيام منشآت ائتمانية او منشآت شبيهة بها ، ويمكن تقسيم منشآت الإئتمان والادخار التى قامت قبل الحرب العالمية الأولى الى خمس فئات حسب اغراضها التى تحدد ميادين نشاطها وهى :

١ - صناديق الإدخار والاقراض والتامين على الحياة
Savings, loan and life Insurance Funds

٢ - بنوك الادخار للاتحادات المهنية
Savings banks of professional associations

٣ - بنوك موظفى الحكومة .Civil servants' banks

٤ - بنوك الادخار لتعاونيات المستهلكين
Consumers' cooperatives' banks

٥ - بنـوك النقابات العمالية   Trade union banks

ولم تكن لأى من فئـات هذه المنشـآت الماليـة والائتمانية التابعـة للنقابات والاتحادات المهنيـة أية آثار مسـتمرة وظاهرة لأنها كانت تتبع فى المقام الأول أهداف النقابات والتعاونيـات ، بل بدا عليها جميعا من الناحيـة الفنية المصرفية مظـاهر الضعف ، ولم تتمكن من إحراز بعض النجاح إلا فى ظروف تاريخيـة خاصة ، وإنما نذكرها هنا لأن مثيلاتها ما تزال قائمة فى الخارج ، ولأن البعض يقترح من وقت لآخر إنشـاء أمثالها رغم تجارب الماضى ٠

بنوك العمال وموظفى الحكومة :

WORKERS' AND CIVIL SERVANTS' BANKS

ظهرت بنوك ادخـار واقراض صـغيرة وجمعيات أصـدقاء للوفـاء بالاحتياجات اليوميـة للنقابات وكان ظهـورها بفضـل تراكم الأمـوال لدى هذه النقابات ولم تكن تلك المنشـآت تستثمر أموالها بنشـاط بل اقتصرت على إقراضها لمنشـآت أخرى ، وأصبحت فائضـة عن الحاجة بعد إصلاح حين اتسعت شـبكة بنوك الإدخار ، والواقع أن مهام تلك البنوك انتقلت اليوم الى بنوك الادخار العامة والبلدية ، وضعفت بنوك الادخار والاقراض النقابيـة وجمعيات الأصدقاء عن المنافسـة بنمو شبكة بنوك الادخار الكبيرة نموا سريعا ٠

ومن ناحية أخرى أنشـأت المنظمات المهنية المماثلة للنقابات بنـوك

ادخـار خاصة بها فى الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى ، فأنشأ اتحـاد رؤساء العمال إدارة للادخار تحولت عام ١٩٠٧ الى بنك ادخار رؤساء العمال الألمانى ، وعلى نفس المنوال أنشأ الاتحـاد الوطنى الألمانى للكتبة فى هامبورج ، وأتحاد المستخدمين والموظفين الفنيين بنك الادخار لموظفى الحكومة والصناعة عام ١٩٢٢ ٠

واتضح أن المؤسسات المالية التى تقوم برعاية مصالح الجماعات الميسورة من الموظفين هى التى تسـتطيع البقاء لأن تلك الجماعات وحدها كانت قادرة على تكوين مدخرات مستمرة وباقية فى تلك الفترة ، ومع ذلك لم تسـتطع تلك المؤسسات النمو بل ظلت صغيرة وبلا أهمية ٠

وظهرت فى تلك الفترة شبكة كبيرة من بنوك الموظفين متنكرة فى شكل جمعيات تعاونيـة ، وكان الدافـع على إنشـائها أن الموظفين كانوا يلاقون صعوبات كبـرى فى الحصـــول على الائتمان فى وقت لم يعرف فيــه الإئتمان بالتقسـيط ، وغالبا ما كانت بنوك الموظفين تتصـل بالجمعيات التعاونيـــة الشرائيـة مما ساعد على إنتشـارها سريعا كى تقدم الإئتمان من ناحيـــة وتتلقى الودائع الادخارية من ناحيـة أخرى ، وساعد أيضا على قيـام هذه البنـوك تعديل قانون التعاون فى بداية القرن ، وانتهت هـذه الحقبـة فى العشرينات حين أصبحت بنوك ادخار الموظفين الفرع الثالث لتعاونيات الائتمان فى بنـوك رايفيزن والبنوك الشـعبية ، لكنها احتفظت بشـبكة المقاصـة الخاصة بها **clearing network** وجهازها المركزى التابع لاتحاد البنوك التعاونيـة ، وكان هذا الفرع الثالث مكونا عـام ١٩٣٠ من ٧٧ بنك ائتمان للموظفين بلغت ميزانيتها العموميـة ١٥٥ مليون مارك ، لكنها ما لبثت أن انهارت فجأة بسـبب إفلاس أحد بنـوك الموظفين فى برلين ، ولم يكن هذا البنـك تابعا لنظام بنوك الموظفين ولا منتميا إليه لكن إفلاسه خلق أزمة ثقة ذهبت ضحيتها بنوك الموظفين كلها التى عانت حالة من الإعسـار الشـديد بسـبب ذلك ٠

غيـر أن منشـآت الادخـــار والاقراض النقابيـة والمهنية والخاصة بالموظفين لم تتمكن أبدا من تحقيق مبدأ المعونة المتبادلة وفلسفته الأساسية ، فلم تتمكن من إنجـاز الآمال المعقودة عليها وما كان ينتظر منها من دفـع فوائد لصغار المودعين بمعدلات تزيد على البنوك الأخرى وتقديم الائتمان الرخيص لأعضائها فى الوقت نفســه ·

وكيف يتحقق الإئتمـان الرخيص إذا كانت الودائع الادخـارية اكبر تكلفة ؟ ··· ويلاحظ أن بنوك الادخار وتعاونيات الائتمان وجمعيات التأمين كانت موجودة فى كل مكان تقريبا فى ذلك العهد تجاهد فى خدمة « الرجل الصغير **small man** وتلبية حاجاته وفى توسيع رقعة نشاطها أيضا ، وعلينا أن نتذكر أيضا أن أجور العمال بل وأجور موظفى الحكومة كانت على العموم أقل من المستوى الذى يسمح بتراكم المدخرات ·

والحقيقة أن بنوك الادخـــار والاقراض التى يقتصر نشـــاطها على جماعات معينة تظل دائما فى وضع أدنى من المؤسسات الأخرى التى لا ترتبط بأية جماعات معينة ، فلا تستطيع أية منشآت من هذا النـوع ـ لاسـيما المنشآت الائتمانية أن توفر عنصر الأمان اللازم للنجاح مادامت تعمل على أساس اعتبارات اجتماعيـة ضيقة ، لأن المجال يضيق أمامها فى توزيع المخاطر سواء بالنسبة للمدينين أو الدائنين ومن ثمة يتعرض المقترضون لكثير من أنواع المخاطر والأخطار ·

بنوك الإدخار التابعة لتعاونيات المستهلكين :
CONSUMERS' COOPERATIVES' SAVINGS BANKS

انشـأت تعاونيـات المسـتهلكين المحليـة بنـوك ادخار خاصة بهـا شأنها فى ذلك شأن المنظمات العمالية ، ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك الى

أن تلك التعاونيات نادراً ما كانت تستطيع التعامل مع بنوك الادخار وبنوك القطاع الخاص الأخرى التى كانت أساسا موجهة لخدمة الطبقات الوسطى ، وشقت جمعية تجارة الجملة لتعاونيات المستهلكين الألمانية فى هامبورج الطريق بإنشائها أول بنك ادخار تعاونى كان يؤدى أيضا وظيفة إدارة المقاصة المركزية ، وكانت تلك الجمعية تابعة لاتحاد النقابات الحرة (الاشتراكية) ثم تبعتها فى هذا السبيل جمعية تجارة الجملة التابعة للنقابات العمالية المسيحية فى كولونيا ٠

ويتمثل الغرض الرئيسى من إنشاء هذه المراكز لتجميع المدخرات فى محاولة الحصول من الأعضاء على الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التجارية والإنتاجية الخاصة بالحركة ، أما التمويل الخارجى فيأتى طبيعيا للمشروع تبعا لمبدأ تغطية التكاليف ٠

وهكذا انشئت إدارة الادخار ليحل التمويل بالائتمان من الأعضاء محل مبدأ التمويل الذاتى حيث أن الأعضاء هم فى نفس الوقت زبائن المشروع ، ويعتبر ذلك أحد الأسباب الحاسمة للاقدام على إنشاء هذه المراكز التعاونية لتجميع الودائع ٠

ولم تكن تعاونيات المستهلكين الألمانية فريدة فى هذا الميدان ، بل إن تعاونيات المستهلكين فى بريطانيا وفرنسا اتجهت نفس الاتجاه من حيث إنشاء مؤسسات الادخار واستطاعت تعاونيات المستهلكين البريطانية أن تتصرف فى عام ١٩٢٢ فى ودائع بلغت ١٤ مليون جنيه استرلينى ، بينما بلغت الودائع الموضوعة تحت تصرف تعاونيات المستهلكين الفرنسية ٦٠ مليون فرنك ، وبلغت الودائع فى الادارات المصرفية بجمعية تجارة الجملة (GEG), (GEPAG) ٤٥٠ مليون مارك عام ١٩٣٠ ٠

وكفت تعاونيات المستهلكين الألمانية عن فتح نوع ادخار خاصة بها منذ الحرب العالمية الثانية لأن من الصعب القيام بالأعمال المصرفية جنبا الى جنب مع تجارة القطاعى والمبيعات اليومية ، ولأن المؤسسات المالية من القطاع الخاص أخذت تتعامل مع تعاونيات المستهلكين مما جعل الاعتماد على أموال الأعضاء يفقد أهميته ، ولأن التمويل من الأعضاء لا يمكن أن يحل تماما محل التمويل الداخلى ، إذ أن رأس المال الذى تحصل عليه الجمعية من أعضائها ليس فى الحقيقة سوى تمويل خارجى ، ولابد من تمويل داخلى حقيقى لمعادلة المخاطر ٠

وبعد إلغاء القيود التقليدية على العائد التعاونى لم تعد هناك حاجة حقيقية تحفز الأعضاء على إيداع مدخراتهم لدى التعاونيات الاستهلاكية ، فقد كان الأعضاء يحصلون قديما فى مناسبة عيد الفصح على ربح يساوى خمسة أو ستة فى المائة ، بل أحيانا ثمانية فى المائة من قيمة مشترياتهم السنوية ، وكان هذا العائد المرتفع فرصة طيبة لاقناع الأعضاء بترك هذا المبلغ لدى الجمعية كوديعة ادخارية ٠

بنوك النقابات العمالية : TRADE UNION BANKS

تأخر إنشاء البنوك النقابية الى ما بعد قيام بنوك الادخار التعاونية ، فقد أحست نقابات العمال الألمانية منذ قيامها بالحاجة الى إدارة أموالها الخاصة ، وأعلنت هذه الفكرة على لسان بعض المتحدثين أمام أول مؤتمر للنقابات الألمانية عقد فى ارفورت **Erfurt** عام ١٨٧٢(٢) لكن النقابات كانت مترددة فى الإقدام على الفكرة بحيث تأخر إنشاء البنوك التعاونية ولم يظهر أول بنك نقابى حقيقى إلا بعد الحرب العالمية الأولى ٠

---

(٢) **Cf. P. Barthel, (Manual of German Trade Union Congresses), Dresden, 1916, p. 135.**

وكانت نقابات العمال المسيحية أول من أنشــأ بنكا نقابيـــا بالمعنى الصحيح فى عام ١٩٢١ باسم بنك الشعب الألمانى **Deutsche Volksbank** وإتخذ شكل شركة مساهمة وكان مقره فى برلين أول الأمر ثم انتقل الى إســن **Essen** واكتتبت تعاونيــات المســتهلكين المســيحية فى ٧٠٪ من رأس مال البنك الذى يعتبر أول بنك عمال يخرج عن الإطار التقليدى لمعظم بنوك الادخــار العماليــة بأن قدم الائتمان لجمعيات الإســكان ، ومع ذلك فقد ظل فى دائرة الحركة العماليــة المســيحية واستطاع البنك أن يتوسع فى أعماله حتى أصبح له فى نهاية العشرينــات ست منشــآت تابعة وأكثر من ٤٠٠ مركز لاســتلام المدخرات فى المكاتب المحلية لنقابات العمال المسيحية ، وبلغ مجموع ميزانيته العموميــة ٢٦ مليون مارك عام ١٩٢٩ ٠

وانشىء عام ١٩٢٣ بنك هيرش ـ دنكار **Hirsch-Duncker** النقابى فى برلين ـ زهلندورف ، وبقى أيضــا فى نطــاق النقابات وأفكارها ، ثم سمي البنك الاقتصادى الألمانى واتخذ شــكل شركة مســاهمة ، لكن نظرا لصغر عــدد مســاهميه لم تكن لديه فرصة كبيرة للنمو والتطور ٠

وكانت الإدارة ـ كما فى البنوك الأخرى ـ مؤلفة من خبراء مصرفيين ، أما مجلس الإشراف **supervisory board** فكان مكــونا كله تقريبــا من شخصيات نقابية وتعاونية يتلقون تعليماتهم من منظماتهم ، وهكذا فإن هذه البنوك كانت برغم استقلالها القــانونى وثيقة الصلة بالمنظمات النقابية التعاونيــة مما يضمن انتهاجها لخطة سليمة فى أعمالها ، ويلاحظ أن النظام الأساسى لهذه البنوك كان فى البداية معوقا لنمو أنشطتها مما جعلها أقرب لشكل « البنك الداخلى » **House Bank** ثم أدى النشــاط العملى الى التوسع فى الأعمال المصرفية حتى أصبحت أعمالها لا تفترق عن أعمــال البنــوك الأخرى ٠

وفى عام ١٩٢٣ تأسس بنــك النقابات الحرة **free trade unions** فى برلين باســم بنك العمال والمستخدمين وموظفى الحكومة متخذا شكل شركة مساهمة ، ولم يكن مجرد « بنــك داخلى **house bank** » فقد اشتركت فى إقامتــه النقابات الألمانيــة الحرة واتحــادها والمنشــآت التابعة له ، وعرف هذا البنك باسم « بنك العمل » **Arbeiterbank** بعــد ذلك ، وأصبح من البنوك البــارزة عام ١٩٣١ وبلغ عدد توكيــلاته ١٣٦ ومنشــآته التابعة تســعة ، فكان من أهم مراكز تجميع الأموال للمنظمات التابعة لاتحـــاد النقابات الحــرة والمتصلة به وواصــل البنــك قبــول الودائع على نطاق واســع من كافة المنشــآت التى لهــا علاقات عمــل مع مســاهميه ، مثــل مؤسسات التأمينات الاجتماعيــة ، وصندوق التأمينات الاجتماعيــة ضد المرض ، والمنظمات الثقافية والسياســية ، وصناديق المعاشــات بالنقابات والأحزاب السياسية ، وجمع البنك بهذه الطريقة ودائع ضخمة ذات تقلبات موسمية مختلفة متنوعة مما أدى الى تحسين اعتبارات الســيولة واستخدم البنك أيضــا شــبكة مكاتب الخزينة التابعة للنقابات لتجميع المدخرات من الأفراد .

أما فى ميدان منح الائتمان فقد اقتصر البنك على إقراض المنشآت المؤسسة له خاصة تعاونيات المستهلكين ، ومشروعات الإنشاءات الاجتماعيــة ومشروعات الإسكان النقابية ، ودور النشر ، والمكتبات ، والمطابع والصحف اليوميــة ذات الصلة الوثيقة بالنقابات الحرة ، ولم يغفل البنك عن اقتضاء الضمانات اللازمة التى يحتمها العمل المصرفى ، حتى ولو كانت المشروعات المقترضــة تابعــة لمؤسسيه أو على اتصال وثيق بهم .

وواصل البنــك حتى نهاية حيــاته العملية عــام ١٩٣٣ نشـــاطه متوســعا به الى خارج حدود « البنك الداخلى » حيثما يقتضى العمل السليم ذلك ، وكانت من أوائل المشروعات والمؤسسات الخارجة عن دائرة المؤسسين

والتى عاملها البنك ، المؤسسات العامة والقانونيــة ، ومؤسسات التأمينات الاجتماعيــة ، وجمعيات البلديات وصناديق مســاعدة المرضى ، وعلى ذلك انخفضت نســبة الائتمان الممنوح للمنظمات العماليــة بالنســـبة لمجموع الائتمان الذى منحــه البنك الى ٨ر٥٣٪ عام ١٩٣١ ٠

وكان الحــال كذلك أيضــا فى ميــدان الودائع ، فارتفعت نســبة ودائع المؤسسات العــامة والقانونيــة حتى بلغت ٥ر٥٦٪ تقريبــا عــام ١٩٢٩ أبان الكساد الكبير وهبطت نســبة ودائع المنظمات العماليــة الى ٣ر٣٩٪ ومن الأمور الجديرة بالنظر أن الودائع النقدية للبنوك كانت مرتفعة نوعا حتى بلغت ٣٣٪ تقريبــا عام ١٩٣٠ ، ولا تفسير لارتفاع نســـبة الســـيولة بهذا الشــكل إلا حرص الإدارة ومجلس الإشراف واتخــاذهم الإجراءات السليمة ، لكن هذه النسبة المرتفعة تشير من ناحية أخرى الى الصعوبة التى كان يلقاها هذا البنــك الفتى فى الحصول على مقترضين موثوق بهم ، ولم يكن المنــاخ الإجتماعى الســائد فى العشرينات ثم أثناء الكساد العالمى الكبير مما يشجع التوسع فى التعامل مع القطاع الصناعى ، وعنــدما جاء النــازى الى السلطة اســتولى الحزب على كافة المشروعات العماليــة بما فيها البنــوك والمؤسسات الائتمانية لصــالح جبهة العمــل الألمانيــة فى أغلب الأحوال وبذلك توقف تطور مشروعات النفع العــام لمدة تتراوح بين ١٢ و ١٥ ســنة ٠

وبينما استطاعت المشروعات الأخــرى مثل تعاونيــات المســتهلكين ونيوهيمات ، وفولكسفورسورج أن تبدأ بمبــاشرة أعمالهــا عقب الحرب العاليــة مبــاشرة على مســتوى المرحلة التى انقطعت فيها أنشطتها عام ١٩٣٣ فإن بنــوك العمال لم تتمكن من ذلك إلا بصفة جزئيــة ، ولم تعــد المؤسسات الصغيرة التابعة للنقابات الى الحياة مطلقــا بينما بدأ « بنــك العمــل » بداية جديدة كبنك لأعمال النفع العــام ٠

الفصل السابع

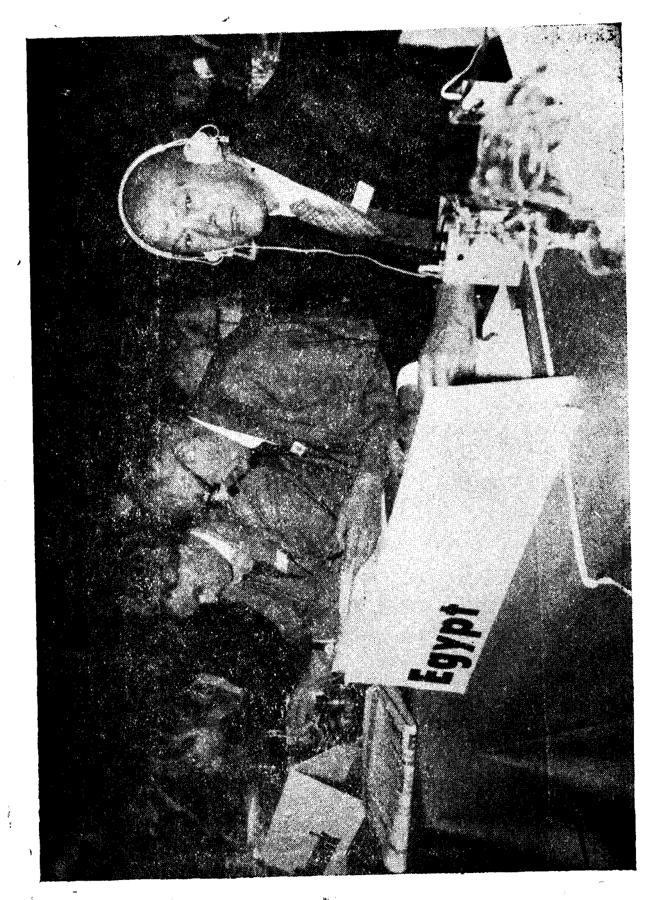
بنـك النفع العـام

ملحوظة :

نظرا لأهمية موضوع بنـك النفع العـام كبنك للنقابات والتعاونيـات ، يســعدنا أن نقدم فى هذا الفصــل دراستين هامتين فى هذا الموضوع :

الدراسة الأولى : أجراها : Walter Hesselback

الدراسة الثانية : دراسة تفصيلية تتعلق بهذا البنك أجريناها مع مسـتويات مسـئولة وعلى رأسها دكتور Achim von leesch وغيـره من رؤسـاء البنوك المرتبطة بالحركة التعاونيـة والنقابية أثنـاء زيارتنا للتعرف على معـالم الحركة التعاونيـة فى ألمانيـا الإتحــادية .



الدكتور / كمال حمدى ابو الخير يمثل المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية فى احد المؤتمرات العلمية التعاونية الدولية

الدراسة الأولى

بنــك النفع العــام

أظهرت بنــوك النقابات العماليــة فى عهـد جمهورية فيــمار بعض الاتجـاه نحــو الأنشــطة المصرفيــة العامة لكنها اقتصرت بوجه عام على التعامل مع النقابات واحتفظت بصفتها كبنوك داخلية ، ولا يســتطيع « البنك الداخلى » أن يســتمر فى العمل إذا ترك لنفســه ، لأن وجود مثل هذا البنك الداخلى يتناقض مع القواعد الأساسية للبنوك ، فمهمة البنك الحصول على اقصى قدر من الأموال من أوسع قاعدة ممكنة من الناس وبحيث تكون لهذه الودائع تواريخ سداد متفاوتة ما امكن ، ثم يقرض البنك الأموال مراعيا ان تكون مواعيد الاستحقاق متفاوتة أيضا ما أمكن والمقترضين مختلفين ما امكن ومن دائرة واســـعة من النــاس أيضـــا ، ويخالف « البنــك الداخلى » House Bank هذه القــاعدة الأساســية فيتعامل مع عميل واحد كدائن ومدين فى جانبى الميزانيــة العموميــة ، وتؤدى كل مخالفة لقــانون التوســع ، اى التعامل مع اكبر عدد من الأشخاص الي انقاص الربحيــة لأن الاحتياطيــات الكبيرة تحتجز قدرا كبيرا من الأموال دون استثمار ، وينتج عن نقص الربح نقص الضمان والأمن فى العمليات المصرفية ، غير ان البنوك العمالية استندت فى قيامها الى سند اساسى هو ضمان النقابات وتوافر اموالها عند الطلب .

ولايستطيع البنك التعاونى الاســتمرار فى العمل وخدمة المؤسسة التى انشــاته إلا عندما لا يصبح بنكا داخليا لها بل يؤدى الأعمال المصرفية العامة على نطاق واسع الى جانب عمله كبنك داخلى ، ولن ينهض بعمله كبنك داخلى على النحو الأكمــل إلا إذا صغر حجم تعامله الداخلى بالنسبة لمجموع عملياته ، ونلاحظ انه حتى بنــك العمــال والمستخدمين والموظفين كان يقوم ببعض العمليات المصرفية العامة الى جانب عمليــاته الداخلية ، وبلغت

استثمارات وودائع المشروعات والأشخاص غير المتصلين بالمؤسسات التى أنشــأته نحو ٥٠٪ من مجموع استثمارات البنك وودائعه ، ولذا تقرر عنــد إنشــاء بنوك النفع العــام عقب الحرب العالميــة الثانيــة أن يكون غرضها القيــام بالعمليات المصرفيــة العامة للجمهور كله ٠

إنشاء بنك النفع العام :

THE FOUNDATION OF THE "BANK FUR GEMEINWIRTS-CHAFT"

عنــدما استأنفت نقابات العمال وتعاونيات المســتهلكين نشاطها عقب الحرب العالميــة الثانيــة كمؤسسات غير حزبية صار من الطبيعى أن تتخذ البنــوك النقابية أهدافا أوســع مدى ، ولذلك اتخذت بنوك النفع العام صفة البنــوك العــامة التى تخــدم الاقتصــاد كله والتى تقبل الودائع وتقــدم الاستثمارات الى كافة المؤسسات والأفراد وتضع نفسها فى خدمة المواطنين جميعا ، واتفق هذا الاتجـــاه مــع الفكرة التى نادى بهــا هانــز بوكلر **Hans Bockler** من أن المنظمات العماليــة يجب أن تتحمل نصــيبها مــن المســئولية كاملا فى إعادة بناء الاقتصاد الألمانى ، واتباعا لهذه الفكرة عمدت نقابات العمال مع تعاونيــات المســتهلكين وفى أعقاب الإصلاح النقدى الى إنشــاء بنوك النفع العــام ، فى عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ وكان عددها ست بنوك ، ثم أنشىء بنك الإقتصاد والعمل **Bank Fur Wirtschaft und Arbeit** فى عام ١٩٥٣ فى برلين ، ولم يكن مستطاعا عندئذ إقامة منظمة مضــادة نظرا للقوانين المضــادة للكارتلات التى كانت ماتزال سارية ٠

وصدر فى ديسمبر ١٩٥٨ قانون فيدرالى يسمح باندماج المؤسسات الائتمانية وعليه اندمجت بنوك النفع العــام الســتة لتؤلف منشأة واحدة فى شكل شركة مساهمة باسم بنك النفع العام فى فرانكفورت ، وأتاح هذا

الإندماج للبنوك فرصة توحيد وتبسيط الأعمـال الإدارية وتسـهيل اعمال المقاصة والنقود والسيولة وتحسين النسبة بين القروض ورأس مال البنك ، وزيادة قيمة القروض التى يمكن منحها بالنسبة لحجم العمليات وقرر البنـك فى نهاية عام ١٩٦٣ تحويل بنـك الاقتصاد والعمل التابع له ببرلين الى فرع له وكان ذلك التحويل تأكيدا من البنـك لثقته التامة فى مسـتقبل الاسـتقرار الاقتصـادى والسـياسى لمدينـة برلين .

واسـتطاعت بنوك النفع العـام ترسـيخ اقدامها سريعا فى الحيـاة الاقتصـادية وتطور بنكها المركزى بشكل ملفت للنظر بعد عام ١٩٥٨ .

وزاد رقم ميزانيته العموميـة سريعا بما يفوق سرعة زيادة ميزانيات المؤسسات الإئتمانية الأخرى ، وزيد رأسـمال البنك الأصلى لمقـابلة زيادة حجم العمليـات ، وادخلت تعديلات على حصص المسـاهمين تبعا لزيادة رأس المال ، ويمتلك اتحـاد نقابات العمـال الألمانى الآن ٩٥٪ من رأس المال ، وتمتلك البـاقى جمعية تجارة الجملة لتعاونيـات المسـتهلكين الألمانيـة .

ويقوم البنك بالأعمال المصرفيـة فى كافة ميـادين الحيـاة الاقتصادية ، ويبلغ حجم عملياته مع المنشـآت الصناعيـة والتجـارية والقطاع العـام وشركات التـأمين العامة ، والعمال والمسـتخدمين وأصحاب المهن الحرة نحـو تسـعة أعشار مجموع عملياته ، ويتعامل البنك اساسا فى اعمـال الودائع والائتمان قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل شأنه شأن باقى البنوك ، ويقدم لعملائه كافة العمليـات المصرفيـة المعتـادة ، كذلك يزاول البنـك اعمال الأوراق المالية وتوسع أخيرا فى عمليات التجارة الخارجية وله الآن مراسـلون فى المراكز العالميـة الهامة .

ويتكون بناء البنك من دوائر ثلاث ، الدائرة الداخلية وهى الخاصة بأعماله كبنك داخلى للنقابات والتعاونيات الاسـتهلاكية ومشروعات النفع العام ،

وهى دائرة سليمة من وجهة النظر المصرفية بسبب اختلاف احتياجات السيولة بين النقابات والتعاونيات والمشروعات المذكورة خاصة وأن مشروعات النفع العام المتعاملة مع البنك تباشر أنشطتها فى ميادين وأسواق جديدة مختلفة ، ويبلغ حجم معاملات البنك فى هذه الدائرة الداخلية أقل من ١٠٪ من مجموع نشاطه ٠

وحول الدائرة الداخلية تأتى الدائرة الثانية الخاصة بأعمال البنك كبنك عام يمارس كافة الأنشطة ، واستطاع البنك فى السنوات الأخيرة أن يوسع شبكة توكيلاته بغية اجتذاب العملاء المتوسطين والصغار الذين اقبلوا عليه أكثر من ذى قبل ٠

وللبنك الآن توكيلات فى جميع المدن الألمانية الكبرى ، ولذلك يركز البنك الآن عناية على الدائرة الثالثة كغيره من البنوك وهى المساهمة فى البنوك الأخرى والمؤسسات المصرفية والائتمانية الموجودة داخل ألمانيا لكنه حصل على حصص فى المؤسسات الخارجية فى غضون السنوات القليلة الماضية ٠

مشاركات البنك ليحمى مصالح المدخرين والعملاء :

BANK PARTNERSHIPS TO PROTECT SAVERS' AND CONSUMERS' INTERESTS

قامت بنوك النفع العام منذ نشأتها بخدمة مصالح المدخرين والمستهلكين فى المقام الأول ولذا نشطت فى أعمال الائتمان للمستهلكين منذ وقت مبكر حين كانت البنوك الأخرى تركز خدماتها على زبائنها القدامى أولا ولا تخصص للمستهلكين إلا بعض ما يفيض بعد ذلك خاصة فى أعقاب

الإصـلاح النقدى عـام ١٩٤٨ ٠ من أجل ذلك انشـأ بنك النفع العـام منـذ عـام ١٩٥٠ بنـك الائتمان بالتقسـيط فى المانيـا الغربيـة وكان مقره كولونيـا ويعتبر الآن واحدا من أكبر خمسة بنوك فى هذا القطاع بالمانيـا الفيدرالية ، وأشترى البنك اسهما فى بنك **Warenkredit-Verkehrsbank** بكولونيا ، وهو بنك يعمل أيضا فى ميدان الائتمان والتقسـيط ، واخـذ البنك يركز فى السنوات الأخيرة الماضية تركيزا مباشرا على الائتمان بمبالغ صغيرة ولا يزال يسـيطر على هذا القطاع بما يؤدى الى تنظيم الأسعار ٠

وعملت بنوك النفع العـام منـذ نشـاتها على تشجيع الادخار ، وقبل أن تفكر الحكومة فى تشـجيع عدالة توزيع الثروة حصـل بنـك النفع العام على حصـة من اسـهم الشركة الألمانيـة العامة للاستثمار وهى أول شركة من نوعها فى المانيـا وقد أصدرت شـهادات استثمار تناسب صغار المدخرين لأول مرة فى المانيـا ، وبهذه الطريقة هيـأت السـبل لتوزيع الملكيـة على نطاق واسع خاصة الأصول العقارية ٠

وفى خريف عام ١٩٦٥ انشأ البنـك مؤسسة خاصة تعمل على تشجيع العمال على المشـاركة فى الملكيـة العقارية ، وهى بنك الادخـار وتكوين الملكيات وقد اتخذ شكل شركة مساهمة ومقره فرانكفورت ، وشارك فى إنشـاء هذا البنـك اتحـاد عمـال البنـاء ٠

ويمتاز هذا البنـك الأخير بأنه يمنح المدخرين لدى طويل حصة من الأرباح كمـا يسـمح له بانتخـاب من يمثلهم فى المجلس الاستشارى **advisory council** والمجلس الإشرافى بالبنك مما يتيح لهم الاشـتراك فى شـئونه الإدارية ، ويتألف مجلس الإشراف من ١٥ شخصا منهم خمسة من موظفى بنك الادخار وتكوين الملكيات طبقا لقانون التنظيم الداخلى للوحـدات الإقتصـادية **Internal constitution of business units**.

واثنين فقط يمثلون المساهمين اما الثمانيـة الباقون فهم الممثلون الذين ينتخبهم المدخرون ، وهم اغلبية المجلس ، اما المجلس الاستشارى فمهمته ايجـــاد الصلات الوثيقة بين البنك والمســتثمرين ، وهو يشــمل ايضـــا اغلبية من المدخرين ، وعمله الرئيسى إســـداء النصح للبنـــك فى جميع المســـائل الخاصة بتكوين الملكيـات خاصة للعمال وفى امور استثمار الأموال التى يديرها البنك ·

وليس للبنك توكيـلات رغبـة فى خفض التكلفة الى ادنى حد ، وضمان اقصى منفعة وعائد للمدخرين ، لكنه يسـتخدم نظام كومبيوتر مع استمارات مبســـطة ، ويقدم البنك نظم محاسبة مبسـطة تناسب المنشآت التى تواجه مشـكلات تنظيمية نتيجة لصـدور قانون العقارات الثانى او معـاهدات التعريفات **tariff-treaties** ·

التعاون بين بنوك النقابات :

COOPERATION BETWEEN TRADE UNION BANKS

ظل بنك النفع العـام لسـنوات عديدة يشجع التعاون فيما بين بنوك النقابات والتعاونيـات التى كانت تعمل فى عزلة عن بعضها البعض(١) ، وعمل البنك وقتا طويلا متعاونا مع بنـك شقيق فى فيينا هو بنك العمل والإقتصـاد **The Bank for labour and Economy** ، ويملك كل منهما اســـهما فى الآخر ، كمـا اشـترى بنك النفع العـام ايضـا ٥٠٪ من اســـهم بنك النقابات الهولنـدى المعروفة باسـم بنك التجـار الهولنـدى **Duch Merchants' Bank** ، بامستردام ، واشـترى اســـهما فى بنـــك

(١) **Cf. also Gerhard Neuenkirch, (Collaboration in Commonweal Economy), Frankfurt, No. 2, 1970, p. 21.**

النقابات فى لوكسمبرج ويسمى بنك اتحاد التعاونيين اللوكسمبورجيين Bank of the Union of luxemburg Cooperatives ، ويتعاون بنك النفع العام تعاونا وثيقا مع بنك النقابات الإسرائيلى المسمى بنك هابوعاليم Hapoalim ـ بتل ابيب .

واشترى بنك النفع العام ايضا اسهما فى البنك التعاونى الدولى International Cooperative Bank فى بال بسويسرا رغبة فى تدعيم مشاركته فى تشجيع التعاون الدولى ، ويلاحظ ان كثيرا من البنوك التعاونية والنقابية وكذلك الجمعيات التعاونية فى كثير من اقطار أوروبا الغربية تساهم فى هذا البنك السويسرى .

وجدير بالذكر أن البنوك المذكورة هنا هى التى قامت بالاتصالات ببنك النفع العام من جانبها لإقامة اواصر التعاون بين الجانبين ، ويمثل بنك النفع العام فى رأى البنوك المتصلة بالنقابات والتعاونيات مثالا ناجحا على تطبيق مبادىء اقتصاد النفع العام مما يجعلها ان تحاول أن تحذو حذوه .

التعاون مع المؤسسات المصرفية الخاصة :

COOPERATION WITH PRIVATE BANKERS

يتعاون بنك النفع العام مع المؤسسات الأخرى لاعتبارات السياسة العامة الى جانب الاعتبارات النقابية والتعاونية ، ويدخل البنك بذلك ميدانا جديدا إذ يحاول تشجيع التعاون بين المشروعات الصغيرة والكبيرة وبين مشروعات النفع العام والمشروعات الخاصة(٢) .

(٢) Cf. G. Neuenkirch, op. cit., p. 22.

وقد تميز تاريخ البنـوك ـ فى قارة اوروبـا على الاقل ـ بتوالى الاندماجات بين البنوك الصغيرة المحلية والإقليمية لتكوين بنوك كبرى لها فروع كثيرة ، ومعنى ذلك انكماش واختفاء بعض البنوك الخاصة الصغيرة ٠

وليس هذا الموقف مرغوبا فى ميدان الأعمال المصرفيـة ، صحيح أن البنوك الكبيرة هى اصلح الأشكال لعالم اليوم ، لكن وجود البنوك الصغيرة له مبرراته أيضا ، بل إن خدمات هذه البنوك سوف تزداد اهميتها مستقبلا لسببين :

الأول : ان المجتمعات الصناعيـة الغربية تضم طبقة كبيرة ونامية من الأغنياء الذين يزدادون ثروة ، وبالتالى يحتاجون الى نصيحة ذوى الخبرة فى كيفية اسـتثمار الأموال ، وهم على استعداد لدفع اتعاب هذه النصائح ، وينضم الى هذه الطبقة باستمرار افراد جدد بسبب زيادة درجة التصنيع وخاصة من بين اصحاب المهن والفنانين والصحفين بالإضافة إلى فئـات اصحاب الأعمـال المتقاعدين وارامنهم واطفالهم ، وليست لهـذه الفئـات الجديدة القدرة ولا الوقت ولا المعرفة بانشـطة الاستثمار كما لا يستطيعون دفع اتعاب المشـورة ، ولا تسـتطيع البنـوك الكبرى تقديم هذه النوعيـات من الخدمات او على الأقل لا تستطيع تقديمها بالشكل الذى يمكن للبنوك الخاصة تقديمها ٠

ومن ناحيـة اخرى فماتزال البنـوك الصغيرة تتمتع بشىء من الأهمية فى ميـدان الإئتمان ٠

وهكذا ادى تنوع الأحوال وديناميكية الأحداث الى ظهور ثغرات فى الخدمات المتوافرة فى السـوق لأن الصفقات الإئتمانية فى البنوك الكبرى نمطية فى شـكلها ، وعلى البنوك الخاصة ان تسـد هذه الثغرات لأنها

تستطيع التعامل مباشرة مع الظروف المتغيرة وهى ميزة لها على البنوك الكبرى .

لذلك يعمل بنك النفع العام منذ سنوات على دعم موقف البنوك الخاصة لأسباب ترجع الى الرغبة فى تنظيم الأسواق ، ففى مدن مثل هامبورج وفرانكفورت ودوسلدورف اشترك بنك النفع العام مع البنوك الخاصة القديمة المعروفة التى وجدت من مصلحتها الاعتماد على احد البنوك الكبرى لأسباب مصرفية فنية ، إذ ان هذا البنك الكبير يمكنه ان يقدم للبنوك الصغيرة ذلك السند والضمان ، وكان بنك شركة الإئتمان الألمانى المملوك للحكومة يؤدى هذه المهمة فى العشرينات ، وكان هذا البنك يعتبر رابع بنك بعد دويتش بنك **Deutsche Bank** ، ودرسدنر بنك **Dresdner Bank** ، وكومرز بنك **Commerz-Bank** ، وكان يؤدى وظيفة المقاصة للبنوك الخاصة والإقليمية .

التعاون مع بنوك الادخار :

COLLABORATION WITH SAVINGS BANKS

يتعاون بنك النفع العام تعاونا وثيقا مع بنوك المقاصة وهى المراكز الكبرى لتحصيل الأموال لشبكة بنوك الادخار(٣) الألمانية ، وذلك الى جانب تعاونه مع البنوك التى تمتلكها النقابات والتعاونيات ، هذا بالاضافة الى نشاطه الجديد مع البنوك الخاصة ، ونظم البنك هذه العلاقة بان شارك مع عدة بنوك مقاصة فى إنشاء بنك الاستثمار والتجارة فى فرانكفورت ولهذه المشاركة بين بنك النفع العام بنوك الادخار ثلاثة اسباب ، احدها

---

(٣) **Cf. G. Neuenkirch, op. cit., p. 24.**

له صفة مصرفية بحته ، ويتصل الثانى بمبادىء النفع العام ، ويرجع الثالث الى الأنشطة الجديدة ٠

ويتضح السبب المصرفى من أن بنوك الادخار يتراكم لديها دائما المال الزائد عن الحاجة ، لأنها مراكز تجميع الأموال فى النظام الاقتصادى ، أما بنك النفع العام فهو بنك كان له دائما فائض فى المراكز الائتمانية الممتازة ، وهكذا فإن بنوك المقاصة وبنك النفع العام تكمل بعضها فى ميدان العمل المصرفى ، ومن ناحية أخرى فإن بنوك الادخار ترتبط بأماكنها ومقارها لأسباب تاريخية وتقليدية ومن أجل علاقاتها بالمجتمع المحلى بينما يعتبر بنك النفع العام بنكا على مستوى أعلى المستوى الإقليمى مما يتيح له العمل فى أماكن لا تستطيع بنوك الإدخار التعامل فى نطاقها ٠

ويكمن السبب الثانى للتعاون النافع بين بنوك المقاصة وبنك النفع العام فى أهدافها المشتركة ، فبنوك الادخار هى بنوك البلديات وما فيها من جماعات وجمعيات ، فأهدافها تصطبغ بصفة النفع العام أيضا كبنك النفع العام وبنوك النقابات وبنوك التعاونيات وتنشأ من هنا علاقات وثيقة جدا فى كافة المجالات تقريبا ، وتجمعها طموحات واحدة مما يؤدى غالبا الى أنها تجد نفس الحلول لنفس المشكلات ويؤدى هذا بالتالى الى قيام التعاون تلقائيا ٠

أما السبب الثالث للتعاون النافع بين بنك النفع العام وبنوك الادخار فيرجع الى اقتران بين السببين السابقين لاسيما فيما يتعلق بالبنية الأساسية **infrastructure** لأن المشروعات الكبيرة المقصود بها التوسع فى البنية الأساسية لها طبيعة جديدة فى معظم الأحوال وتوجد فى هذا الميدان مجالات واسعة للتعاون ٠

وظائف النفع العام التى يؤديها بنك النفع العام :
COMMONWEAL TASKS OF THE BFG

تتلخص هذه الوظائف فيما يلى :

يجب على البنك اول كل شىء ان يحتفظ من اجل النقابات بدرجة عالية من السيولة ، وعليه ثانيا ان يحافظ على سيولة مشروعات النفع العام الأخرى ، وعليه ثالثا ان يتدخل بقوة ونشاط فى قطاع المال والإئتمان من وقت لآخر لأسباب تنظيمية .

وتتطلب النقابات درجة عالية من السيولة فورا وفى جميع الأوقات ، ولذا تهتم بتوظيف اموالها بحيث تحقق اعلى سعر فائدة ممكن وتظل فى نفس الوقت تحت تصرفها دائما كلما احتاجت إليها ، وخير وسيلة لذلك ان يكون للنقابات مؤسساتها المصرفية الخاصة بها لكى تضمن لها سيولة مستمرة لرأس المال وحرية فى التصرف .

وظيفة البنك هذه واجب اساسى فى الواقع من وجهة نظر مبادىء النفع العام ، فالنقابات مؤسسات ضرورية فى الدول الصناعية الديموقراطية الحديثة ولابد لها من ان تتمتع بالسيولة فى اموالها حتى تتمكن من تادية اعمالها والنهوض بواجباتها فى اى وقت إذ ان ذلك شرط اساسى لبقائها .

وهذا واجب اجتماعى لابد للبنك من القيام به ، وهو لا يتعارض مطلقا مع مسئوليته فى العمل كبنك عام لكل إنسان ، وعليه ان يتعامل مع مشروعات قد تتعارض معه سياسيا ، لأن الأساس الضرورى لقيام البنك

العــام هو ان يظل مفتوح الأبواب امام كافة الجماعات الإقتصادية دون تمييز او تحفظ ٠

ومهمة البنك الثانيــة هى المحافظة على ســيولة مشروعات النفع العام ، ولن تبدو هذه النقطة المتعلقة بضمان الأمن والاســتقرار لهذا القطاع واضحة من تلقاء نفســها ، ذلك لأن لمعظم مشروعات النفع العــام اصول تختلف مكوناتهــا عن اصـــول المشروعات الخاصة ، فلا تستطيع لهذا السبب الحصــول على راس المال بنفس الطريقة التى تتبعها المشروعات الخاصة ٠

واكتسب بنك النفع العــام ومايزال اهمية متزايدة بتقديمه الأساس المالى لمشروعات النفع العام فى وقت اصبح النظام الإقتصــادى فيـــه يســتند الى تكثيف راس المال مما جعــل تعبئة الأموال ضرورة لابد منها تتكرر يوما بعــد يــوم ٠

وخط البنــك مثــالا بأن اشــترى عام ١٩٦٤ ٢٥٪ من راس مال جمعية تجــارة الجملة لتعاونيــات المســتهلكين الألمانيــة ، اما باقى راس المال فهو مملوك لتعاونيات المستهلكين وصندوق المعاشات لجمعية تجارة الجملة ، وباعت جمعية تجارة الجملة عام ١٩٦٦ اسهمها فى بنك النفع العــام الى نقابات العمال الألمانيــة وبعض المســاهمين الآخرين ، وكانت جمعية تجــارة الجملة تملك حتى ذلك الوقت ٢٥٪ من اسهم البنك المذكور ، واستطاعت الجمعية عن طريق هذه الصفقة المزدوجة الحصــول على زيادة كبيرة فى راسمالهــا ٠

وقدم بنك النفع العــام مســاعدة اخرى لتعاونيــات المســتهلكين بأن فتح امامهــا مصدرا آخر للتمويل يتمثل فى الصناديق العقارية التعاونيــة

التى انشئت بمعونة البنـك وتطرح شـهاداتها للجمهور عن طريق توكيلات البنـك ووحداته التابعة ٠

وكان هذا التغيير فى علاقات المشـاركة وتحويل ملكيـة الأسهم فى مشروعات النفع العـام من خلال بنك النفع العـام عملية وقتية تحدث مرة وتنتهى ، لكن مع التطورات الجديدة اصبح محتملا ان تجرى من وقت لآخر كلما استدعى الأمر ذلك ومادام مسـتوى الربحية مناسـبا لإجرائها ، وتظهر تلك العملية بوضوح مدى اهمية التعاون الوثيق مع احد البنوك القديمة من اجل تحقيق عمليـات الترشيد والتنمية فى مشروعات النفع العـام ، وحتى إذا امكن الوصول الى طرق جديدة لتعبئة راس المال اللازم لتعاونيات المسـتهلكين ومشروعات النفع العـام فلا غنى عن ذلك عن التعاون الوثيق مع بنك كبير ، وهنـا ايضـا يجب الا يكون هذا البنـك الكبير « بنكا داخليا » يعمـل اساسـا لخدمة مؤسسة واحـدة بل ينبغى أنيكون بنكا عاما لا يخضع لأية قيـود أو تحفظات ٠

الوظيفة التنظيمية لبنك النفع العـام :

THE BFG'S REGULATIVE FUNCTION

وظيفة النفع العـــام الثـالثـة هى ما يسـمى « الوظيفة التنظيمية **regulative function** » ويؤديهـا بنـك النفع العـــام بتنظيم الأسـعار فى مجـال القروض الصغيرة ، فقد تركزت معظم انشطة بنوك النفع العام وبشدة على ائتمان التقسيط خاصة عقب الإصلاح النقدى عام ١٩٤٨ ، واستطاع بنـك النفع العام أن يقدم العون فى هذا الصدد حين كان التقسـيط الوسيلة المعتادة التى تشبع بها معظم الجماعات المنخفضة الدخل حاجاتها الاستهلاكية

وتعيد بها تأسيس بيوتها واحتياجاتها الأسرية ، وانتقل البنك بعد ذلك الى قطاع الاقراض الصغير عارضا شروطا واضحة وامينة ، واتبع البنك مبادىء النفع العام بأمانة وصدق حين شجع الإنشاءات الإسكانية بالتمويل وايجاد الاتصالات الصحيحة ، فبينما يختص بمؤسسة « نيوهيمات » كان للبنك شركاء على اكبر جانب من الاهمية مثـل جمعيات الإسكان ومشروعات النفع العـام ومشروعات المنفعة العامة وكثير من المنشآت الخاصة ، وكان البنك حلقة الوصل بين هذه المؤسسات جميعا بمشاركته فيها وفى بنك الرهونات بهانوفر وبنك الرهونات الألمانى بفرانكفورت ٠

وحاول بنك النفع العـام ايضا إقناع العمال ليفتحوا حسابات مصرفية كمـا طـور انواعا جديدة من سـندات الادخار تناسب صغار المدخرين ، وحين اتجهت الشركات والمنشـآت فى السـتينات الى دفع اجـور عمالها بالشيكات ، حاول البنك ادخال نظام « شـيك المشـتريات **purchasing cheque** » التى كان يتمتع بقدر كبير من الاحترام والضمان ، وكان الهدف التى كان يتمتع بقـدر كبير من الاحترام والضـمان ، وكان الهدف من هذا النظام إعفاء المتعاملين من ضرورة الذهاب الى البنك مرارا ، لكن النظام لم ينفذ مع الأسف لمعارضة البنك الفيدرالى له ، ثم تحققت الفكرة بصورة اخرى حين اعتمد الجهاز المصرفى الألمانى ادخال نظام « بطاقة الشـيك **Cheque card** » عـام ١٩٦٦ ٠

واستطاع البنك عن طريق نظم الادخـار الجديدة والسـندات التى ابتكرها ان يسد ثغرة هامة فى ميدان الاستثمار ، وبموجب هذه النظم امكن لصغار المدخرين ان يستثمروا اموالهم فى ودائع ادخارية ذات اجل محـدد مع إمكان الحصول عليها بإخطار قبل الصرف بزمن قصير ٠

وقد لاحظ البنك ان المدخرين لا ينالون عائدا مناسبا على مدخراتهم

طويلة الأجل فبدأ البنك فى خريف ١٩٦٦ وفى ديسمبر ١٩٦٨ تطبيق شكلين جديدين للادخار لحل هذه المشكلة ، فاصدر سند ادخار لمدة ١٠ سنوات ، ثم وضع نظام الودائع الادخارية المسماه « الوديعة الادخارية الراسمالية capital savings deposit » لمدة خمس سنوات ، ويستفيد المدخر بكلا النظامين من زيادة سعر الفائدة كلما احتفظ بوديعته زمنا اطول ، واصبحت سندات ادخار بنك النفع العام مثالا اتبع عند إصدار اذون الخزانة الفيدرالية الجديدة federal treasury bill ، ويتضح من ذلك ان البنك ادخل تطورات جديدة هامة على اسواق المال والائتمان فى البلاد .

ومن اهم واجبات اى بنك تحويل الديون وتمويل إعادة بناء المشروعات دون المساس بالثقة فى هذه المشروعات وبالنشاط الاقتصادى بوجه عام ، وقام بنك النفع العام بمثل هذا التحويل بنجاح عند تصفية « احتكارات ستينز Stinnes Trusts » ، وكان هدفه الأول وليس الهدف الوحيد المحافظة على مصالح الموظفين فى هذه الاحتكارات ، واستطاع البنك ان يحقق هدفين هامين من اهداف النفع العام : الأول انه منع تفجير ازمة ثقة عامة بأن حفظ مشروعات هامة كانت سليمة فى ذاتها ونافعة للاقتصاد الألمانى من ناحية واحتفظ للموظفين باعمالهم من ناحية اخرى ، وقدم البنك بعمله هذا برهانا ساطعا على سلوك النفع العام لا يتنافى مع الحصول على ارباح .

ويتضح اتجاه البنك الى حماية المصالح العامة فى سياسة دورة العمل فيه ، فاستمر اثناء ازمة الركود عام ١٩٦٧ فى تنفيذ سياسة ائتمانية توسعية سعيا للاحتفاظ بانشطة الاستثمار .

وساعد البنك فى نطاق تخصصه وبهذا العمل وتلك السياسة فى تخفيف اثار ازمة الركود recession ، ويمكننا تلخيص وظائف النفع

العـام التى يؤديها البنـك فى انه تحت شـعار البنـك الداخلى للنقابات العمالية ومشروعات النفع العـام يحافظ على السيولة فى هذا القطاع بأن يعمل كوسيط فى تدفقات الأموال money flows فيـما بين الأعضـاء والمشروعات واسـواق المال وأسواق رأس المال ٠

ويهيىء البنـك للنقابات جو حرية العمل ، ويعمل على منع أى احتمال لمقاطعة مشروعات النفع العـام ، بينما يواصل فى الوقت نفسـه القيام بالوظائف العـامة فيما يختص بمجالات المال والائتمان بتشجيع المنافسة فيها ، ووضع تقاليد إيجابية setting positive examples وكلمـا نما البنـك كلمـا اضطلع بمهام اخرى جديدة ٠



كان للحركة التعاونية الاستهلاكية فى المانيا شرف دعوة المؤتمر العام للحلف التعاونى الدولى مرات عديدة وكان يتخذ من مدينة هامبورج مكانا لانعقاده وكان اخرها اكتوبر عام ١٩٨٤ ، والصورة اعلاه توضح الدعوة التى ارسلت الى الاعضاء قبل انعقاد المؤتمر بعام ، ويلاحظ ان اسم بنك النفع العام بنك « جيمنفرتسشافت » الذى تولى الخدمات المصرفية لاعضاء المؤتمر باسلوب يتفوق على جميع بنوك المانيا الإتحادية .

الدراســة الثانيــة

بنــك النفع العــام

١ - تأسيس البنك ونشــاته :

FOUNDATION AND ORIGIN OF THE BANK

يعتبر بنك جيمنفرتسشافت اخر من انضم الى مجموعة بنوك الإئتمان الكبرى فى جمهورية المانيا الاتحادية ولكن لا يمكن القول بانه جديد تماما إذ ان النقابات الألمانيــة والجمعيات التعاونية الألمانيــة - اصحاب هــذا البنــك - كانت تملك فعلا بنوكا فى الماضى تبعا لفكرة قديمة تقضى باستثمار اموالها استثمارا نافعا فى بنوك تملكها هذه المنظمات ، وانبثقت هذه الفكرة اصــلا فى النصف الثــانى من القرن الماضى لكن مرت عدة عشرات من السنين قبــل ان تتجسد ، ولم تنشــأ بنوك الادخــار إلا فى بداية القرن الحــالى ولم تظهر بنوك الائتمان إلا فى العشرينات وكانت غايتها مقصورة على خدمة احتياجات النقابات التى انشــاتها ، وفى اوائل العشرينات اخذ بنــك العمال والمستخدمين وموظفى الحكومة ، ببرلين ، وكان اكبــر هذه البنوك يمد نشــاطه الى ما يجــاوز حــدودها الأولى ، ولم تمر سوى سنوات قليــلة على إنشــائه إلا واتخذ صفة بنــك تجــارى عــام .

لكن ما لبث تطور بنــوك العمال وغيــرها من المشروعات النقابيــة والتعاونيــة أن توقف فقرر النازى عام ١٩٣٣ حل جميع منظمات العمل ومنها النقابات طبعا واخضعوا الجمعيات التعاونيــة وهيئة التامين المعروفة باسم **Volksfursorge** وهيئة البنــاء **Bauhullen** التى تملكها التعاونيــات والنقابات الى نفوذهم لتخدم أغراضهم ، وادمجت بنــوك النقابات واهمها بنــك العمال فى المؤسسة المصرفيــة التابعة لما كان يســمى جبهة العمل

الألمانيـة التى حلت محل النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل فى عام ١٩٣٣ .

وبعد الحرب العالميـة الثانيـة بقليل نجحت النقابات والتعاونيـات الألمانيـة فى رأب الصدع بين النقابات ذات النزعة السياسية والتعاونيات ذات النزعة السياسية وهى النزعات التى تميزت بها فى العشرينات (وان لم تكن لها آثار واضحة فى الحياة العملية) وأصبحت النقابات وحدة غير حزبية وكذلك التعاونيات مما حفز قادتها الى إنشـاء مؤسسات ائتمانية منفصلة لكل منظمة ، لكن حكومة الحلفاء العسكرية اعترضت على هذه الخطة فى المناطق الألمانية الثـلاث ، فقد كان اتجاه الحلفاء الغربيين نحو لامركزية النظام المصرفى الألمانى فى محاولة « لازالة التركيز الحالى الشـديد فى القوة الاقتصادية ، وقسمت الجمهورية الاتحـادية الى مناطق مصرفية (كل إقليم إدارى يمثل منطقة مصرفية) ويسمح لبنك واحد بالعمل فى المنطقة الواحدة ، وأدى الحظر الذى فرضته قوات الاحتلال العسكرية على إنشاء المؤسسات الائتمانية المركزية الى توجيه ضربة شديدة للتعاونيات فمنذ الدراسة التى اجريت عام ١٩٣٤ عن النظام المصرفى وأصرت على الفصل التام بين الأعمال التجارية والأعمال المصرفية منعت النقابات من إنشـاء وكالات تتلقى الودائع فى المحـلات التجارية التابعة لها فأصبح من الصعب اجتذاب مدخرات أعضائها واستخدامها فيما يفيد مصالح الحركة التعاونيـة الاستهلاكية .

وكانت العادة قد جرت فى العشرينات على أن يودع أعضاء الجمعيات مدخراتهم (وهى فى الواقع عبارة عن العـائد الذى يتلقونه من الجمعيات ويودعونه كمدخرات) وكانت تلك المدخرات مصدرا سهلا للتمويل .

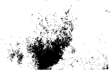
وتوخيا لاعادة فتح هذا المصدر رأت تعاونيات الاستهلاك انشاء بنك خاص بها فى شكل مؤسسة مركزية ، لكن إنشاء هذا البنك دخل تحت الحظر

المفروض من قوات الحلفاء العسكرية وهكذا ظل هذا المصدر التمويل الهام الذى ساهم فى الماضى فى نجاح التعاونيات الاستهلاكية مغلقا فى وجهها .

وفى السنوات الأولى التى أعقبت الحرب العالمية الثانية أهتمت النقابات اهتماما رئيسيا بإعادة تنظيم نفسها فاحتل إنشاء بنوك النقابات مرتبة تالية للتنظيم ، وعمدت النقابات الى الاستفادة من مطالبات إعادة الإنشاء التى منحت لها فى مقابل البنوك التى حرمت منها عام ١٩٣٤ ، ولم يكن الحصول على أموال هذه المطالبات ممكنا إلا إذا استخدمت لغرض إعادة إنشاء مؤسسات ائتمانية ، ولم تكن النقابات راغبة ولا قادرة على استعادة بنك العمل الألمانى وتحويله بحيث يخدم أغراضها ورات انها لاتستطيع التوافق مع بنك استخدمه النازى استخداما سيئا لخدمة أغراضهم الخاصة ، ومن ناحية أخرى كان من المستحيل معرفة مقدار المطالبات والديون المستحقة على هذا البنك منذ عهد النازى ، وفى النهاية فإن خطة استعادة البنك حتى لو تمت لن تلبث أن تصطدم بالحظر المفروض من جانب قوات الحلفاء على المنشآت المصرفية المركزية .

واضطرت النقابات والتعاونيات إزاء هذا الحظر الى أن تقيم منشآت إقليمية .

ولما كانت التعويضات عن المؤسسات المصرفية السابقة لا تكفى كل من المنظمتين لتقيم بنوكها الخاصة فى الأقاليم الألمانية الأكثر أهمية اقترح هنرى أفرلينج Henry Everling رئيس الجمعيات التعاونية فى ذلك الوقت إنشاء بنوك إقليمية مشتركة للحركتين ولقى الاقتراح ترحيبا ، لكن نقص رأس المال وقف عقبة فى سبيل تأسيس بنوك تعاونية نقابية فى الأقاليم الأحدى عشر كلها ولم تؤسس إلا ستة بنوك فى ستة أقاليم فقط .



وعندما بدأت الحركتان تشغيل البنوك الجديدة لم تكن لديها فكرة واضحة تماما عن الشكل الذى يجب أن تكون عليه البنوك التعاونية النقابية لكن بمرور الوقت ظهرت فكرة فى المؤسسات بدوسلدورف وكان يرأسها فردريش سيمون Friedrick Simon مؤداها إنشاء بنك تجارى عام ورؤى أن هذه الفكرة تصلح تماما للنقابات والتعاونيات ثم تطورت الفكرة فى المؤسسة المشتركة تحت إدارة ولتر هيسيلباخ Walter Hesselbach الى بنك تجارى عام يتبع سياسة النفع العام ، فكان هيسيلباخ أول من سجل سياسة النفع العام بصراحة ونظام باعتبارها جانبا ثوريا فى الأعمال المصرفية التجارية فيما كتب من مقالات والقاه من خطب ثم فى كتابه عن هذا الموضوع بعنوان « مشروعات النفع العام ـ اداة النقابات والتعاونيات فى السياسات التنظيمية والتنافسية (فرانكفورت ١٩٧١) ٠

وينبغى النظر الى فكرة البنك التجارى العام ذى سياسات النفع العام فى نطاق التجديدات التنظيمية الهامة داخل الجمعيات التعاونية والنقابات وهى التجديدات التى تمثل الشرط الأساسى الذى بدونه لا تقوم هذه الفكرة ، وكذلك فى إطار سنوات إعادة الإنشاء عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، وفى ذلك الوقت عمد منشئو البنوك الجديدة الى إعادة تنظيم أنفسهم فى تعاونيات موحدة ونقابات موحدة ، وتدعم الاتجاه نحو إنشاء البنوك الجديدة كبنوك تجارية عامة غير حزبية ، بفضل قيام التعاونيات والنقابات بالعمل معا فى هذه البنوك واتجاه الأفكار الى العمل الكلى الجماعى ، ومن ناحية اخرى لم يعد فى الإمكان تشغيل البنوك الجديدة بوصفها بنوكا « ذات اتجاه سياسى » او « بنوكا متخصصة » لفئة معينة حتى لو أريد لهما ذلك لأن الإجراءات لم تكن تسمح بمثل هذا الاتجاه ، وكان لا يمكن لفكرة البنوك الجديدة أن تتفق مع الموقف الجديد إلا إذا وافقت على نبذ الاتجاهات السياسية والتخصص ٠

واحتفظت البنوك الجديدة بتقاليد الحركة النقابية كاملة ، وكان بذلك

العمل السابق لهذه البنوك قد أخذ يبتعد عن فكرة الاتجاهات السياسية أو التخصص منذ العشرينات غير أن التقاليد القديمة ظهرت فى البنوك الجديدة بمظاهر أخرى ؛ فقد أوضحنا أن رأسمال البنوك الجديدة كانت مؤلفة من التعويضات عن البنوك السابقة ، كما احتفظت البنوك الجديدة بموظفى البنوك القديمة الذين رغبوا فى الانتقال إليها .

وينبغى فى المقام الأول النظر الى الفكرة التى تحكم البنوك الجديدة فى إطار إعادة بناء البلاد عقب الإنهيار الكامل الذى أصاب النظام النازى ، واجتمعت كافة القوى حينئذ على تحريك الاقتصاد الألمانى مرة أخرى وإعادة بناء المدن المدمرة واستعادة مستوى المعيشة الذى كان سائدا قبل الحرب ، والى هذه الأهداف اتجهت الأولويات العليا ، وساد الشعور بأن منظمات العمال ينبغى أن تسهم فى إعادة بناء الاقتصاد القومى بكل عزم وقوة ، بل إن هذه المنظمات أخذت فعلا بزمام المبادأة فى أحيان كثيرة مما جعل العمال ومنظماتهم يبدأون النشاط مبكرا عن معظم أصحاب الأعمال والمشروعات الخاصة .

وكانت هذه الروح الرائدة هى المسئولة عن قبول أعضاء النقابات والتعاونيات فكرة العمل الواسعة المفاهيم التى تجاوزت حدود الاتجاهات السياسية والتخصصية التى سادت أعمال البنوك السابقة ، وسمح هذا الخط الجديد للبنوك الجديدة بالاشتراك الكامل فى التعمير بصفتها بنوكا تجارية عامة لا تفترق فى أعمالها عن المؤسسات المصرفية من القطاعين العام والخاص .

ولم يكن التحول الى فكرة البنوك التجارية ممكنا إلا بسبب أن هذه الفكرة لم تؤثر على وظيفة البنوك الجديدة ذات الاتجاهات النقابية والتعاونية ولم تمنعها من خدمة هذه الاتجاهات أى تقديم الخدمات للنقابات وللتعاونيات

ولمشروعات النفع العــام مع احتفاظها بصــفة البنــوك المســتقلة التى يعتمد عليها ، ولعل قليلا من المراقبين هم الذين فهموا حينئذ بوضوح أن انشــطة البنــوك التجارية شرط مسبق لكى تعمل البنوك المستقلة عملا منظما سليما ، وهكذا استطاعت البنوك فيما بعد ان تقوم بواجبات وتخدم اهدافا من واجبات واهداف المصلحة العــامة .

وبقيات ستة بنــوك انشطتها عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ وكان راسمال كل منها مبدئيا مليون مارك المانى وهى :

فى ميونيخ	— Bank fur wirtschaft und arbeit AG,
فى هامبورج	— Bank fur Gemeinwirtschaft AG,
فى دوسلدورف	— Bank fur Gemeinwirtschaft AG,
فى فرانكفورت	— Bank fur Gemeinwirtschaft AG,
هانوفر	— Niedersachsische Bank fur Wirtschaft und Arbeit AG,
فى شتوتجارت	— Bank fur Arbeit und Wirtschaft AG,

وفى عام١٩٥٣ انشىء بنــك آخر فى برلين باســـم Bank fur Wirtschaft und Arbeit .

وتختلف ملكية هذه البنوك فبعضها تمتلكه التعاونيات وبعضها تمتلكه النقابات فمثــلا كان بنك هامبورج فى وقت من الأوقات تغلب عليه التعاونيات بينما كان نصيب التعاونيــات قليــلا جدا فى بنك دوسلدورف ، كذلك تفاوتت النقابات كثيرا فى نفوذها على البنوك ، فكانت اكثرها نفوذا من يقع مركزها

الرئيسى فى المدينة التى فيها البنك ، ففى دوسلدورف كان السائد اتحاد نقابات العمال الألمانى ، وفى فرانكفورت كان السائد اتحاد عمال المعادن .

وكانت الإختلافات فى تركيب الملكية سببا فى اختلاف أسماء البنوك لتعكس اتجاهاتها ، واتبعت التعاونيات الألمانية حينئذ تحت رئاسة هنرى إفرلينج **Henry Everling** فكرة النفع العام ، وحاولت منظمات العمال وفى طليعتها اتحاد النقابات الألمانى فى دسلدورف تحت إدارة هانس بوكلر **Hans Bockler** واتحاد عمال المعادن فى فرانكفورت أحياء تقاليد العشرينات ، وعلى ذلك سميت بنوك دسلدورف وهامبورج فرانكفورت باسم **Bank fur Gemeinwirtschaft** بينما سميت البنوك الثلاثة الأخرى **Bank fur Wirtschaft** أو **Bank fur Arbeit und Wirtschaft,** **i und Arbeit** حسب حيادها السياسى .

وتطورت البنوك الستة فى السنوات التالية بطرق مختلفة تماما ، فنجح بنك دسلدورف نجاحا كبيرا حتى بلغ مجموع ميزانيته العمومية مجموع ميزانيات البنوك الخمسة الأخرى مجتمعة ، وعندما اندمجت البنوك الستة عام ١٩٥٩ كان نصف مجموع الميزانية العمومية للمنشأة الشاملة راجعا الى بنك دسلدورف والواقع أن هذا البنك هو الذى شجع إنشاء البنوك الأخرى واندماجها وهيأ للمنشأة مقرها فى برلين ودخل لأول مرة ميدان عمليات الإئتمان بالتقسيط .

وعندما رفعت سلطات الحلفاء الحظر وصدر قانون رفع القيود عن مؤسسات الائتمان الإقليمية أصبح فى الإمكان ادماج البنوك التى كانت منفصلة ولامركزية من قبل وتجمعت هذه البنوك لتشكل مؤسسات فوق الإقليمية أو أعيد إنشاؤها لتبلغ القدر الذى كانت عليه قبل الحرب ، وانتهجت هذا النهج بنوك النقابات وبنوك التعاونيات أيضا ، وكانت

بنــوك النفع العام الستة اخر البنوك الالمانية التى اندمجت فى مؤسسة واحدة باسم "Bank fur Gemeinwirtschaft" ومقرها فرانكفورت . وإظهارا للثقة الجماهيرية فى الاستقرار السـياسى والإقتصـادى لمدينة برلين تقرر تحويل بنك برلين الى فرع للبنك الجديد فى اواخر عام ١٩٦٣ .

ويمثل اندماج بنوك النفع العام إجراء إداريا فى المقام الأول لكنه يتيح فى الوقت نفسـه المرونة والسيولة والتسويات على نطـاق يعلو النطاق الإقليمى مع تحسين معدل الائتمان بالنسـبة لموارد راس المال وتشـجيع عمليـات الاقراض .

٢ - بنك جمينفرتسشافت كبنك نقابى :

The EfG as a trade union bank

اســاس إنشــاء بنــوك العمل فى العشرينـات وبالتـالى بنـك جمينفرتسشافت بسـيط للغاية ، ويرجع الى رسوم العضوية المرتفعة نسبيا والتى كان يدفعها النقابيون الألمان مما جعل فى استطاعة النقابات الاحتفاظ بهيئة إدارية مكونة من موظفين متفرغين وإقامة المساكن والمدارس ، واهم من ذلك كله ان النقابات امكنها إنشـاء احتياطيات لمساعدة اعضائها فى الأزمات ، وكان الغرض الأول من هذه الأموال الاحتياطية مواجهة اخطار معينة تتصل اساسا بالاضرابات مما جعل حتما ان تستثمر فى اصول قابلة للتحويل سريعـا الى اموال سـائلة ، وهكذا نشـأت فكرة استثمار اموال الاحتياطيات فى بنوك تملكها النقابات وظهرت هذه الفكرة فى وقت مبكر جدا لأنها بدت امثـل طريقة لضـمان توافر الأموال ووجودها فورا عنـد الحاجة ، مع ضمان عدم استخدامها فى اغراض ضارة بمصالح النقابات واعضائها ، وضمان الحصول على الأرباح الناتجة عن الاستثمار .

وكانت اعمـال البنـوك السـابقة على هذا البنك فى عهد جمهورية فيمـار **"Weimar Republic"** مقتصرة اساسا على قطـاع النقابات رغم بعض الجهـود التى اسـتهدفت الدخـول الى عالم الأعمـال المصرفيـة العامة وهو ما حاولة بنـك العمال ، لكن بنوك العمال الالمانيـة الأولى ظلت مع ذلك بنوكا نقابية لا اكثر ولا اقل ، ويعد هذا الاتجـاه من الوجهة المصرفيـة غير مرغوب فيه نظرا لصفة النقابات السياسية ، وبالتالى اتجاه اعضـائها وجهة سـياسية موحـدة ٠

ولم يكن فى الوسع اجتذاب اعضاء جدد غير نقابيين ولذا لم تفتح أمام تلك البنوك إمكانيات الأنشـطة المتاحة للبنوك الأخرى ، ونظرا لأن البنـــوك العماليـة نشـات فى رعاية النقابات ذات الاتجاهات السياسية فقط اصبحت هذه البنوك بغير قصد بنوكا ذات اتجاهات سياسية فواجهت لصفتها هذه شـعورا عدائيـا اضافيا الى جانب المقاومة الطبيعية الناشـئة عن الصراع التنافسى بين البنوك ، وتعلقت الآمال فى مبدأ الأمر بإمكانية التغلب على هذه العوائق بفضل مؤازرة المؤيدين وتفضيلهم لهذه البنوك ، لكن لم تتحقق هذه الآمال على المدى الطويل ، وحتى فى ظل جمهورية فيمار والجـو السـائد المشحون بالسـياسة لم يكن الإقبال كبيرا على البنوك العقائدية فاقتصر نشـاطها على حلقة ضيقة ولم تتمكن من التطور لمدى كبير ٠

والواقع إن فكرة « البنـك المتخصص **specialised bank** » تتعارض مع المبـادىء المصرفيـة السليمة ، وينطبق ذلك ايضا على البنوك المتخصصة غير السياسية والبنوك المهنية وبنوك الضـمان **trust banks** لأن استقرار البنـك وأمنه يعتمد اساسا على تنوع فئـات المتعاملين معـه وعلى آجال مدفوعاته ، ويجب على البنك أن يقبل الأموال من متعاملين كثيرى العـدد ولآجال متنوعة ما امكن ثم يقرضها لأكبر عدد ممكن ولمواعيـد اسـتحقاق متباينة لأقصى درجـة ٠

وتتحدى البنوك المتخصصة هذه القاعدة لأنها تخدم نوعا واحدا من المتعاملين فى جانب الأصول ونوعا واحدا من الدائنين فى جانب الخصوم . ويؤدى عدم التنوع الى متاعب جمة من وجهة نظر العمليات المصرفية خاصة وأن سيولة البنك المتخصص تقل كثيرا عنها فى البنوك العامة مما تضطر معه البنوك المتخصصة والتى تعمل فى مجالات معينة الى الاحتفاظ بأموال سائلة إضافية لتعويض نقص السيولة الداخلية ، وهو أمر مكلف ويقلل الأرباح ويؤدى الى انخفاض الربحية وبالتالى الى تقليل الضمان ، بينما كان الهدف الأساسى من إنشاء البنوك العمالية أن تتوافر للنقابات أموال حاضرة دائما .

وإذا أرادت البنوك النقابية النجاح والتوسع فعليها أن تجتذب متعاملين جدد من خارج فئة مؤسسيها الأوائل ، وحدث ذلك فعلا فى العشرينات بالنسبة « لبنك العمال » الذى استطاع التعاون بنجاح مع جماعات اخرى لها أهداف متماثلة تقريبا واغراض سياسية متقاربة ، أى أن الأعمال المصرفية توسعت بهذه الطريقة لتشمل حلقة أكثر اتساعا وإن كانت من فئةمتعاملين متخصصة أيضا .

وهكذا قويت العلاقة بين النقابات والتعاونيات ، ولم يكن ذلك مظهرا مقصورا على البنوك العمالية الألمانية بل شوهدت أيضا فى عدد من الدول الأوروبية برغم اختلاف الأولويات ، فظهرت مؤسسات ائتمانية تعاونية تتعاون مع النقابات ومؤسسات ائتمانية نقابية تعاون مع التعاونيات ، وسار هذا النوع من التعاون سيرا حسنا من الوجهة المصرفية ، ففى هذه المؤسسات توازن المستثمرون التقليديون مع المدينين التقليديين .

وانضمت المنظمات المتقاربة الأخرى الى هذا النظام وكانت فى معظم الأحوال منظمات لها نفس المبادىء مثل شركات التأمين أو جمعيات

الإسكان ذات الصلة بالنقابات او التعاونيات ، ونتج عن ذلك تكوين مناسب لهيئة المتعاملين يتلائم مع طبيعة الأعمال المصرفية لأن هؤلاء المتعاملين تختلف احتياجاتهم من حيث السيولة ومواعيد الاستحقاق عن احتياجات ومواعيد الهيئات المكونة للبنوك ، وبذلك تتحسن نسبة السيولة فى المؤسسات المصرفية التى من هذا القبيل ٠

وكان اختيار هذه المؤسسات والمشروعات من الناحية السياسية وتعاونها لأغراض مشتركة ذات نفع عام غير متعارض فى الحقيقة مع احتياجات البنك برغم ما قد يبدو من النظرة الأولى ، لكن يشترط هنا أن يكون المتعاملون على قدر كاف من التنوع واسعة النطاق ، وواضح أن مؤسسى المنشآت المصرفية يجب أن يكون لهم بعض الوزن رغم أن انتماءاتهم السياسية تتطلب الحذر ، غير أن التعاون المالى بين هذه الجماعات تضمن قاعدة جيدة لإنشاء هذه البنوك فى معظم الأحوال ، والواقع أن هذه البنوك من وجهة نظر الشروط التنظيمية والبنائية تعتبر مشروعات اكثر سلامة من غيرها من البنوك المتخصصة الأخرى التى تخدم فرعا من فروع الأعمال او حتى قطاعا كاملا والتى ينشئوها جماعات تتقارب احتياجاتهم من السيولة والأخطار التى يتعرضون لها ٠

وتطور بنك جيمنفرتسشافت ايضا بهذه الطريقة فهو مازال يقدم خدماته المتخصصة مثلا لجمعية مبانى كبيرة « نيوهيمات » **Neue Heimat** ولمنشأة تأمين **"Volksfursorge"** ولمجموعة تعاونية لجمعيات إسكان مثل **"Beamtenheimstattenwerk"** ولمشروعات اخرى من القطاع التجارى منها نادى الكتاب « جوتنبرج » **Gutenberg** ووكالة السياحة **Gut-Reisen** ويقدم البنك المذكور لكل هذه المنشآت الخدمات المصرفية المعتادة ويضمن لها اليسر المالى ويدفع لها فوائد بنسبة مثلى ويساعدها على الحصول على القروض ٠

ويعمل بنـك جيمنفرتسشافت بالتعاون الوثيق مع بنـك العمل فى فيينا « باواج » BAWAG ويرتبطان بمشـاركات ماليـة متبادلة ، ويلاحظ ان بنـك باواج في فيينا هو المقـابل لبنـك جيمنفرتسشافت وتملكه النقابات .

ولبنـك جينفرتسشافت علاقات وثيقة مع بنك النقابات الإسرائيلية فى تل ابيب والمسمى بنك هابوعاليم HAPOALIM كمـا يشـترك فى بنـك النقابات الهولنـدى المسـمى هولاندس كوبمانز بنـك "HOLLANDSE KOOPMANS BANK"

ويمتلك أيضا حصة فى البنك التعاونى الدولى انجيبا "INGEBA" فى بال الذى يخـدم التعاون الدولى وتشـــترك فيـــه كثير من الجمعيات التعاونيـة والبنوك التعاونيـة والنقابيـة .

وإذا صادفت البنوك النقابيـة بعض المتاعب فلن يكون سببها الأساسى أنها متخصصة كمـا يحـدث فى ظروف البنوك المتخصصة الأخرى والبنوك الصناعيـة والقطاعيـة ، وتستطيع البنـوك النقابية كقاعدة عامة ان تتخلص من هذه المتاعب وتجد لها حلا عن طريق توسـيع نطـاق عملياتها المصرفيـة ولكن بشرط ان تكون المؤسسات النقابيـة التابعـة لها تلك البنوك كبيرة وقوية ، اما مخاطر البنوك النقابية فمصدرها الحقيقى ان النقابات قد تدفعها للدخول فى عمليـات منقطعة الصلة عن الأعمـــال المصرفيـــة السليمة الحقيقية ، ويعتقد البعض مثلا ان تلك البنـوك مادامت على صلة بالنقابات فالواجب عليها ان تكون فى خدمة الحركة العماليـة وتؤدى وظيفة المحرك او الدافـع لتلك الحركة بمعنى ان تتدخل البنـوك لتســاعد العمال فى المسـاومات الجماعية من اجل الأجور او شروط العمل بان تشترى اسهما فى المنشـآت او تقدم القروض او تمتنع عن تقديمها حسبما تريد النقابات ، وجربت البنوك العماليـة الأمريكيـة مثل هذه التصرفات فى العشرينات ،

فعلى مدى عشر سنوات حينئذ انشىء ٣٦ بنكا تشابه البنوك العمالية فى غرب أوروبا ، ولم يلبث الكثير منها ان اخفق تماما خلال مدة قصيرة وما ذلك إلا لأنها استخدمت لخدمة أغراض النقابات وهو استخدام سيىء ، ولا يوجد في أمريكا الآن سوى ٤ بنوك تتبع الحركة النقابية ٠

لكن البنوك الأوروبية كانت على وعى باستمرار من أن هذا السبيل ينتهى الى استخدام الوسيلة الخطأ او استخدام الأدوات الصحيحة استخداما خاطئا ، واقتنعت النقابات الأوروبية بوجوب إقامة فاصل ونوع من توزيع العمل فيما بين المؤسسات السياسية وان النقابات لا يمكنها النهوض بأعمال الأحزاب السياسية ، ولن تقوم الأحزاب ولا المشروعات ـ من ناحية اخرى ـ بوظائف النقابات ، وعلى هذا الأساس لا ينبغى للأحزاب السياسية والنقابات ان تحاول العمل كمشروعات أو بنوك والعكس صحيح ٠

وعليه لا يجوز ان يكون البنك « مطرقة » مؤتمر النقابات الألمانية يدق بقوته فى السوق من اجل دفع الأهداف النقابية للأمام ، فهذا البنك يدل اسمه على انه انشىء ليراعى اغراض النفع العام ، وحين تلتبس فكرة النفع العام بالعمل السياسى فالسبب فى غالب الأحيان سوء فهم للموقف وسوء تأويل فهم ان فكرة النفع العام ترتبط باحتياجات المجتمع والأحوال السائدة فيه ، وهى تفسر وتحدد طبقا لهذه الاحتياجات والأحوال ، لكن ليس معنى ذلك ان تتخذ فكرة النفع العام معنى سياسيا بطريقة تحكمية بينما ترجع فى اساسها إلى قضايا اجتماعية وإقتصادية فى المقام الأول ، ويجب ان يعهد للمشروعات بمهمة تحقيق هذه الأهداف الاجتماعية والإقتصادية كما يجب ان يترك للأحزاب السياسية تحقيق الأهداف السياسية ٠

لذلك يساعد بنك جينفرتسشافت النقابات من خلال انشطته المصرفية فحسب بأن يؤدى لها وظيفة البنك المتخصص وهو يدير لها صناديق

الإضرابات ويمكنها من سـيولة معقولة ويضمن لها أقصى سيولة ممكنـة مع أقصى ربح ممكن لأموالها ، ولاشك أن البنـك حين يفعل ذلك يخدم أيضـا وفى نفس الوقت وبطريقة غيـر مباشرة المثـل العليـا النقابية سـياسيا واجتماعيـا ، لكن البنـك لا يسـعى فى الأسـاس لأية أهداف سـياسية بما يجـاوز ذلك ، فلا يحـاول ولا هو يسـتطيع ، التوفيـق بين العمـال والنظام الرأسـمالى ، ولا يحـاول ولا هو يسـتطيع الغـاء إقتصـاد السـوق لافسـاح المجـال لقيـام مجتمع من نوع آخر .

٣ - بنك جيمنفرتسشافت كبنك مصرفى عام :

The BfG as a general business bank

لابد لجميع البنـوك النقابية ، ولاسـيما من كان منها عاملا كبنـك متخصص لجماعات متعددة لهـا اتصـالات ببعضها ، أن تجعل أهدافها تتفق مع خطـة البنـوك العـامة ذات أهداف النفع العـام إذا أرادت تلك البنـوك لنفسـها نجاحا واستقرارا ، وتدين جميع البنـوك النقابيـة الناجحة بتوفيقها فى العمل لهـذا المبـدأ الأسـاسى ، وتشـمل البنوك التى من هذا النوع حاليـا بنـوك الحركة العماليـة فى النمسا وإسرائيل ، الى جانب بنك جيمنفرتسشافت ، فكل هذه البنـوك مؤسسات مصرفيـة تخدم الجمهور العـام والنقابات فى نفس الوقت ، والواقع أن بنـك جيمنفرتسشافت قد اسـتحوز على نسـبة كبيرة من الأعمال المصرفية العامة منذ إنشائه ، وحين حدث الإدماج عـام ١٩٥٨ لم تزد نسـبة أعمال النقابات فى مجمل أعمـاله المصرفيـة عن ٢٥٪ ورغم أن الأعمال المصرفية النقابية توسعت كثيرا فى البنك إلا أن نسـبتها المئوية فى مجال عمليات البنك أخذت فى التناقص سواء فى جانب عمليـات الدائن أو جانبها المدين حتى أصبحت أقل من ١٠٪ ويرجع السبب فى ذلك الى نجاح البنك على مستوى الأعمـال

المصرفيـة العـامة مما جعـل الأعمـال المصرفيـة المتخصصة للنقابات تتراجع نسـبتها برغم إزديادها هى الأخرى ، وقد أصبحت نسـبة هـذه العمليـات المتخصصة من الصفر بحيث يسـتطيع البنـك ان يلبى كافة احتياجات النقابات المصرفيـة دون أن يكون لهـذا أدنى اثـر سلبى على عمليـاته المصرفيـة العامة ، ويحقق البنك بهذا استقرارا للنقابات التى ليس من مصلحتها فى المدى الطويل أن يكون بنكها على خلاف ذلك .

ولا يسـتطيع أى بنك متخصص أن يسـير فى عمله سـيرا مرضـيا إلا إذا اسـتند الى دائرة واسـعة بما يكفى من الأعمـال المصرفيـة العـامة ، وعلى كل منشـأة مصرفيـة متخصصة أن تعتمد على نسـبة كبيرة من المعاملات مع الجمهور العـام والصناعة والتجارة والمشروعات العامة وأخيرا - وليس آخرا - مع أفراد المتعاملين ، فهذه العمليات هى قاعدة النمو التى تتيح للبنك إنشـاء شـبكة فروع له فى المدن الكبرى ببلاده ولن يسـتطيع البنك المتخصص أن يخدم مساهميه والمتعاملين معـه على الوجه الذى ينشـدونه هذه الأيـام إلا إذا اتبع هذا السبيل ، ويحتاج البنـك الى دائرة واسـعة جـدا من العمليـات غيـر المتخصصة حتى يسـتطيع أن يقـدم المساعدة الفعالة للمؤسسات المتصلة به فى حالة الضرورة .

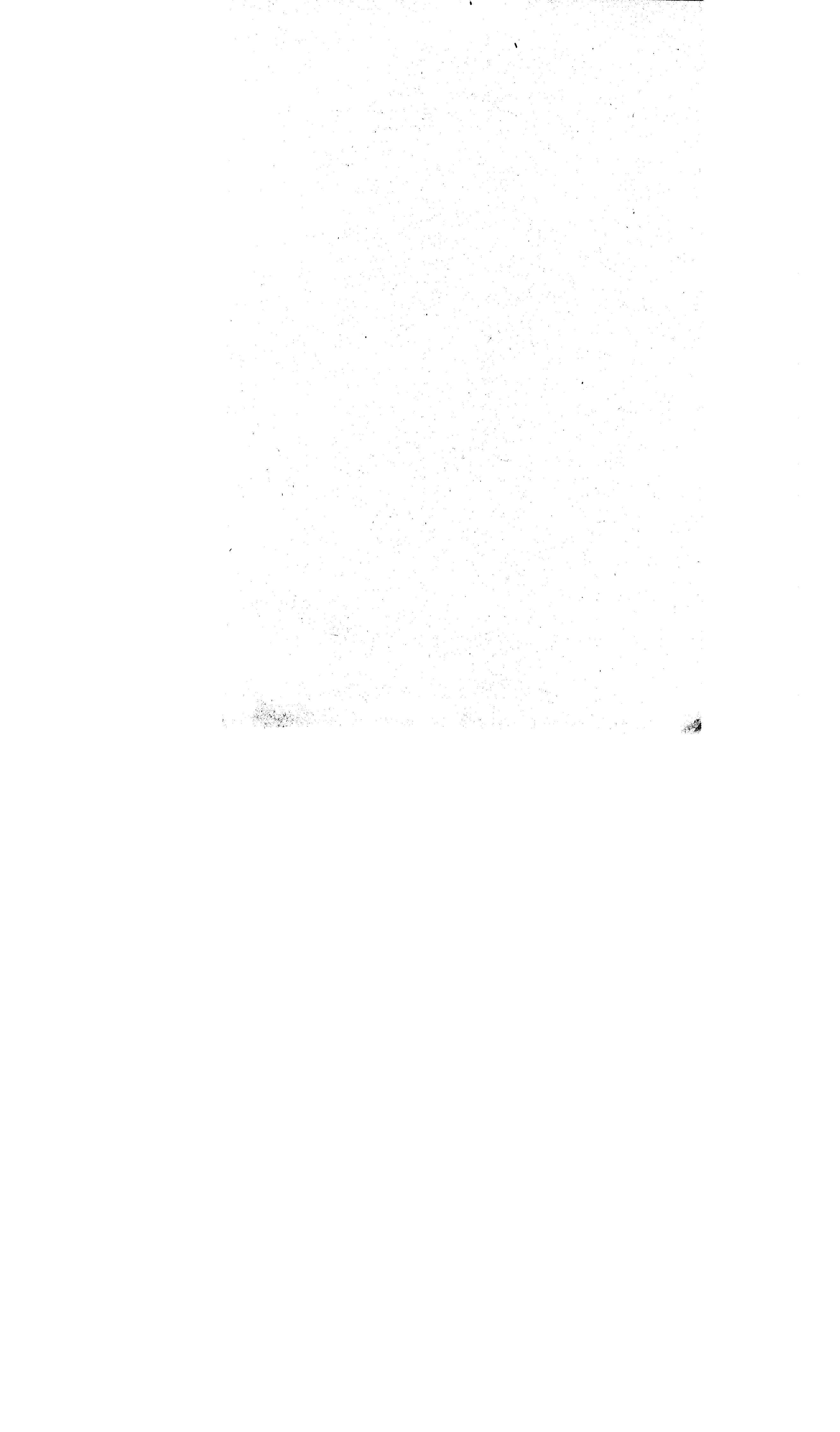
واتضح اكثر فاكثر مع مرور الزمن أن نوع البنوك الذى اختارته النقابات والتعاونيات عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ عندما أعيدإنشاء بنـوك النفع العـام كان احسن اختيار لأنه استمر حتى الآن فى تقديم احسن الخدمات وتوفيـر أحسن الإمكانيـات وضمن للنقابات أفضـل قدر من السـيولة والإيرادات فى نفس الوقت حين ادار مواردها الماليـة ، وتسـتطيع النقابات بفضـل السـيولة التى يتيحها البنك أن تنعم بالاسـتقرار وانفتاح الأفق وحرية التصرف دون أن يتدخل البنـك فى التأثير على هـذا التصرف بالطبع .

ويعمل فى بنك جيمنفرتسشافت الآن أكثر من ٦٤٠٠ موظفا واستقر البنك فى أذهان الجماهير فى ألمانيا وفى الخارج ، تشهد بذلك الزيارات الكثيرة التى تنظمها كثير من المنظمات إليه ، وهو الآن الرابع بالمقارنة بالبنوك التجارية التى تعمل على مستوى أعلى من المستوى الإقليمى ؛ وإذا أدخلنا البنوك البقارية الإقليمية فى الحسبان فهو السادس فى النظام المصرفى الألمانى ؛ وتشمل شبكة فروعه ٢٤٠ أو أكثر ولا تكاد مدينة كبيرة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية تخلو من تمثيل للبنك الذى يساهم فى عدد من المؤسسات الائتمانية الخاصة فى داخل ألمانيا وخارجها مما يزيد أعماله المصرفية اتساعا ·

ويلاحظ أن بنك جيمنفرتسشافت قد استطاع إنجاز كل ذلك بجهده الخاص دون اعتماد على أى عون حكومى ، ولم يكن البنك فى أى مرحلة من تاريخه كغيره من البنوك يسير باستمرار فى طريق التركيز منتهجا سياسة ابتلاع المنشآت الصغيرة بحيث تقل المنافسة تدريجيا بل كان نموه « بسيطا » وهذا الاتجاه فى الواقع هو الذى جعل من البنك ما هو عليه الآن حجما واهمية ، والمقصود بصفة البساطة أن النمو كان مجرد نتيجة للنجاح فى السياسات والأعمال التى رفعت مجموع ميزانيته العمومية من ١٣٣ مليون مارك ألمانى فى عام ١٩٥٠ الى ١ر٢ بليون مارك عند الاندماج عام ١٩٥٨ ثم الى ٢٦ر٢ بليون مارك عام ١٩٧٦ ويرجع كل ذلك الى الثقة التى اكتسبها فى دوائر التجارة والصناعة والجمهور عموما ·

وطبيعى لم يخل الأمر من العقبات والمعارضة وسوء الظن والتنبوء بالفشل ، وارتفعت بعض الأصوات بتحذير أصحاب المشروعات من التورط فى معاونة بنك النقابات والتعامل معه لأن فى ذلك دعم وتقوية للحركة النقابية وهى قوية فعلا بما يكفى ، وذاعت الشائعات حول النوايا السيئة

توضح هذه الصورة بعض المكاتب والغرف التى فى خدمة القوى الوظيفية والعملاء فى البنـك ويلاحظ توافر الهدوء والسكينة والعنصر الجمالى ، الأمر الذى يدفع القوى العاملة الى مزيد من الإنتاج .



والخطط الخبيثـة التى تنويها النقابات والتهديدات التى ستوجهها لأصحاب الأعمـال والضغط عليهم ملوحة بسحب اموالها من البنوك مع المطالبة فى نفس الوقت بزيادة الأجور ومؤيدة مطالبها بالإضرابات ٠ ومن الشائعات ايضـا ما قيـل من ان التعامل مع بنك النقابات يؤدى الى منع العون المالى عن صاحب العمل الذى يتعامل معـه حين يحتاج إليـه ووضعه تحت الضغط حين التفاوض الجماعى على الأجـور خاصة وان البنـك سـيكون مطلعـا على المركز المالى لصاحب العمل هذا ، واخـذ المنافسـون يثيرون كل ذلك كلمـا احسوا بنجاح بنـك النقابات دون ان يقدموا اى دليـل صحيح ، واتهم مديرو البنـوك الأخرى بنك جنفرتسشافت بانه يقـدم لعمـلائه تسـهيلات غير معتادة مما يزيد المنافسـة المصرفية حدة ، وهذا فى الواقع اعتراف من هؤلاء المديرين بأن بنك جنفرتسشافت اسـتطاع ان يؤثر تاثيرا حسـنا على الخدمة المصرفيـة بزيادة التنافس ٠

ووجهت الى البنك ايضـا اتهامات بأنه كحصـان طروادة الذى تختفى داخله النقابات لكن هذه الاتهامات اختفت الآن بعد ان اثبتت عمليات البنـك خلال الخمسة وعشرين عاما الماضـية أنها لا تتدخل فى المفاوضات الجماعيـة وأن البنك لا يتخلى عن اى عميل لاعتبارات نقابية ، واستطاع البنـك ان يقر فى الأذهان ان السـياسة النقابية شيىء والسـياسة المصرفيه شىء آخر منفصل تماما ٠

وقيل عن دور بنك جينفرتسشافت فى وقت من الأوقات انه يسـير طبقا لشـعار « المال للرأسمالية لدفعهم الى ميدان الأعمال ، والمال للنقابات كى تتمكن من شل حركة المشروعات عن طريق الاضراب » **"Money for the capitalists to get them into business money for the trade unions to allow them to paralyse enterprises through strikes".**
غير [illegible] ثبت عـدم صحة مثـل هذه الأحوال فى الواقع واثبت البنك بطـلانه

حين نجح فى اجتذاب الطرفين واصبح مقبولا منهما ، ويؤدى الآن خدماته المصرفية للمشروعات « الراسمالية » وتبلغ نسبتها الى مجموع عملياته تسعة اعشار ، أى أن البنك يتعامل مع نطاق واسع من المشروعات والقطاعات المختلفة ، ويخدم الراسماليين الذين تخوفوا من دوره آنفا ٠

واثبت نجاح البنك ان اغلبية رجال الأعمال والمتعاملين الآخرين ليست لديهم اية افكار سيئة ولا مواقف معارضة للمشروعات الجديدة او الأفكار الجديدة فى عالم الأعمال وانهم على استعداد تام للتعامل معها ، وصحيح أن التطورات السياسية ساعدت على تثبيت نجاح بنك جنفرتسشافت لأن جو الوفاق العام السياسى فى البلاد ساعد على إيجاد فكرة اكثر ترشيدا بدلا من فكرة الأصدقاء والأعداء القديمة وهذا ما يدفع اليوم اصحاب الأعمال الى التعامل مع بنك تملكه النقابات ، ويجعل المنظمات العمالية على استعداد للتعامل مع أصحاب الأعمال من خلال بنوكهم بصرف النظر عن تمسكهم بسياسة المفاوضة الجماعية ، ولاشك أن كل ذلك يفيد المجتمع ككل ٠

٤ ـ حركة القروض والودائع والموارد الراسمالية :

Movement of loans, deposits and capital resources.

تواجه بنوك النفع العام ـ شأنها شأن البنوك المنشأة حديثا ـ سنوات صعبة فى مبدأ حياتها فيما يختص بأعمال الاقراض عامة ، ورغم ان هذه البنوك تعرض خدماتها منذ البداية لجميع فروع التجارة والصناعة فإن اجتذاب متعاملين جدد ليس امرا سهلا وعليه فإن عمليات الاقراض تسير ببطء وتتخلف كثيرا عن عمليات الإيداع ، ونتيجة لذلك تصبح نسبة السيولة عالية جدا مما يضفى على عمليات الاقراض مرونة كبيرة ، وبلغت القروض بعد خمسة اعوام من بدء العمل ٦٥٦ مليون مارك

بينما لم تزد عام ١٩٥٠ عن ١٠٤ مليون مارك ، ثم زادت الى ٦ر١ بليون مارك عام ١٩٦٠ ثم الى ٥ر٢١ بليون فى نهاية ١٩٧٦ ٠

ويتضح من هذه الأرقام أن عمليات الاقراض استطاعت أن تتخطى العقبات الأولى ٠

وكان المتعاملون مع بنوك الدفع العام منذ بداية نشاطها على درجة كبيرة من الاختلاف نظرا لسياسة « الانفتاح » التى انتهجتها ، وبلغت القروض الممنوحة عام ١٩٥٤ للصناعة بما فيها الحرف ٤١٪ من مجموع القروض بينما بلغت نسبة القروض لتجارة الجملة والقطاعى ٢٧٪ أما المقترضون فكانوا عبارة عن جمعيات البناء والسلطات العامة والمنشآت الخاصة والبنوك الأخرى ، وإذا اخترنا سنة من السنوات حيثما اتفق مثل عام ١٩٦٤ أى بعد ذلك بعشر سنوات لوجودنا أن نسبة القروض للصناعة والحرف ٣٣٪ والى تجارة الجملة والقطاعى ٢٢٪ ، والى جمعيات المبانى وقطاع التشييد ١٥٪ ثم تغيرت نسبة الاقراض لمختلف القطاعات بمرور الزمن ، فارتفعت نسبة الاقراض الى البنوك الأخرى بسبب الأموال الكثيرة التى وضعت تحت تصرف بنوك الائتمان بالتقسيط لأغراض إعادة التمويل نظرا لما لهذه البنوك من علاقات وثيقة مع بنك جيندفرتسدشافت ٠

ومن المفيد أيضا القاء نظرة على حركة القروض من حيث حجمها ، ففى عام ١٩٥٨ عام الاندماج كانت نسبة ١٢٪ من مجموع القروض الممنوحة تزيد عن ١٠٠ر٠٠٠ مارك وفى عام ١٩٦٥ أصبح هذا المبلغ يمثل ٤٪ فقط من جملة القروض ثم أصبح ٣ر٤٪ عام ١٩٧٦ ، ومن عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٧٦ أرتفع عدد هذه القروض بمقدار ١٦٣٥ قرضا فوصل عدد القروض الى ٤٨ قرضا وإذا أخذنا القروض الممنوحة بمبالغ حتى ١٠٠ر٠٠٠ مارك نجد الصورة قد انعكست فقد كانت نسبتها ٦٤٪ فى عام ١٩٥٨ ازدادت الى ٥ر٨٢٪ عام ١٩٦٥ لكنها نقصت الى ٧٣٪ عام ١٩٧٦ ٠

وكما سبق ذكره- انخفضت نسبة القروض الممنوحة من بنك جمنفرتسشافت الى حاملي الأسهم ومشروعاتهم فى قطاع النفع العام الى جملة القروض فى عام ١٩٥٤ بمقدار ١٣٪ ثم انخفضت مرة أخرى فوصلت ١١٪ عام ١٩٦٧ ثم الى ٨٪ ٠

وكان المودعون فى بنك جمنفرتسشافت أثناء العشرينات يتألفون أساسا من النقابات والمؤسسات التابعة لها وأعضائها ثم تغيرت هذه التركيبة جذريا على مرور السنين ، ونمت الودائع بسبب توسع فئات المتعاملين كثيرا ونورد هنا بعض الأرقام فى هذا الصدد ، فبلغت الودائع عام ١٩٥٠ فى بنوك النفع العام الستة ١٢٦ مليون مارك زادت عام ١٩٥٤ الى٩٤٤ مليون مارك أى سبع مرات ونصف عما كانت عليه عام الإنشاء ، وفى عام الإندماج (١٩٥٨) كان لدى بنك جمنفرتسشافت ودائع خارجية ٩ر١ بليون مارك ارتفعت الى ١١ بليون مارك ، وانتهت السنة المالية ١٩٧٦ بودائع خارجية قيمتها ٨ر٢٤ بليون مارك ، أى أن الأموال التى كانت تحت تصرف بنك جمنفرتسشافت زادت بمقدار ٥٨٪ على مدى السنوات الخمس الماضية ٠

وأدى النمو المستمر فى ودائع العملاء الى تغيير فى تكوين فئات الودائع كما يبدو من الجدول التالى :

بالنسبة المئوية

السنة	ودائع لأجل	ودائع عند الطلب	ودائع توفير
١٩٥٠	٤ر٧٠	٧ر٢٨	٩ر
١٩٥٤	٩ر٦٦	٥ر٢٧	٦ر٥
١٩٥٨	٣ر٧٠	٩ر٢٢	٨ر٦
١٩٦٨	١ر٦٤	١ر٢١	٨ر٤
١٩٧٦	١ر٦٣	٦ر١٨	٣ر١٨

ويقوم بنك جمنفرتسشافت كغيره من البنوك الكبرى بمعاملات هامة فى الخـارج ويضطلع باشباع احتياجات تمويلية كثيرة التنوع لعملائه ، كما يقوم أيضا بجانب من العمليـات الدولية ، وانشـأ عام ١٩٧٣ فرعا فى لندن وبنكا تابعا فى لوكسمبورج ثم انشـأ بنكا تابعـا فى نيويورك ، ويمثله فى بال البنك التعاونى الدولى وفى امسـتردام البنـك التعاونى الهولندى ويمتلك بنك جمنفرتسشافت أسهما كثيرة فى كلا البنكين .

ومما يلفت النظر بصفة خاصة علاقات البنك الوثيقة مع إسرائيل ، فقد هاجرت شخصيات نقابية هامة الى إسرائيل بعد عام ١٩٣٣ مما يفسر سبب العلاقات القوية التى نشات بين الطرفين من عام ١٩٤٥ حتى الآن وتفرعت عنها علاقات عمل وتعامل ، وفى إسرائيل قطاع كبير من النفع العام ، ولذا نشـأت صلات كبيرة بين مشروعات النفع العام فى الجانبين ، ويتعاون بنك جمنفرتسشافت تعاونا وثيقا مع بنك هابوعاليم واشـترك البنكان عـام ١٩٧٤ فى إنشـاء بنك كونتنتال الإسرائيلى .

وزادت الموارد الرأسـمالية لبنـك جمنفرتسشافت بما يتناسب مـع التوسع فى المعاملات فقد كان راس مال الإنشاء لبنوك النفع العـام الإقليمية السـتة مليون مارك لكل بنـك لكنها ما لبثت ان اضطرت الى زيادة راس مالها ليتناسب مع معاملاتها فاصبح راسمالها معا ٣٦ مليون مارك عام ١٩٥٤ وزاد الى ٥٨٫٥ مليون مارك عام ١٩٥٨ عند الإندماج ثم الى ١٠٠ مليون مارك على مدى السنوات الخمس التالية وبلغ ١٦٥ مليون مارك فى نهاية ١٩٦٨ وزاد الى ٤٥٠ مليون بنهاية ١٩٧٣ ثم زاد بمقدار ٥٠ مليون مارك فاصبح ٥١٠ مليون مارك عـام ١٩٧٤ ثم ٦١٠ مليون فى نوفمبر عـام ١٩٧٥ ، ورخصت الجمعية العموميـة فى ٣٠ يونيـو ١٩٧٧ لمجلس الإدارة باضافة ١٤٠ مليون مارك اخرى ليزيد راس المال الى ٧٥٠ مليون مارك .

ولا تطرح اسهم بنك جمنفرتسشافت للتعامل فى بورصة الأوراق المالية ، وهى اسهم اسمية فئاتها ١٠٠٠ مارك ، ١٠٠ مارك ولكل سهم بمبلغ ١٠٠ مارك صوت ، وكانت الأسهم تصدر فى الأصل بالقيمة الأسمية لكن عند زيادة راس المال منذ ١٩٦٦ وما بعدها صدرت الأسهم بمعدل ١٢٠٪ من القيمة الأسمية ثم بمعدل ٢٥٠٪ منذ نوفمبر ١٩٧٧ ٠ وترحل الزيادة عن القيمة الأسمية الى الاحتياطى القانونى ، وبلغت موارد البنك (راس المال والاحتياطيات) ٩٥٧ مليون مارك فى نهاية ١٩٧٦ ، وسيبلغ ١٣٠٦ مليون مارك بمجرد تنفيذ الزيادة المرخص بها ٠

وبمرور الوقت حدثت تغيرات فى هيئة المساهمين ، فعند تأسيس البنوك الستة ذات النفع العام عام ٤٩/١٩٥٠ كان اتحاد النقابات الألمانية والنقابات الفردية من ناحية تمتلك ٥٠٪ من الأسهم ، بينما امتلك اتحاد الشراء بالجملة للجمعيات التعاونية الألمانية وبعض التعاونيات الفردية الأخرى من ناحية ٦٠٪ من راس المال وحولت النقابات فى السنوات التالية بعض اسهمها للنقابات لتفضيلها دعم راسمال منظماتها ٠

ولما اندمجت بنوك النفع العام الستة زاد راس المال المساهم الى ٦٠ مليون مارك وكان اتحاد الشراء بالجملة للتعاونيات يمتلك ٢٥ر٠٦٪ بينما كان يمتلك اتحاد النقابات ٢٥ر١٤٪ اما الباقى وقدره ٤٩ر٨٪ فكان فى يد نقابات فردية ٠

واحتفظت الجمعيات التعاونية واتحاد الشراء التابعة لها بمساهماتها حتى ١٩٦٨ ثم اعيد تنظيم البناء التعاونى فى هذه السنة وبناء عليه تنازلت التعاونيات عن بعض مساهماتها الى النقابات ولم تحتفظ سوى بمقدار ٧٪ من رأس المال ٠

وفى عـام ١٩٧١ انضـمت جمعية الإسـكان الكبيرة « نيوهيمات "Neue Heimat" » الى مجموعة المساهمين فى بنـك جمنفرتسشافت واشترت ١٨٪ من رأسـماله ، ونقص نصيب التعاونيـات الى ٥٪ ، وأصبح نصيب اتحـاد النقـابات وبعض النقابات الأخرى حوالى ٧٧٪ ويمتلك البنـك النمساوى « بنك العمل والنقابات » بفيينا « حصة صداقة friendship share قدرها ١٪ .

وفى عـام ١٩٧٤ اعـاد اتحـاد النقابات تنظيم مسـاهماته فى مشـروعات النفع العـام فانشـأ شـركة قابضـة اسـمها "Beteiligungsgesellschaft fur Gemeinwirtschaft" تولت منذ ذلك الحين إدارة أسـهم الاتحـاد فى مؤسسات النفع العـام ، وسنتناول هـذه الشركة القابضة بالتفصيل فيما بعد .

٥ - تشجيع الإئتمان الاستهلاكى وبناء المساكن ومدخرات العمال :

Promotion of consumer credit, of housing construction, and of workers' savings

اعتبر بنك جمنفرتسشافت منـذ إنشـائه أن فى مقدمة اهداف الأعمال المصرفيـة القائمة على مبـدأ النفع العـام تشجيع تسـهيلات ائتمانية معينة من اجل « رجل الشـارع man in the street » إذ كان لزاما فى السنوات التى أعقبت الاصلاح النقدى لعـام ١٩٤٨ تقديم الائتمان للعمال والموظفين كى يتمكنوا من الحصـول على مسـاكن وأدوات منزليـة جديدة ، فبـدأت بنـوك النفع العـام فى إنشـاء بنـوك لائتمان التقسـيط أو المشاركة فى مثـل هذه المؤسسات وتزويدها بأموال كثيرة فقد جرت عادة بنـوك ائتمان

التقسيط على أن تستمد التمويل من المؤسسات التى انشاتها ، وهكذا شارك بنك جمنفرتسشافت بشمال الراين وسنفاليا فى بنك ائتمان تقسيط يسمى «وارن - كريدت فرمتلونج ، كولون "Waren-Kredit-Vermittlung, WKV, Kolm" ، وهو يعد الآن واحد من خمسة بنوك كبرى من هذا النوع فى المانيا ويقوم بكافة اعمال ائتمان التقسيط ، وقد سمى هذا البنك عام ١٩٦٣ ، « وستدوتش تاسالونج بنك ، كولون Westdeutsche Teilzah-lungsbank, WTB, Koln" ، ثم اصبح اسمه منذ عام ١٩٧٦ وستدوتش كريدت بنك Westdeutsche Kreditbank GmbH. واصبح راسماله كله مملوكا لبنك جمنفرتسشافت ، وفى عام ١٩٥٣ اتبع بنك جمنفرتسشافت فى دسلدورف نفس الطريق فاشترك فى بنك وارن - كريدت - فركرزبنك كولون WKV-Waren-Kredit-Verkehrsban, Koln المنشا حديثا وبذلك امكنه التوسع فى عملياته الخاصة بالائتمان الاستهلاكى ٠

ومنذ ان بدات بنوك النفع العام فى ممارسة القروض الصغيرة وقروض الشراء حاولت ان تقدم شروطا مرضية فى هذا القطاع الذى يعتبر بنك جمنفرتسشافت الأول فيه ، ويحاول البنك ان يزاول دورا تنظيميا فى السوق بان يدفع البنوك الأخرى لممارسة تقديم القروض الصغيرة بشروط ميسرة ويرى البنك ان هذا افضل طريق لاتاحة القروض الصغيرة الرخيصة لكافة المتعاملين الراغبين فيها ٠

والواقع ان القروض الاستهلاكية ليست مقصودة لذاتها ، وليست خالية من المشكلات من وجهة نظر السياسة الاجتماعية ، فهل ينبغى للبنوك لاسيما المملوكة للنقابات ان تشجع العمال على الاستدانة ؟ اتجه بنك العمال فى العشرينات الى رفض طلبات العمال للحصول على قروض شخصية وكان رفضه حاسما وبإصرار وهذا عكس موقف بنك جمنفرتسشافت اليوم ٠

واتخذت بنوك النفع العام موقفا مختلفا منذ البداية ونبذت الموقف القديم الذى اتخذه بنك العمال وهو الرفض القاطع بهدف الرعاية والترشيد التى رأى البعض وجوب تنفيذها بالنسبة للعمال ، اما الموقف الحالى فعكس ما تقدم ، ويقبل كثير من العمال الآن على شراء السلع المعمرة الاستهلاكية وهى غالية الثمن نسبيا ولايستطيعون الحصول عليها إلا بتسهيلات ائتمانية ، وبذلك اصبح ائتمان التقسيط امرا حيويا لاغنى عنه ولا تعوقه عقبات كبيرة نظرا لأن اجور العمال الحقيقية ارتفعت كثيرا عما قبل ٠

ويحكم سوق الائتمان الاستهلاكى اساسا اعتبارات تتصل بالسياسة الاجتماعية التى اصبحت تقضى الآن بمنح العمال إمكانية الحصول على قروض تتيح لهم شراء السلع المعمرة الغالية الثمن على ان تكون شروط الاقراض فى حدود المعقول ، ويحتاج العمال ايضا الى قروض تمكنهم من مواجهة الاحتمالات غير المتوقعة ٠

والسبب الثانى يرجع الى فكرة اجتماعية سيكولوجية يراد منها إثبات ان العامل دقيق ومسئول عند الانفاق فهو لا يبعثر اجره حيثما اتفق على عكس ما كان يعتقد من ان العمال لا يحسبون حساب الوفاء باقساط مشترياتهم ويندر ان يسددوها فى موعدها ، وكانت البنوك تبنى تصرفاتها على اساس تلك الفكرة ٠

واخيرا وليس اخرا ، فإن سوق الائتمان الاستهلاكى يتجه الى تغيير البنك الاقتصادى بتقديم القروض الميسرة التى يؤمل ان تساعد على استئصال الاقراض الربوى من ناحية وتعين المقترضين على مواجهة الطوارىء من ناحية اخرى ، ويلاحظ ان الإنسان العادى او « رجل الشارع » حين يقع فى ضائقة يضطر الى قبول اى سعر فائدة يفرض

عليه ، والعامل اكثر الناس تعرضا للاستغلال حين يحتاج للمال فيصبح لاحول له ولا قوة ، وهنا يحاول بنك جمنفرتسشافت أن يتدخل للانقاذ بتقديم القروض الصغيرة بفوائد معقولة حماية للعامل من أن يقع فى براثن المرابين ٠

ويقدم بنك جمنفرتسشافت قروضا صغيرة بمبالغ تتراوح ما بين ٣٠٠ مارك و ٢٠٠٠ مارك تسدد على مدى سنتين ، أما القروض التى تزيد مبالغها عن ذلك فتدخل فى فئة « قروض الشراء » وتمنح لمدة تصل الى خمس سنوات وبمبالغ اقصاها ٢٥٠٠٠ مارك ويمكن للمقترض الحصول على هذه القروض بغير إجراءات كثيرة ، ويكفى أن يقدم بطاقته الشخصية وشهادة من صاحب العمل توضح اجره أو أى شهادة أخرى تثبت الدخل ، وتتميز شروط البنك بسهولة لتناسب كل مقترض على حدة ولا تستحق الفوائد إلا على المبلغ المسحوب ٠ ويحصل البنك رسما صغيرا للمصروفات الإدارية ٠

ويمنح البنك ائتمانا فى صورة تحويلات لسحب على المكشوف وقيمة القرض من هذا النوع تساوى أجر ثلاث شهور بحيث لا يتجاوز ١٠٠٠٠ مارك ، وانتشر استخدام هذه الطريقة بزيادة مضطردة لأنها تمكنهم من الحصول على قروض بغير إجراءات متعبة طالما لهم حسابات فى البنك ، ويستطيع العميل فى هذه الحالة أن يكتب شيكا دون انتظار لموعد قبض الأجر الشهرى مما يتيح له سهولة كبيرة فى التصرف ٠

وبدأ بنك جمنفرتسشافت فى تشجيع انتشار استخدام التعامل بالشيكات منذ عام ١٩٥٩ بإصدار نوع من الشيكات تقبله كافة المحلات التجارية التى كانت لا تقبل سابقا الشيكات إلا من الأشخاص ذوى المراكز المرموقة ، وفى هذه الظروف كانت المسألة هى كيف يمكن نشر استخدام

الشيكات على نطاق واسـع وليس ابتكار بطاقة مدفوعات معترف بها ، وقد ادى استخدام نظام السـداد دون دفع نقود الى انتشـار قبول الشيكات فى قطـاع تجـارة التجزئة وأصبح من السـهل شراء سلع الاستهلاك مقابل شـيكات ٠

ورفض البنك المركزى « بوندز بنك "Bundesbank" ، الترخيص لبنك جمنفرتسشافت بإصدار ما يسمى « شيكات الشراء purchasing cheque فى ذلك الوقت ، وخشى البنـك المركزى أن يهدد هذا النظام احتكاره إصدار أوراق النقد وأن تسـتعيد البنوك بهذه الطريقة مركزها كبنوك إصدار ، لكن فكرة بنـك جمنفرتسشافت عن شيك المشتريات لقيت قبـولا فيما بعـد وصدرت هذه الشيكات عـام ١٩٦٠/٥٩ ٠ وليس « الشيك الأوروبى » Euro-Cheque وبطاقة الشراء إلا امتدادات وتنوعات لهذه الشيكات ، ويسـتطيع حامل بطاقة الشراء أن يشترى أى شىء من أى محل دون حاجة لأن يثبت شخصيته ٠

واهتم بنـك جمنفرتسشافت كثيرا بالإسـكان الاجتماعى ، وما أن حل منتصف الخمسينات إلا وهو مشترك فى برنامج إسكانى لعمال الصلب ، وكان ائتمان الإسكان يمثل دائما نسـبة عالية من مجموع حجم الائتمان الممنوح ، ويرجع ذلك لحدما الى الصلة الوثيقة مع جمعية الاسكان المعروفة باسم « نيوهايمات » Neue Heimat ٠

وتوسع البنـك فى ربيع عام ١٩٦٩ فيما يتعلق بالائتمان الممنوح لتمويل الإسـكان الخاص عن طريق برنامجـه المسمى « التمويل الكامل للمساكن التى يشغلها مالكوها » الذى نفذه بنك جمنفرتسشافت بالاشتراك مـع "Bank fur Sparanlagen und Vermogensbildung (BSV)" التابع له ، وهو ابتكار جديد فى التسـهيلات الائتمانية من شانه تبسيط

وتيسـير عملية بناء المنـازل الى حد كبير ، ويقدم البنك طائفة كاملة من الخدمات الجديدة لبنـاء المسـاكن التى يقطنها مالكوها والشقق وتجديد المسـاكن القائمة ، فلا يكتفى البنك بتقديم التمويل لمشروعات البناء الخاصة لكنه يساعد المالك طوال مدة الإنشـاء وحتى الانتهاء من تسديد آخر الأقساط ويسـدد عنـه جميع المطلوبات من حسـاب مصرفى واحد وفى بنك واحد ، ويقيس البنك المقدرة الائتمانية للعميل على اساس الدخل وليس على أساس ما يمكنـه تقديمه من ضمانات ٠

ويرى البنـك ان هـذه التسـهيلات التى يقدمها ويبتكرها تمثل فى الواقـع إنجازا حقيقيا فى ميدان النفع العـام على عكس البرامج المماثلة التى قد تقدمها بعض البنوك الأخرى ، ويقصر البنك تسهيلاته التمويلية على الأفراد الذين يريدون بنـاء المسـاكن دون غيـرهم فلا يقدمها لدوائـر التجـارة او الصناعة ، ويضع البنك معيارا رئيسيا فى هذا السبيل هو ان المسـكن يسـتخدمه مالكه أسـتخداما شخصيا ولا يستغله للربح ، وهى قاعدة اقتبسـتها البنـوك الأخرى فيما بعـد ، ويرحب بنـك جمنفرتسشافت بان يحتذيه غيـره إذ معنى ذلك ان الخدمات الجديدة تنتشر وتصبح متاحة لأكبر عدد من الجمهور ٠

ويلاحظ ان نسـبة المدخـرات فى المجمـوع الكلى للودائع تتزايد باستمرار وهذا تطور سليم للبنك فى هذا القطاع إذ ان جهود بنوك النفع العام ينبغى ان تتجه لتشـجيع المدخرات وقد اثمرت جهود البنك فى هذا السبيل ، غير ان بنـوك النفع العـام لم تقصر جهودها على الإجراءات الهادفة للنهوض بالمدخرات فقط ، وقبـل ان تنشـط الحكومة الاتحادية الى تشـجيع تكوين راس المال والثروات على نطاق واسـع اشـتركت بنـوك النفع العام فى شركة : **"Allgemeine Deutsche Investment-Gesellschaft ADIG".** وهى اول شركة تقبل الودائع للاستثمار تشكل وتعمل فى المانيـا ، وقد عملت

على نشر نظـام جديد من انظمة الأوراق الماليـة هى شهادات الاستثمار التى تناسب صغار المدخرين بصفة خاصة ، وكانت بنـوك النفع العـام قد اصدرت أوراقا ماليــة لهـا قيمة عقارية حقيقية قبـل حركة « الحصص الشعبية People's shares » بزمن طويل ، ويمتلك بنـك جمنفرتسشافت حصـة فى الصندوق العقارى التعاونى الذى يصدر بدوره أوراقا مالية ذات قيمة عقارية تناسب بوجه خاص احتياجات المدخرين ٠

وحاول بنك جمنفرتسشافت جاهدا ان يحول المدخر الصغير من مجرد مودع له وديعه ادخارية الى حامل سـند يغل فائدة ثابتة ، ويودع العمال عادة مدخراتهم فى حسابات تغل فائدة ضئيلة لأنهم يفضلون التمتع بأقصى قدر من السـيولة ، ويخشى الكثير منهم بحق مخاطر التغيرات فى المستقبل وتذبذب اسعار السـندات والأوراق الماليـة ، فلا يسـتطيع هؤلاء العمال وامثـالهم ممن لابد لهم من حسـاب كل مليم فى حوزتهم ان يتحملوا مخاطر لا لزوم لها ، لذا وضع البنك فى حسـابه هذين العـاملين : عامل السـيولة ، وعامل المخاطر عنـد التفكير فى ابتكار الوسائل الجديدة للادخار وهو دفتر الادخـــار الراســـمالى Capital savings book وسـندات الادخـار savings bond وقد ذاعت هذه الوســائل فيما بعـد واتبعتها البنـوك الأخرى والهيئات العامة مما يدل على جـودة هذه الوسـائل ونفعها ٠

وابتكر بنك جمنفرتسشافت بعـد دفتر الادخـار وسـند الادخـار ونظام شـهادات الادخـار فى أواخر عام ١٩٧٣ ، وتشـترك هذه الوسائل الثلاث فى صفة مميزة مشتركة بينها هى انها لا تتعرض لأى تقلب فى الأسعار ، وصدرت سـندات الادخار لمدة عشر سـنوات فى بادىء الأمر ثم لسـبع سـنوات ، ويرتفع سعر الفائدة كل سـنة ، اما دفتر الادخار الراسـمالى فيصدر لمدة خمسة أعوام وتزداد الفـائدة سـنويا ، وللوسيلتين ميزة خاصة هى أن الفـائدة تتراكم تلقائيـا وينتج عن ذلك فائدة مركبـة باسـعار

مناسبة ويجوز بيع الوسيلتين للبنك وبسعر يشمل الفائدة والفائدة المركبة ٠

وتختلف شهادة الادخار الرأسمالى عن الوسيلتين السابقتين فلاتسترد قيمتها فى اى وقت مثلهما لكن الشهادة تظل دائما صالحة كضمان ، وتغل الشهادة فائدة ثابتة لمدة أربع سنوات وهى مدة الشهادة ويلاحظ انها قصيرة كما يلاحظ أن عدم قابلية الشهادة للاسترداد يعوضه ارتفاع سعر الفائدة ٠

ولم يكن حافز البنك لتشجيع المدخرات قائما على اعتبارات تجارية مجردة بل وراء ابتكاراته دوافع ناشئة عن صلاته الوثيقة مع النقابات وارتباطه بتطوير وسائل ادخارية وأوعية جديدة تناسب العمال والموظفين ، وقد كانت فكرة النفع العام من وراء إنشاء بنك الودائع الادخارية وتكوين الأصول الذى سنعرض له فى الفصل القادم ٠

٦ - بنك الودائع الادخارية وتكوين الأصول :

The Bank for Savings Deposits and Asset Formation ("Bank fur Sparanlagen und Vermogensbildung-BSV")

اشترك بنك جنفرتسشافت مع النقابات فى إنشاء مؤسسة مصرفية خاصة فى خريف عام ١٩٦٥ الغرض منها تشجيع العمال على تكوين الأصول واسمها الودائع الادخارية وتكوين الأصول ومقرها فرانكفورت :
"Bank fur Sparanlagen und Vermogensbildung" (BSV) in Frankfurt. وشجع على اتخاذ تلك الخطوة إبرام إتفاقية جماعية لنقابة عمال الإنشاءات تقدم تسهيلات خاصة لتكوين الأصول لصالح عمال الإنشاءات ، لكن

المتعاملين مع البنك الجديد لم يقتصروا على هؤلاء العمال دون غيرهم ولم يقتصر نشاط البنك على مجال تكوين الأصول ، بل يفتح هذا البنك ابواب التعامل مع المدخرين والمتعاملين من كافة الفئات ولجميع قطاعات السكان ، كذلك لا تقتصر أنشطة البنك على الودائع الادخارية والاقراض وإن كان فى الأصل يسعى لتشجيع تملك الأصول ويزاول البنك منذ عام ١٩٧٥ ائتمان الشراء بالتقسيط كما يزاول أيضا كافة العمليات المصرفية ، وبلغ مجموع ميزانيته فى آخر عام ١٩٧٦ ـ ما قيمته ٢٤ر٢ بليون مارك وبلغ مجموع حسابات الادخار ٢ر١ بليون مارك ٠

ولننظر اولا فى اسباب إنشاء بنك الودائع الادخارية والتى ترجع الى الرغبة فى تسهيل تكوين الأصول للعمال ، والموظفين وتحويلهما الى ملاك ، ومعروف أن النقابات كانت تناقش طوال العشرين سنة الماضية وجوب السماح للعمال بالاشتراك فى ملكية الأصول الصناعية الألمانية المتنامية باستمرار ، وفشلت الإجراءات المتبعة لتشجيع الادخار منذ الخمسينات فى الوصول الى تلك الغاية ، كما فشل أيضا القانون رقم ٣١٢ لعام ١٩٦١ الذى قصد به تشجيع المشاركة الاختيارية من جانب أصحاب الأعمال مقابل المزايا الضريبية ، ولم يفلح هذا القانون فى النهوض بتكوين الأصول للعمال ولا أى شىء يقترب من ذلك ٠

وتبدل الموقف فى عام ١٩٦٥ عندما أدخل تعديل على القانون ليعالج فشل هذه الصيغة بناء على الضغط الشديد من جانب النقابات على الجهاز التشريعى ، وسمح القانون الجديد للنقابات بعقد اتفاقات تحتوى أحكاما بشأن الدفعات الإضافية للعمال من أجل تكوين رأس المال ، ويعتبر هذا النظام الطريق العملى الوحيد الذى يسمح بتعبئة مبالغ على قدر مؤثر لصالح العمال والموظفين ، ويقضى القانون بأن تكون هذه الدفعات مبالغ اضافية فوق الأجور والعلاوات المعتادة ، ويستفيد جميع

العمال من هذه الترتيبات المالية والضريبية مهما كانت دخولهم منخفضة ومهما تعدد من يعولونهم من الأطفال ٠

وتنفذ الآن نحو ٨٠٠ اتفاقية جماعية فى جمهورية المانيا الاتحادية طبقا لهذا القانون تشمل نحو ١٥ مليون عامل وادت الى تعبئة عدة ملايين من الماركات ٠

وساعد بنك جمنفرتسشافت النقابات فى سعيها لتوسيع نطاق توزيع التملك ، ويعتبر إنشاء بنك الودائع الادخارية وتكوين الأصول السابق ذكره خطوة هامة فى هذا السبيل لأن اول واجباته إتاحة افضل إمكانيات استثمار مثل هذه المدفوعات نيابة عن الموظفين لأغراض تكوين الأصول حسبما تخطط النقابات لأعضائها ، ويسعى البنك ايضا لإيجاد طرق جديدة لهذه الاستثمارات واقناع البنوك الأخرى لاتخاذ مواقف ملائمة إزاء المشروعات التى تفيد العمال ٠

وابتكر بنك الودائع الادخارية اساليب جديدة للتعامل مع المدخرين بغية تبسيط وخفض نفقات تكوين الأصول ، ويعتبر البنك من أجل ابتكاراته هذه ، البنك الأكثر اهمية من بين البنوك التى دخلت ميدان الأعمال المصرفية منذ الحرب العالمية الثانية ، وأول هذه الابتكارات طريقته فى التعامل مع عملائه عن طريق البريد وحده فيفتح المدخر حسابه بان يستوفى استمارة مطبوعة ويرسلها الى البنك بالبريد فيرسل له البنك دفتر الادخار بالبريد ، وتمارس القروض منذ عام ١٩٧٥ بالطريقة نفسها ، فترسل بالبريد كشوف الحسابات وجميع البيانات عن الأرصدة والمبالغ المسددة والاخطارات والاشعارات المدينة ودفعات الفوائد ومواعيد الاستحقاق وغيرها ٠

ويستحيل فنيا أن تمارس هذه الطريقة المصرفية إلا إذا استندت

الى نظام بيانات الكترونى يعتمد عليه البنك فى كافة عمليات المدخرات والمدفوعات ٠

ويتمثل انجاز البنك الأساسى فى مجال تكوين الأصول أن الوفورات فى التكاليف يستفيد منها بالكامل المدخرون فى الأجل الطويل ، ولا يكتفى البنك بمنح المدخرين سعر فائدة مرتفع بل يمنحهم ايضا نسبة من الأرباح ، ويدل ذلك على إمكان استخدام المتحصلات من المدخرات بموجب أحكام القانون لمصلحة المدخرين ، وتكمل أنشطة البنك فى مجال النفع العام بتقديم الائتمان الميسر لصغار المقترضين واشكال جديدة من الاستثمار كبدائل للتسهيلات التقليدية التى تقدمها البنوك عادة ٠

ومن الميزات الخاصة للبنك الإدارة المشتركة أى اشتراك المدخرين فى الإدارة وهو شىء جديد وفريد فى الأعمال المصرفية الألمانية يساعد على تلافى الصراعات التى قد تثيرها مسألة المشاركة فى الأرباح ، وبموجب تلك الطريقة يشغل مندوبو المدخرين المنتخبين أغلبية مقاعد مجلس الإشراف ، وبذلك يتخذ المدخرون أنفسهم كافة القرارات التى تحال للمجلس خاصة فى مسائل استخدام الأرباح ومقدار ما يدفع منها للمدخرين ومقدار ما يعلى فى الاحتياطيات ٠

ويشكل مجلس الإشراف من ١٥ عضوا ثلثها لمندوبى الموظفين طبقا لأحكام القانون وينبغى نظريا أن يشغل المقاعد العشرة الباقية مندوبو حملة الأسهم أى مندوبو بنك جمنفرتسشافت لكن هذا البنك تنازل عن ثمانية مقاعد للمدخرين الذين ينتخبون مندوبيهم إنتخابا مباشرا مرة كل أربع سنوات [illegible] يصبح للمدخرين أغلبية فى مجلس الإشراف ، ويحتل بنك جمنفرتمشافت المقعدين الباقيين ويشغلهما فى الوقت الحاضر (أغسطس ١٩٧٧) مندوبان عن هذا البنك هما رودلف سبرنر **Rudolf Sperner**

رئيس نقـابة عمـــال البناء ، وفالترهيسلباخ **Walter Hesselbach** رئيس مجلس إدارة الشركة القابضـــة **"Beteiligungsgesellschaft AG-BGAG"** وهى شركة تاسست فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٤ لها ارســمال اجتماعى قدره ١٠٠ مليون مارك ٠

ولاحاجــة الى القول بأن بنـك الودائع الادخـارية يطلع المدخرين باستمرار على مجريات الأمور بطريقة تمكنهم من رعاية مصالحهم من جميع الوجوه ، وتضمن الأغلبيـة التى يتمتع بها المدخرون فى مجلس الإشراف ان يجرى ذلك بطريقة فعالة ، وينشر البنك كتيبات عامة عن موضوع تكوين الأصول تبين الطرق المتعددة للادخار حسب القوانين المراد بهـا تشجيع المدخرات هـذا الى جانب المعلومات التى يقدمهـا البنـك الى المدخرين مباشرة ، وينشر البنك أيضا الشروح التى صدرت عن القـانون الثـالث لتكوين الأصـــول والتى يشرف على تحريرها فيتينج ، وهنتريش ، وشويد **Fitting, Hentrich and Schwedes** ويقدم النصـح للنقابات عنـدما تعقد اتفاقيـات جماعيــة جديدة تشمل احكاما تتعلق بتكوين الأصـول ٠

وتترجم المطبـوعات وتنشر ليطلع عليها العمـال الأجـانب لمعرفـة الإمكانيات التى يتيحها القـانون ، ونظرا لأن هؤلاء العمال لا يبقون فى المانيا عادة المدة التى يحددها القانون كحد ادنى فإن البنك يقدم النصح لهم فيما يتعلق بخير الطرق للاسـتفادة من إمكانيـات تكوين الأصـــول حســب القـانون ٠

ويوصى بنـك الودائع الادخارية بصفة خاصة بإقرار النظام الخاص لاستثمار المدخرات الخاصة بتكوين الأصـول والذى وضع فى القـانون بناء على طلب البنك ، وتتألف هذه التسهيلات بتجميع شروط عقـد الادخـار العامة وشروط عقد الادخار للتقسـيط ، ويجوز تحويل مبالغ متفاوته بعد

اقصى ٦٢٤ مارك سنويا ولمدة ست سنوات من صاحب العمل الى حساب ادخار العامل وعلى المدخر أن ينتظر سنة اخرى حتى يصبح جميع المبلغ المكون من المدفوعات والفوائد والفوائد المركبة وحصة الأرباح فى بنك الودائع الادخارية متاحا للمدخر ، ويسمح هذا النظام الخاص للفرد بأن يدخر مبالغ تتفاوت بطريقة تتفق مع أحواله الخاصة .

والى جانب هذه الانجازات فى مجال تكوين الثروة ، خاصة نظام المشاركة فى الأرباح ، والتى يثبت بنك الودائع الادخارية عن طريقها انه من الممكن استخدام المتحصلات من المدخرات بموجب القانون والمخصصة لتشجيع تكوين رأس المال بحيث تعود على المدخرين ، يستطيع البنك بحق أن يرعى ابتكاره لمزايا عديدة أخرى تدخل فى نطاق النفع العام ومن أهمها أن الأموال التى تستثمر لدى البنك تعود بالنفع على العمال فى المقام الأول ، واستطاع البنك بالتعاون مع بنك جمنفرتسشافت أن يبتدع نظام التمويل المشار إليه ليمول بالكامل المساكن التى يشغلها ساكنوها .

ويقدم بنك الودائع الادخارية منذ عام ١٩٧٥ قروضا عن طريق البريد بنظام يسمى " القروض بالبريد **mail credit** " يتيح لأول مرة للعديد من صغار المقترضين فرصة الحصول علي قروض بالبريد من بنك كبير بشروط معقولة ، وهكذا يمكن لمن يريدون الاقتراض ممن يعيشون فى مكان آخر او لا يستطيعون الذهاب الى البنك أن يفتحوا حساب اقتراض ، وكان هذا المجال يسوده قبلا المسامرة والمنشآت التى تطلب سعر فائدة شديد الارتفاع ، ويزمع البنك التوسع فى هذا الميدان ووضع نظم سداد ميسرة ومعقولة ليرغم المنافسين على تقديم شروط مماثلة وبذلك يؤدى البنك دورا تنظيميا فى هذا الميدان .

ومن الأساليب الجديدة فى تسهيلات بنك الودائع الادخارية شهادة الادخار الثابتة الفائدة (fixed interest saving certificate).
وتفيد هذه الشهادة المدخرين الذين يحصلون على ارباح بموجب عقد ادخار كما فى حالة قانون الدويتش مارك رقم ٦٢٤/٢١٢ ، تفيدهم فى حالة إذا مارغبوا فى إعادة استثمار المبالغ المستحقة لهم ، ويقدم بنك الودائع الادخارية لهم سعر فائدة مرتفع طوال مدة الشهادة بالإضافة الى مكافأة ٢٪ وتناسب الشهادة احتياجات المدخر الشخصية فهو الذى يحدد المبلغ الذى يرغب فى استثماره ومدة الاستثمار وموعد صرف العائد سواء شهريا أودفعة واحدة اجمالية فى تاريخ معين ٠

والى جانب تلك الانجازات فى ميادين السياسة الاجتماعية وتكوين الأصول يمثل البنك نموذجا يحتذى فى مجال الأعمال المصرفية ورائدا يتبع ، وهذا فى حد ذاته إنجاز ذو نفع عام حقيقى له قيمته ، وتؤدى تلك الزيادة الى استغناء البنك عن إنشاء شبكة فروع كبيرة التكلفة ، إذ ينتج عن إنشاء تلك الفروع بعثرة موارد كبيرة ، لذلك اتبع بنك الودائع الادخارية طريقة التعامل بالبريد التى اغنته عن الفروع واثبت بها أن فى الإمكان العمل دون تكبد نفقات كبيرة لاسيما فى جانب التكلفة الثابتة ٠

وكان بنك الودائع الادخارية فى الواقع أول بنك يستخدم طريقة معالجة المعلومات الكترونيا على نطاق واسع ، وهو حتى الآن يقود خطوات البنوك الأخرى فى هذا السبيل ، وابتكر عدة نظم جديدة لتشجيع تكوين رأس المال لصالح الطبقة العاملة واعترفت الهيئات التشريعية بكثير منها وقننتها لتستخدمها البنوك الأخرى ، ويمكن القول بأن بنك الودائع الادخارية كان له دور هام فى العمل على خفض التكاليف وزيادة الانتاج بقطاع البنوك ٠

لكن لاريب أن أعظم وظيفة اداها بنك الودائع الادخارية واكثرها

٩ اهمية ان عمل على تشجيع المنافسة عن طريق مباراة البنوك الأخرى فأدخل طرقا مصرفية جديدة ووسائل فنية حديثة ٠

ولا يقتصر البنك على الادخار والتعامل بالبريد طبقا لما أوضحنا آنفا ، فالبنك مؤسسة مصرفية متخصصة من اجل تكوين الأصول وتنظيم سوق الائتمان الاستهلاكى ، ويمارس الى جانب ذلك قسطا متزايدا من الأعمال المصرفية التقليدية ، وأخذ يتحول باستمرار الى مؤسسة يمكن مقارنتها بتكوين من دائرتين لها مركز واحد : الدائرة الداخلية الأصلية وهى الأعمال المصرفية بالبريد تحيط بها دائرة من الأنشطة المصرفية العامة ، وهو فى هذا يشابه بنك جمنفرتسشافت ، ويعزز ربح الدائرة الأولى الربح الذى يحصل عليه البنك من الدائرة الثانية ، أى أن الدائرة الثانية تعتبر قطاعا يسهم جديا فى دعم البنك ونجاحه بل يحدد مع الأيلم مستوى الربحية وبالتالى حصة الربح التى توزع على المدخرين لتكوين الأصول ٠

واستطاع بنك الودائع الادخارية بفضل تكوينه الذى تطور بالتعاون الوثيق مع بنك جمنفرتسشافت والنقابات ان يصل فى خلال اعوام قليلة الى مصاف المشروعات الكبرى فى هذا القطاع المصرفى ٠

٧ - مبادرات بنك النفع العام فى قطاع التمويل وسياسته بالنسبة للمشاركة :

The commonweal Bank's initiative in the financing sector and its policy as regards participation

من بين انشطة بنك جمنفرتسشافت ذات صفة النفع العام والتى تفيد المستهلك الفردى مباشرة تلك الأنشطة المتصلة بالتوسع فى الائتمان

الاســـتهلاكى والادخـار وتكوين الأصـول ، وفوق ذلك عمل البنـك على النهوض باعمال التمويل للمشروعات الفردية التى اثبتت ريادتها وصفتها ذات النفع العـام ، وتتمثل انشـطة البنـك هنـا فى مساندة المشروعات لمواجهة المنافســة فى كثير من قطاعات الصناعة والتجـارة وتقديم العون لها للاحتفاظ بمسـتوى العمالة فيها ٠

ولعل الصفة الخاصة لتلك الأنشـطة هى التى تجعل من غير الممكن الكلام عنها تفصيلا إذ ينبغى على البنـك مراعاة الحيطة فى هذا الشـأن ، وعلينا ان نلتزم بالاعتماد على بعض المؤشرات ، ونذكر هنـا عمليـة الانقاذ التى قام بهـا البنـك فيما يتعلق بمجموعة شركات سـتينز **Stinnes** عـام ١٩٦٣ ، فقد واجه مشروعان من المشروعات المملوكة لأسرة سـتينز صعوبات فتدخل بنـك جمنفرتسشافت للتغلب عليها ، وكانت بعض المؤسسات الهامة قد واجهت الافلاس قبـل ان تقع هذه الأحداث بقليل ونذكر منها أحواض بنـــاء شـليكار **Schlieker** وشركة بورجفـــارد **Borgward** للسـيارات ، واحدث افلاسهما آثارا عنيفة اصابت الاقتصـــاد بصـفة عامة ، كمـا احدثت الإجراءات التى اتخذت لعلاج الأحوال اثارا سيئة على قطاعات واسـعة من المواطنين ، وتعد عملية الانقاذ التى قام بهـا بنك جمنفرتسشافت لشركتى ستينز اول عملية واسـعة النطاق تسـير وتنتهى بنجاح من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعيـة ، فانتظم بنـاء راسـمال الشركتين وسيولتهما وانقذا من الإنهيار وأمكن الاحتفاظ بالعمالة فيهما على حالتها الأصلية ، ولم ينتج عن تلك العملية اى تركيز فى القدرة والسلطان فى يد بنـك جمنفرتسشافت ٠

وباع بنك جمنفرتسشافت مشروعات ستينز المختلفة ـ بعد ذلك بقليل ـ الى مجموعات اخرى يتناسب تكوينها مع هذه المشروعات ، وعززت عملية الإنقـــاذ هذه نجـاح البنـك إذ جعله على اتصـال مع كثرة من

كبـار المتعاملين ، واسـتمرت دائرة هؤلاء المتعاملين فى الاتسـاع بأسرع ما يحـدث عادة بالنسـبة للمنشات المماثلة للبنـك ٠

واشـتهرت عملية إنقاذ مشروعات سـتينز وتحدثت عنها وسـائل الإعلام على نطاق واسع حينئذ ، ونشرت الجريدة التجـارية « هاندلبلات Handelblatt » المهتمة بالشـئون التجـارية رسـما كاريكاتوريا رسـمه جيرد برونز Gerd Bruns تحت عنـوان « بادلت ماركس مقابل ستينز » يشـير الى ان النقابات القت بكل مبـادئها التى تمسكت بهـا زمنـا طويلا وانضمت الى صف كبـار اصحاب الأعمـال عن طريق بنكها الخاص ، وانتشرت فى البورصـة شائعات لا اساس لها تقـول فى خوف احيـانا وفى سخرية احيـانا اخرى ان المانيـا على عتبة مرحلة جديدة تبـاع فيها الصناعة الألمانيـة بالجملة لا الى الأمريكان الذين كانوا يقبلون على شراء كل شيء معروض بل الى النقابات ، اما الحقيقة الواقعة فإن البنـك لم يكن ينوى تكرار عملية سـتينز لإنشـاء امبراطورية له ، واكد البنـك ذلك حين باع الشركات التى سـبق له ان اشـتراها عند حل مجموعة ستينز بمجرد أن سمحت الأحوال ٠

واهتم بنـك جمنفرتسشافت اول ما اهتم عقب حل مجموعة ستينز بالمحافظة على العمـال البالغ عـددهم ١٢٠٠٠ عامل ، كما اهتم بحماية الاقتصـاد الألمانى الذى تعرض لكثير من الانتقاد فى الخـارج ، فقـد انتقدت الصحافة البريطانية بوجه خاص المشروعات الألمانيـة وما قيـل عن نقص رأس المال فيها مؤكدة ان المانيـا تتجه الى ازمة كبرى ، فلو انتهت مسـألة ستينز الى نفس نهاية شركتى شليكار وبورجفارد لأصيبت سمعة الاقتصـاد الألمانى ، لكن استطاع بنـك جمنفرتسشافت بحركته السريعة فى عملية الانقـاذ ان يثبت الثقة فى الاقتصـاد الألمانى فى الخـارج ويرفع من سمعة البـلاد ويجتذب المزيد من المتعاملين ٠

وكانت هذه العملية انجــازا اقتصاديا فى المقام الأول ثم تلتها بعض عمليــات تاسيسية كان التركيز فيها على ناحيــة النفع العــام اكدت صفة بنك جمنفرتسشافت كســاند رئيسى لتلك الحركة ، فاقام بنــك الودائع الإدخارية اولا ثم وكالة الســياحة المسماه « جوت ـ رايزن Gut-Reisen بعــد ذلك ببضع سنين ٠

وبدا عام ١٩٧٤ نشــاطا واســعا فيما يتعلق بإعادة تنظيم مجموعة التعاون « "Coop group" » التى تركز فيها راس المال بدرجة عالية مما زاد فى اهميتها كمشــجع للمنافســـة ، وكان لابد للمجموعة من أن تدخــل تغييرا على بنيانها الأساسى ليتلاءم مع الأحوال المتغيرة السائدة عنــدئذ ، وسيظل بنــك جمنفرتسشافت مشــــتغلا بعملية إعــادة تنظيم مجموعة « التعاون » طوال الســنوات القليلة القــادمة ٠

وفى نهاية عــام ١٩٧٤ اعادت النقابات تنظيم حصصها فى مشروعات النفع العــام من اجل تســوية الجدال الذى احتدم زمنــا حول تنســيق مشروعات النفع العــام التى تملكها النقابات ، وقصد بإعادة التنظيم تبســيط العمل الإدارى كمــا رؤى أن امتلاك الأســهم فى المنشــآت التى لا تخــدم مبــاشرة الوظائف التى يقــوم بها البنــك لا يتفق مع ســياسة البنــك على المدى الطويل ولا مع مبـــادىء النفع العــام ذاتها ٠

فانشـــئت شركة قابضـــــة أســــمها « بتليجونجزجلسشافت "Beteiligungsgesellschaft AG-BGAG" فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٤ براس مال ١٠٠ مليون مارك ووزعت الأســهم على النقابات بالنســب الآتية :

٣٦ر٢٠٪ لاتحــاد النقابات ، ٩٧ر٢٤٪ لنقابة المعــادن ، ٤ر١٩٪ لنقابة المناجم ، ١٦ر٨٪ لنقابة الإنشــاءات ، ٠٦ر٨٪ لنقابة النقل ، ٤٨ر٥٪ لنقابة الكيماويات ٠

وتملك الشركة القابضة منذ إنشائها اسهما فى شركة التامين على الحياة فولكسفورسورج ليبنسفرسيشرونج "Volksfursorge Lebensversicherung" وشركة التامين العامة فولكسفورسورج دويتش ساشفرسيشرونج Volksfursorge Deutsche Sachversicherung وكذلك فى شركات الطباعة والنشر Union-Druckerei und Verlangsanstalt GmbH and Deutsche Verlagsgesellschaft mbH und Co. KG.

وفى وكالة الإعلان

Gesellschaft fur Werbung und Kommunikation mbH

وفى شركة إعداد المعلومات

Gemein-wirtschaftliche Datenverarbeitungsgesellschaft mbH.

وفى وكالة السياحة Gut-Reisen وفى البنك ذاته وتبلغ حصة الشركة القابضة فيه ٨٤,١٪ اما الباقى فمازال مملوكا لشركة البناء Neue Heimat (بنسبة ١٥,٢) وبنك العمل بفيينا (٠,٧٪) .

وقال فولترهيسلباخ (وهو رئيس الشركة القابضة منذ ٣٠ يونية ١٩٧٧) فى مؤتمر صحفى فى ربيع ١٩٧٥ ان الشركة انشئت لتسهيل اعمال الرقابة من جانب مختلف هيئات الإشراف بتنظيم إدارة مصالح النقابات الخاصة بالنفع العام وقد ارادت النقابات فى المقام الأول ان تستجيب لمطالب الجمهور بتبسيط نظام ممتلكات المنشات الكبرى وإظهارها للعيان ، وجا إنشاء الشركة القابضة ايضا لتحقيق الأفكار التى تضمنتها قرارات مؤتمر اتحاد العمال عام ١٩٧٢ الخاصة باهداف ووظائف مشروعات النفع العام ، ويعين اعضاء مجلس الرقابة فى الشركة القابضة بحسب نسبة المشاركة ويطابق هذا المبدا ما نادت به النقابات كما ينسجم بطبيعته مع فكرة النفع العام ولذا يطبق فى جميع منشات النفع العام .

وهناك اسباب اخرى لانشاء الشركة القابضة فى طليعتها ان النقابات تستطيع بذلك التخلص من إحدى العقبات الضريبية لانها غير

مسموح لها بخصم ضريبة عائد راس المال من ديونها كما هى الحـال بالنسـبة للمسـاهمين من الأفراد لأن النقابات منظمات لا تسـعى للربح ولذا لا تخضع لضريبـة الشركات ٠

٨ ـ سياسة الأجور والسياسة الاجتماعية والمشاركة فى القـرار :

Wage-scale policy, social policy, and co-determination as practised by the BfG

يضطلع بنـك جمنفرتسشافت بدور الريادة فى مجـالات سياسة جداول الأجـور والسـياسة الاجتماعيـة والمشـاركة فى القرار ، ولا يعرف عن هذه المسـائل غير القليل إذ نادرا ماتذكر فى المطبوعات مما يسـتدعى منا معالجتها بشىء من التفصيل ٠

وتحكم ممارسة البنـك لهذه الأمور فكرة واحدة اساسية هى أن مطالب النقابات يجب تحقيقها واحدا تلو الآخر لبيـان انهـا ممكنة التحقيق وتتضمن عمليـة الريادة فى هذا الشـان وجها آخر يتعلق بتلك المطالب مع جميع نتائجها القانونيـة بمعنى أن تدرج فى اتفاقيات الأجور الجماعية ٠

ويحتوى عقـد خاص ابرم بين نقابة التجـارة والبنوك والتـأمين وبين اتحـاد بنوك النفع العـام مجموعة من الأحكام فى هذا الصدد ، ويسـير هذا العقد من حيث الشكل على اساس الخطوط العامة للعقود المشـابهة المبرمة مع قطـاع البنوك العامة ، غير انه يجب ملاحظـة أن المرتبـات التعاقدية التى يدفعها بنك جمنفرتسشافت تزيد عادة عن المرتبـات التى تدفعها البنوك الأخرى من القطاع الخـاص بنحـو ١٥٪ ، ومن ناحية اخر فإن اتفاقيـات الأجـور التى يعقدها بنـك جمنفرتسشافت لها اثـر

على تلك الأجزاء من المرتبـات التى لا تنطبق عليها عادة اتفاقيات الأجور فى فروع الأعمـال الأخرى ٠

ويقدم البنـك مزايا أخرى كبيرة فى إطار الاتفاقيـة الجماعيـة ، وكان البنـك أول من أدخل نظام العمل أربعين ساعة فى الأسبوع منـذ ١٩٦٩ ، أى قبل أن يصبح هذا النظام قاعدة عامة متبعة فى القطاع المصرفى ، وزاد البنك فى السنين الأخيرة فترة الأجازات السنوية فأصبح لجميع الموظفين الحق فى أجـازة سـنوية مدفوعة الأجـر لمدة تجـاوز خمسـة أسابيع فى السـنة بصرف النظر عن المدة التى قضـاها الموظف فى الخدمة وتنص اتفاقية الأجـور على أحكام خاصة بالأجـور فى الأجـازات ومكافأة شـهر بمناسـبة عيد الميـلاد ، ودفع مبلغ للموظف فى حسـاب مدخراته تشـجيعا للادخار حسـب قانون تكوين الأصول بالاضافة الى ما يدفعه البنـك فى صندوق معاشـات الموظفين الإضافية ، ويدفع البنـك هذه المسـاهمة فى صندوق المعاشـات لجميع الموظفين شـاملة ضريبـة الدخل بينما لا تدفع البنـوك الأخرى أكثر من ثلثى المبلغ ٠

وقد أبرم البنك اتفاقا مع نقابة التجارة والبنوك والتامين ينص على إقامة نظام معاشـات إضـافى ويتلقى الموظفون بموجب هـذا النظام بعـد ٣٠ عاما من الخدمة معاشا يعادل تقريبا صافى دخولهم قبـل الإحالة على المعاش بما فى ذلك معاش الشيخوخة المعتاد الذى ينص عليـه قانون صندوق المعاشات والمعاش الإضافى حسـب قواعد صندوق معاشات البنـك ٠

وحتى بعد صدور القـانون الخاص بتحسين معاشات العاملين ظل نظـام المعاشـات الإضافيـة الذى تضمنته اتفاقيـة الأجـور الجماعيـة يعتبر مثاليـا من عدة وجوه فمزايا الموظفين ودخـول أصحاب المعاشات مرتبطة كلهـا بحركة الأجـور الجماعيـة علاوة على الإلتزام بالتسـويات

القانونيــة اى ان بنك جمنفرتسشافت استطاع الوفاء بمطلب قديم من مطالب النقابات ·

وطرحت للبحث طوال عدة سـنوات مسـالة الأجـازات الدراسـية الخاصة ، وينطبق ذلك بوجه خاص على فترات الدراسات المدنيـة ، ولكن بنك جمنفرتسشافت ادخل فى اتفاقيـات الأجـور الجماعيـة تسـهيلات فى هذا الصـدد ، وتنص اتفاقيـات البنـك مـع النقابات على حق العـاملين فى الحصـول على اجازة قدرها ثلاثة اسابيع خلال فترة ثلاث سـنوات عمـل لدراســة الموضوعات السـياسية والمدنيــة ، ويرى البنـك ان اتجـاهه هذا مثـــال يقدمه فى انتظار صــدور التشريعات المنظمة لذلك مســتقبلا وحين ادخل البنــك نظـام الأجـازات الدراســية فى الاتفاقيـات لم تكن القواعد القانونيـــة لها قد صدرت ·

ويتبع بنـك جمنفرتسشافت الى جانب سـياسة الأجـور والسـياسة الاجتماعيـة التقدميـة إجراءات اخرى تؤدى الى المشـاركة فى القرارات وهذا نظـام رائد آخر من جانب البنـك الذى طبق منـذ عـام ١٩٧٠ اتفاقا خاصـا عن المشـــاركة فى القرار ويحدد حقوق مندوبى العمـال بشـأن التعاون والمشـاركة فى القرار بطريقة لم تجعل البنـك يحتاج إلى ادخـال تعديلات كبرى فيها حين صـدر عـام ١٩٧٢ قانون تنظيم المنشـآت ، واستطاع البنـك ان يكتسب خبرة مسـبقة وعملية فى تطبيق القواعد الجديدة ·

وعقـدت فى ظل قانون تنظيم المنشـآت عـام ١٩٧٢ اتفاقيـة تكميلية سويت بموجبها موضـوعات تنظيمية اخرى ووضحت مشـكلات لم تكن واضحة وتضفى هذه الاتفاقيـة على مجلس المنشـأة حقا غير محدود للمشاركة فى حـدود الإطـار القانونى ، وبالإضافة الى ذلك طبقت اتفاقيـة خاصة منها فيما يختص بالإعلان عن الوظائف داخل البنـك وخارجه ومنها

ما يختص بقواعد اختيار الموظفين ، وتسهم هذه الاتفاقيات فى تطبيق فكرة تمكين مندوبى العمال من المشاركة فى انشطة صنع القرار فى البنك وهذا توسع فى الحقوق الممنوحة لمجلس المنشاة فيما يتعلق بشئون المعلومات والتعاون فى مجال الأعمال وفى إدارة الموظفين .

ويمارس مجلس المنشاة المشاركة الكاملة فى القرارات المتصلة بالتثقيف والدراسة والتدريب والترتيبات العملية للتدريب المهنى واختيار الموظفين للدورات التدريبية التى يعقدها البنك .

ويتبع فى تشكيل مجلس الإشراف فى بنك جمنفرتسشافت منذ فبراير ١٩٧١ مبدأ النسبة المئوية ، واعتبر تطبيق هذا المبدأ فى قطاع مشروعات النقابات والتعاونيات نموذجا يتبع فى النظام الاقتصادى بأسره .

ويتضح من هذا النظام إمكانية تطبيق مبدأ النسبة المئوية ، واقتنع أعضاء مجلس إدارة البنك منذ زمن بأن هذا الإجراء ضرورى ونافع فكتب فالترهيسلباخ **Walter Hesselbach** عام ١٩٦٨ يقول ان نظام النسبة المئوية فى المشاركة فى القرارات ليس مرغوبا فحسب بل هو ضرورى ولا غنى عنه فى رأيه وبدونه قد تتوقف التنمية الاقتصادية وتظهر الصعوبات غير المتوقعة التى قد تؤدى الى إتخاذ خطوات اخرى ربما تكون عكس ما نسراه اساسيا لنظامنا الإقتصادى والاجتماعى والسياسى .

وأدخل مبدأ النسبة المئوية فى بنك جمنفرتسشافت بعد إعداد دقيق للإجراءات المناسبة ليتمكن العمال من المشاركة فى القرار وليكون مثالا يحتذى فى قطاعات الإقتصاد الأخرى ، وأصبح مجلس الإشراف

فى البنــك منــذ ذلك الحين مؤلفا من عشـرة مندوبين عن المســاهمين وعشـرة مندوبين عن العــاملين وعضــو آخر (محايد) تتفق عليــه المجموعتــان ، وطبقا لقــانون تنظيم المنشــآت ينتخب ســبعة من بين العشـرة مندوبين عن العاملين انتخابا مبــاشرا بواسـطة العــاملين فى البنــك اما الثــلاثة البــاقون فيمثلون النقابة المنضمة لاتحــاد النقابات اى انهم ليســوا من موظفى البنك ، وتنص الاتفاقية المعقودة بين النقابة المختصة وهى نقابة التجـارة والبنــوك والتامين وبين مجلس المشروعات المصرفيــة العــامة على ان للنقابة حــق تقديم قائمــة بالمرشــحين ٠

ويجب على الجمعية العموميــة للمســاهمين ان تختار المندوبين من هــذه القائمــة ، والمتفق عليــه بين هذا المجلس وبين النقابة أنه لا يرشح إلا المندوبين الحائزين لثقة المجلس والمؤيدين لسـياساته ، ولا يجــوز تعيين اعضــاء مجلس الإشراف وعددهم ٢١ عضــوا إلا بموافقة اغلبية منــدوبى العــاملين ٠

وينص الاتفاق ايضــا على ضرورة تشـكيل جميع اللجــان الهامة التى تتولى انشــطة مجلس الإشراف على اساس مبــدا النســبة المئوية ، والمقرر ان يكون احد اعضــاء مجلس الإدارة مســئولا عن جميع شــئون الموظفين ومســـائلهم الاجتماعيــة ولا يجــوز تعيين هــذا العضــو او إعفائه بغير موافقة اغلبيــة منــدوبى العــاملين فى المجلس ٠

وهذا النــوع من المشــاركة فى القرار يصعب إثباته بالأرقام لكن له نتيجتان لا يمكن انكارهما : الأولى ان المشــاركة فى القرار انتجت آثــارا إيجابيــة داخل البنــك إذ زاد اهتمام العــاملين بتطوير البنــك وتنميته بفضــل مشــاركة منــدوبى العــاملين مشــاركة تامة وشاملة ، وتطبيق

نظـــام النســـبة المئوية فى تشـكيل مجلس الإشراف ، مما يحمى مصالح العــــاملين بصـورة أكثر فاعليـة ، والآن وقد صـدر القـانون المنظم للمشـاركة فى القرار يتجه التفكير الى الطرق والوســائل التى يمكن بهـا المحافظة على القواعد التى اتبعها بنـك جمنفرتسشافت من حيث الجوهر وهى قواعد أوســـع مدى وعمقا كما اثبتت الممارسة الفعليـة .

والثانيـة أن تطبيق مبـــدأ التمثيل النســـبى فى مجلس الإشراف ببنـــك جمنفرتسشافت له أثر ملموس على المنشـآت الأخرى لأنه يثبت إمكانية ممارسـة هذا المبدأ عمليـا وانه لا يخالف مقتضيات العمل المصرفى الحديث .

٩ - سياسة النفع العام الناجحة :

Successful commonweal policy

ونأتى أخيرا الى انجازات بنـك جمنفرتسشافت البـارزة فى ميـدان النفع العــام ، واضح أن البنـك نجح تماما من الوجهة التجارية البحتة حسبما يتبين من حسـاب الأرباح والخسـائر وهو المقياس المعتاد فى البنـوك ومن حيث نمـو المجموع الكلى للميزانية العموميـة ، غير أن قيـاس النجاح فى ميـدان النفع العـام ليس بهذه السـهولة ، إذ لا يوجـد فى بنـك جمنفرتسشافت ولا فى غيره من المنشـآت طريقة لحسـاب الربح والخســارة من وجهة نظر النفع العـام يمكن بهـا معرفة نجاح المنشأة فى هذا المجـال علاوة على مجـال العمل التجارى ، ولم يبتكر علم إدارة الأعمـال حتى الآن نســـقا عمليا لتصـوير ميزانيـات النفع العـام ، وكيفما كان الأمر فلابد لنـا من الاعتراف بأن البنـك نجح تماما فى أعماله المتصلة بالنفع العـــام بالرغم من أن هذه الحقيقة قد لا تتضح بســـهولة من النظرة الأولى .

ولا نزاع فى انجـــازات البنـــك بوصـــفه بنكا متخصصا للمنظمات والمنشـات المتصلة به ، لكن دور انشـــطة النفع العـــام بالبنـــك دور غير مباشر فى هذا النطاق فتكتسب هذه الأنشـطة صيغة النفع العـــام من حيث ان البنـــك يشـــجع نمو النقابات ومشروعات النفع العـــام ، ويجنى بنـــكجمنفرتسشافت من عمله هذا ثمرات تعود على فكرة النفع العـــام بفوائد غير مبـــاشرة ، وتمثل الخدمات التى يقدمها بنـــك جمنفرتسشافت للنقابات ومشروعات النفع العـام الأخرى إنجـازا للبنـك لاشك فيـه ، وإن كان يصعب تقدير نســـبته بالضبط .

وتزداد الصعوبة إذا اردنا تقديم الدليـــل على إنجـــازات النفـع العـــام فى ميـــدان تشجيع المنافســـة ، فلا توجـد شروط محددة بوضوح تطبـق على الصفقات الكبيرة مثـــل الودائع والقروض كبيرة القيمة بل لكل صفقة ترتيبات خاصة بهـا ولا تعلن عادة لأن إعلانها يؤدى الى كشف الأسـرار المصرفيـة ، ولهذا الســـبب يضعف احتمال إمكانيـة وضع نظـام محاسبى لأرباح وخســـائر النفع العـــام فيما يتعلق بالقروض الكبيرة بحيث يســـتطاع مراجعتها علنا .

ويختلف الموقف بالنســـبة للصفقات الصغيرة فهذه تعلن شروطها للجمهور فى العـــادة بحيث يســـتطاع مقـــارنة الأســـعار التى يمكن اســـتخدامها لمراجعـــة ومقـارنة النتـائج .

لكننا نحـذر القراء فى الوقوع فى خطـأ أساسى وهو الحكم على تعدد نجـــاح مشروع النفع العـــام بمجرد مقـــارنة الأســـعار والزعم بأن انخفاض السعر يعنى المزيد من النجاح ، فهذا منطق خاطىء لأنه يغفل اعتبارات أخرى ولأنه ليس أساسا صحيحا للمقارنة ، وقيـاس نجـــاح مشروعات النفع العـــام بهذه المقارنات معنـاه الإنطـلاق من عمليات نظرية

غيـر صحيحة ، ويلاحظ أن الأسـعار فى السـوق المتنافسـة يجب أن تكون فى الأصل متماثلة دائما بحيث توضح المقارنات وجـود المنافسـة أو عـدم وجـودها ، أما إذا تفاوتت الأسـعار فى السوق الواحدة نفسـها فهذا دليـل على اضطراب المنافسـة لكن ذلك لا ينطبق على مشروعات النفع العـام العاملة فى سوق معينة كل بمفردها .

وقد يبدو هذا القول نظريا أكثر منـه عمليـا واقعيا ، لكن يكن فهمه إذا بحثنا بالتفصيل فروق الأسـعار بين المشروعات الخـاصـة ومشروعات النفع العـام ، ويرجع انخفاض اسـعار مشروعات النفع العـام عن اسـعار المشروعات الخاصة الى سببين : فأولا قد ترجع فروق الأسـعار الى أن مشروعات النفع العـام قد خفضت اسـعارها دون أن تتبعها فى ذلك المشروعات الأخرى ، وقد ترجع من ناحيـة اخرى الى أن المنافسـين من القطاع الخاص قد رفعوا اسـعارهم ولم تفعل مشروعات النفع العـام مثلهم ، وفى كلتا الحالتين تكون اسعار مشروعات النفع العـام ارخص من أسعار المنافسـين منالقطاع الخـاص .

ومع ذلك فلا تعتبر فروق الأسـعار فى جانب مشروعات النفع العـام إنجـازا من الانجازات التى لها صفة النفع العـام ، وحين تبيع مشروعات النفع العـام باسـعار رخيصة فهى إنمـا تهدى فى الواقع هدية الى زبائنها وهم فى الغـالب زبائن غير ثابتين ولا يمثلون سـوى نسـبة مئوية قليلة فى مجمع المشـترين للسـلع والخدمات .

وبهـذا التصرف لا تكون مشروعات النفع العـام قـد ادت مهمتها والتزاماتها بتشـجيع المنافسـة إلا إذا اسـتطاعت إرغام المشروعات الأخرى على أن تحذو حذوها وتبيع بنفس اسـعارها وحينئذ تحقق غرضها وتؤدى وظيفتها كجهاز تنظيم فى السوق ، ولكن الى ان يتم ذلك لا يمكن تقرير منجزات هذه المشروعات بمجرد مقارنة فروق الأسـعار .

كما أن الفرض العكسى لا يؤدى الى نتيجة إيجابية ، بمعنى أن تساوى أسعار مشروعات النفع العام وأسعار المشروعات الخاصة لا يدل على أن مشروعات النفع العام قد حققت نجاحا بل أن هذا التساوى يقودنا الى نتيجتين عكسيتين إذ يدل على النجاح كما يدل على الفشل وعلى الجملة لا يجوز الاعتماد على مقارنة الأسعار .

ولا يمكن معرفة ما إذا كانت المشروعات ناجحة من وجهة نظر النفع العام إلا بالتوصل الى نظام محاسبى يظهر الأرباح والخسائر من تلك الوجهة ، وبدون هذا النظام لا نملك سوى الاعتماد على أقوال وبيانات لها صفة العموم ، وقد يبدو من الأفضل فى عدد من الحالات الهامة أن نلقى أولا نظرة على النظام المحاسبى التجارى لنرى هل تحقق ربح من وجهة نظر النفع العام ، ونعتقد أن فى وسعنا فيما يتعلق ببنك جمنفرتسشافت أن تحقق الربح التجارى يعنى تحقق ربح من ناحية النفع العام نظرا لأن الربح التجارى الذى يحققه البنك يعزى الى سمعته فى مجال النفع العام وموقفه من تلك الفكرة .

ويبدو أن نجاح بنك جمنفرتسشافت تجاريا يرجع بصفة جوهرية الى خاصتين تنظيميتين فيه ترجعان بدورهما الى ممارسته العمل بفكر النفع العام .. أولهما أن البنك لا يملك أسهم صناعية والثانية أن مساهمى البنك – أى النقابات – ليست لهم أية علاقات وثيقة مع المشروعات الخاصة .

وعليه فليس على بنك جمنفرتسشافت أن يفرق بين المتعاملين من المنشآت التى له فيها أسهم ، أو التى لا يملك فيها أسهم ، وبين المتعاملين « العاديين » ، ويعنى ذلك أن بنك جمنفرتسشافت منشأة تتمتع بثقة المتعاملين معها ومؤهلة لهذه الثقة بموجب عدم التفرقة المشار إليها .

اما الحقيقة الحاسـمة الأخرى فهى أن المسـاهمين فى بنك جمنفرتسشافت عبـارة عن منظمات عماليـة كبيرة مما يجعل البنك دائمـا تحت رقابة وتوجيـه الجمهور العـام فى جميع معاملاته ومنها المعـاملات بمعناها التجـارى ، ومن هنـا ينظر النـاس الى نشـاطه العملى فى ضـوء فكرة اتجـاهاته المتسـمة بالنفع العـام والإلتزام بموقفه من هذه الاتجـاهات ، وبنـاء عليـه يعمل البنـك دائمـا على أن يكون سـلوكه التجارى مثاليـا ٠

والجمهور على حق حين ينتظر من بنـك جمنفرتسشافت أن يقدم ملامح بارزة فى نشـاطه ويرجع موقف الجمهور الى ما يتميز به البنـك من خصـائص معينة تميزه فى نظر المتعاملين معـه فى مجـالات التجارة والصـناعة منها أن المسـاهمين فى البنك نقابات عمالية وان مجلس الإشراف فيـه يشـكل على أسـاس مبدأ التمثيل النسـبى ويتكون نصف أعضائه من مسـئولى النقابات الكبرى ونصـفه الآخر من مندوبى العـاملين فيـه وأعضـاء النقابات من غيـر العـاملين فيـه ، ومن التقاليـد المتبعة أن رئيس مجلس الإشراف هو رئيس مؤتمر النقابات ، وهو نفس ما كان متبعا فى بنـك العمال ببرلين اثناء العشرينات ٠

والواقع أن البنـاء التنظيمى للبنـك هو فى حـد ذاته يؤدى بالجمهور الى أن ينتظر منـه اتجاها نحـو موقف يتسم بالمسـئولية ، ومن ناحيـة أخرى ليس البنـك مضطرا أن يذعن فى سـياسته العملية لأية اعتبارات تجـافى الاعتبارات المصرفيـة السليمة ، فلا البنـك ولا المسـاهمين فيـه يملكون أسهما فى أية منشآت أخرى مثـل المشروعات التى قد تتنافس مع المتعاملين مما قد يغرى البنـك بأن يقدم لتلك المشروعات أفضليات وأولويات تضر بالمتعاملين معـه ، فمن أجل هذه الخصـائص التى يتميز بها البنـك عن غيـره من البنـوك التى فى مثـل حجمه ينتظر

المتعاملون من البنـك اكثر مما ينتظرون من البنوك الأخرى ، ويجعلهم يتجهـون إليـــه باكثـر مما يتجهون الى البنـــوك الأخـــرى التى من نفس نوعه وحجمه ، ويدل على صحة هذا القول أن البنك ينمو بنســـبة أكبر من نســـبة نمو البنـــوك الخاصة المنافســـة له ٠

والواقع أن نجاح بنـك جمنفرتسشافت فى أعماله له مزايا أخرى من وجهة نظر النقابات ، أولها أن وجود البنك فى حـد ذاته ونجاحه تجاريا يدل على مقدرة النقابيين على تحقيق نتـائج جيـدة ومسـتمرة فى ميـدان إدارة المشروعات مما يحدث أثرا طيبا حتى على من هم بطبيعتهم مناهضون للعقيدة النقابيـة ، ويدحض ادعاءات سادت منـذ وقت طويل فى دوائر السـياسات الاجتماعيـة تقول وجـود منـدوبى النقابات فى غضـــون المجالس الإشرافيـــة له تأثير سيىء على المشروعات ونذكر أن هذا الادعاء أثير مرارا وتكرارا أثناء الخمسينات للرد على المطالبين بالمشـــاركة فى صـنع القرار ويثبت تاريخ البنـك أن النقابات أهل لإدارة أعمالها التجارية بنجاح باهر ٠

ويثبت البنـــك أيضـــا أن اقتصـــاد السـوق الحر لا يلزم أن يعتمد كليـــا على المشروعات الخـاصة ، فوجـود البنـــك ونجـــاحه دليـــل قاطع على أن مشروعات النفع العـــام قادرة على العمل والبقاء الى جانب المشروعات الخاصـة وقادرة على التنافس معها ، بل وقد تتفوق عليها إذا خولت إدارتها حرية التصرف اللازمة ، ويثبت ذلك بوضوح أن مشروعات النقابات نمت بأسرع من نمو المشروعات الأخرى ٠

ويؤيد نجـــاح البنـــك القـول بأن اقتصـــاد الســـوق الحـــر وقيـــام المشروعات الخاصـــة ليســـا بأى حـال من الأحوال متلازمين ومتصلين بحيث يتعذر فصـــل أحدهما عن الآخر ٠







توضح الصورة اعلاه ثورة التدريب المستمرة بالنسبة للقوى العاملة
والاخـــذ باحدث اســـاليب التكنولوجيـــا المعـــاصرة

الباب الرابع

معالم لنظرية مشروعات النفع العام

OUTLINES OF A THEORY OF COMMONWEAL ENTERPRISE

الفصل الأول

تعدد دوافع وأهداف المشروع

PLURALISM OF MOTIVES AND OBJECTIVES OF ENTERPRISE

تنـاولنا بالوصف حتى الآن منشـا فكرة مشروع النفع العـــام ومنهج عمـــل أربـع مجموعات من مشروعات هذا النـــوع ، ونتدرج الآن الى تحـــديد ملامح النظرية العـامة لمشروعات النفع العـــام مع العلم بأن هذه المشروعات لم تكتمل لها بعد نظرية حديثة محددة المعالم .

وعلينا الا ننسى فى هذا الصـــدد ان أهداف ودوافع الوحـدات والعوامل الإقتصـــادية المختلفة سـواء كانت مشروعات enterprises أم أسر households تتفاوت وتختلف وإن كانت كلهـا يمكن تصورها وتحديدها مقدما كمـا يظهر تاريخيا ، ومن يظن انه قد وجدت أهداف وحوافز لها قيمة وفاعلية منعزلة إنما يغفل الحقيقة الواقعة وهى أن كافة الظواهر التاريخيـة تعتمد على ظروف معينة من الزمن والمكان،

ولا يســتطيع الإنســان الحيــاة إلا معتمدا على ظروف اجتماعية مواتية ومؤسسات سليمة ، مع تنظيم الأشـياء التى لا يتلقاها من الطبيعة(١) ٠

وتختلف ايضــا وفى نفس الوقت الأطــر التنظيمية والاجتماعيـة لحيــاة الإنســان اختلافا شــديدا ، ومن هنــا تاتى احلام الجنس البشــرى فى الحرية ومن هنــا يصنع الإنســان التــاريخ حتى ولو لم يكن يعى ذلك دائما ٠

وتواجهنا من حين لآخر، القدرات الإنســانية شديدة التنوع ويزداد ظهورها عن ذى قبل ، وتذوب الحــدود الجغرافيـة والتاريخيـة التى جعلت الافكار تتركز على أوروبا كلما حصلنا على المزيد من المعلومات التفصيلية عن الامم والثقافات الأخرى ، ولذا يجب النظر الى جميع الظواهر - بما فيها الظواهر الاوروبيـة - كل فى إطاره الزمنى والمكانى الخـاص وبذلك تتضح المعالم كلمــا اتســعت دائرة الأفق ٠

وكلما امكن التوصل الى اختيارات وبدائل فى امكنة اخرى كلمــا راينا مدى اتســاع الإمكانيــات من حيث الإطــار الاجتماعى والتنظيمى للنشـــاط الإنســانى ٠

---

(١) H.P. Dreitzel, ("The Historical Method in Sociology"), (Social Change — Civilization and Progress as Categories of Sociological Theory), Neuwied/Berlin 1967, p. 450.

أربعة أنماط من التصنيع :

FOUR MODELS OF INDUSTRIALIZATION

وتتضح سعة مجال العمل فيما يختص بالتصنيع حين نقارن الطرائق المختلفة للتصنيع الذى يعتبر بدوره أعظم العمليات الاجتماعية اهمية على مدى المائتى سنة الأخيرة ، ويجب ان نميز بوضوح نمط التصنيع الأوروبى الأمريكى عن أنماط التصنيع الأخرى التى حدثت مستقلة عنه فى اليابان والاتحاد السوفييتى ، فقد حدث التصنيع فى اليابان بعد عام ١٨٦٥ فكان عملا مختلفا تماما فى إطاره الاجتماعى والتنظيمى برغم تشابه التكنولوجيا مع تكنولوجيا التصنيع الأوربى الأمريكى ، وبدأ التصنيع فى الاتحاد السوفييتى تحت ظروف تتناقض تماما مع مراحل التصنيع الأوروبى واليابانى ، ويأتى التصنيع الصينى نمطا رابعا ، ويستمر الآن فى سيره مستقلا عن غيره الى حد كبير ، ويقف الآن عدد كبير من الأقطار النامية على عتبة التصنيع بشكل يجعلنا نتوقع ظهور انماط اخرى جديدة فى خلال السنوات القادمة .

واثبت ماكس ويبر **Max Weber** منذ عشرات السنين أن التصنيع الأوربى كان نتيجة تجمع قوى روحية واجتماعية فى مرحلة تاريخية فريدة(٢) وهيأت هذه المجموعة من الظروف فى ذلك الوقت متطلبات « ردود الأفعال المتسلسلة **Chain reaction**" » للتصنيع الأوروبى ، وبعد أن اكتشف التصنيع لم تعد هناك حاجة لاستمرار تجميع القوى على النحو الذى كان فى تلك المرحلة ، أى أن ما كان ضروريا من الوجهة التاريخية اصبح غير مطلوب منطقيا .

---

(٢) **Cf. M. Weber, (Collected Essays on the Sociology of Religion), Vol. III, Tubingen, 1920-23.**

حدثت حركة التصنيع الأوروبية فى القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر من خلال المشروعات الخاصة ومشروعات النفع العام ، وقد ظهر كلا نوعى المشروعات معا وفى وقت واحد وخلقت المشروعات الخاصة نظام التجاريين **mercantilism** الذى حاول تنمية الإقتصاد من خلال الدولة ومشروعاتها ، وكانت الدول ذات الحكم المطلق والغنية عندئذ قد نشطت فى المجال الإقتصادى قبل بدء حركة التصنيع ونشطت معها أيضا حكومات المدن ، ونفذت تلك الحكومات سياساتها الإقتصادية والجمركية الخاصة فى القرن السابع عشر بأن انشأت مشروعات وشجعت المنشآت نصف الخاصة ، لكن كل ذلك لم يؤدى الى تصنيع حقيقى لأن تلك السياسات كانت تهدف فى الواقع أول ما تهدف الى إشباع رغبات السلطة والرفاهية الكمالية التى كانت تنشدها الأسر المالكة وأعوانها ، وكانت الطبقة الحاكمة فى جملة عددها صغيرة جدا ، وبالتالى ظلت الأسواق شديدة الضيق مما لم تتوافر معه إمكانيات التوسع الإقتصادى ، ولم تشترك الدول ذات المذهب التجارى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر فى الأنشطة الإقتصادية المؤدية الى احداث تنمية كبيرة فى جميع القوى الإنتاجية ٠

النمط البورجوازى للتصنيع :

THE BOURGEOIS MODEL OF INDUSTRIALIZATION

كانت البورجوازية وحدها فى أوروبا الطبقة التى توافرت لها سبل تنفيذ التصنيع بسبب تلاقى رغبتها فى الكسب مع الاتجاه للترشيد الحديث ، ولهذا كان تنفيذ عملية التصنيع فى أوروبا وأمريكا على يد مشروعات خاصة دافعها الربح وأنشأتها البورجوازية لهذا الغرض

واتخـــذت وســـيلتها لتحقيق هـــذا الغرض تطبيق طرق الترشـــيد وزيـــادة الأربـــاح الى أقصـــى حـــد على أنمـــاط الاســـتثمار فى مختلف الأســـواق(٣) ، وتطلبت البورجوازية من الدولة سن القوانين اللازمة لضـمان فاعليـة هذا النـوع من المشروعات أى ايجـاد مقومات السـوق الحرة بـدلا من احتكار الشركات او احتكار الدولة ، وحريـة هجرة الأشـخاص الى حيث تتوافر افضـل شروط الاسـتخدام ، وارغمت البورجوازية الحكومة على تحرير العمـل بإلغـاء نظام رقيـق الأرض والاعتراف بحرية التعاقد على الأنشـطة الإقتصـادية ، كذلك طالبت البورجوازية الدولة العمل على أيجـاد نظام قانونى رشـيد واضح الأحكام بحيث يعرف النـاس كيف يطبق ، واخيرا فقد طالبت البورجوازية باستخدام نظام الأســهم فى ملكية المشروعات وطبق هذا النظام بالفعـل واصبح عاملا هاما فى الحيـاة العملية ٠

فتوافرت فى القرن التاسع عشر المقومات اللازمة والأسـباب المقنعة للتصنيع الذى قام فى الغـالب الأعم على أكتاف المشروعات الخاصة حيث لم تتهيأ بدائل أخرى ولا دوافع لقيام اشكال أخرى من التنظيمات ، ولم تكن البدائل للمشروع الخـاص لتتصف بما اتصف به المشروع الخـاص من النضج والرشـد بسـبب توخيه الربح فى معـاملاته ، ولم يكن واضحا للنـاس حينئذ أن مجرد تعبئة الأيدى العاملة ليس كافيـا لخلق المشروع الناجح وأن النجاح فى حيـاة الأعمال يقتضى دائمـا درجـة من تكثيف رأس المال أعلى من ذى قبـل ، وغاب عن وعى الجمهور أن تنظيم القاعدة الماليـة للمشروع تنظيما صحيحا أهم له أحيـانا من اسـتخدام قوة العمل الاسـتخدام الأمثـل ، وكانت الأيدى العاملة كثيرة فى القرن التـاسع عشر لكن رأس المال كان قليـلا ، فامتد أثر ذلك ليظهر بوضـوح على الأهمية النسـبية لكل من هذين العاملين وعلى اختيار شـكل المشروع ،

(٣) Cf. M. Weber, (Economic History), Berlin, 1958.

واخيرا كانت هنـاك فكرة سـياسية هى ان رجال الأعمـال من القطاع الخـاص قد حققوا نجـاحا باهرا فى المراحل الأولى من التصنيع بتوخيهم الربح ، مما صرف الأنظار عن اهمية الحـاجة الى اشـكال التنظيمات والمشروعات الأخرى الغيـر راسـمالية ، ولم يحس النـاس هذه الحاجة إلا فيما بعـد فى وقت متـاخر وبالنسـبة لجماعات اجتماعيـة معينة دون غيرها ٠

وظلت اصداء الإنجـازات الضخمة التى حققتها المشروعات الراسمالية فى مطلع حركة التصنيع فى اوروبا والولايات المتحدة مترددة لفترة طويلة بعـد ذلك متحدثة عن نجـاح تلك المشروعات التى يحركها السعى للربح فى المقـام الأول ٠

وما تزال بعض الجماعات ذات المصالح تعتقد حتى الآن فى مقدرة المشروع الخاص والنظام الراسمالى باعتباره احسن نظام يصلح لكل زمن ، ويرى فريق من الناس أن السبيل الوحيـد الذى يتيح للأعمال ان تتم فى رشد ونجاح هو اسـتهداف الربح الشخصى باعتباره الدافع الأمثل فى الحيـاة الإقتصـادية وما دونه من الدوافع إنما هى اقل رشدا ونجاحا ٠

وهكذا يظن البعض أن الأحـداث الفريدة التى وقعت فى فترات تاريخية معينـة حين تهيات لها الظروف يمكن أن تتكرر وتخلد كشىء مطلق مما يؤدى الى سـد الطريق بهـذا الاعتقاد امام الإمكانيـات والمحاولات ٠

ولهذا الاعتقاد اثـره السـلبى أيضـا على كفاءة النظام الأوروبى ، لأنه ينظر من ناحية واحدة فقط تؤدى الى تقاعس السلطات العـامة عن العمل بروح وثابة فى المجـالات التى تبدو غير مناسبة للمشروعات الخاصة ، وينتج عن ذلك ان تجد قوى هامة صعوبة كبرى فى السعى لتحقيق اهدافها او فى العمل بطريقة تختلف عن الشكل التقليدى للحيـاة الاقتصادية ٠

مبدأ الرشد وفكرة الكفاءة الاقتصادية :

THE PRINCIPLE OF RATIONALITY AND THE IDEA OF ECONOMIC EFFICIENCY

إذا أمكن إضفاء قيم مطلقة على موقف تاريخى فريد فإن دافع الربح والراسمالية معه هما من مثل هذا الموقف(٤) ، وقد نشأ هذا الاعتقاد الخاطىء من طول اقتران الكفاءة فى الأذهان بدافع الربح وتجاهل أن الكفاءة الإقتصادية ليست سوى شكلا واحداً لمبدأ الرشد حيث يستخدم حافز الربح سببا لتحقيق الكفاءة الاقتصادية فى مرحلة خاصة من ترشيد استخدام رأس مال المشروع(٥) ، واسهم فولتر يوكن **Walter Euchen** بآراء قيمة فى هذه المسائل المعقدة(٦) ، ويعتقد أن تجاهل « المبادىء الإقتصادية » مثل تجاهل التاريخ أو هما معا قادا الى الانطباع بأن الإنسان لا يعمل برشد اقتصادى إلا فى ما يسمى « المرحلة الراسمالية **capitalist epoch** " » وأن الفترات السابقة والحضارات الأخرى سادتها مبادىء مختلفة ، ويقول يوكن أن هذه النظرية لا أساس لها ولا سند لها من التاريخ(٧) .

وقد اتبع الناس دائما مبدأ الرشد الاقتصادى رغم ما قد يبدو من أنهم خالفوه أحيانا ، فقد توخى الناس فى كافة الأزمنة

---

(٤) **(Compare Hans Albert, ("The Profit motive and social Structure"), Vol. 19 (1968), p. 1 et seq.**

(٥) **K. Oettle, ("The Economic Importance of the Legal Form of Public Enterprises"), Vol. 8 (1961), p. 197.**

(٦) **Cf. W. Eucken, (The Foundations of Economics) 5th edition, Godesberg, 1974, p. 319 et seq.**

(٧) **W. Eucken, op. cit., p. 328.**

والأمكنــة ، ان يجروا حســاباتهم واعمالهم الإقتصــادية بغرض الوصول الى هدف محدد باقل ما يمكن من اســتهلاك الموارد »(٨) ، ويقول يوكن ان مبــدا الرشد الإقتصادى هذا مبــدا عــام يهتدى به الناس فى اعمالهم ويجب ان لا يعتبر مقتصرا على المبــادىء الراســماليــة « فلا يقتصر التخطيط والتنفيذ طبقا للرشد الإقتصــادى على كونه خاصية يتميز بها « التــاجر » او التاجر فى الزمن الحديث فى اوروبا وامريكا بــل هو مبــدا عــام يحكم كافة الأعمــال الذهنية بصفة عامة(٩)

It is a principle inspiring all intelligent action, in general.

ويمثل مبــدا الرشــد الإقتصادى - حسب راى يوكن - عنصرا ثابتا فى المجتمع البشــرى ، غير انه يتبدى هلى مر التــاريخ فى اشــكال عديدة مختلفة ، ويوضح يوكن هذه الحقيقة بأربعة ازواج من الأفكار المتضادة او المتقابلة **artitheses** تدور فى نطاقها جميع الأنشــطــة الاقتصــادية ويعتقد يوكن انها تكفى هذه الحقيقة(١٠) :

فأولا يعمل الإنسان شخصيا طبقا لمبدا الرشد الاقتصادى لكنه قد يخالفه موضوعيا .

وثانيــا قد تكون للإنســان حاجات ثابتة او متغيرة ،

وثالثــا قد يتوخى اعلى دخــل صــافى ممكن او احسن مســتوى كفاف ممكن ،

ورابعــا إما ان يخطط على المدى البعيد او على المدى القصير ،

وخامسا إما ان يتصرف بطريقة تقليدية او فى رشــد .

---

(٨) **W. Eucken, op. cit., p. 328.**

(٩) **O.V. Zwiedineck-Sudenhorst, (General Economics), 1932, Introduction, quoted by W. Eucken, p. 330.**

(١٠) **Cf. W. Eucken, op. cit., p. 332 et seq.**

ويوضح يوكن فكرة التقابل هذه بالمقارنة بين رجل اعمال امريكى « ا » وفلاح فرنسى « ف » فيتحرك « ا » ويعمل بطريقة موضوعية طبقا لمبدا الرشد الإقتصادى (١) فله مجموعة من الحاجات المتغيرة غير المحدودة (٢) ويتبع مبدا اعلى دخل صافى ممكن (٣) ويضع خططا إقتصادية واسعة النطاق (٤) وليس منغمسا فى الإلتزامات التقليدية (٥) بينما يتبع الفلاح الفرنسى « ف » مبدا الرشد الإقتصادى بطريقة شخصية فقط (١) وله مستوى ثابت من الاحتياجات (٢) ويشبع هذه الاحتياجات ما امكن طبقا لمبدا اعلى دخل صافى ممكن (٣) ويحتاط فى نفس الوقت للمستقبل البعيد نوعا ولكن بطريقة مختلفة وبمخاطر اقل (٤) كما انه ايضا متاثر كثيرا بما لا وزن له(١١) **Strongly influenced by imponderables**

تعدد الأهداف : PLURALISM OF GOALS

ولا يظهر مبدا الرشد الإقتصادى بأشكال عديدة فحسب بل قد يستخدم لأغراض عديدة أيضا ، وربما لا يوجد أى موقف فى الحياة يماثل فى ذاته مبدا الرشد الإقتصادى الذى ينبغى النظر الى مداه فى إطار من الأهداف الواقعية لأنه يهدف الى ترشيد السلوك فحسب وقد يختلف هذا السلوك فى تجسده حسب الأحوال الخارجية ويعتمد كل شىء على الأهداف الرئيسية وقوة الارادة فى متابعة الهدف والمزاج وكيفية نبذ الأشياء والأهداف غير المرغوبة(١٢) ، فلا يتوقف تطبيق مبدا الرشد

(١١) **In reading these lines, we must not forget that the first edition of this book appeared in November, 1939. W. Eucken, op. cit., pp. 334-345.**

(١٢) **G. Weisser, ("Industrial Structure and the Policy of Individual Business Units in Industrial Economics Viewed from the Framework of the Social Sciences"), Vol. 9 (1962), p. 17.**

الإقتصادى على مبـدأ الربحيـة فمن الممكن التصرف بأقصى رشد إقتصادى حتى ولو كانت الخدمات الناتجة سوف تقـدم بغير مقابل(١٣) · وبشرط أن يكون مثـل هذا السـلوك لائقا ومناسـبا للمشروع ·

ويخطىء من يعتقد أن توخى الربح هو الهدف الأوحد من النشـاط الاقتصـادى لأنه يخلط بين الوسائل والنتائج ، وهذا واضح منطقيا ويمكن إثباته تاريخيا ، والواقع أن المشـاركين فى الحياة الإقتصادية لا يهدفون أبدا للربح كغرض وحيد أو حتى كغرض رئيسى ولم تكن الأرباح أبدا الهدف الحقيقى بل كانت مجرد وسـيلة لتحقيق أهداف اجتماعيـة او معيشـية أخرى ، ويمكننا أن نتحقق من ذلك بدراسة تاريخ حياة المشروعات ، ويتوخى رجال الأعمال عدة أهداف شخصية فى العادة مثل : « تأكيـد الذات والمتعة من العمـل والإنجاز والمكانة الاجتماعيـة ، وتحسين الحالة الاجتماعية وتأكيد المركز فى المجتمع ·

Self-assurance, pleasure in work and achievements, social recognition, improvement in social status and a secure position in society".

وحين نأتى الى الأرباح نجد أن رجال الأعمال لم يهدفوا أبدا الى أعلى ربح ممكن بل أرادوا فقط حدود الأرباح العادية ، ولم يطمحوا الى أعلى مسـتوى معيشـــة مســتطاع بل أرادوا مســـتوى المعيشـة المناسب فى الظروف الســائدة المحيطة بهم ، فهنــاك دائمـا مستويات وحدود للثروة والرفاهية ، « وقد كان توخى الربح بلا حدود أمرا مســتنكرا فى أغلب المجتمعات وكل من يهدف الى الربح وحده يخاطر بأن يصبح منبوذا من المجتمع ·

"The absolute pursuit of profit was even frowned upon in most societies. Whoever aspired after profits alone always ran the risk of becoming a social outcast".

---

(١٣) **K. Oettle, op. cit., p. 224.**

وتوجد فى كل مجتمع مختلط دوافع متعددة للعمل ويظهر هذا التعدد فى اشكال مختلفة من الأهداف ومجموعات متفاوتة منها حسب نوع الوحدات الإقتصادية ، فنجد رجال الأعمال الذين ينشدون الربح وحده ويتحركون وفقا لمصالحهم الشخصية دون ادنى تفكير فى هدف اجتماعى ويعتبرون المنتجات التى يخرجونها وسيلة الى غاية ، ··· لكن الى جانبهم ايضا اخرون يخدمون الصالح العام فى تحركاتهم ويضعون نصب اعينهم اهدافا كلية جامعة تتضمن تقديم خدمات وتحقيق واجبات محددة امامهم ، اما اجتناء الأرباح فما هو إلا وسيلة لتحقيق اهداف معينة(١٤) ·

وتوجد فى الواقع الإقتصادى فروق شاسعة بين المشروعات ، ويمكننا ان نميز انواعا مختلفة من الوحدات الإقتصادية بحسب طبيعة واهداف اصحابها منها : المشروع الراسمالى الخاص ، والمشروع الراسمالى الحكومى ، والمشروع الحر الحكومى أو ذا النفع العام ، وقد يكون المشروع الحر الحكومى حكوميا بحتا او مختلطا(١٥) ·

ومن بين المشروعات الخاصة مشروعات تجارية تهدف الى اقصى ربح وتعمل اساسا لتحقيق اعلى عائد ، بخلاف المشروعات التعاونية **cooperative enterprises** التى تتبع مبدأ النشاط المهنى **professional activity**

وفى الحالة الأخيرة تكون ممارسة المهارات المهنية فى المقدمة ، وقد يبدو مبدأ العمل التجارى ومبدأ العمل المهنى متناقضين لمبدأ ثالث هو مبدأ العمل للخدمات **service principle** وهو ما تتبعه وحدات المشروعات العامة ·

(١٤) **Cf. K. Oettle, op. cit., p. 216.**
(١٥) **K. Oettle, op. cit., p. 200.**

« وفيما بين الطرفين انـواع من الأنشطة ، منها المشروعات الراسمالية البحتة التى يشـعر اصحابها بروابط على كثير او قليل من القوى إزاء نوع النشـاط التى تمارسه ، او إزاء المشروع الموروث او لكليهما ، ومنها المشروعات الراسمالية غير المفرطة فى الراسمالية التى يرعى اصحابها الى جانب مصالحهم الشخصية اهدافا اخـرى (مثـل مصلحة العمال والمسـتخدمين والمديرين) ، ولكن إذا تناقضت مصلحة اصحاب المشروع مع مصـالح الفئـات الأخـرى فقـد ينطلق اصحـاب المشـروع من كل تحفظ ولا يشـعرون إلا بالرابطة التى تربطهم بالمشروع بسـبب العـلاقات المهنية او الميول او التقاليد او ما شابه ذلك ، ومثل هذه الروابط لاشـك يمكن ان تسـتمر »(١٦) ٠

واخيرا وليس آخرا فإن المشروعات الراميـة الى اقصى ربح والتى يملكها فرد واحد لا يتحتم كقاعدة عامة أن تسعى لهذا الغرض وحده ولا لغرض واحد آخر لكنها تتوخى مجموعة الأهداف « تتماثل او تتكامل معا احيانا وقد تتعارض احيـانا اخرى مما يستدعى الأمر فى الحالة الأخيرة إقامة نوع من التصالح والتوفيق بينها(١٧) ٠ « فمثلا يتناقض هدف الربح مع هدف الأمان **security** دائمـا ، ويتناقض الاسـتقلال مع الاتحـاد **unification** ، ويتناقض الحذر مع النمو ، وليس بين هذه الأهداف جميعها « قاسـم مشـترك للنجـاح **"denominator of success** » ٠

(١٦) K. Oettle, op. cit., p. 214.

(١٧) K. Oettle, op. cit., p. 216.

الفصل الثاني

فكرة مشروع النفع العام

THE NOTION OF COMMONWEAL ENTERPRISE



ينتشر الاعتقاد بان السعى الى الربح هو الدافع الاكبر لرجل الاعمال الى النجاح ، وهو اعتقاد لابد من تفنيده لاننا نرى فى الحياة العملية اعداد ضخمة من المشروعات لها اهداف تختلف عن بعضها تمام الإختلاف ، وفى هذا الصدد نجد المعيار الحاسم فى الاغراض التى يستهدفها المشروع ، ويصلح هذا المعيار ايضا فى تمييز كل مشروع عن الآخر فى إطار ما يسمى « علم شكل المشروع « أو مورفولوجيا المشروع morphiology of the enterprise

ويجب بادىء ذى بدء التفرقة بين المشروع الخاص ومشروع النفع العام ، ويمكن تعريف المشروع الخاص فى هذا المعنى بانه المشروع الذى يخدم مصالح اصحابه فى المقام الاول ويتضح ذلك إذا ادركنا أن ارباح المشروع تذهب الى افراد ، ولا تسعى مثل هذه المشروعات لتحقيق مصالح عامة إلا بصفة تبعية ،

ويعرف « مشروع النفع العـام » بانه المشروع الذى يكرس للمصلحة العـامة او المنفعة العامة او « النفع العـام » ويتضح ذلك بجـلاء من ان ارباح المشروع تخصص لاغراض تخدم مصلحة المجتمع المشـتركة ٠

والتفرقة بين المشروع الخاص ومشروع النفع العـام على هذا الوجـه ليسـت مسـالة شـكل قانونى او طريقة ملكيـة ، بل على العكس تقـوم على القوى الداخلية التى تضفى على كل منها صفته وعلى الشـكل التنظيمى الخارجى ، ويعتبر التصنيف الى مشروع خاص ومشروع نفع عام فى المقابل تصنيفا حسـب طبيعة المشروع(١) ٠ ويعتبر استخدام الربح للمصلحة الخاصة او للمصلحة العامة صفة فارقة هامة **distinguishing characteristic**

مشروع النفع العام : COMMONWEAL ENTERPRISE

وفيما يتعلق بتعريف فكرة « مشروع النفع العـام » افضـل اتباع راى جرهارد فيسـار **Gerhard Weisser** الذى يتفق تعريفـه مـع المصطلحات التى اختـارها المجلس العلمى لجمعية الإقتصاد العـام والنفع العـام ببرلين ، ونصـه كالآتى : « مشروعات النفع العـام هى وحدات اعمال تخصص ارباحها مبـاشرة ، بل وإنتاجها نفسـه احيـانا ، وبحسب الأغراض التى انشئت

---

(١) **Cf. G. Weisser, ("The Theory of Commonweal Enterprise") in the journal (Archives for Public and Free Commonweal Enterprises), Vol. 1, 1954, p. 9.**

من اجلها المشروعات ،، لخدمة هيئة اعلى Superior body او لدعم فكرة تعتبرها هذه الهيئة هدفا حتميا ، ويجب فضلا عن ذلك ان يتخذ المشروع شـــكلا تنظيميا يتناسب مع الهدف الذى هـو مكرس له »(٢) ٠

ويدل هذا التعريف كمـــا يقـــول والتريوكن Walter Euchen على « نمط واقعى صادق real type » بمعنى اننا لن نجـد فى الحيـاة العملية الواقعية مشروعا على هذه الصورة النقية لمشروع النفع العـام ، ولا تقوم هذه الصـورة النقية إلا على « تجريد يؤكد نقاطا معينة » اى ان مشروعات النفع العـام لا يمكن ان تتوافر فيها صفات معينة بشـكل نقى بل تتوافر لها هذه الصفات قليـلا او كثيرا حسـب الظروف ٠

١ ـ مشروعات النفع العـــام تعنى وحـــدات اعمـــال اى مشروعات بالمعنى الواســـع للكلمـــة ومن ثمة تنطبق على المشروعات التى تشـــبه المؤسسات institutions او حتى التنظيمات الإداريـــة administrative set-ups

٢ ـ النتيجة النهائيـة المتوخاه من مشروعات النفع العـــام هى تنمية المصلحة العـامة او المنفعة المشـتركة إما من خلال ارباحها احيـانا او من خلال اعمالها احيـانا اخرى ٠

٣ ـ تدل عبـارة « بحسب الأغراض التى انشـئت من اجلها المشروعات على ان ذلك لا يحـدث بصـورة غيـر مبـاشرة او تبعية او « غير مقصـودة » بسـبب ضغط جهـاز السـوق ، وتدل العبـارة ذاتها ان المصلحة العـامة او المنفعة المشـتركة ملحوظة ، فيها وكامنـة فى كيانهـا وانهـا متوخاة لذاتهـا ٠

٤ ـ ليس من المسـتطاع فى مشروعات النفع العـام تفصيل الهدف العـام

(٢) Ibid., p. 12.

اى « المنفعــة المشــتركة » او « النفع العــام » فى اهداف اكثــر تفصيلا ، غيــر اننا ســنتناول بالبحث فيــما يلى فكرتى « المنفعة المشــتركة » و « المصلحة العــامة » لكننا لن ندخل فى هذا المقام فى شرح تفصيلى ·

٥ - وإذا تحدثنا عن « شكل تنظيمى يتناسب مع الهدف الذى هو مكرس له » فهذا يعنى ان مشروع النفع العــام يجب ان يؤسس او ينظم فى هذا الشــكل اى فى صــورة مشروع نفع عــام ، إذ انه يتميز عن شــكل المشروع الخاص بمبادىء النفع العــام الأساسية الداخلة فى تكوينه ، بحيث لو مارست المشروعات الخاصة بعض مهام النفع العــام بصفة مؤقتة او للبر والإحســان او لرعاية الآداب والفنون فلن تتصف بصفة النفع العــام ، ولا يتحتم ان ينحصر الشكل التنظيمى فى المعنى القــانونى ، لأن ضمان تحقيق مهمة النفع العــام قد يســتلزم مراعاة طابع اجتماعى معين فى اعضاء مجلس الادارة ، وهذا يكفى لتحديد الملامح الضرورية لصفة المشروع ·

وإذا نظرنا لمشروع من هذا النوع من الخــارج لوجدناه مشــابها قليلا او كثيرا للمشروع الخاص الساعى للربح ، والخلاصة ان مشروع النفع العــام يفترق عن المشروع الخاص من ناحيــة اهدافه « فقط » والدوافع وراء انشــطته ، اى من حيث دوافعه الداخلية دون غيرها ، وتمثل هذه الأهداف تحقيق المصلحة العامة او « المنفعة المشتركة » او « النفع العــام » بطريقتين بديلة او إضافيــة ·

١ - فاولا يحقق مشروع النفع العــام ذلك بتخصيص متحصــلات انشطته اى ارباحه لأغراض معينة ، ولا تعنى « الأرباح » هنا عائد راس المال فى السوق وهو ما يطلق عليه « تكلفة راس المال » بل نقصد هنــا « الفائض الحقيقى "genuine surplus" » ·

٢ ـ ثانيا يجب إيضاح أن مشروع النفع العام يسعى لأغراضه بالقيام بأنشطة معينة (إضافية) نيابة عن المجتمع بأسره ومن اجل المصلحة العامة ٠

٣ ـ لا يترك تحديد الأهداف لأهواء افراد او جماعات بل يجب تحديدها على اساس تنظيمى فى تكوين المشروع ٠

ويكمن العنصر الحاسم لمشروع النفع العام فى أنه يسعى للمنفعة المشتركة كهدف مباشر تابع للأغراض التى يباشرها ، ولا تهمنا فى هذا المقام الدوافع التى تحرك المديرين وهم يمارسون نشاطهم الفردى فى المشروع ، لأن هذه الدوافع لا تمثل جزءا من تعريف اهداف هذا المشروع وسبب وجوده raison d'être فسبب وجود وحدة الأعمال هذه فى الحقيقة مشتق من نوايا المؤسسين او نوايا اصحابها ومالكيها ومن الواقع العام وظروف العلاقات الاجتماعية التى تشكل الجو المحيط بالمشروع(٣) ٠

العلة من الاهتمام بكيان مشروعات النفع العام :

THE RAISON d'être of THE ENTERPRISE CONCERNED

تتبقى لدينا نقطتان يجب بحثهما اكمالا للتعريف ، النقطة الأولى او الفكرة الأولى هى كيان المشروع او علة وجوده والنقطة الثانية او الفكرة الثانية مسألة « المنفعة المشتركة » او « النفع العام » ٠

ومن بين أسباب الوجود المعترف بها والتى تميز المشروع ـ بخلاف المعايير العديدة الشكلية الأخرى ـ عدة مصالح والتزامات مباشرة

(٣) Ibid., p. 12.

او مشتقة تحدد وجود وكيان المشروع وسلوكه او سلوك موظفيه المسئولين(٤) . اى ان « الكيان او علة الوجود ينبع من نوايا مؤسسيه ومالكيه او من البيئة العامة للظروف الاجتماعية الخاصة بهذا المشروع المعين »(٥) .

ويجب الا نظن ان علة الوجود تتضمن شيئا محددا جامدا لا يلين **something inexorably fixed** ، مهما نظرنا الى « الهدف المحدد موضوعيا **objectively fixed aim** » على انه شيء ميتافيزيقى **metaphysical category** او فكرة تكون جزء من « مجموعة افكار » افلاطونية او هيجلية **Hegelian** .

فسبب الوجود الذى نتحدث عنه لا يمكن ان يشتق كحقيقة موضوعية من الشكل الواقعى او الظروف الإنتاجية « فلا يمكن اشتقاق الأهداف من بيانات عن الأشياء التى توجد او تتطور تاريخيا ... بل يجب ان يتوج كل ذلك بقرار ... »(٦) .

وتقوم المحاولات المتنوعة لتحديد علة وجود مختلف المشروعات على دوافع اساسية للعمل لا ترقى الى مصادر ابعد من ذلك ، وهذه الدوافع الأساسية هى نفسها الهدف النهائى المراد تحقيقه او إلغاؤه فى حد ذاته ، ولا يهم فى هذا الصدد ما إذا كانت مكونات هذه الدوافع الأساسية التى تصطبغ دائما بصبغة سيكولوجية تعتبر صحيحة ومقبولة بصفة عامة ودائمة ام انها صحيحة ومقبولة بالنسبة لبعض الناس او فى اوقات معينة فحسب ، كذلك لا يهم أن يكون الذين يعربون عن

---

(٤) **G. Weisser, op. cit., p. 6.**

(٥) **G. Weisser, op. cit., p. 6.**

(٦) **G. Weisser, op. cit., p. 6.**

إنتمائهم الى هذه الأهداف الأساسية على وعى تام بالمتطلبات والمصالح والإلتزامات التى تنبع منها تلك الدوافع الأساسية والى أى مدى ·

وتؤثر الدوافع الأساسية على كيان المشروع وعلة وجوده وبذلك تحدد نوع المشروع وسلوكه ، فحين يتأثر رجل أعمال ببعض الاعتقادات الدينية أو الإنسانية فلابد أن يحاول إقامة صلات طيبة مع العاملين معه مدفوعا بهذه المعتقدات وحدها ودون أن يتخذ سلوكه هذا وسيلة لاجتناء المزيد من الربح ، ولكن اتجاهه هذا لا يمنع إمكانية أنه يرحب بزيادة الإنتاج الناشئة عن تحسين جو العمل داخل المنشأة ، وربما يدخل ذلك فى حسابه عند تخطيط العمل ، غير أنه من الخطأ الجسيم والتبسيط المخل إرجاع كل موقف إنسانى الى اعتبارات الربح لأن فى ذلك مبالغة لامبرر لها فى أهمية دافع الربح من ناحية أخرى ·

فكرة « المنفعة المشتركة » و « والنفع العام » :

THE CONCEPT OF "COMMON GOOD" OR "COMMONWEAL"

يكمن علة وجود كيان مشروع النفع المشترك فى السعى لتحقيق المنفعة المشتركة والمصلحة العامة ، أى أن فكرة « مشروع النفع العام » تقوم فى ذاتها على فكرة المنفعة المشتركة ·

غير أننا إذا أخذنا فكرة « النفع العام » بمفردها منعزلة عن الظروف التى يستخدم فيها هذا التعبير فلن نجدها غير صيغة فارغة أو صندوقا فارغا **empty box** ، ونقصد بذلك المعنى أن نقول أنها بنيان فارغ يمكن أن يملأ بكافة أنواع المحتويات المتناقضة أشد التناقض ، وينطبق وصف « الصناديق الفارغة » على التعبيرات التى تعطى الفكرة ذاتها مثل

« المصلحة العـــامة Public Utility » و « المنفعة العـــــامة Public interest » و « اقصى رفاهية Welfare maximum » ٠٠ الخ ٠٠ وكذلك الحـــال بالنســـبة لمصطلحات اخرى مثـــل « "Daseinsfursorge" الأنشـطة الحكمية لتحســين احوال المعيشــة Provident activities to improve living conditions » و « مبـــــدأ التضـــامن Principle of Solidarity » الخ ٠٠٠ وكان يطلق على مفهوم المنفعة المشـتركة فى القرون الوســطى تعبير « المصلحة الاجتماعية Bonum commune " » ٠

وكثيرا ما تصـــادف فى ميـــدان الســـياسة مصطلحات وتعبيرات فارغة من كل محتـوى ، وغالبــــا ما تعبر هذه المصطلحات عن حلول وســطى ، فحين تتصادم مصـــالح القوى المختلفة وقيمها فى حيز الواقع والحقيقة تســارع الى الالتجـــاء لاتفاق مؤقت حـــول التعابير او الأفكار التى يمكن ان تملأ فيما بعــد بآراء متناقضـــة ٠

غير انه لا يوجد اى « صندوق فارغ » وهو على فراغ تام بحيث لا يمكن تحديده سلبيا على الأقل ٠ وإذا طبقنا هذه القاعدة على مصطلح « المنفعة المشتركة common good » لرأينـــا ان « فكرة النفع العـــام » تعنى اهدافا على طرف نقيض من الأثرة ســواء كانت الأثرة من أفراد او من جماعات ٠ ونســــتطيع يقينا القول بأن « المنفعة المشـــتركة » ترمى دائمـــا لتحقيق رفاهية المجتمع بصرف النظر عن تعريف هذا المجتمع وبصرف النظر ايضـــا عن مفهوم المنفعة المشـــتركة وما يقصد من عبـــارة رفاهية المجتمع ٠

الطرق المثالية والترشيدية :
IDEALISTIC AND RATIONALISTIC METHODS

وحين ننشــــد المنفعة العــامة نجــد امامنــا طريقتين لحـــل المشـــكلة ، ولا تؤدى الطريقتان الى الحـــل المرضى المطـــلوب لكن جميع الأفكار الاجتماعيــة

الســائدة الآن تقريبــا تقوم على واحــدة منهما وهى الطريقة المثالية والطريقة الترشـيدية فى تحديد إرادة المجتمع أو المنفعة المشــتركة(٧) ٠

وتقوم الطريقــة المثاليـــة على أن من المســتطاع للفكر البشرى اكتشـاف « المصلحة العامة "bonum commune" » والواقع أن جميــع المؤسسات الدكتـاتورية أو الأبوة paternalistic هى دليـل ونموذج على الإعتراف بالطريقــة المثاليــة فى تحديد المنفعــة المشــتركة ٠

ويجرى فى داخــل هذه المؤسسات تحــديد « المصــــالح المعروفة well-understood interests للشـــعب جميعه أو الأمــــة بأســـرها أو الجنس البشرى كله الخ ٠٠ ويتولى هذا التحديد فرد أو جماعة بعيدا عن المصـــالح الحقيقية والرغبـات الفعلية لكثير من المواطنين والمستهلكين ، ولا نحتاج الى التأكيد على أن هذه الطريقة تســمح كثيرا جـدا من احتمالات التجـاوز وســوء استخدام السلطة من ناحيــة ، ولا تحـل كل المشـــكلات من ناحيــة أخرى ، بل تؤدى الى النظر لتلك المشـــكلات نظرة شخصية غيـــر موضوعيـــة ، والنتيجة النهائيــة لهذه الطريقة أنهـــا لا تحــدد سوى الشخص (فردا أو جماعة) الذى يحق له أن يقول ما هى المنفعة المشــتركة وما هى إرادة الشعب ورغبــاته حسب تصــوره ٠

والطريقة الترشـيدية هى الأخرى غير مرضية لأنها بدلا من أن تترك تحــديد المنفعة العــامة لفرد تقيم جهازاً يتولى هذه المهمة ويضع تفسـيراً لمضــمون « النفع العـــام » وظهر على مر التــاريخ عــدد من الأجهــزة

---

(٧) **In these paragraphs Walter Hesselbach said (I follow professor Dr. Theo Thiemeyer's argument on the subject "commonweal economy" as presented in his paper for a course of the School of our Bank in the autumn (1968. (This paper has been printed in the meantime).**

الترشيدية أعدت من أجل تحديد ذلك المضمون أو المحتوى **contents** ويجمعها كلها ملمح واحد هى إقامة سلطة الشعب أو المستهلكين بدلا من سلطة « الرجل القوى **strong man** » ، ومن سلطة الشعب أو المستهلكين هذه تنبثق إرادة المجتمع أو الإرادة العامة **volonté générale** فى صورة مطلب عام بعد تجميع وبحث رغبات الأفراد الكثيرين كما يقال ٠

ومن بين الأجهزة العديدة التى تستخدم فى هذا الصدد نوعان هما : نظام « الديموقراطية المباشرة **direct democracy** » ونظام « الديموقراطية النيابية **representative democracy** » ويعنى النظام الأول التعبير المباشر عن إرادة الشعب ويندرج تحته نظام السوفييت (أى المجلس) ونظم الرقابة المشتركة (أو العمالية) ونظام أقتصاد السوق الحر ، وينتمى الى الديموقراطية النيابية النظام التعاونى **cooperative system** ، وحكومة التعاونيات **Coporative State** ونظام المجلس الأعلى ٠٠ **Upper house** والمجلس الأدنى **lower house** والنظام الديموقراطى البرلمانى الحديث ، وفى جميع هذه الأنظمة يعتبر السياسيون أو رجال الأعمال انهم تصرفوا بشكل سليم إذا نجحوا فى الحصول على أكبر عدد من الأصوات أو على أعلى رقم مبيعات ٠

وتقوم المحاولات الترشيدية والمثالية لرسم أفكار مقبولة عالميا تفسيرا للمنفعة المشتركة على الرغبة فى إيجاد التناسق وتهدف الى فكرة « العالم السليم **sound world** » أو تنبع منها ، وتتخذ هذه المحاولات والأفكار غالبا كستار وعذر لأعمال السلطة أو الفشل فى إتخاذ القرارات ، ويختفى كلا الاتجاهين - وهما أعمال السلطة السياسية والفشل - خلف أفكار « المنفعة المشتركة » غير الواضحة المعالم ، وتميل العناصر المحافظة غالبا الى مقاومة الدعوة الى التغيير الاجتماعى بأفكار التناسق وبذلك تتجنب المشكلات الاجتماعية ، ومن الناحية

الأخرى تستخدم القوى الثورية ايضا افكار التناسق العام وهى بدورها غامضة ايضا بنفس الدرجة ، وبذلك تهرب من عالم الحقائق الصلبة الى الواقعية الى « عالم احلام التناسق world of harmony »(٨) ٠

وفى الواقع يختلط النظامان المثالى والترشيدى عند تحديد محتوى فكرة « المنفعة المشتركة » ففى النظم الاشتراكية السائدة فى الكتلة الشرقية يخضع الاستهلاك الى التنظيم بالتخطيط لكن المخططين يدخلون فى حساباتهم باستمرار رغبات المستهلكين ، أى ان النظام الذى يعتمد نظريا على الفكر المثالى كثيرا ما يلجأ الى عناصر ترشيدية فى تكملة تحديد محتوى الموضوع ٠

ويسرى فى بلادنا النظام الترشيدى على العكس من الكتلة الشرقية ، لكن ما من جماعة سياسية واحدة فى الغرب تعتقد أن تحديد « المنفعة المشتركة » ينبغى أن يترك لجماعة صغيرة من الناس ، وتعتقد الجماعات ذات السياسات الاقتصادية المختلفة أنه لابد من تصحيح رغبات المستهلكين عن طريق الإجراءات التشريعية وبالالتجاء الى وسائل الاعلام والإعلان الحديث ، ولا تغفل أى من هذه الجماعات ذلك ابدا ٠

ولابد من التأثير على رغبات المستهلكين بطريقة من الطرق مهما كان النظام الإقتصادى السائد لأن كثيرا من المستهلكين لايدرون حقيقة ما يصلح لهم وما لا يصلح ٠

لكن علينا أن نفرق بين المصالح الحقيقية وبين ما يسمى « المصالح المفهومة » well-understood interests أو المعروفة والتى يقصد بها

---

(٨) Cf. Wilhelm ("Welfare Economics") in ("Dictionary of the Social Sciences", Vol. 12. pp. 346-359.

المصـالح التى يدافع عنها الفرد إذا علمها ، وتعتبر هذه التفرقة ممكنة الى حد ما ومقبولة فى كثير من الأحوال كمـا فى حـالات مثـل التعـليم الإجبارى **obligatory schooling** والتطعيم الإجبارى **inoculation** ومنع تجـارة المخدرات وغيـرها ، ويضطر السـياسيون الى انتهاج الطريق المثالى هنـا لأسـباب فنية بحتة إذ لابد من فرض بعض الأشـياء لعـدم إمكان تقديم بيانات فى كل حالة عن وجه المصلحة فيها وتجرى رغبـات كل مواطن او كل مسـتهلك على حدة ، وهم إذ يفعلون ذلك يصدرون فى قراراتهم عن اعتبارات سـياسـية تقوم فى جزء منها على آراء المواطنين او المستهلكين وفى جزء آخر على آراء السـياسيين أو رجال الأعمال ، والواقع أن كل قرار أو نشـاط أو عمل فى نطاق السـياسة الإقتصـادية يتضمن فرض بعض الإجراءات قسرا من أجل مصلحة المواطن المفهومة جيـدا (ولو أنها قد تكون من اللاوعى) وينهض هذا العمل على اعتبارات سـياسـية أو غير ذلك وبحجة تحقيق المنفعة المشـتركة ومضامينها المعلنة .

العناصر الأساسية التى تحدد مضامين القيم :

THE BASIC ELEMENTS WHICH DETERMINE CONTENTS : Values

برغم وجود الأجهزة التى تتيح للمواطنين والمستهلكين الاختيار لأنفسهم فلابد من قدر من النشاط الحكومى .

وتنبع قرارات السـياسيين الذين فى الحكم من أعتبارات سـياسية تقوم بدورها جزئيـا على آراء حول قيم معينة لا ترجع الى منابع أعمق من هذه الآراء فى العادة وبذلك لا يمكن أن توضع موضع مناقشـة رشـيدة ، بل تطرح ويترك للنـاس أمر الحكم عليها قبـولا أو رفضا .

ويجب الا ننسى ان فكرة « المصلحة المشتركة » أو النفع العـام » حتى تتخذ اشكالا ومظاهر متباينة لا تقف عند حد الاختلافات فى الرأى بين الطبقات العليـا والدنيـا ، ومجموعات السن المختلفة ، والسـياسيين والمواطنين ، ورجـال الاعمـال والمسـتهلكين ، وسـكان المدن وسكان الريف ، ولقد كان الناس يتشـاءون منذ قرون « مصلحة عامة » أو « نفعا عاما » ينطبقان على كل إنســان وعلى مصلحة المجموع والنـاس عامة لكن بلا جدوى ، لأن كل الأفكار والآراء التى عرفت لم تحقق هذا الرجاء ولم تنطبق على مصالح الأفراد جميعا على قدم المسـاواة ، وليس من الميسور فى أى موقف تاريخى إصدار حكم عـام على مضامين ، « المصلحة المشـتركة » و « المصلحة العـامة » بطريقة يصلح بهـا هذا الحكم للتغيير حسب الأحوال ، وتتميز مجتمعاتنا الحاليـة بظاهرة التركيب والتعدد وكثرة الأفكار والتصورات حول السـعادة الإنســانية والرفاهية الإنسانية مما يزيد الأمر صعوبة ، ففى المجتمعات المركبــة تصــادم الأهداف حتى ما كان منها متعلقــا بالمصلحة العامة بل كثيرا ما تلغى الأفكار حـول المصلحة العامة بعضـها بعضا ٠

فنرى مثــلا جماعات كبيرة من السـكان تؤيد بعض الأفكار المختلفة عن حكم الطبقات تحت ظروف معينة بينما تؤيد مجموعات اخرى من السكان المثاليات الديموقراطيـة ، ففى مثــل هذه الحـالة تتصور الجماعات الأولى إن اساس الدولة والمجتمع يتمثل فى طبقة ريفية سليمة وطبقة متوسطة قوية ، وترى ان إرتفاع الأسعار يحقق اعلى مسـتوى من الرفاهية العامة لإنه فى صالح المنتجين ، وترى الجماعات الثانية - على العكس - أن تحقيق « النفع العـام » مرتبط بتحقيق اعلى درجات السـعادة لأكبر عدد من النـاس ، وتعتقد ان المصلحة العامة لا يتوصـل إليها إلا بانخفاض اســعار الشراء ومن ثمة بخفض اسـعار المنتجين لأقل حـد ممكن ٠

ونســتطيع اليـوم ان نجـد تعريفات واقعية تحـدد ما يجب ان تعنيه

المصلحة المشـتركة » وهى تعريفات تخلو من الأخطاء سـواء كانت تعريفات محافظـة أم ثورية لكنها لا تتوخى « عالما سليما » ولا تهدف الى مجتمع منظم ومتناسق كما كان الأمر قديمـا ، ويجب أن نتقبل فكرة وجـود الصراعات الاجتماعيـة ونتقبل فكرة « المصلحة المشـتركة » أو « النفع العـام » على النحو الذى يجب أن تكون عليـه أى بوصفها رمـزا يمـلأبمحتويات حقيقية وواقعية ولهـا معنـاها عن طريق مقترحات القوى الاجتماعيـة المتنافسـة ، والواقع أن كافة الصراعات السياسية تنبثق فى النهاية من أفكار معينة تعتنقها القوى الاجتماعيـة حول « المصلحة المشتركة » وتختلف فى تصورها لمعنى « النفع العـام » وتتنافس لكسب تأييد الجماهير عامة ٠

لا نسبية فى « المصلحة المشـتركة » :

NO RELATIVISM CONCERNING THE "COMMON GOOD"

لا نريد أن ندافع عن أى نسبية فارغة ، فهناك حدان للتعريفات المفيدة لفكرة « المصلحة المشتركة » أو « النفع العـام » الحد الأول هو أن كل فكرة ورغبـة ترتهن بحدود زمنية ، بمعنى أن لا يمكن وضع فكرة عن « المصلحة المشتركة » دون ربطها ببيئة تاريخية واقعية معينة ، فليس من المستطاع اليـوم مثـلا اقتراح فكرة الدولة التعاونيـة لأنها فكرة من الماضى ، ويصح ذلك أيضا فيـما يتعلق بفكرة المجـالس أى دولة « السوفيت » **"Soviet" State** ولا يجـوز عرض الأفكار المتعلقة « بالمصلحة المشـتركة » إلا فى إطار من المناقشـات السـياسـية والعلمية والإجتماعيـة التى دارت خـلال بضعة عشرات السـنين الأخيرة الماضية ٠

ويوجد قيد ثان على حرية الاختيار للآراء التى تدور حـول « المصلحة المشتركة » ويتطلب هذا القيـد أن تكون مثـل هذه الآراء بحيث تجعل العـالم

اكثر إنسانية وبدون ذلك لا ينبغى النظر إليها بجدية ، فلن يستطيع الجنس البشرى البقاء على ظهر الأرض فى مواجهة ادوات الحرب الحديثة إلا إذا صارت العلاقات اكثر تمدينا ، ولذا فمن غير المستطاع الآن التسامح فى إتباع اراء عن « المصلحة المشتركة » توحى بها القومية الضيقة أو التمييز العنصرى او الاتجاه الفاشيستى مادامت تتربص بالعالم ترسانة مروعة تضم اسلحة الدمار الشامل والإبادة ، لأن سيادة هذه الآراء مرة اخرى معناه دفع الجنس البشرى الى الانتحار وتدمير الذات .

ويجوز لنا فى إطار حدى الزمن والاعتبارات الإنسانية ان نعتنق تفسيرات شتى لفكرة « المصلحة المشتركة » وأن نترك هذه التفسيرات تتنافس فى كسب موافقة الراى العام ، وسوف تؤدى عملية الموافقة او الرفض بعد المناقشة الديمقراطية حول مضمون « المصلحة المشتركة » الى تحديد موقف معين هو مفهوم « المصلحة المشتركة » من وجهة نظر المجتمع .

تعدد اهداف المشروع :
PLURALISM OF AIMS PURSUED BY ENTERPRISES

تقوم فكرة « المصلحة المشتركة » كما عرضناها على فرض عملى هو وجود تفاوتات فيها واختلافات تتصارع من اجل الحصول على تأييد وموافقة الجمهور ، وتتخذ هذه الأفكار المختلفة صيغا متنوعة وبطرق شتى فى البرامج الحزبية ، والتصريحات ، وفى العمل السياسى والثقافى والاجتماعى ، ومن التفسيرات المحتملة لفكرة « المصلحة المشتركة » إنشاء مشروعات النفع العام والمحافظة على بقائها ، ويمكن بهذه الطريقة ان يضفى على فكرة « المصلحة المشتركة » حسب اعتقاد بعض الجماعات وفى

زمن محــدد شكل واقعى ملموس يتجه الى تحقيق غرض جيــد التحديد يتابعه جمهور اكثر اتســاعا فى مجموعة ٠

وحين تقوم مشروعات النفع العام وتعمل وهى على علم تام بتعدد عناصر واتجاهات المجتمع بل وتحتويها فى داخلها فسوف تبرز وتظهر جميع هذه التوترات والصراعات الاجتماعية للعيان ، وإذ تفعل ذلك تســاعد على إثارة جدال ومناقشــات هادئة مما يجعل الصراعات تنحصر فى مجالات محددة ولاتنتشر الى ميادين أخرى ليست من مجالاتها المناسبة ، ففكرة « المصلحة المشتركة » كما نفهمها هى اذن واقعية ومفيدة فى نفس الوقت ، فمما يفيــد عنــد مناقشــة الســـياسة الاجتماعيــة ان تعبر كل الجماعات عن رأيهــا ومناقضاتها بأشــد وضوح ممكن وان تثير جدالا جماهيريا حول رأيها فى أفكار المصلحة المشتركة وتصورها لها ، ويحسن ان تتجدد المناقشــات اكثر مما وقع حتى الآن وان تتخذ شــكلا واقعيا حتى فى إطار مشروعات النفع العــام ذاتها ، وستسهل هذه الطريقة حصر الخلافات فى النطاق الذى تنتمى إليــه دون غيره ، وسوف تأتى نتيجة المناقشــة الجماهيرية موضحة لفكرة المصلحة المشــتركة ومســاعدة على تحقيقها ٠

ونؤكد مرة أخرى انه لو أمكن إقامة فكرة « المصلحة المشتركة » على أساس حقيقة تعــدد الاتجاهات والعناصر فســوف ينشأ عن ذلك شــعور واتجاه متسامح ، بل إن الإعتراف بتعدد الاتجاهات والأفكار داخل نطاق الأعمال يؤدى بالمدافعين عن مشروعات النفع العــام ذاتهم الى الإعتدال فلا يدعون بأن هذا النمط من المشروعات مثــالى للتطبيق على المجتمع بأسره مثلما كان ينــادى فالتر راتنو **Walter Rathnau** فى أعقــــاب الحرب العاليــة الأولى(٩) ٠

(٩) **Cf. W. Rathenau, ("Of Things To Come"), in Die neue Wirtschaft, (The New Economy) 1918.**

وإذا اعلنوا أن مبـــادىء النفع العــام قابلة للتطبيق على جميع العناصر الاقتصادية وعلى الحيــاة الاقتصادية كلها ، فإنهم بذلك ينتقلون من اقصى طرف الى اقصى طرف آخر ويرتكبون نفس الخطأ الذى يقع الآن حين يضخم الناس اهمية دافع الربح الشخصى ، وكل ادعاء بوجود مبدأ واحد للسلوك يتناقض مع حقيقة وجــود هذا التنوع الكبير فى المنشـآت والمؤسسات فى العــالم ومع وجود دوافع العمل المختلفة الكثيرة ، ونعتقد ان تنوع انماط المشروعات فى دنيا الأعمال له فائدة عظيمة لا تقدر من ناحية انه يوفر اقصى قدر ممكن من الحرية .

الفصل الثالث

دور مشروعات النفع العام وحدوده فى عملية النمو الاجتماعى

THE LIMITS AND TASKS OF COMMONWEAL ENTERPRISES IN THE SOCIAL GROWTH PROCESS

تمر اجهزة السوق فى البلاد الصناعية باوروبا وامريكا ومن على غرارهما بتطورات جديدة ، فتفتح بذلك إمكانيات جديدة امام مشروعات النفع العام من ناحية لكنها تضع قيودا على دورها من ناحية اخرى ٠

قيود على نشاط مشروعات النفع العام :
LIMITS TO COMMONWEAL ENTERPRISES

لا يمثل اعداء الأفكار التقدمية الخطر الوحيد عليها ، بل إن مؤيدوها قد يصبحون موضع خطر أيضا عندما يبالغون فى تصور إمكانياتها ، لأن مثل هذه التصورات الخاطئة تجعل من السهل على المعارضين أن يقاوموها عن طريق مطالبة المؤيدين بتحقيق التصورات المبالغ فيها مما يثير فى الناس

شـــعورا بالمرارة عنـد الفشـــل فى الوصـــــول الى الأهداف التى يتمناها المؤيدون ، ولذا نريد ان نذكر بعض المهام التى لا تعتبر بالدرجة الأولى من مســئوليات مشروعات النفع العــام ٠

ولنبدأ اولا بابسـط الحــالات ، فليس من المســتطاع ان نلقى على المشروعات العــامة ومشروعات النفع العــام مســئولية المهام التنظيمية وان نطالبها بمسئوليات اخرى ثم ننتظر منها ان تحقق إيرادا لميزانية الدولة او لميزانيــة الهيئات الاجتماعيــة التى تملك تلك المشروعات ، لأن مطالبتها بتحقيق الأرباح يتعارض مع اهداف النفع العــام ٠

وثانيا نحن نسيىء فهم وظيفة مشروعات النفع العــام إذا طالبناها بوقف سير عملية بعض وظائف تنافسية مختارة بان نضع على عاتقها مسئولية مســاندة قطاعات صناعيــة غيــر قابلة للبقاء **supporting unviable sectors of industry** ولا مؤهلة ماليا وإقتصاديا ، « فالراسماليــة بحكم طبيعتها شــكل او طريقة للتغيير الاقتصادى ٠٠٠ ويأتى الدافع الأساسى الذى يحرك الجهاز الراسمالى ويحفظ أستمرار حركته من السـلع الاستهلاكية الجديدة والطرق الجديدة فى الإنتــاج والنقل والأسواق الجديدة ، ومن اشـــكال التنظيم الجديدة فى الصـــناعة وغيــر ذلك مما يبتكر المشروع الراســمالى » ٠

فالعملية هى عملية تغيير صناعى مستمر يعمل على احداث ثورة مســـتمرة فى البنيـــان الإقتصـــادى من داخله **revolutionizes the economic structure from within** ، ويهـــدم البنـــاء القديم باســتمرار ، ويقيم بنــاءا جديدا باســتمرار ، فعملية الهدم الخلاق هذه هى الحقيقة الحيـوية فى الراسمـالية »(١) ٠

---

(١) **Cf. J.A. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy, 2nd edition, Munchen, 1950.**

ويجب على مشروعات النفع العام الا تحاول ابدا معارضة هذه القوى بالنظر إليها كادوات لسياسة اقتصادية محافظة غير مفهومة ، بل يجب على تلك المشروعات - على العكس - ان تحقق مهمة اساسية من مهام السياسة الإجتماعية وهى امتصاص الأيدى العاملة التى تفقد عملها اثناء عملية « الهدم الخلاق creative destruction » .

وهنـاك فهم ثالث مغلوط حول مشروعات النفع العام ، فهذه المشروعات لا تستطيع الابتكار فى الميادين الإجتماعية إذا كان هذا الإبتكار يؤدى الى زيادة كبيرة فى التكاليف ، فإرتفاع تكلفة الأجور يعوقها عن القيام بأعمال النفع العام لاسيما وظائف التنافس ، لأن الهدف الأساسى من تلك المشروعات هو العمل على خفض الأسعار او استقرارها على الأقل ، وبالتالى تهدف الى زيادة القوة الشرائية للجماعات المنخفضة الدخل بصفة خاصة ، فوظيفتها الاجتماعية تتعلق بالأقتصاد كله لأنها تتجه الى رعاية مصالح المستهلكين ولا تتجه الى رعاية مصالح خاصة مثل البلديات أو الموظفين(٢) . فإذا نجحت مشروعات النفع العام فى حقل المنافسة فى قطاعاتها الإقتصادية المختلفة فسوف تؤثر انشطتها مباشرة على الاحتفاظ بندرة العمل وبذلك تمكن النقابات من تحسين ظروف العمل بوجه عام . فواجب مشروعات النفع العام ان تحارب كل الفوارق والمزايا حتى فى سوق العمل destruction of privilegs even in the labour market وأن تساعد فى الا تنشأ مراكز متميزة جديدة new privileged positions ولا يمنع ذلك من أن تعمل تلك المشروعات بأن تضرب المثال بتنظيم بنيانها وعملياتها ومواقفها واتجاهاتها إزاء مشاركة عمالها ، والعلاقات بين الإدارة والموظفين لأن كل ذلك جزء من الوظيفة التنافسية competitive function

(٢) **Cf. B. Molitor, ("Public Enterprise and Denationalization"), also : Cf. B. Molitor, op. cit., p. 79 ; H. Ritschl, ("Public Enterprise") (Dictionary of Social Sciences), Vol. 10, p. 512.**

ويجب ان نشير فى هذا الصدد الى وظيفة تابعة اخرى تقوم بها مشروعات النفع العام الا وهى إسهامها فى سياسة التوازن والاستقرار بانتهاجها سياسة استثمارية وسياسة مضادة لدورة الأسعار anti-cyclical pricing policy وقد تكون مثل هذه السياسات غير متفقة مع اهدافها احيانا كثيرة لأن الجماهير حين تطالب مشروعات النفع العام بسياسة مضادة للدورات تنسى ان هذه السياسات بما تتضمنه من سياسة سعرية قد تؤدى الى تخلف هذه المشروعات فنيا ، وكثيرا ما تضغط الحكومات على الاحتكارات العامة لتنتهج تلك السياسة غير ان مشروعات النفع العام لا تجد امامها فرصا واسعة لذلك ، فليس امام مشروعات النفع العام سوى ان تحاول ضرب المثال الجيد بدعم قواعد سياسة دورة الأعمال الصحيحة لأنها مقيدة دائما بتوخى المصلحة العامة ويجب الا نحمل إدارتها مسئوليات مهام جديدة إضافية حتى لا تتاثر كفاءتها ، ويلاحظ أن سعة اطلاع الإدارة فى مشروعات النفع العام على صفات وخصائص القطاعات التى تعمل فيها يمثل ثقلا للتوازن إزاء موقف الوزارات المسئولة عن السياسة الإقتصادية إذ غالبا ما نجد تلك الوزارات متمسكة باصرار شديد بالأفكار القائمة على اعتبارات إقتصادية على النطاق الواسع او على المستوى الكبير البحت **macro-economic considerations**

مشروعات النفع العام والتدخل الحكومى :

COMMONWEAL ENTERPRISES AND GOVERNMENT INTERVENTION

إذا ادخل التخطيط فى نظام اساسه قائم على التنافس basically competitive system او إذا كان التخطيط مكملا

لمثـل هذا النظام فلا يلزم بالضرورة إدخـال تعديل على وظائف مشروع النفع العام لكنها تصبح بلاشك أكبر مما كانت ، لأن أى نظام محاسبة قومى خاصة إذا استخدم لتخطيط المستقبل يسـتلزم بالضرورة أى تكون الأسـعار واقعيـة **realistic prices** وأن تكون علاقات الأسعار واقعية أيضا ، وتظهر هذه المشكلة فى كل مشروع خاص حين يحدد أسعارا للمحاسـبة من أجل تقييم مركزه المالى وتتبع مصادر الخسارة إن وجدت ، ويمكن لمشروعات النفع العام أن تسدى معونة كبيرة للحكومية والهيئات الحكومية فى أعمالها بتقديم المعلومات والبيانات اللازمة ، وتتوقف فاعلية التدخل الحكومى على تدفق البيانات باستمرار وانتظام على الوزارات المعنيه ، ويتطلب التدخـل الحكومى فى إطـار الإقتصـاد الخـاص قيـام مشروعات « رائدة » **pilot** مناسـبة فى كل قطاع من قطاعاته تؤدى وظيفة المختبر ، ولا تقتصر ضرورة تقـديم البيـانات على الهيئات الحكوميـة وحدها بل يجب أن تنشر المشروعات المشـار إليها البيانات على الرأى العـام وأن تتوسع فيها لتشمل كافة الاهتمامات التى تشغل بال الجماهير .

وقد تسـتطيع بعض مشروعات النفع العـام المملوكة للدولة والتى لا تعنى بسـياسة المنافسـة بصفة خاصة - مثل مشروعات النفع العـام ، والغـاز ، والكهرباء ، والمياه - أن تنفذ سـياسة استثمارية فى إطار سـياسة التنمية من شأنها تنظيم إجراءات التخطيط ، ويجوز أن تدمج سياسة الاستثمار طويلة الأجل هذه القائمة على التوسع المخطط فى خطة قومية وبذلك تؤثر على صناعات التوريد(٣) على أنه يجب أن تدفـع الحكومة لمشروعات النفع العـام التى تنفذ هذه السـياسات إعانات ودعما ماليا

---

(٣) **Cf. W. Zetzsche, ("Public Enterprises as Instruments of Business Cycle Policy"), Vol. 3 (1956), p. 97 et seq.**

فى سنوات الكساد(٤) . وبذلك قد تصبح تلك المشروعات أدوات لنظام التخطيط الدافع للنمو طويل الأجل .

ويجب الاعتراف بأن هذه السياسة لن تكون معقولة ولا مقبولة ، إذا طبقت على مشروعات النفع العام « الحرة » العاملة فى إطار نظام اقتصادى تنافسى ، لأن معنى ذلك أننا نسيىء فهم دورها الأساسى وهو منافسة المشروعات ، ولاشك أن السياسة المذكورة تتناقض مع مبدأ سياسة المنافسة العادلة ، ومع ذلك قد تستطيع مشروعات النفع العام الحرة أن تقدم خدمات لا تقدر للسلطات العامة بمساعدتها على النمط الذى أوضحناه بصدد مشروعات النفع العام الحكومية فى إطار سياسات الدورات الإقتصادية طالما أن هذا العمل لا يتعارض مع وظائف المنافسة ، وفى نفس الوقت يظل دور مشروعات النفع العام الإبداعى فى عملية المنافسة عملا شديد الأهمية حتى ولو كان النظام الإقتصادى يزداد اتجاها نحو التدخل الحكومى .

مشروعات النفع العام ونواحى الحياة غير الحكومية :
COMMONWEAL ENTERPRISES AND NON-GOVERNMENTAL SPHERES OF LIFE

نشأت مشروعات النفع العام التى نحن بصددها كمؤسسات للمساعدة المتبادلة يؤسسها أعضاء الجماعات الإجتماعية المضطهدة members of oppressed social groups ، غير انه نشأ نوع جديد من المشروعات بناء على مبادأة الجماعات الاجتماعية المستقلة ،

---

(٤) Cf. H. Ritschl, "Offentliche Unternehungen", op. cit.

لتقوم بوظيفة التوازن فى عملية المنافسة والريادة من اجل اهداف إجتماعية جديدة ، ويمثل هذا النوع الجديد من المشروعات اداة مستقلة لسياسة إقتصادية تعمل لصالح المستهلكين والنواحى الإجتماعية فى الحياة العامة ٠

وستصبح هذه المشروعات اكثر ضرورة كلما زاد تعقيد التطورات الإقتصادية والإجتماعية ، إذ لن يمكن الاحتفاظ بهذه التطورات قائمة ومستمرة بمجرد تطبيق طرق المنافسة والتشريع والسياسة المالية والضريبية ، وكلما زاد التغير فى أحوال السوق ، وكلما ظهرت الاحتكارات الكبرى بتاثير نمو المشروعات وزيادة كثافة راس المال الإنتاجى ٠٠٠ كلما زادت قوة قوى الركود الكامنة وكلما ظهرت ضرورة وجود قوى مستقلة داخل نظام المنافسة الحرة لتوازن أى نوع من الركود والتحجر ، وستجد الأقطار الصناعية المتقدمة نفسها ملزمة بحل مشكلات لا تقدر على حلها المشروعات الخاصة وتستطيع مشروعات النفع العام « الحرة free » أن تتصدى لهذه المشكلات بأفضل مما فى وسع الهيئات الحكومية ٠

وهكذا تتطور وتتقدم ناحية من الحياة تظل بمنأى عن التدخل الحكومى وذلك بفضل أنشطة مشروعات النفع العام لأن تلك الأنشطة المتجهة الى خدمة مصالح الجمهور تجعل التدخل الحكومى غير ضرورى ، ولهذا السبب يجوز على الدوائر التى ترفض التدخل الحكومى ان تلجأ الى هذا النوع من المشروعات التى تقيمها البلديات والتعاونيات والنقابات ٠

وعلى كل من ينشد التحرر من التدخل الحكومى أن يعمل على دفع القوى الإجتماعية الأخرى لإنشاء مشروعات نفع عام ٠

Whoever wants freedom from government intervention should see to it that other social forces establish commonweal enterprises.

وتعتبر مشروعات النفع العام التى تقيمها القوى الإجتماعية الحرة مثالية فى رعاية مصالح المستهلكين وتحقيق استقلالهم الإقتصادى ، بل إنها تحقق استقلال رجال الأعمال من القطاع الخاص ايضا وتحفظ عليهم حرية العمل والحركة ، وقد يبدو ذلك عجيبا لكنه الواقع إذ أن تلك المشروعات تجعل التدخل الحكومى غير ضرورى ، واكثر مشروعات النفع العام تحقيقا للحرية هى مشروعات التعاونيات الاستهلاكية سواء منها التابعة للحركة التعاونية أو الحركة العمالية لأنها تمثل الأغلبيات لا الأقليات كما تفعل الجمعيات الصناعية ، ولا تستطيع تلك التعاونيات النهوض بالتزاماتها إزاء الأغلبية إلا عن طريق الدفاع عن المصالح العامة ٠

وظائف جديدة فى عملية النمو :

NEW TASKS IN THE GROWTH PROCESS

تتجه مشروعات النفع العام الى تحقيق المصلحة العامة وبهذه الصفة تستطيع أن تنهض فى إطار كونها بعيدة عن التدخل الحكومى بواجبات جديدة فى الظروف الإقتصادية الجديدة ، وتتمثل وظيفتها الكبرى فى تقديم البديل عن المشروعات الخاصة فى مقابلة القوى الإجتماعية الجديدة والظروف الجديدة وفى تقديم وإختبار انواع السلوك التى قد تصبح الأنماط المتبعة مستقبلا ٠

وتتركز اهمية إقتصاد النفع العام بالنسبة للمستقبل فى ان التطور يميل اكثر واكثر نحو قبول المشروعات الخاصة لإلتزامات النفع العام ، ويظل « قانون تزايد النشاط الحكومى **Law of increasing government activity** » الذى وضعه أدولوف فاجنر **Adolf Wagner** صحيحا الآن كما كان يوم قال به منذ مائة سنة ، ومازالت الاتجاهات التي تحرك هذا القانون قائمة اليوم .

ويؤيد افتراض تزايد اهمية إقتصاد النفع العام فى المستقبل ثلاثة اتجاهات مختلفة فأولا توجد ظاهرة تزايد التركز **concentration** التى تصبح بالنسبة للمنشآت والمشروعات والجماعات والترستات **trusts** كل بمفرده ، ولا تنشأ هذه التطورات من اعتبارات فنية فقط بل من وجهة نظر إدارية ايضا لاسيما منذ ظهور الكمبيوتر .

ولا شك ان الاتجاه نحو التركز قد تكيف الى حد كبير بتأثير إزدياد المخاطر وسرعة التقدم الفنى واتساع الأسواق ، واضطرت المنشآت اليوم للإنتاج من اجل السوق العالمية التى لا يمكن تجاهلها والتى تتضمن مخاطر جمة سياسية ونقدية احيانا .

ويلاحظ ان المشروعات الحديثة الكبيرة تحتل اهمية قومية عظمى بحيث لا تستطيع الحكومات أن تتركها وشأنها لتواجه الإفلاس بل هى مضطرة للوقوف بجانبها كلما أحاطت بها الصعوبات ، بل إن الحكومات كثيرا ما تساعد المشروعات الكبرى فى مرحلة تطورها بوسائل متعددة ، فعندما تنتهى مدة مثل هذه المشروعات تساعدها الحكومة فى تلك المرحلة الصعبة التى تتضمن انقاص النشاط تدريجيا حتى التوقف التام ، وتضطر الحكومة الى سلوك هذا السبيل لتتجنب وقوع أضرار خطيرة على المستوى

السياسى والمستوى الاقتصادى وقد أصبح المشروع الكبير بمقتضى حقائق المجتمع الحديث منشأة قومية ، وما يزال يزداد عدد المشروعات التى تتطور لتصبح مشروعات كبرى وبالتالى مؤسسات قومية .

اما السبب الثانى الذى يؤيد الاعتقاد بان إقتصاد النفع العام سيلقى مستقبلا مشرقا فهو التحول من إقتصاد السوق الحر الساذج naive laisser faire market economy الى الإقتصاد المخطط المستنير enlightened planned economic Policy المتجه للنمو ، وتتضمن مثل هذه السياسة الاقتصادية مجموعة من الإجراءات النقدية والإدارية والمالية والضريبية مقصود بها تحقيق النمو الأمثل مع حماية الاستقرار السعرى والتوازن الخارجى فى إطار ما يسمى « المربع السحرى : magic square »، ويعنى هذا انخفاض المخاطر التى يواجهها رجال الأعمال بدرجة كبيرة ، إذ من الواضح دائما أن القطاعات مفتوحة أمام التطور ، وتنخفض مخاطر رجال الأعمال ايضا بسبب السياسة الإقتصادية الرامية للتطور والتى تكشف القطاعات غير القابلة للتطور وعندئذ يمكن إجراء التخفيضات فى هذه القطاعات بطريقة منظمة بل والإسراع بهذه التخفيضات لإطلاق الأيدى العاملة من القطاعات المذكورة واستخدامها فى الصناعات النامية .

ويعنى كل ذلك أن استقلال رجال الأعمال سيقيد بالضرورة ، وبالتالى تنخفض المخاطر التى يواجهونها . ويميل كلا الاتجاهين الى انقاص تطبيق واهمية مبادىء المشروعات الخاصة التنافسية ، وليس من غير المنظور أن يعمل الاتجاه نحو التركز والاتجاه نحو النمو المخطط على حرمان المشروع الكبير من المبرر المشروع لوجوده وستصبح الملكية الفردية لوسائل الإنتاج فى المشروعات الكبيرة والحصول الفردى على الأرباح أمورا

غير مقبولة من الوجهة الإجتماعيـة وهكذا تدخل المشروعات الكبيرة اكثر واكثر فى نطاق أهداف النفع العـام ٠

ويضـــاف الى هذين السببين اللذين يفســران الاتجـــاه نحـــو تحـــول المنشـات الخاصة تدريجيـا نحـو أهداف النفع العـام سـبب ثالث هو زيادة التحول الديمقراطى فى كافة نواحى الحيـاة بالمجتمع الغربى ، ويعمل هذا الاتجـاه على عدم السـماح للارباح بأن تذهب الى جماعة صغيرة من النـاس حيث انـه لا علاقة بين الأرباح وبين الخـدمات التى تقدم ، ومما يؤيد هذا الاتجـاه تلك المحاولات المريرة حول التوسـع فى ملكية راس المال ٠

وسوف يســـير الإقتصـــاد الغربى ببطء ولكن بثبات وبشـكل غير محسوس تقريبـا نحـو التحول الى نظام النفع العـام والإبتعاد عن نظام المشروعات الفردية ، ولم تكن الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانيـة سوى (تلخيصا مختصرا للأحـــوال الراسمالية) إذ أن كل إنســان كان لابد له أن يعيد البناء فى زمن قصير ، ولا شـــك أن هذه الفترة كانت فى ذاتها كافيـة وقصيرة ، لكن ينبغى الا نقيم تصورنا للمستقبل على ما حدث خلال العقدين الماضيين ، ومازال البندول يتحرك اكثر واكثر فى اتجـاه انماط النفع العـام لأنها تمثل رشدا اقتصاديا عاليا ، واصبح فى الإمكان اليـوم تطوير نظام صناعى جديد بدون خلق بورجوازية جديدة تعتمد على إحتمالات الأســـواق ... **market contingencies** كمـا كان الحـال قبـــلا ، وقد تنبأ بظهور مثـل هـذا النظام الجديد كل من كارس ماركس **Karl Marx** وجوزيف شومبتر **Joseph Schumpeter** والإقتصـــاديون الألمان المحافظون ٠

واكد الإقتصادى الأمريكى جالبرت Galbraith فى كتابه « الدولة الصناعية الجديدة » The new Industrial State هذا الإفتراض بطريقة شديدة الإقناع(٥) ٠

ولا تعنى نظرية تزايد نشاط الدولة وتنامى اهمية اعتبارات النفع العام فى الأنشطة الإنتاجية للمشروعات الكبيرة ان المشروعات الفردية سوف تحرم من العمل ولن تترك لها مجالات واسعة فى المستقبل ، بل سيظل للإنتاج الفردى ما يبرره حيثما يمثل المشروع الصغير والمتوسط الحجم الأمثل المطلوب ، لكن يجب أن نتوقع احتمال الا يظل المشروع الفردى خلال الجيل القادم هو الفيصل فى تشكيل الجو الإقتصادى وديناميكيات زماننا هذا ، وانا شخصيا ارحب بالتقدم المستمر فى انماط النفع العام وسيطرتها على اشكال المشروعات مستقبلا لأنها تقوم على اتجاهات الغيرية والايثار فى الجنس البشرى ٠

وإذا فشل الإنسان فى توجيه نفسه نحو الأهداف الإنسانية ولم يستطع البقاء سوى باتباع اهداف الأثرة فلا شك ان مستقبلنا سوف يكون مظلما رغم تقدم التطورات الفنية ٠

If man were unable to direct himself towards humane objectives, and could only survive by following selfish aims, then our future, in spite of advanced technical development, would indeed offer a bleak and apocalyptic outlook.

Cf. J.K. Galbraith, "Die Moderne Industriegesellschaft" ("The New Industrial State") Munchen/Zurich, 1968.

الباب الخامس

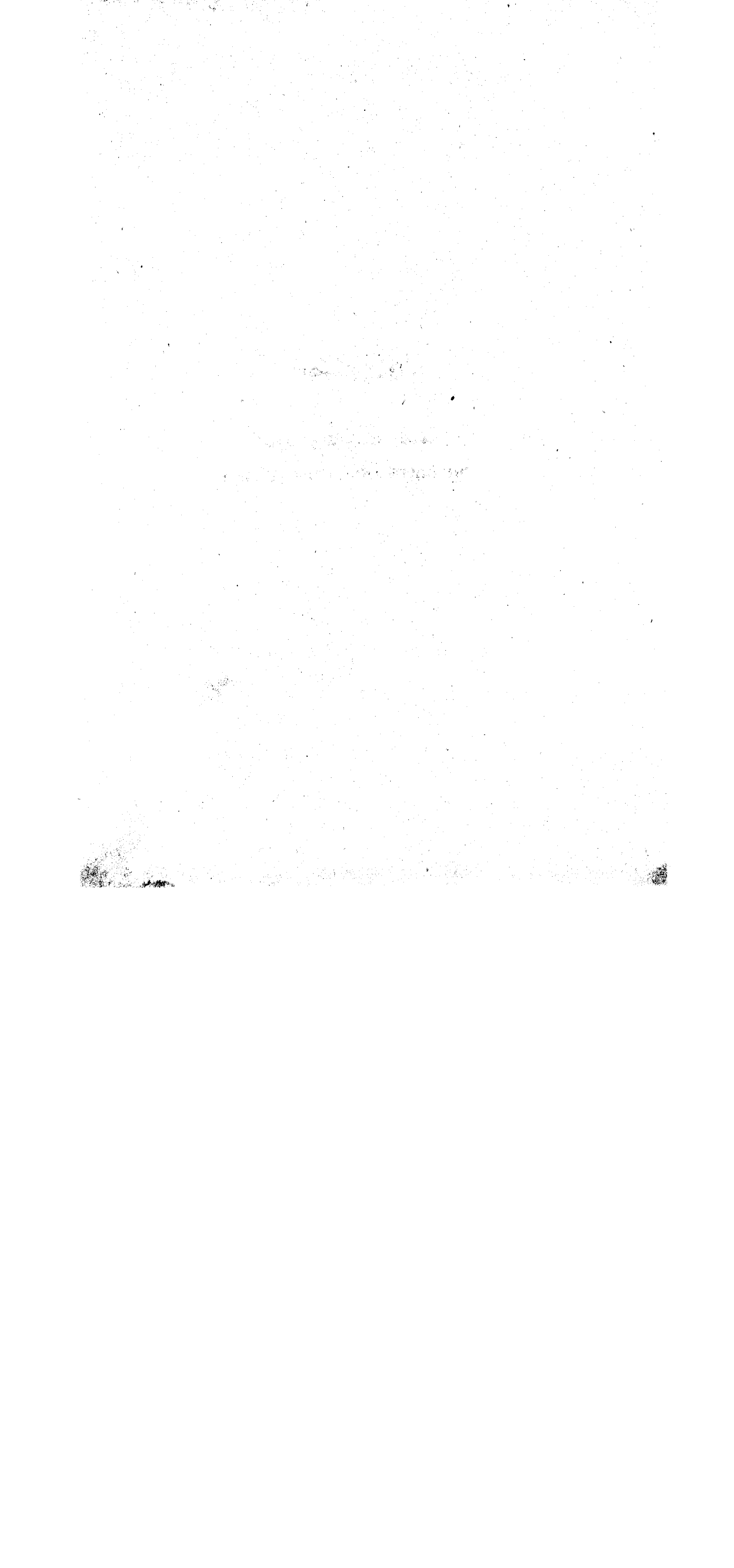
دور بنك النفع العام فى اطار سياسة ألمانيا المالية وتجارتها الخارجية

THE ROLE OF THE COMMONWEAL BANK WITHIN THE FRAME WORK OF GERMANY'S FINANCIAL AND FOREIGN TRADE POLICY

الفصل الأول

الدولة والماليــة العامة

THE STATE AND PUBLIC FINANCE



يلاحظ فى اغلب الدول الآن ان الدولة اصبحت تتولى الكثير من المهام التى كانت تحمل فيما مضى طابعا خاصا تتولاه الجهات الخاصة ٠ وبقدر ازدياد هذا التطور تزداد ايضا اهمية المالية العامة للدولة ٠ وهو ما ينطبق ايضا على جمهورية المانيا الإتحادية ٠

ولا تقتصر الميزانية العامة لجمهورية المانيا الإتحادية على ميزانية الحكومة الإتحادية فحسب ، بل تشمل ايضا ميزانيات الولايات الإتحادية والوحدات البلدية البالغ عددها حوالى ٩٠٠٠ وحدة ، بالإضافة الى بعض الحسابات الخاصة ٠ وهذا ما يجب ان يوضع فى التقدير دائما عند وضع المقارنات ٠ وعلى سبيل المثال فإنه يمكن بدقة حساب النفقات العسكرية لجمهورية المانيا الاتحادية ، إذ ان الدفاع من مهام الحكومة الإتحادية وتبدو نفقاته ككم واضح فى الميزانية الإتحادية ، وعلى

العكس من ذلك نجـد انه من الصعب حصـر جميع الامـوال التى تنفق فى الميـادين الثقافية - التعليم والعـلوم والفنـون وغيـرها - فهى موزعـة على ميزانيـات الحكومة الإتحـادية وحكومات الولايات والبـلديات والعـديد مـن المنشـئات والهيئات والمنظمات ٠

توزيع المهـام : The distribution of tasks

الوحـدة البـلدية هى اصـغر جهـاز يقـدم إنجـازا عاما ٠ وهى مكلفة بالقيـام بجميع المهـام المتعلقة بمنطقتها ، والتى تتعلق عـادة بتوفيـر الاحتياجات الأسـاسـية للمواطن ، مثـل الإمـداد بالماء والغاز والكهرباء ونقل القمامة والمحافظـة على شـوارع البـلدية وطرقهـا ورعايتهـا ، والاشـتراك مع الولايات فى رعايـة نظـام المدارس والمهـام الثقافيـة الأخرى ٠

أما أعمـال الولايات فتمتـد لتشـمل بشـكل خاص ميـدان الثقافة ، وخاصة نظام المدارس والتعليم ، كما تخضع لها أيضـا ميـادين الشرطة والصحة العـامة ٠

أما اكبـر المهـام فتتولاها الحكومـة الإتحـادية ، وفى مقدمتهـا مجـالان كبيران همـا : الأمن الاجتماعى والدفـاع ٠ ويقـع على عاتق الحكومـة الإتحـادية عـدد من المهـام فى مجـالات هـامة أخـرى : المواصلات والاتصالات (السكك الحديدية الإتحـادية ، البريد ، والطرق الرئيسـية) والتعليم والتدريب والعـلوم والبحث العلمى والطاقة وتشجيع

الاقتصاد والزراعة ، والتخطيط وإنشاء المدن والمساكن ، والصحة العامة ، وحماية البيئة ، والأمن الداخلى ، ومعونة التنمية ٠

وهناك بالإضافة الى ذلك مهام مشتركة تشترك الحكومة الإتحادية وحكومات الولايات معا فى تخطيطها وتمويلها ، من بينها توسيع الجامعات القديمة وإنشاء الجامعات الجديدة ، وتحسين البنيان الاقتصادى المحلى وتطوير البنيان الزراعى ، وحماية الشواطىء ، والتعاون فى وضع خطط التعليم وتشجيع العلوم ٠

وتعانى جميع الهيئات العاملة الآن ـ من الحكومة الإتحادية الى الوحدات البلدية ـ من الزيادة المطردة فى نفقات الإدارة ، وخاصة نفقات وأجور العاملين والديون المترتبة على ذلك ٠ ولذلك فإن الجزء المتبقى حقا للاستثمار يتناقص باستمرار نتيجة لزيادة النفقات ٠

خطة التمويل : Finance planning

تلتزم الحكومة الإتحادية وحكومات الولايات وفقا لقانون تشجيع الاستثمار والنمو الإقتصادى الصادر عام ١٩٦٧ بأن تتفق سياسة ميزانيتها مع الأهداف الرئيسية للإقتصاد ، وهى : استقرار مستوى الأسعار ، وتحقيق درجة عمالة عالية ، والتوازن الاقتصادى الخارجى ٠ والنمو الدائم المعتدل ٠ ويجب على الإتحاد والولايات أن يضعوا جميعا خطة مالية لمجالاتهم ، تحدد فيها بدقة الإيرادات والنفقات المتعلقة بهذه المجالات لمدة خمس سنوات

مقدما . ويهـدف هذا التخطيط فى المقـام الأول الى التوفيق بين الإيرادات والمصروفات العـامة من جانب وبين الإمكانيـات والمتطلبات الإقتصـادية القائمـة ، ويجب أن تتفق نفقات الميزانيـة الحكوميـة المرتبـة وفقـا لدرجـة أهميـة الضرورات الملحـة مع إمكانيـات التمويل الممكنـة إقتصـاديا وواقعيا . وقد أصبح الجزء الأكبر من البـلديات مطالبـا الآن أيضـا بوضع خطط ماليـة مسبقة أيضـا . وتتطلب الأهمية المتزايدة للميزانيات العامة المزيد من التطابق والتوافـق الدقيـق مع ميزانيـات جميع المسـتويات الإدارية الأخرى . وأهم جهاز لمثـل هـذا التعاون الحر هـو مجلس التخطيط المالى الذى أنشىء عـام ١٩٦٨ ، وتشـترك فيـه الحكومة الإتحادية والولايات والبـلديات . كمـا يشـترك فى التنسـيق والإرشـاد أيضـا المجلس الإقتصادى الحكومى .

توزيع الإيرادات : Distribution of revenues

يجب أن تمـلك الحكومـة الإتحـادية وحكومات الولايات والبـلديات الأموال اللازمـة للقيـام بمهامهـا وواجبـاتهـا . وأهم مصـدر للإيـرادات هو الضرائب . وهنـاك عشرات من أنواع الضرائب المختلفة . غيـر أن خمسة منها فقط تجلب وحـدها ثلاثة أربـاع عائدات الضرائب بأكملهـا هى : ضـرائب الدخـل والممتـلكات والمبيعات والزيوت الطبيعية والصـناعة . وكان تقسـيم الضرائب قبـل عـام ١٩١٤ يتم بحصول كل من الرايخ والولايـات والبـلديات على الثـلث . غيـر أن زيـادة الواجبـات اليـوم أدت الى تحـول الـوزن بقـدر كبيـر الى جانب سـلطة الدولة المركزية . ولذا فإن الحكومة الأتحادية تحصل اليوم على حـوالى نصف مجموع الضرائب المحصـلة وحـدها . وتوزيع يحمـل الضرائب على المسـتويات الثـلاثة معقـد . فتقسـم ضرائب الدخـل والممتلكات والمبيعات بين الاتحـاد والولايات وفقا لنظـام معين ، كما

يذهب جزء من ضريبة الدخل الى البلديات ، على ان تقدم من جانبها جزءا من ضريبة الصناعة - التى كانت تحصل عليها وحدها - الى الاتحاد والولايات .

وتحصل الضرائب الأخرى على مستوى إدارى واحد . فتحصل الحكومة الإتحادية على رسوم الجمارك (بعد خصم نصيب المجموعة الأوروبية) وعائدات الاحتكارات المالية (مثل احتكارات الخمور) وبعض الضرائب الاستهلاكية وضرائب المواصلات (مثل ضريبة الزيوت المعدنية ، ضريبة الطباق وغيرها) . وتحصل الولايات على ضرائب السيارات وضرائب الثروات والميراث والبيرة وبعض الضرائب الصغيرة الأخرى . وتحصل البلديات على ضريبة الأراضى والاستهلاك والنفقات المحلية . وتأتى ضريبة الدخل العام باكبر الإيرادات . وهى اقوى ضريبة تمس المواطن العادى بشكل مباشر . ويجرى خصم ضريبة الأجور والمرتبات من العاملين غير المستقلين مباشرة ، إذ يخصمها صاحب العمل من اجورهم ويقوم بتوريدها الى مصلحة الضرائب . وترتفع نسبة الضرائب مع ارتفاع الدخل . وهى تبدأ بعد خصم بعض المبالغ المعينة غير الخاضعة للضريبة من ٢٢٪ وتصل الى ٥٦٪ . وتعد القروض - الى جانب الضرائب - مصدرا هاما لتمويل النفقات العامة ، كما انها تساهم أيضا كأداة لسياسة الرواج الإقتصادى . وكانت الميزانية العامة لجمهورية المانيا الإتحادية مدينة عام ١٩٧٩ بما يقرب من ٣٦٥ مليار مارك ، أى بما يعادل ٥٩٦٠ مارك بالنسبة لكل فرد .

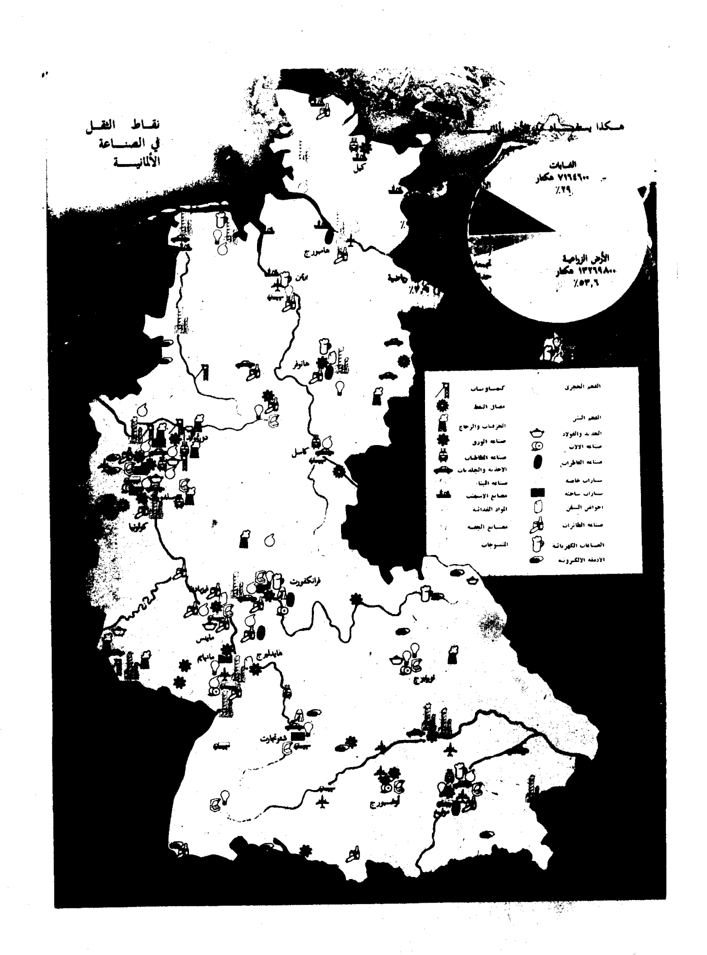
موازنة المالية : Financial offsetting

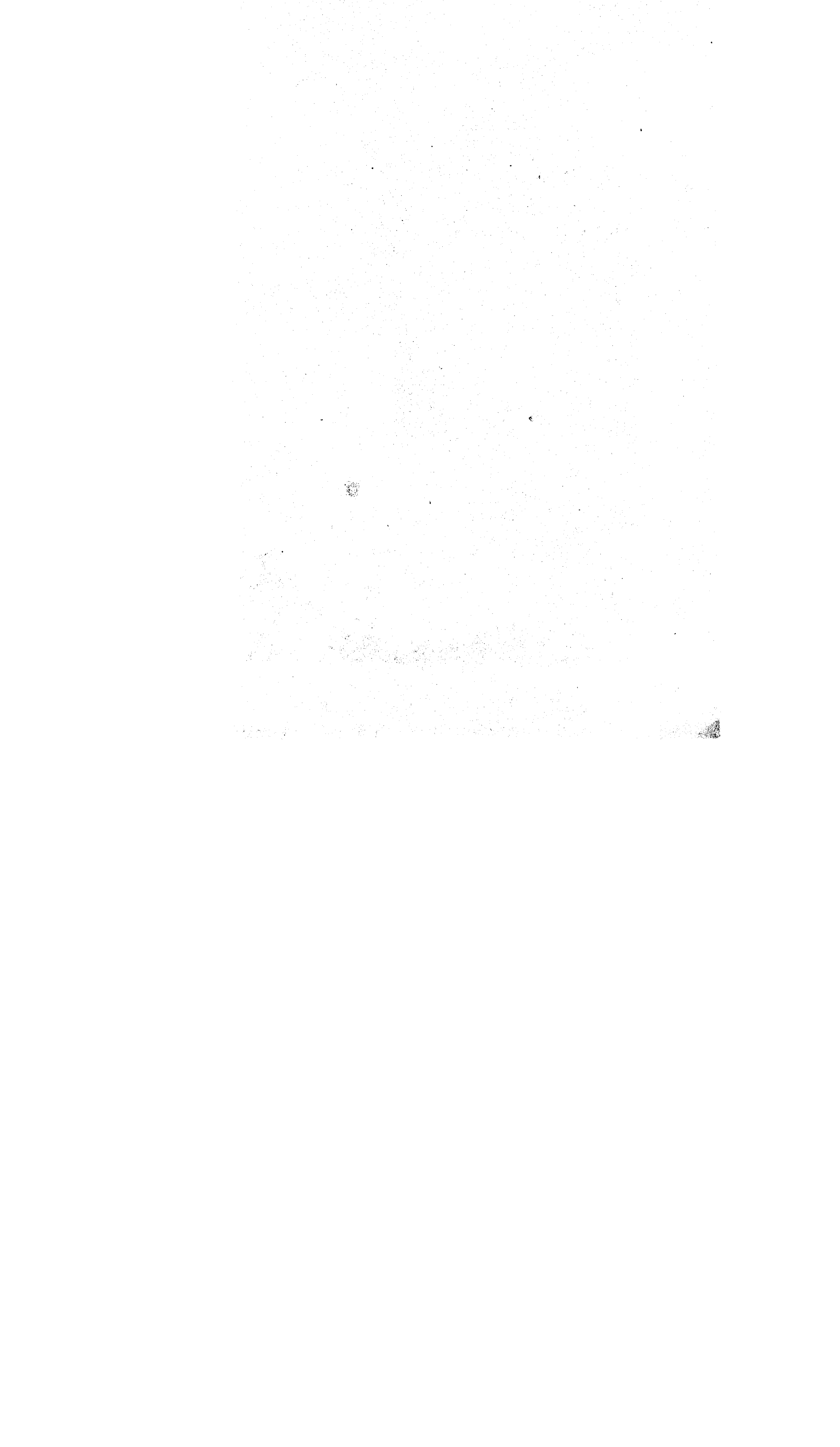
يختلف دخل الولايات الاتحادية من الضرائب بقوة من ولاية الى أخرى ، نظرا لاختلاف الظروف الطبيعية وطبيعة البنيان الإقتصادى لكل

ولاية . فنجد ان هناك ولايات ذات دخل قوى من الضرائب مثل نوردراين فستفالن وبادن فورتمبيرج وهسن ، بينما يقل عائدات الضرائب فى الولايات الأخرى التى تقل فيها الصناعة . كما تتحمل بعض الولايات نفقات إضافية ثقيلة لا تتحملها الولايات الأخرى مثل حماية الشواطىء . ويجرى تخفيف هذه الفروق بقدر كبير « بموازنة مالية افقية » . كما يتم ذلك احيانا ايضا بالتقسيم المتنوع والمتناسب لضريبة المبيعات . وهناك توازن راسى بين الولايات والبلديات . فإن دخل البلديات من الضرائب وغيرها لا يكفيها عادة للقيام بواجباتها . ولذلك فإن البلديات كثيرا ما تعتمد على المساعدات من حكومات الولايات . وترتبط هذه المساعدات جزئيا بتحقيق اغراض محددة كما يقدم جزء منها لتتصرف فيه البلديات بحرية .

إدارة الاقتصاد الكلى : Macro economic management

يمكن ان تحدث فى اقتصاد السوق الحرة أيضا بعض التطورات غير المرغوب فيها والتى يمكن أن تهدد الاستقرار . ولا ينبغى أن تقف الدولة ازاء مثل هذه التطورات موقف المتفرج . ويلزم قانون الاستقرار الاقتصادى الصادر عام ١٩٦٧ الاتحاد والولايات بالعمل معا فى تحقيق سياسة التطور الاقتصادى التى تهدف الى تامين استقرار مستوى الأسعار ، وتحقيق مستوى عمالة عال ، وتوازن فى الاقتصاد الخارجى ، مع نمو مطرد معقول ومناسب . على انه لا يمكن - ولا ينبغى - للدولة ان تعمل وحدها على تحقيق هذا الهدف الصعب . فإن البنك الإتحادى الألمانى المستقل والنقابات واتحادات اصحاب العمل تتحمل ايضا قدرا حاسما من مسئولية التطور الاقتصادى . وهناك عدة عمليات لتنسيق المؤثرات المتضامنة فى هذه القوى ، منها فى المقام الأول اعمال مجلس التطور الاقتصادى وعملية « العمل الاقتصادى المنسق » .


نقاط الثقل
في الصناعة
الألمانية
الغابات
٧١٦٤٦٠٠ هكتار
٪٢٩
الأرض الزراعية
١٣٢٦٩٨٠٠ هكتار
٪٥٣,٦
كيل
هامبورج
هانوفر
الفحم الحجري
الفحم البني
الحديد والفولاذ
صناعه الالات
صناعه القاطرات
سيارات خاصه
سيارات شاحنه
احواض السفن
صناعه الطائرات
الصناعات الكهربائية
الادمغه الالكترونيه
كيماويات
مصافي النفط
الخزفيات والزجاج
صناعه الورق
صناعه القاطرات
الاحذيه والجلديات
صناعه البناء
مصانع الاسمنت
المواد الغذائيه
مصانع الجعه
المنسوجات



Business cycle council of the public authorities and the concerted action

يتكون مجلس التطور الاقتصـــادى من وزيرى الاقتصـــاد والماليـــة الاتحاديين ، وعضو من كل حكومة من حكومات الولايات ، وممثلين عن الوحدات البلدية واتحادات البلديات ، ويمكن للبنك الاتحادى الاشتراك فى المشاورات التى يجريها المجلس مرتين فى العام على الأقل · ويسعى المجلس الاقتصادى الى تنسيق عمل موحد بقدر الإمكان لجميع المشتركين فى سياسة التطور الاقتصادى · اما مجلس التخطيط المالى المكون على نفس الصورة فعمله التنسيق بين ميزانيـات الاتحاد والولايات والبـلديات · والإتحـــاد والولايات ملزمون بوضع خطة ماليـة مسـبقة لعدة سـنوات حتى يمكن التوفيق بين الدخـول والنفقات العـامة من جانب والإمكانيات والمتطلبات الاقتصـادية من جانب آخر ·

و « العمل المتناسق » هو السلوك المتطابق والمتوازن للدولة والنقابات واتحادات أصحاب العمل لتحقيق أهداف التطور الاقتصادى ·

وفى عام ١٩٦٣ انشىء مجلس الخبـراء لتقدير التطور الاقتصـــادى العـام · وهو يتكون من خمســـة من الخبـراء المسـتقلين (« الحكماء الخمســة » فى التسمية الشعبية) يضعـون فى خريف كل عـام تقريرا عن التطـور الاقتصادى بأكمله · ويسهل هذا التقرير لجميع جهـات الاختصاص المسئولة إمكانية تقييم الوضع فى السياسة الاقتصادية ·

وتقدم الحكومة الإتحـادية فى الشـــهر الأول من كل عـــام تقريرا اقتصــــاديا الى مجلس النواب الاتحـادى يتضمن رأى الحكومة فى تقرير مجلس الخبراء ، وعرضـــا للأهداف الاقتصـادية والماليـة التى تسـعى الحكومة الى تحقيقها خـــلال العـام الجـــارى ، والسـياسة الإقتصادية التى تنوى السير عليها ·

أهداف معاصرة : Current objectives

ادى التضخم الدولى وانهيار نظام العملة العالمى وانفجار أسعار البترول والمواد الخام الى ركود اقتصادى عالمى ، مس جمهورية المانيا الإتحادية ايضا ٠ وبينما ظلت معدلات ارتفاع الأسعار منذ عام ١٩٧٤ ضئيلة ، ارتفع عدد المتعطلين الى اكثر من مليون ٠ وظهرت تغيرات هيكلية ادت الى إجراء عمليات توفيق ومواءمة في الكثير من الفروع الاقتصادية ٠ وتبذل الحكومة الاتحادية جهدا خاصا لانعاش حركة الاستثمار واستمرار النمو ٠ وكان رد فعل الحكومة الإتحادية على الركود العالمى تقرير سياسة لا دائرية ، قدمت الميزانية العامة على اساسها لبرامج التطور الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ حتى الآن حوالى ٥٠ مليار مارك ٠

وتحاول الحكومة الإتحادية مكافحة البطالة بإجراءات تتعلق بالهيكل العام ٠ وتعمل سياسة العمالة على توفير إمكانيات تعلم المهن الجديدة والتوسع فى تعلم المهن القديمة للعاملين ، حتى يظلوا دائما قادرين على مواجهة متطلبات العمل المتغيرة والمتجددة باستمرار ٠ وتعمل السياسة الإقليمية على إنشاء اماكن العمل الجديدة فى مناطق الحدود والمناطق ذات المشاكل الاقتصادية منفقة فى ذلك مليارات الماركات ٠ كما تساعد سياسة الطبقة المتوسطة للحكومة الإتحادية فى تحسين قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الإنجاز ، وتساهم بذلك ايضا فى إنشاء اماكن العمل الجديدة والمحافظة على الأماكن القديمة ٠

وتقدم جمهورية المانيا الإتحادية مساهمة هامة فى إنعاش الاقتصاد العالمى ٠ ولما كانت المانيا تصدر حوالى ٣٠٪ من مجموع

إنتـاجها الاجتماعى ، فإنه يهمها بوجـه خاص ان تكون احوال الدول الأخرى الاقتصـــادية طيبة ٠ وجمهورية المانيـــا الإتحـادية هى الدولة الوحيـدة التى زادت من وارداتهـا حتى فى فترة الركود الاقتصــادى ، وبنســـبة زادت على نســـبة زيادة الصـــادرات ، وساهمت بذلك فى تحســـين وضـــع العماله فى الدول الشريكة ٠ كمـا استخدمت جمهورية المانيـا الإتحـادية فى الماضى أيضـنـا احتياطى عملاتهـا لمسـاعدة الدول الأخرى التى تعانى من مصـاعب فى ميـزان المدفوعات ٠ وهى تدعم بسـياستها الاقتصـادية التطور الاقتصـادى العالمى ٠

الفصل الثاني

النقـــــود والبنـــــوك

MONEY AND BANKING

النقـــــود : Money

وحدة العملة فى جمهورية المانيـــا الإتحـادية وبرلين (الغربية) هى المارك الألمانى Deutsche Mark الذى صــــدر بعـد الإصــلاح المالى عـــام ١٩٤٨ (١ مارك = ١٠٠ فينج) وحـل محـل مارك الرايخ الذى كان سـبــاريا حتى ذلك الوقت ٠ وقد ثبتت قيمة المارك الامانى من قبــــل صــــندوق النقـد الدولى اول الامـــر مقـابل الدولار بـ ١ دولار = ٣٣ر٣ مارك ، ثم اصبح ســـعر الدولار فى إطـار تخفيض العمــلات الاوروبيـة فى ســبتمبر / ايلول ١٩٤٩ ٢٠ر٤ مارك ٠ واصبح المارك الالمانى منـــذ عـــام ١٩٥٨ عملة تحويل حـرة ٠ وبقـانون الاقتصــــاد الخـــارجى لعـــام ١٩٦١ اعيـــد لجمهورية المانيـــا الإتحـــادية نظام التعامل الحر للعمــلات ٠

رفع قيمة المارك حتى ١٩٧٣ : DM revaluations up to 1973

اصبح الدولار من خلال نظام العملة الذى رسمه صندوق النقد الدولى العملة الأساسية التى تحدد على اساسها قيمة العملات الأخرى ٠ غير انه عندما تحولت الولايات المتحدة من بلد دائن الى بلد مدين واصبحت غير قادرة على استبدال دولاراتها بالذهب تدفق سيل الدولارات على اوروبا بكميات هائلة وعلى جمهورية المانيا الإتحادية بوجه خاص ٠ واصبح من الضرورى إزاء هذا رفع قيمة المارك مقابل الدولار فى عامى ١٩٦١ و ١٩٦٩ ، الأمر الذى اوقف اتجاه المارك الى الارتفاع مؤقتا ٠ وبدا عزل الدولار كعملة رئيسية عندما انشأ الصندوق الدولى حق السحب الخاص كاحتياطى صناعى للعملة ٠ وفى مايو ١٩٧١ اصبح المارك حرا بصورة مؤقتة ٠ وفى اغسطس ١٩٧١ رفع رسميا تحويل الدولار الى ذهب ٠ وفى إطار نظام سعر الصرف الجديد رفع فى ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧١ سعر المارك بنسبة ٦ر١٣٪ ، وثبت سعر الدولار بعد تخفيضه فى فبراير ١٩٧٣ بـ ٩٠ر٢ مارك ٠ وفى مارس ١٩٧٣ قررت الحكومة الإتحادية ترك سعر الصرف الثابت بين المارك والدولار ، ورفع قيمة المارك مرة اخرى بنسبة ٣٪ ٠ واصبح سعر المارك منذ ذلك الحين غير مرتبط بالدولار ، بل يعبر عنه بحقوق سحب خاصة لصندوق النقد الدولى ٠

نظام « الثعبان النقدى » The currencies "snake"

تم فى عام ١٩٧٢ إنشاء رابطة العملة الأوروبية ٠ اول خطوة فى الطريق نحو اتحاد العملة بالمجموعة الأوروبية وفى مايو انضمت الى الدول المؤسسة للمجموعة الأوروبية (جمهورية المانيا الإتحادية وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج) كل

من بريطانيا والدانمارك كأعضاء جدد فى الكتلة النقدية ٠ كما انضمت النرويج والسويد الى الكتلة التى اتفق أعضاؤها على سعر صرف متقارب فيما بينهم ٠ غير أن التطور المالى أدى الى تفكك الرابطة ، وخرجت بريطانيا وإيطاليا ، ثم تلتها بعد ذلك فرنسا والسويد ٠ وفى ١٣ مارس ١٩٧٣ انتقلت الدول الأعضاء الى نظام التعويم ، أى وجود أسعار صرف ثابتة فى المجموعة مع اتاحة مجال محدود للحركة صعودا وهبوطا ، بينما يتحرك سعر الصرف مع جميع الدول الأخرى فى الخارج بحرية كاملة ٠ وفى أكتوبر ١٩٧٦ رفعت قيمة المارك فى إطار « الثعبان النقدى » بنسب تتراوح بين ٢ و ٦٪ بالنسبة للعملات الأخرى ٠ والدول الأعضاء بالثعبان النقدى هى : جمهورية ألمانيا الإتحادية والدانمارك وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج والنرويج كعضو منتسب ٠ والغرض من الثعبان النقدى هو مقاومة تدفق العملات الزائد الذى يهدد قيمة العملات داخليا ٠ وتفادى آثار الرفع التى تؤثر فى التجارة الخارجية ٠

وقد زادت قيمة المارك الألمانى مقابل عملات الدول غير الأعضاء باتحاد العملة الأوروبى (وخاصة تجاه الدولار) منذ عام ١٩٧٦ مرة أخرى من جديد ٠

نظام العملة الأوروبى : The European Monetary System

بدأ فى ١٣ مارس ١٩٧٩ بعد مفاوضات طويلة تطبيق نظام العملة الأوروبى الجديد الذى شمل جميع دول المجموعة الأوروبية باستثناء بريطانيا وحل محل نظام الثعبان النقدى ٠ وقد حددت كل دولة سعرا معينا لعملتها تتعامل على اساسه فى النظام النقدى الجديد ٠

ويسمح النظام لكل عملة بالتذبذب ارتفاعا وانخفاضا فى حدود ٢٫٢٥٪ من قيمتها المحددة (٦٪ بالنسبة لليرة الإيطالية) ، على أن تتدخل البنوك المركزية بالبيع أو الشراء إذا ما تعدت الذبذبة تلك الحدود · وتظل قيمة العملات حرة بالنسبة للعملات العالمية الأخرى · وهو ما يسرى على سبيل المثال على العلاقة بالنسبة للدولار الذى وصل فى نهاية ١٩٧٩ الى أدنى مستوى له (١ دولار = ١٫٧١ مارك) ·

البنـــوك : Banking

البنك الألمانى الإتحادى : Deutsche Bundesbank

بنك النقد المركزى الألمانى هو البنك الاتحادى بمدينة فرانكفورت على الماين · ويطلق على إداراته الرئيسية بالولايات اسم « بنك الولاية المركزى » · وأجهزة البنك الإتحادى هى : مجلس البنك المركزى ، ومجلس الإدارة ، ومجالس بنوك الولايات المركزية · يتكون المجلس المركزى من أعضاء مجلس الإدارة ورؤساء بنوك الولايات المركزية معا · وهو يقرر سياسة العملة باستقلال عن تعليمات الحكومة الإتحادية · ويقوم مجلس الإدارة بتنفيذ قرارات المجلس المركزى ·

للبنك الإتحادى واجبات عديدة بالإضافة الى حقه كجهة وحيدة فى إصدار أوراق النقد · من أهم أعماله تعضيد السياسة الاقتصادية العامة للحكومة الإتحادية ، والمحافظة على استقرار المارك الألمانى ، وتنظيم كمية النقد المتداولة فى جمهورية ألمانيا الإتحادية · وهو يستخدم لتحقيق هذا عدة وسائل ، منها شراء الأوراق المالية حتى تتدفق النقود فى المجرى الإقتصادى ، أو سحب النقود من الإقتصاد ببيع الأوراق المالية ،

ويستطيع البنك الإتحادى علاوة على هذا التاثير فى كمية الأموال المتداولة بتحديد نسبة الأموال الاحتياطية التى يتحتم على البنوك التجارية خزنها عنده ٠ كما يستطيع البنك الإتحادى التأثير فى الطلب على القروض برفع سعر الخصم او خفضه ٠

استطاع البنك الإتحادى منذ تطبيق نظام التعويم عام ١٩٧٣ (الذى الغى بمقتضاه الإلتزام بشراء كميات غير محدودة من الدولارات) أن ينفذ نظاما محددا لتنظيم كمية النقود المتداولة ٠ ويقوم البنك منذ عام ١٩٧٤ بإعلان هدف محدد لكمية النقود المتداولة لمدة عام ، لمساعدة الاقتصاد والمالية العامة على تحديد اتجاههما فى عملها خلال العام ٠

زاد احتياطى العملة بالبنك الإلمانى ـ اى مجموع الموجودات الإجمالية من الذهب والطلبات من العالم الخارجى ـ منذ نهاية عام ١٩٦٠ حتى نهاية عام ١٩٧٨ من ٧ر٣٢ مليار مارك الى ٢ر١٠٧ مليار مارك ٠ وكان نصيب الذهب من احتياطى العملة فى ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٨ ١٧ مليار مارك ٠ والعملات ٦ر٧٤ مليار مارك ، والمفردات الاحتياطية بصندوق النقد الدولى ١ر١١ مليار مارك ٠

مؤسسات التسليف : Credit institutions

كان هناك فى جمهورية المانيا الإتحادية فى أوائل عام ١٩٧٩ ٢١٥ بنك تسليف ، و١٢ مركز تحويل ، و ٦١٩ بنك ادخار و ١٠ بنوك تعاون مركزى ، و ٢٣١٣ بنك كبير ، و ٣٩ بنك رهونات عقارية ، و ١٧ بنك تسليف بمهام خاصة ، و ١٤٨ بنك تمويل للشراء بالاقساط ٠

ومن بين بنـوك التسـليف الكبيرة اكبـر ثلاثة بنـوك بجمهورية المانيـا الإتحـادية وهى : البنـك الألمانى (دويتش بنـك) وديزدنر بنـك وكوميرس بنـك • اما مراكز التحويل فهى بنـوك التسليف المركزية لبنوك الادخار فى كل ولاية على حدة • وتدار بنـوك الادخـار عـادة من قبـل البـلديات او اتحـادات البلديات • وهى من ناحيـة الشـكل القـانونى مؤسسات عـامة ذات إدارة ذاتية وضمان من جانب واحـد (أى أن البـلديات تضمن بنـــوك الادخـــار لا العكس • والصـــناديق المركزية هى المؤسسات المحلية العليا للتعاونيـات المصرفيـــة الزراعيـة والصناعيـة • والبنوك العقارية هى بنـوك تسـليف خاصة تقدم القروض العقارية وتحصل على الأموال اللازمة بإصدار السندات المحلية • ومن البنوك ذات المهـام الخاصة مؤسسة قروض الاعمار وبنك موازنة الأعبـاء (بنك المشردين من ديارهم والمتضررين من الحرب) وبنك الاسكان الألمانى وبنـك الريع الزراعى • وتقوم بنـــوك تمويل الشراء بالأقسـاط بتقديم قروض للشراء سـواء عن طريق وسـاطة الشركة البائعة أو بدونها •

وينتظم عمل جميع مؤسسات التسليف فى جمهورية المانيـا الإتحادية وفقا لقـانون نظـام القروض لعـام ١٩٦١ (الذى جـدد عـام ١٩٧٦) • وتشرف على مراقبـة العمـل إدارة مراقبـة نظـام القروض الإتحـادية ببرلين (الغربيـة) التى تعمل فى المقـام الأول على حماية المدخرين من الخســارة • وإذا ما اضطر أحـد بنـوك التسليف الى إعلان افلاسه فإنه يتقدم فى الحال الصندوق الخـاص الذى كونتـه البنـوك معا باســم « صندوق اطفـاء الحرائق » لتعويض الخســارة •

وتدين صناديق توفير البريد التابعة لهيئة البريد الإتحـادية اكثر من ١٨ مليـون دفتـر ادخـار اودع بهـا بحوالى ٢٣ مليـار مارك •

سوق القروض : The credit market

سجل مجموع القروض المقدمة من مؤسسات التسليف (بما فى ذلك البنك الإتحادى) الى الجهات غير المصرفية (الشركات والميزانيات العامة والأفراد) زيادة كبيرة مطردة فى الأعوام الأخيرة ، فزاد من ٥٤٣٫٧ مليار مارك فى نهاية ١٩٧٠ الى ١٢١٢ مليار مارك فى نهاية ١٩٧٨ ، كان من بينها ٢٧٢٫٣ مليار مارك قدمت كقروض للميزانيات العامة ٠

كما زادت باطراد ايضا مدخرات الميزانيات الخاصة (الأفراد) فى جمهورية المانيا الإتحادية ٠ وزادت من ٢٠٥٫٤ مليار مارك فى عام ١٩٧٠ الى ٤٧٠٫٧ مليار مارك فى نهاية عام ١٩٧٨ ٠ وكان اكثر من نصفها فى بنوك الادخار ومراكز التحويل ٠

تتصف سوق راس المال الالمانية باستعدادها الكبير لتقبل الأوراق المالية ذات سعر الفائدة الثابت ٠ وقد بلغت قيمة سندات البنوك العقارية والمحلية فى نهاية ١٩٧٨ مبلغ وقدره ٣٥٩ مليار مارك ، كان نصيب السندات المحلية منها ١٦٦٫٧ مليار مارك ، وذلك بالرغم من ان إيراداتها لا تستخدم فى تمويل قروض البلديات فقط ، بل وفى تقديم القروض للاتحاد وممتلكاته كالسكك الحديدية والبريد الإتحادى وللولايات ايضا ٠ كما زاد ايضا حصول الميزانيات العامة على القروض المباشرة فى السنوات الأخيرة ٠ ويجرى تمويل الجزء الأكبر من عمليات انشاء المساكن من السندات ٠ وقد بلغت قيمة السندات العقارية فى جمهورية المانيا الإتحادية فى نهاية عام ١٩٧٨ مبلغ وقدره ١١١ مليار مارك ٠ وعلى العكس من ذلك فإن إقبال الصناعة على القروض المباشرة يعد محدودا ٠

ويقل حجم مبيعات الأســـهم فى جموزية المانيـــا الإتحـادية بقـدر كبيـر عن حجم مبيعات الأوراق الماليـة ذات الفوائد الثابتـة ٠ وكان تطور الأسـعار فى بورصـة الأسهم الألمانيـــة فى عـام ١٩٧٨ مرضيا بوجــه عـام ٠ وزاد معـدل سـعر الأســـهم من ٩ر١٠٣ ووصـل الى ٣ر١١١ فى آخـر يـوم عمـل للبورصـــة فى عـام ١٩٧٨ ٠

للراغبين فى مزيد من الإطلاع يمكن الرجوع الى : -

اتحاد البنوك الألمانيـة

Bundesverband deutscher Banken
Mohrenstrabe 35-41
5000 Koln 1

اتحاد بنوك الادخار الألمانية

Deutscher
Sparkassen-und Giroverband
Simrockstrabe 4
5300 Bonn 1

الفصل الثالث

بنـاء المسـاكن وتخطيط المدن

HOUSING AND URBAN PLANNING

لا يكاد يكون هنـــاك بلد غربى آخر يستطيع ان يشــير بوضوح الى إتمـام إنجـاز واسـع وشـامل فى البنـاء مثلمـا تسـتطيع جمهورية المانيـا الإتحـادية · فقد شيدت منـذ عـام ١٩٤٩ الى الآن حوالى ١٦ مليـون مسـكن جديد ، منها اكثـر من ٥ر٦ ملايين مسـكن من « المسـاكن الاجتماعيـة » المخصصـة لذوى الدخـول المحـدودة والعـائلات الكثيرة الاطفـال والمعوقين والمسـنين · ولا يجـوز لاصحـاب هذه المسـاكن مطالبـة السـاكن باجر يزيد على ما يسـمى بإيجـار التكلفة ، والذى يقل بقـدر كبير من مسـتوى الايجـارات فى المسـاكن الجـديدة بالسـوق الحـرة ·

وبالنسـبة لرجـال الإحصـاء فإن ازمة المسـاكن تعد قد انتهت تماما عام ١٩٧٤ · ففى ذلك العـام

زاد عـدد المسـاكن المتوفرة على عـدد العـائلات : ١ر٢٢ مليـون أسرة يقابلهـا ٢ر٢٣ مليـون مسكن ٠ والواقـع ان الوضـع فى سـوق المسـاكن معقد بعض الشىء ، وان قضية السـكن لم تحل بالنسبة لكل فرد تمـاما بعـد ٠ فإن المتزوجين الجـدد ، والأسر ذات العـدد الكبير من الأطفـال ، واصحاب الدخـول الضعيفة ، وأربـاب المعاشـات ، والمعاقين ، والعمال الأجانب ، لا يجدون باسـتمرار المسـكن الذى يتفق مع احتياجاتهم وإمكانيـاتهم الماليـة ٠ ومن جانب اخـر فإنه يوجـد فى بعض المنـاطق عرض زائـد فى المسـاكن المرتفعـة الإيجـار ٠ وسـيزداد فى المسـتقبل الإهتمام بان يتفق البنـاء مع الاحتياجات القائمـة ، وإنشـاء المسـاكن البديلة عوضـا عن المساكن القديمـة ، وإصـلاح المبـانى القديمـة وتجديدها ٠

كيفية إعداد المساكن : Housing quality

كان ما يهم النـاس فى السـنوات الأولى بعـد الحـرب هو إنشـاء المسـكن او الحصـول عليـه اولا ، اما كيفية إعـداد المسكن وتجهيزه فكانت تاتى فى المرتبـة الثانيـة ٠ ومع زيـادة الدخل والتقدم الإقتصـادى السريع زادت الرغبـات والطلبـات ٠ وهكذا نجـد انه لا يكاد يخـلو اليـوم مبنى جـديد من الحمـام والتدفئـة المركزية ، كما ان تحسـن مسـتوى المواطنين ينعكس بوضـوح ايضـا فى الزيادة المطردة فى مسـاحة المسـاكن ٠ فقد كان متوسـط مساحة المسكن فى عـام ١٩٦٠

يبلغ ٧٠ مترا مربعا ، فاصبح فى عام ١٩٧٨ حوالى ١٠٠ متر مربع ٠

والألمانى مستعد لإنفاق الكثير فى تاثيث مسكنه ٠ ويرجع ذلك الى ظروف الطقس التى تحتم عليه ان يمضى وقتا طويلا داخل بيته ، على العكس مما يحدث فى المناطق الأخرى ذات الطقس الدافىء فى العالم ٠ ولذلك فإنه من الطبيعى ان يحاول الألمانى ان يجعل إقامته فى بيته مريحة بقدر الإمكان ٠ وتوجد فى تسعة اعشار المساكن اجهزة تليفيزيون وراديو ، وباكثر من نصف المساكن اجهزة تليفون ، كما تلقى الأجهزة التى تسهل الأعمال المنزلية إقبالا كبيرا لدى العائلات الألمانية ٠ وتعد الثلاجات والمكانس الكهربائية والات الخياطة من الأجهزة البديهية فى كل منزل ٠

معونة المساكن وحماية المستاجر :

Housing subsidy and tenure protection

تقدم الحكومة الألمانية معونة للسكن لكل مواطن لا يكفيه دخله لاستئجار المسكن المناسب ٠ كما انها تقدم ايضا مساعدة للديون المترتبة على إمتلاك منزل صغير او مسكن خاص ، يتناسب حجمها مع الدخل وعدد افراد الأسرة ونفقات المسكن ٠

وقد حسنت حماية المستاجر قانونيا عدة مرات ٠ واليوم لا يخشى المستاجر ان ينذره صاحب المسكن بالإخلاء تعسفا وبدون مبرر ، او ان يبالغ فى رفع قيمة الايجار ٠ وتراعى فى ذلك ايضا مصلحة اصحاب المنازل واستغلالهم لمتلكاتهم اقتصاديا بصورة معقولة ٠

بناء المساكن وتخطيط المدن :

تطور معونة المسكن منذ عام ١٩٦٥

العام	عدد الحاصلين على المعونة	مجموع المعونة بالمليون مارك
١٩٦٥	٣٩٤٩٣١	٩ر١٤٧
١٩٦٨	٨١٠٨٧٠	٨ر٥١١
١٩٧٠	٩٠٨٣٣٥	٣ر٦٠٠
١٩٧٢	١٢٧٧٧٧١	٧ر١٢٠١
١٩٧٤	١٦٤٩٩٤٠	٥ر١٤٦٨
١٩٧٥	١٦٦٥٦٧١	٥ر١٦٥٤
١٩٧٦	١٥٨٥٣٧٧	٢ر١٦٢٠
١٩٧٧	١٤٨٠٠٠٠	٩ر١٤٧٠
١٩٧٨	١٤٨٠٠٠٠	٠ر١٩٥٢

الطريق الى البيت الخاص : Home ownership

امتلاك منزل صغير او مسكن خاص هو الحلم الذى يراود اكثر الألمان · ويتفق هذا الميل الى امتلاك البيت الخاص ايضا مع الأهداف الاجتماعية للحكومة الإتحادية التى تعمل على نشر وتشجيع تكوين الثروات الخاصة بين القطاعات الواسعة من الشعب ، كما تعمل فى نفس الوقت على تحسين توفير المساكن للجميع ، وخاصة للضعفاء اجتماعيا ·

ولذلك فإن من يريد البناء يجد العديد من المساعدات الحكومية التى ترافقه منذ لحظة تقريره البناء الى ان ينتهى من تشييد المنزل وما بعد ذلك ٠ وبالرغم من كل هذه المساعدات فإن بناء منزل ، وخاصة فى مناطق الإزدحام السكانى يعنى دائما - بسبب ارتفاع الأسعار وقلة الأراضى المعروضة للبيع - دينا كبيرا وعبئا ماليا ثقيلا لأعوام طوال ٠ وتلعب المساعدة الحكومية لإصلاح وتجديد المنازل القديمة دورا متزايد الأهمية الآن ٠

تخطيط المدن : **Urban planning**

جمهورية المانيا الإتحادية من اكثر البلاد ازدحاما بالسكان فى العالم (٢٤٧ نسمة فى الكيلومتر المربع) ٠ وبينما كان الجزء الأكبر من الألمان يعيش قبل مائة عام فى المناطق السكنية الصغيرة بالأرياف تحول الوضع الى النقيض بسبب التصنيع وزيادة السكان ، واصبح اكثر سكان جمهورية المانيا الإتحادية يقيمون فى المدن والبلديات الكبيرة ٠

وبينما ظل عدد السكان فى المراكز الصناعية الكبيرة ثابتا ، زاد عدد السكان فى مناطق التكثف السكانى الجذابة باستمرار ، وخاصة فى المدن المتوسطة الواقعة على حافة مراكز التجمع الضخمة ٠ واصبحت مراكز الكثير من المدن الكبرى مهددة بالفراغ ٠ وقد خلق هذا التطور الكثير من المشاكل ، فإن الحاجة لم تزد فى الأراضى ومناطق السكن وحدها ، بل زادت ايضا فى ضرورة إنشاء المزيد من الشوارع والمدارس والمستشفيات وغيرها من المنشئات الاجتماعية ٠

وارتفعت أسـعار الأراضى بسرعة ، وأصبح من الصعب الآن تنفيذ البنـاء المعقول والاسـتغلال المفيـد للمجموع العـام فى المدن والبلـديات · ويسـاعد التنظيم الجـديد لقوانين تخطيط المدن فى حـل هذه المشـاكل · وأصبحت لدى الوحدات البلدية الآن أجهزة أفضل للتخطيط لحمايتهم بقدر الإمكان من أيـة أضـرار قـد تنتج عن الإجـراءات المتعلقة بتخطيط وإنشاء المدن ·

المسـاكن التى تم إنشـاؤها

العام	عدد المساكن	العام	عدد المساكن
١٩٥٩	٥٨٨٧٠٤	١٩٦٩	٤٩٩٦٩٦
١٩٦٠	٥٧٤٤٠٢	١٩٧٠	٤٧٨٠٥٠
١٩٦١	٥٦٥٧٦١	١٩٧١	٥٥٤٩٨٧
١٩٦٢	٥٧٣٣٧٥	١٩٧٢	٦٦٠٦٣٦
١٩٦٣	٥٦٩٦١٠	١٩٧٣	٧١٤٢٢٦
١٩٦٤	٦٢٣٨٤٧	١٩٧٤	٦٠٤٣٨٧
١٩٦٥	٥٩١٩١٦	١٩٧٥	٤٣٦٨٢٩
١٩٦٦	٦٠٤٧٩٩	١٩٧٦	٣٩٢٣٨٠
١٩٦٧	٥٧٢٣٠١	١٩٧٧	٤٠٩٠١٢
١٩٦٨	٥١٩٨٥٤	١٩٧٨	٣٦٧٥١٦

معدلات الأســـعار لنفقات الحيـاة في البـلاد المختلفة

(سنة الأساس ١٩٧٠ = ١٠٠)

البــــلد	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الأرجنتين	٣٤٢ر٢	٤٢٥ر٠	١٢٠١ر٩	٦٥٣٩ر٠	١٧٢٧٢ر٠
استراليـــا	١٢٢ر٩	١٤١ر٥	١٦٢ر٨	١٨٤ر٩	٢٠٧ر٦
بلجيـكا	١١٧ر٧	١٣٢ر٦	١٤٩ر٥	١٦٣ر٢	١٧٤ر٨
الدانمـارك	١٢٣ر٣	١٤٢ر١	١٥٥ر٨	١٦٩ر٨	١٨٨ر٧
جمهورية المانيـا الإتحـادية	١١٨ر٨	١٢٠ر١	١٣٤ر٧	١٤٠ر٨	١٤٦ر٣
فرنســـا	١٢٠ر٢	١٣٦ر٧	١٥٢ر٨	١٦٧ر٥	١٨٣ر٢
بريطانيـــا	١٢٨ر٠	١٤٨ر٤	١٨٤ر٤	٢١٥ر٠	٢٤٩ر٠
إسرائيـل	١٥١ر٦	٢١١ر٩	٢٩٥ر١	٣٨٧ر٦	٥٢١ر٧
إيطاليـــا	١٢٢ر٨	١٤٦ر٣	١٧١ر١	١٩٩ر٨	٢٣٦ر٦
اليـــابان	١٢٣ر٩	١٥٤ر٢	١٧٢ر٤	١٨٨ر٤	٢٠٣ر٦
كنــــدا	١١٦ر٠	١٢٨ر٢	١٤٢ر٥	١٥٣ر٢	١٦٥ر٤
هولنـــدا	١٢٥ر٧	١٣٨ر٠	١٥١ر٧	١٦٥ر٢	١٧٦ر٤
النمســـــا	١١٩ر٧	١٣١ر١	١٤٢ر٢	١٥٢ر٦	١٦١ر١
سويسرا	١٢٣ر٦	١٣٥ر٧	١٤٤ر٨	١٤٧ر٣	١٤٩ر٢
تونس	١١٣ر١	١١٧ر٧	١٢٨ر٩	١٣٥ر٨	١٤٤ر٩
الولايات المتحدة	١١٤ر٤	١٢٧ر٠	١٣٨ر٦	١٤٦ر٦	١٥٦ر١
فنزويلا	١١٠ر٦	١١٩ر٧	١٣٢ر٠	١٤٢ر٠	١٥٣ر٠

سياسة الأسعار : Price policy

ترى الحكومة الإتحادية انه لا يمكن ممارسة سياسة اسعار ناجحة إلا بالإجراءات التى لا تضر بسير عمل الأسواق ٠ فإن إجراءات القيادة والتوجيه والتدخل تؤدي الى عرقلة نظام التوجيه الذاتى للاقتصاد الذى اثبت نجاحه وفاعليته عن غيره من الأنظمة ٠ وبغض النظر عن بعض المجالات المحددة التى تمارس فيها الدولة نفوذا مباشرا (وخاصة فى الزراعة والمواصلات) فإن الأسعار تتكون فى الأسواق بحرية كاملة ٠ وتمارس الدولة سياستها الخاصة بالأسعار بادوات التوجيه العام للعملية الإقتصادية ككل عن طريق سياسة القروض والتمويل والضرائب ، وكذلك بسياسة التنافس ٠

والعرض والطلب هما القوتان المتحكمتان فى إقتصاد السوق الحرة ٠ فكل من العارض والمستهلك يقف فى تساو امام الآخر ٠ وللمنتج الحرية الكاملة فى ان ينتج ويعرض ما يشاء من بضائع ٠ وللمستهلك الحرية الكاملة فى شراء او رفض ما يشاء منها ٠

على ان هذا التناسق والتناظر إنما يتفق نظريا مع التصور النموذجي والمثالى للأسواق لا مع الحقيقة والواقع ، فإن المستهلك يقف فى الواقع العملى فى موقف اضعف من المنتج والعارض ٠ ويرجع هذا بشكل خاص الى نقص المعلومات اللازمة الكافية لديه ٠ فإن الأسواق تغرق كل يوم بكميات هائلة من البضائع ، لا يستطيع المستهلك بمعلوماته التى يحصلها من البيت او المدرسة ان يميز بدقة نوعياتها ، وان يقيم حقا التناسب بين هذه النوعيات والأسعار المطلوبة ٠ لقد فقد السوق « شفافيته » **transparacy** ٠ نعم ان الإعلان يستطيع ان يطلع المستهلك وان يعرفه ويمده بمساعدات هامة ، غير ان الوضع فى صناعة

الإعلان الآن يسمح بتعريف المستهلك بإنتاج معين ، وأن يجعله يميل فى نفس الوقت الى شراء هذا الإنتاج . وهكذا يزداد موقف المستهلك ضعفا بوقوفه وحيدا امام العارض . وباستثناء بعض الحملات التى نظمتها ربات البيوت فإنه لا يوجد بعد شكل تنظيمى كامل يمكن أن يؤثر فى موقف العارض القوى .

ولكل هذه الأسباب اصبحت حماية المستهلك من بين الواجبات العامة الهامة . كما ان حماية المستهلك تتفق ايضا مع نظامنا الإقتصادى ، الذى هو فى جوهره نظام سوق حرة ، غير انه يتضمن ايضا عناصر ومكونات اجتماعية اساسية .

وتوجد فى جمهورية المانيا الإتحادية منذ وقت طويل إجراءات عديدة لحماية المستهلك . فقد أسست ببرلين (الغربية) عام ١٩٦٤ مؤسسة « اختبار البضائع » **Comparative Testing Foundation** التى تقوم بفحص البضائع من جميع الأنواع ، من القلم الى المنزل الجاهز ، واختبار نوعياتها وتقييمها وفقا للتناسب بين الجودة والأسعار . وتصدر المؤسسة كل شهر مجلة « الاختبار » التى تنشر فيها نتائج هذه الفحوص والاختبارات التى تهم المستهلك . وبالإضافة الى ذلك فقد قررت فى السبعينات عدة إجراءات قانونية هامة تتضمن عددا هائلا من قواعد حماية المستهلك ، نذكر بعضا منها :

كثيرا ما كان المستهلك يتورط فيما مضى فى الشروط المعقدة لنظام الدفع بالتقسيط . وقد عمل قانون التقسيط الصادر عام ١٩٧٠ - والذى ادخلت عليه تحسينات جديدة بعد ذلك بأربع سنوات - على توضيح الإلتزامات الخاصة التى يلتزم بها المستهلك عند توقيعه على عقد شراء أى شىء بالأقساط . وإذا ما حدث خلاف حول هذه

الموضوعات فإنه لا يمكن مقاضـاة المستهلك الآن إلا فى منطقة سكنه حيث يملك الفرصة للدفاع عن نفسه . فكثيرا ما كان الرجل العادى البسيط يتورط بحسن نية فى التوقيع فى الطريق او امام باب منزله على صفقات وشراء بضائع يتعهد بتسديد ثمنها بالتقسيط ، ولا يستطيع التراجع فى عقده . وقد منحه القانون الآن مهلة اسبوع لإلغاء ما وقع عليه بدون ترو وإدراك للإلتزامات الطويلة المدى المرتبطة بتوقيعه (مثل الاشتراك فى مجلة او طلب دائرة معارف ضخمة عديدة الأجزاء .. الخ) .

وقد الغى منذ عام ١٩٧٤ ما يسمى بسعر البيع الثابت الذى كانت تحدده وتفرضه الشركات المنتجة او تجار الجملة على تجار التجزئة . ولا يستثنى من هذا المنع الآن إلا منتجات دور النشر التقليدية مثل الكتب والجرائد والمجلات والخرائط .

وفى عام ١٩٧٧ بدأ تنفيذ تنظيم قانون جديد لـ « شروط الاتفاق العامة » General Conditions of Sale يتعلق بالاستمارات الجاهزة التى تحمل جزاء من اتفاق او شكل اتفاق عام تضعه الشركات او المحال التجارية (البائع او صاحب ورشة إصلاح السيارات او تنظيف الملابس الخ) . ويلتزم بها المستهلك تلقائيا بمجرد تكليف هذه الجهة بعمل ما . وغالبا ما يكون لكل فرع صناعى باكمله نوع من هذه « الشروط العامة » . وكان الحق السارى فى هذا المجال منذ عشرات السنين هو حق الجانب الأقوى اقتصاديا وقد الغيت عن طريق التنظيم الجديد لعام ١٩٧٧ اكثر انواع سوء الاستخدام المتعلقة بهذه الشروط والتى كانت سائدة حتى ذلك الوقت . ويجعل تطبيق هذا القانون من المستحيل الآن إخضاع العميل او المستهلك لشروط اتفاق عامة فى استمارة الطلب او التكليف دون الإشارة بوضوح إليها . ودون تمكن العميل من الاطلاع عليها فى مكان ووقت عقد الاتفاق .

وامتد الإلزام السارى منذ وقت طويل على التجار بوضع الأسعار على البضائع فى نوافذ العرض وأماكن البيع عام ١٩٧٣ ليشمل الخدمات المختلفة أيضا (الحلاق على سبيل المثال) ٠

وهناك قانون جديد سيحمى المشتركين فى الرحلات الجماعية (الرحلات المنظمة التى تتضمن كل الخدمات بما فى ذلك السفر والفنادق والرعاية) من بعض تصرفات منظمى الرحلات ، بعد أن حدث فى هذا المجال - وخاصة فى مجال السياحة والسفر بالطائرات - بعض الاستغلال الذى يضر بالزبائن ٠

ويقوم قانون المواد الغذائية الذى يسرى منذ عام ١٩٧٥ ، وقانون الأدوية الذى يسرى منذ عام ١٩٧٨ بحماية المستهلك من المواد الغذائية غير النظيفة أو المزيفة أو المضافة إليها مواد ضارة ، والأدوية الخطيرة (التى لم تختبر وتجرب بقدر كاف) ٠ ويتعلق الأمر فى المجال الأخير بالآثار الجانبية المحتملة التى قد تنتج عن الأدوية ٠ كما أصبح ممنوعا منذ عام ١٩٧٥ الإعلان عن السجائر فى الإذاعة والتليفزيون ، إذ يمكن اعتبار أضرار التدخين بالصحة أمرا ثابتا ٠ وتهدف كل هذه التنظيمات فى قوانين المواد الغذائية والأدوية الى حماية صحة المستهلك ٠

وتقوم الاتحادات الخاصة لحماية المستهلك - والتى نشأ بعضها منذ الخمسينات - بمساندة وإتمام النظم الشاملة والمحسنة التى تطبقها الدولة لحماية المستهلك ٠ ولاتحاد المستهلكين الخاص مثلا أكثر من ٥٠ مركزا لإرشاد المستهلكين ، يتلقى فيها المستهلكون إجابات بالمجان على جميع الأسئلة المتعلقة بنوعية البضائع وأسعارها ٠ وتتمتع اتحادات حماية المستهلك بمساعدة الدولة ٠ كما تفسح لها وسائل الإعلام المزيد من المجال والأهمية باستمرار ٠ ويهتم البرلمان عند إعداد القوانين المتعلقة بتحسين حماية

المســـتهلك بســـماع كلمـــة الاتحـــادات ورأيها ٠ وهنــاك عدة قوانين لحمـــاية المســـتهلك تمنح هذه الجمعيات حق الشكوى وإقامة القضايا ٠

وبالرغم من كل هذا التقدم الذى حقق فى ميدان حمـــاية(*) المســـتهلك بجمهورية المانيـا الإتحـــادية فإن هذه الحماية ليســـت شاملة بما فيـــه الكفاية ٠ ويعــد حل هذه المشــكلة الجــديدة فى الســـياسة الاجتماعيـــة بصورة مرضية واحدا من أهم واجبات الأعــوام المقبلة ٠

---

* اتحاد المستهلكين

Arbeitsgemeinschaft der Verbraucher
Heilsbachstrasse 20
5300 Bonn 1

الفصل الرابع

التجارة الخارجية الألمانيـــة

GERMANY'S FOREIGN TRADE

التجارة الخارجية الألمانية

نظرة عامة ـ الأوضاع الحاضرة ـ المستقبل

تزايدت التجارة الخارجية لجمهورية ألمانيا الإتحادية حجما وأهمية وبلا انقطاع تقريبا منذ ظهور هذه الدولة الى الوجود ، واستطاعت صناعة التصدير الألمانية الحصول على نصيب وافر من أسواق الأقطار الغربية الصناعية خاصة ، لكن طريق الصادرات الألمانية فى نموها لم يخل من العقبات برغم ما قد توحى به ارقامها الرائعة ، وواجه المصدرون الألمان مؤخرا منافسة متزايدة من جانب الأقطار الصاعدة فى منطقة المحيط الهادىء ، ثم جاء التغير التكنولوجى سريع الخطى ليشكل تحديا هاما آخر ، غير أن نجاح السنوات الأخيرة ـ برغم انه يعود لحد ما الى اتجاهات أسعار الصرف ـ يثبت أن صناعة التصدير الألمانية تستطيع على كل حال تحقيق عملية التعديل والتوازم المطلوبة ٠

وليس من بين الأقطار الصناعية الكبرى قطر له من المشاركة فى العلاقات الإقتصادية العالمية مثل ما لجمهورية ألمانيا الإتحادية وعلى مثل هذا النطاق الواسع ، فقد حققت صناعة التصدير فيها

نجاحا عظيما منذ نشأة الدولة واصبحت توفر ربع مجموع فرص العمل الكلية تقريبا ، وزاد حجم التجارة الخارجية - اى مجموع الصادرات والواردات - وباسعار عام ١٩٨٠ من ٢٣٨ بليون مارك المانى الى ١٠١٣ بليون مارك المانى فى خلال الخمس والعشرين سنة الماضية بنسبة زيادة تفوق ٣٠٠٪ ، وتضاعفت فى نفس الوقت نسبة صادرات السلع والخدمات فى الناتج الإجمالى القومى حتى وصلت الى ٣٥٪ ، وشهدت الفترة نفسها تراكم فائض الميزان التجارى الى ٦٤٩ بليون ماركالمانى ، وليس ادل على نجاح الصادرات الألمانية من انها لا تعتمد كثيرا على القروض منخفضة التكلفة التى تمنحها الدولة لتشجيع الصادرات ، فليس لهذه القروض فى المانيا نفس الدور الهام الذى تؤديه فى الأقطار الصناعية الأخرى ٠

المانيا تصبح ثانى اكبر دولة فى ميدان التجارة العالمية :

Advance to the world's second-largest trading nation

بعد ان عادت المانيا الى موقعها فى الاقتصاد العالمى ، نمت الصادرات الألمانية فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ بواقع ١٥٪ سنويا تقريبا ، وصعدت حصتها فى إجمالى الإنتاج من ١٠٪ الى ١٧٪ ، وسبقت فى خطواتها الصادرات العالمية ، وتحققت لألمانيا الاتحادية نصيبا من السوق العالمية زاد من ٤٪ الى ٩٪ تقريبا فى المدة ذاتها ، واستفادت المانيا فى الستينيات استفادة كبرى من حركة تحرير التجارة الدولية حتى انها احتلت عام ١٩٧١ المرتبة الثانية بين اكبر الدول المصدرة ، ولم تتقدم عليها سوى الولايات المتحدة ٠

ويتضح من توزيع الصادرات الألمانية إقليميا وجود تركيز معين وفى مرحلة مبكرة على الدول الصناعية الغربية ، واستفادت المانيا

باقصى مدى من النمو الاقتصادى فى تلك الأقطار حيث اشتد الطلب على السلع الراسمالية من ناحية تبعا لتصاعد الرخاء الاقتصـادى العـالمى فى الخمسينات والستينيات ، وادى النمو السريع فى دخل الفرد من ناحيـة أخرى الى زيادة واردات تلك الأقطار ، فاتجـه ثلثـا الصادرات الألمانيـة تقريبـا فى اواسط الخمســينيات الى بلاد اوروبا الصناعية ٠

ويرجع السـبب الرئيسى فى نجاح المانيـا اثنـاء فترة الخمســينيات والستينيات الى تنوع المنتجات التى تعرضها وقدرة هـذه المنتجات على اجتذاب المشـترين ، ونجح المصدرون الألمان فى إحراز المزايا بالتخصص والمنافسة فى المجالات التى توسع الطلب العالمى عليها بسرعة فائقة ، وتحققت هذه المزايا بصفة خاصة فى مجـال السلع الراسماليـة اللازمة لصـناعات الهندسة الميكانيكية والسـيارات والمنتجات المطلوبة للصناعات الكيماوية ٠

وشكلت هذه الفئات من المنتجات فى اواسط الستينيات اكثر من نصف مجموع صـــادرات المانيـــا واستحوذت على انصبة تصـــل الى ٢٠٪ تقريبـا من الأسواق العالميـة لكل فئة منها ٠

متانة المركز التنافسى بفضل نمو الإنتاجية وثبات اسعار الصــرف :

Strong competitive position thanks to high growth in productivity and fixed exchange rates.

يرجع نجاح الصادرات الألمانية ، حتى بداية السبعينات الى القدرة على تقديم منتجات ذات درجة تكنولوجية عالية باسعار منافسة فى السوق العالميـة ، واصبحت عبارة « صنع فى المانيـا » رمزا على دقة مواعيد

التسليم ، والمستوى التكنولوجي العالى والجودة المعترف بها ، أى رمزا لعوامل المنافسة غير السعرية بعبارة أخرى ، وساعدت القوة العاملة الماهرة وجيدة التدريب على تحقيق زيادات كبيرة فى الإنتاجية أدت الى زيادة فى العمالة وفى مدى توزيع الدخل داخليا ، وأهم من ذلك انها أدت الى دعم قدرة المانيا على منافسة الدول الأخرى ، وزاد هذا السلاح التنافسى حدة التمسك بثبات أسعار الصرف حتى أوائل السبعينيات ، فأصبح المارك الألمانى لهذا السبب مقوما بأقل من قيمته الحقيقية ، وبذلك صارت الصادرات « معانة » "subsidized" بينما خضعت الواردات « للضرائب » ، ويعنى هذا « دخلا ضائعا » "foregoing income" لا يمكن تعويض بعضه سوى برفع أسعار الصادرات ، وادى التشويه الذى أصاب علاقات العملة على الأمد الطويل الى خلق طاقات فائضة داخليا وحدوث نقص فى اليد العاملة لا يعالج سوى بالاستعانة بالعمال الأجانب ، ومازالت المشكلات الهيكلية التى ظهرت فى ذلك الوقت قائمة لم يتم التغلب عليها ٠

وظلت جمهورية المانيا الإتحادية تحقق فوائض تجارية منذ عام ١٩٥٢ تراوحت فى منتصف الستينيات بين ١٪ و ٢٪ من الناتج القومى الإجمالى محسوبا بالقيمة الأسمية ثم تراوحت بعد ذلك بين ٣٪ و ٤٪ وكانت صفقات الخدمات مع الأقطار الأجنبية والدفعات المحولة - أو ما يسمى « الواردات والصادرات غير المنظورة » "invisible imports and exports" قليلة الأهمية فى الخمسينيات ، ثم تضاءلت فوائض المعاملات الخدمية مع الأقطار الأجنبية فى الستينيات بسبب كثرة سفر الألمان الى الخارج ، وأخيرا أظهر ميزان المعاملات الخدمية عجزا مستمرا ابتداء من عام ١٩٧٠ ، ويرجع النمو السريع فى نمو المدفوعات المحولة من المانيا الى الخارج منذ الخمسينيات الى المدفوعات للسوق الأوروبية المشتركة وتحويلات العمال الأجانب الموجودين فى المانيا ،

وظلت التجارة الخارجية العامل المرجح لرصيد الحساب الجاري للبلاد الذى حقق فائضا مستمرا حتى عام ١٩٧٨ باستثناء عام ١٩٦٢ و ١٩٦٥ .

رفع قيمة المارك الألمانى فى السبعينيات خلق مشكلات :
Upvaluation of the D-Mark in the seventies created problems

اطلق ارتفاع تكلفة البترول الخام والتى تضاعفت ثلاثة اضعاف تقريبا فى نهاية عام ١٩٧٣ موجة تضخم عالمية اعقبت اتجاهات انكماشية فى كثير من الأقطار الصناعية ، ونتج عن ذلك تراجع فى قوة نمو التجارة العالمية ، فلم يتجاوز هذا النمو ٥٪ سنويا خلال السبعينيات ، وجاءت سلسلة الأرتفاعات فى سعر المارك الألمانى بعد عام ١٩٦٩ ثم زيادة اسعار العملات بعد انهيار نظام بريتون وودز **Bretton Woods System** عام ١٩٧٣ وتعويم اسعار الصرف ، فاحدثت انهيارا واضحا فى قدرة المنتجات الألمانية على المنافسة فى الأسواق العالمية على اساس من السعر ، وإذا اخذنا اسعار الجملة اساسا للمقارنة لوجدنا أن المارك الألمانى ارتفع فى الحقيقة بواقع الربع تقريبا إزاء عملات معظم الثلاث عشرة دولة الصناعية الهامة فى العالم الغربى فيما بين عامى ١٩٦٩ ، ١٩٧٨ ، اما إذا قيست القيمة بمعيار اتجاهات تكاليف وحدة العمل فإن الأرتفاع يبلغ ما يقرب من ٤٠٪ .

لكن برغم هزة سعر البترول وارتفاع المارك الألمانى حققت جمهورية المانيا الإتحادية فوائض تصديرية ضخمة حتى عام ١٩٧٨ ، وحقق ايضا رصيد الحساب الجارى فوائض مستمرة برغم تزايد العجز من السفريات وزيادة التحويلات للخارج سنة بعد اخرى ، وواضح أن المصدرين الألمان استطاعوا تعويض عوامل التكلفة والأسعار التى فى غير

صالحهم فى المنافسة بعوامل منافسة اخرى غير سعرية ، واستطاعت جمهورية المانيا الإتحادية بالتالى تقوية مركزها فى الأسواق العالمية حتى عام ١٩٧٨ ٠

عجز كبير فى الحساب الجارى بعد ازمة البترول الثانية :
Large current account deficits following second oil price crisis

نجحت جمهورية المانيا الإتحادية فى التوافق مع زيادة تكلفة البترول الخام بغير الاستعانة بإجراءات صارمة على نطاق واسع بعكس الأقطار الغربية الصناعية الأخرى ، وتمكنت بذلك وبفضل ارتفاع قيمة المارك الألمانى لاسيما إزاء الدولار ، من أجتياز القفزة الأولى لأسعار النفط ، واكتسبت نتيجة لذلك ثقة كبرى فى اقتصادها وادائه مستقبلا مما كان له اقوى الأثر فى زيادة متانة قيمة المارك ٠

لكن عانت جمهورية المانيا الإتحادية اولى اعراض ركود النمو بعد طفرة اسعار النفط الثانية ، فانخفضت قيمة المارك الألمانى كثيرا وخاصة إزاء الدولار الأمريكى والاسترلينى وأدت التغيرات فى السياسة الاقتصادية بالملكة المتحدة والولايات المتحدة الى انتقالات فى راس المال الدولى لمصلحة عملات الدولتين ٠

وبدا لأول مرة فى عام ١٩٧٩ ظهور عجز دائم فى ميزان الحساب الجارى ، وتراكم العجز ليصل الى نحو ٥٢ بليون دولار حتى نهاية عام ١٩٨١ ، وهبطت التجارة العالمية فى السلع الراسمالية اثناء هذه المدة مما اثار مشكلات من نوع خاص امام المصدرين الألمان ، فضلا عن أن تفاقم مشكلة البطالة فى كل الأقطار الصناعية تقريبا دفعها الى انتهاج

سياسة الحماية ، واستمرت جمهورية المانيا الإتحادية فى تحقيق فوائض تجارية مع ذلك وان كانت انخفضت احيانا الى درجة كبيرة ، غير أن هذه الفوائض لم تكف لتعويض العجز المتنامى فى الميزان الصافى للخدمات والتحويلات ·

ركود النمو باوروبا فى أوائل الثمانينيات :

Sluggish growth in Europe at the beginning of the eighties

ركزت الصناعة الألمانية صادراتها على اوروبا فامكنها بذلك تفادى إزدياد العجز فى الحساب الجارى ، وبينما استطاعت المانيا الاحتفاظ بموقف تجارتها الخارجية فى اوروبا اخذت تعانى عجزا فى ميزانها التجارى لاسيما مع الولايات المتحدة واليابان وبلاد الأوبيك · وجاءت نقطة التحول فى نهاية عام ١٩٨١ مبكرا عما كان منتظرا ، وزادت الصادرات الألمانية زيادة عظيمة بفضل تحسن قدرة المصدرين الألمان على المنافسة سعريا نتيجة ضعف المارك الألمانى فى أسواق الصرف العالمية ، وثبات تكاليف وحدة العمل ونشاط الطلب من جانب اقطار الأوبيك · ومن ناحية اخرى ركز الطلب الداخلى ونجحت المانيا نجاحا باهرا فى تخفيض وارداتها من النفط الخام ، فكان لهذين العاملين اثر حاسم فى كبح جماح الواردات ، وتضاعف الفائض التجارى الى ٥١٫٣ بليون مارك فى عام ١٩٨٢ وبلغ فائض الحساب الجارى ٨٫٢ بليون مارك بعد عجز فى العام السابق مقداره ١٢٫٤ بليون مارك ·

إهمال الأسواق ذات النمو فوق المتوسط :

Markets with above-average growth neglected

برغم نجاح المانيا الملحوظ فى التكيف مع التغيرات الحادثة فى الاقتصاد العالمى ، فإنها لم تسترجع نصيبها فى السوق العالمية حسب

مستويات اواخر السبعينيات ، وكان احد اسباب ذلك بلاشك ان النمو فى التجارة العالمية تحول الى الاقطار الصاعدة فى الشرق الاقصى بالإضافة الى اليابان ، فقد كانت اقطار اوروبا الصناعية والولايات المتحدة ثم اقطار الأوبيك خاصة هى التى تنشط التجارة العالمية حتى اواسط السبعينات ، وإذ نستعرض الماضى نجد ان تركيز صناعة التصدير الألمانية على اوروبا واقطار الأوبيك والأقطار الصاعدة فى أمريكا الجنوبية مع إهمال الأقطار سريعة النمو فى منطقة المحيط الهادى ادى الى قصور افقد جمهورية المانيا الإتحادية بعض حصتها فى الأسواق العالمية والتى حصلت عليها لصناعاتها الهامة من الآلات ومنتجات صناعات السفن والهندسة الكهربائية ٠

انتعاش ٨٣/١٩٨٤ فى التجارة الدولية افاد صناعة التصدير الألمانية :

1983/84 recovery in world trade favoured German export industry.

انتعشت الصادرات الالمانية فى عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ نتيجة رواج الطلب فى الولايات المتحدة واستمرار ضعف المارك مقابل الدولار الأمريكى ، وظلت الصادرات الى الجماعة الأوروبية على كسادها نتيجة قلة الطلب المحلى فى دول السوق المشتركة برغم انخفاض قيمة المارك فى الواقع ، وفى المانيا ذاتها لم يتحرك الطلب المحلى ايضا فاتسعت الفجوة بوضوح بين نمو الصادرات ونمو الواردات ، واستمر الاتجاه النزولى فى اسعار المواد الخام ، ولذا لم تتاثر قيمة الواردات الالمانية كثيرا بزيادة قيمة الدولار الأمريكى ٠

وزادت الطلبات من الخارج نحو الثلث حتى بداية عام ١٩٨٥ فاستقرت عند المستوى العالى الذى بلغته فى العام الماضى بعد ان

بلغت ادنى مســـتوى لها عام ١٩٨٢ ، لكن فقدت الطلبـــات الواردة من الولايات المتحدة بعض تدفقها بسـبب تباطوء النمو هنــاك ، وفى المقابل استمر الانتعاش فى النشــاط الاقتصادى بالأقطار الأوروبية وكان قد بدأ فى بطء عــام ١٩٨٤ ، واستفاد المصدرون الألمان بوجــه خاص من انتعاش الطلب العــالمى على السلع الرأسمالية ، وتوسعت الصـــادرات الألمانيــة فى العــام الماضى بمعدل ضعف توســع التجــارة العالميــة ، فاستطاعت صناعة التصدير الألمانيــة الحصول على حصة أكبر فى السوق العالميــة لأول مرة منــذ نهاية السبعينات وسجل كل من الميزان التجــارى وميزان الحســاب الجارى فوائض قياسية بلغت ٧٣٫٣ بليون مارك المانى للأول و ٣٨٫٦ بليون مارك المانى للثــانى ٠

الاعتماد الشديد على الصادرات :

Heavy dependence on exports

لا يعتمد النمو الاقتصادى والعمولة ومســتويات الدخول فى أى قطر غربى صــناعى كبير على تصدير الســـلع والخدمات بمثل اعتماد هــذه العوامل عليــه فى جمهورية المانيـــا الإتحــادية ، ويؤيد ذلك القول الانتعاش الملاحظ فى النشاط الاقتصادى خلال السنوات القليلة الماضية ، فبعد أن هبط الناتج القومى الإجمالى الحقيقى لسنتين متواليتين كانت الصادرات رأس الحربة التى دفعت الانتعاش عام ١٩٨٢ وقامت بدور بارز فى استدامته حتى عــام ١٩٨٥ ، إذ لم ينشـــأ أى أثر منشـــط عن برامج الانفــاق الرأســمالى ســوى فى عــام ١٩٨٤ وعن الاســتهلاك الخــاص إلا فى الشهور القليلة الأخيرة من عــام ١٩٨٥ ويلاحظ هذا التتابع أيضــا فى الدورات الاقتصـــادية الســابقة ، ونعنى به تتابع انبعاث النشـــاط بتأثير الصـــادرات فى الطلب على الســـلع الرأســمالية أولا ، ثم على اتجاهات الســلع الاستهلاكية بعــد ذلك ٠

وإذا كان اتجاه الصناعة الألمانيــة الى التصدير واعتمادها عليــه بدرجــة كبيرة هو الذى يمكنها غالبــا من تعويض أوجه الضعف فى الاقتصاد المحلى ، فإن الثمن الذى تدفعه الصناعة لكى تســتطيع التحول الى الأسواق الخارجيــة هو تزايد اعتمادها بدرجة عظيمة على الأطراف الخارجيـــة التى تتــاجر معها ٠

ومنـــذ إلغــاء نظــام اســعار الصرف الثابتة وازاء تقارب الأسواق الماليــة العالميـــة اصبح لاتجاهات اســعار الصرف والفــائدة تاثير ما يزال يتســع ويتزايد على النمو الاقتصادى والعمالة والدخل فى المانيــا الإتحــادية ، ونشــير هنــا الى الزيــادة المبــالغ فيها فى قيمة المارك الألمانىالتى بلغت ذروتها عــام ١٩٨٠ كدليل مؤلم على تلك الحقيقة ٠

تخفيض قيمة المارك لا يخلو من المشكلات :

Undervaluation of the DM not without its problems

اسهم ارتفاع قيمة الدولار الأمريكى فى المدة من ١٩٨١ الى ١٩٨٥ إســهاما كبيرا فى ان تحقق الصادرات الألمانيــة فوائض قياسية عام ١٩٨٥ ، ونجح المصدرون الإلمان ـ كمــا نجحوا اثناء الستينيات ـ فى زيادة المبيعات وبالتالى زيادة أرباحهم التى ارتفعت كثيراً جداً ، ولو أن جزء من هذه الزيادة يرجع الى المتغيرات التى حدثت فى اســـعار الصرف ، لكن هبوط قيمة المارك الألمانى إزاء الدولار الأمريكى مثــلا قد يؤدى الى مضار كبيرة ، فلقد كانت المنتجات الألمانيــة « رخيصة » جــدا إذا قورنت بما يجب أن تكون عليه فى ظل القيمة الحقيقية « الواقعية » للمارك الألمانى ، فلو أن سعر الصرف قام على اساس القوة الشرائية او اتجاهات تكاليف وحدة العمل أو الأرقام القياســية لأســعار التصدير ، لكانت إيرادات التصدير اكثر

ارتفاعا ، اى ان جمهورية المانيا الإتحـادية تكبدت خســائر فى الدخل الحقيقى .

وقد تحـدث بالإضـافة الى ذلك تشـويهات هيكلية تؤدى الى آثار اكثر مدعاة للفزع بسـبب عواقبها طويلة الأمد ، وقد تسـاعد العـلاقات المشـوهة فى اسـعار الصرف الشركات - بل فروع من الصـناعة باكملها - على إحراز نجاح فى التصدير وفى زيادة المبيعات الداخليـة على حسـاب المنافسـين الأجانب مما يخلق انطباعا بالقدرة على المنافسـة عالميـا رغم أن هذه القدرة التنافسـية قد لا تستمر سوى لفترة قصيرة ، ويؤدى ذلك الى ان تصبح التعديلات الهيكلية غير ذات معنى ولا اثر .

ويحدث نفس الأثر - وإن كان اقل ظهورا منـه فى حالة الدولار - انخفاض قيمة المارك إزاء عمـلات الأقطـار الأعضـاء فى النظام النقدى الأوروبى ، وهناك ايضا تجمعت خلال السـنوات القليلة الماضية توقعات عن ارتفاع قيمة المارك الألمانى لأن المارك ظل يفقد من قيمته الحقيقية إلا ان انخفاض معدل التضخم ، والاتجاهات المعتدلة فى تكاليف وحدة العمـل والزيادة القليلة نسـبيا فى اسـعار التصدير لم ينتج عنها اى ارتفـاع فى قيمة المارك الألمانى إزاء عمـلات اقطار النظام النقدى الأوروبى حتى حدث تعديل إبريل من هذا العـام - وافادت الصـادرات الألمانيـة داخل اسواق المجموعة الأوروبية وفى الأسواق الأخرى حيثما تتنافس الشركات الألمانيـة مع الآخرين لاسيما المنافسين الفرنسيين والإيطاليين ، وهناك ايضا لم ينشا عن هذا الارتفاع الحقيقى فى قيمة المارك الألمانى سوى تحسن سطحى فى القدرة التنافسـية .

وتفيد نظم تثبيت اسـعار الصرف - مثـل النظام النقدى الأوروبى - التجـارة الخارجيـة فوائد كثيرة ، لكن لابد من توافق بين السـياسات

الاقتصادية للأقطار الأعضاء إذا أريد لمثل هذه الأنظمة أن تنجح لفترات طويلة ، وقد استطاعت الأقطار المشتركة فى النظام النقدى الأوروبى أن تحقق نجاحا فى هذا السبيل خلال السنوات القليلة الماضية ٠

التعديل الهيكلى كمهمة دائمة :

Structural adjustment as a permanent task

يتعرض الهيكل القطاعى والإقليمى لعرض السلع والطلب عليها لتغيير سريع ، والمثال على ذلك الأسواق السريعة التوسع باستمرار فى أقطار آسيا الصاعدة حيث يستطيع المصدرون الألمان أن يجدوا - بلا شك - مجالا عظيما للتوسع ، ويمكن لصناعة التصدير الألمانية أن تستفيد من مزايا الموقع **advantages of location** الخاصة بها ، إزاء المنافسة المتزايدة من جانب الأقطار الصاعدة فى الأسواق العالمية ، وتستطيع المزايا غير السعرية التى تتمتع بها جمهورية ألمانيا الاتحادية ، والسابق الحديث عنها ، أن تعوض انخفاض تكاليف الأيدى العاملة وانخفاض الأعباء الضريبية فى البلاد الصاعدة بل وتزيد ، وإذا أمكن الاسراع بالتعديلات القطاعية الى جانب التعديلات الإقليمية ، لأمكن لصناعة التصدير الألمانية أن تحتفظ بمكانتها المواتية فى الأسواق العالمية بفضل تركيز منتجاتها فى قطاع السلع الراسمالية ٠

ويبرز التحدى بوجه خاص من التغيير التكنولوجى الذى يزداد سرعة باستمرار ويؤدى الى اختصار دورة الإنتاج وتقصيرها بحيث تتشبع الأسواق سريعا ، فلا تلبث المنتجات الجديدة التى لا منافس لها فى البداية أن يتلقفها المنافسون فيضعون مثلها وبتحسينات أفضل فيخرجونها من

السـوق سريعا ، ويتطلب ذلك من صناعة التصدير الألمانيـة درجة عاليـة من المرونة فى التعديل والتكيف لملاحقة سـباق الإبتكارات ، والمنتظر ان يتمكن المصدرون الألمان من مواجهة التحديات الجديدة والسيطرة عليها ، ويدعونا الى القول بذلك تجربة الستينيات والسبعينيات حين نجحت ألمانيا فى التكيف مع التغيرات الهيكلية الضخمة ٠

يجب استخدام إيرادات التصدير فى الإنفاق الراسمالى :

Export earnings should be used for capital expenditure

تعتبر نجاحات التصدير الأخيرة نتيجة لسـياسات التكيف الناجح من ناحية ، كما ان تزايد قدرة المصدرين الألمان على التنافس سـعريا بسـبب أسـعار الصرف الأجنبى أعانت كثيرا على تنمية المبيعات من ناحيـة أخرى ، وسـوف يسـهل على الشركات المشـتغلة بالتصدير إحـداث التعديلات الهيكلية الضرورية بفضل ما تجمع لديها من زيادات فى الإيرادات أثناء السـنوات الأخيرة ، ويجب زيادة الاستثمار فى المنتجات والتكنولوجيات الجديدة لمواجهة المطالب التى لم تلبى فى هذا المجال والتى برز بعضها فى السبعينيات وبعضها الآخر فى اوائل الثمانينيات ٠

والى جانب التوسـع فى الأصول الراسمالية وتحديثها لابد أيضا من الاستثمار فى راس المال البشرى ، **"human capital"** أى فى قدرات ومهارات ومعرفة الأفراد ، لأن تزايد المنافسة العالمية يتطلب تحسينا فى مسـتويات المؤهلات الحاليـة ، بمعنى الاستثمار فى تدريب العـاملين على العمـل وعلى الخدمة ، وقد سـاعد كثيرا التدريب العـالى المستوى الذى تلقاه العمال الألمان فى الماضى على نجاح الصادرات الألمانيـة ٠

السوق الأوروبية كضرورة لتثبيت مركز التجارة الخارجية الألمانيــة :

European market as a prerequisite for consolidating Germany's foreign trade position

تفشل بعض مشروعات الانفاق الراسمالى المناسبة لدعم الموقف التنافسى للشركات الألمانية فى بعض مجالات التكنولوجيا المتقدمة بسبب المخاطر الاستثمارية الزائدة ، لكن وجود سوق أوروبية موحدة بدون قيود على المعاملات فى السلع والخدمات ورأس المال من شأنه تخفيض مخاطر الاستثمار فى وقت أصبحت مراحل استغلال السوق قصيرة وماتزال تقصر ، ونظرا للتحسن الواضح فى احتمالات المبيعات تمتلك « السوق الأوروبية الداخلية » الحقيقية الحافز على تناول مشكلة ابتكار وتحديث المنتجات وما يتبعها من تكلفة الابتداء والتطوير ، وتصبح منطلقا سليما لإنتاج عدد متزايد من المنتجات يصلح لاجتذاب السوق الحقيقية التى هى السوق العالميــة ·

فوائض الحساب الجارى والفوائض التجــارية كمقياس للنجاح الإقتصادى :

Current account and trade surpluses a yardstick of economic success ?

يقال إن ظهور فائض فى الحساب الجارى أو فى الميزان التجارى مؤشر على النجاح الإقتصادى لأن هذه الفوائض تخلق فرص عمالة داخلية وتدل على وجود طلب على المنتجات الألمانيــة فى الخــارج ، وبعبارة أخرى فإن ظهور الفوائض دليل على مدى قدرة الصناعة الألمانيــة على المنافســة

فى السوق العالميـة ، وإذا اعتبرنا فائض الحساب الجارى مؤشرا على قوة منافسـة صناعة التصدير الألمانيـة فلابد ان هذه القوة بلغت غاية كفاءتها عام ١٩٨٥ ، لكن الواقع انه عنـد قياس هذه الكفاءة يجب ان تأخذ فى الحسبان اتجاهات القيمة الحقيقية للمارك الألمانى فى الخـارج وذلك طبعا ضمن اشـياء اخرى ، وقد هبطت هذه القيمة من بداية ١٩٨٣ وخلال فترة كبيرة من عـام ١٩٨٥ مما ادى الى تدهور شروط التجـارة ٠

ومن المعايير الأخرى لقياس القـوة التنافسـية العالميـة للشركات الألمانيـة مقدار الأنصبة التى تتمتع بها من السوق العالميـة من ناحيـة والاتجـاهات فى الهيكل الإقليمى والقطاعى للتجارة الخارجية ، ويدل استقراء الحقائق على ان نصيب المانيـا من السوق العالمية اتجه الى الهبوط حتى أواسط الثمانينيات برغم ظهور الفوائض التجارية الكبيرة ، مما يؤيد ان الفوائض التجارية لا تكفى وحدها كمقياس يقاس به النجاح الاقتصادى ٠

وتتعرض فوائض التصدير الضخمة الى نقد متزايد من الخارج ، ويقال ان معنى الصادرات الألمانية ـ بوضعها هذا ـ استيراد العمالة وتصدير البطالة ، وإذا نظرنا الى ارتفاع نسـبة البطالة من كل الأقطار الغربيـة الصناعية تقريبا لفهمنا الباعث على هذا القلق ٠

ويزداد ايضا عدد من ينتقدون تحقيق فوائض بأرقام قياسـية فى الحساب الجـارى والميزان التجارى من داخل المانيـا ذاتها ، ورغم القبول بفكرة احتياج جمهورية المانيـا الإتحـادية الى الفوائض التجـارية لتعويض العجز فى ميزان معـاملات الخدمات والتحويلات والمدفوعات ، يقـال انه ليس من الضرورى أن ترتفـع الفوائض الى ضعفى العجز فى ميزان الخدمات والتحويلات والمدفوعات وتخشى بعض الجهات من تزايد عدم توازن التصدير فى الصناعة الألمانيـة ، ومن أن يعمد بعض الأقطار الى استخدام سـياسة سعر الصرف كوسيلة لاحداث ضغط ومطالبة المانيـا بالمسـاهمة بالمزيد من اجل انعاش الإقتصـاد العـالمى ٠

توسيع نطاق عدم التوازن الخارجي أمر غير مرغوب :

Enlargement of external disequilibriums undesirable

ويدل ظهور فائض تجارى على النطاق الذى تحقق عام ١٩٨٥ ، وينتظر بلا ريب فى عام ١٩٨٦ ، على أن « التوازن الخارجى » بوصفه هدفا من أهداف الاستقرار الاقتصادى لم يتحقق تماما ، واسترعى مجلس الخبراء النظر الى مشكلة عدم التوازن هذه فى تقريره لعام ١٩٦٩ حين انتقد المجلس ظهور فائض تصديرى قدره ٤ر١٨ بليون مارك ألمانى عام ١٩٦٨ أى ما يعادل ٣٪ من الناتج القومى الإجمالى ، وتناول بعمق مقترحات لانقاص « الفائض المسبب لعدم التوازن » "surplus disequilibrium" ، ويلاحظ أن الفائض التجارى عام ١٩٨٥ بلغ ٣ر٧٣ مارك ألمانى أى ٤٪ تقريبا من الناتج القومى الإجمالى ، وربما يصعد فى العام الحالى الى ٥٪ .

وليس من المرغوب فيه أن تتصاعد الفوائض فى الحساب الجارى والميزان التجارى للأسباب السابق بيانها ولأسباب أخرى منها أنها تزيد من عدم توازن صادرات الصناعة الألمانية ، فارتفاع نسبة التصدير التى بلغت ذروة قدرها ٣٥٪ عام ١٩٨٥ يجعل النمو والعمالة فى جمهورية ألمانيا الإتحادية مرتهنين كثيرا بالاتجاهات الاقتصادية فى الأقطار الأخرى ، ويمثل التهديد المتزايد بانتهاج السياسات الحمائية ، واحتمالات الاضطراب فى أسعار الصرف التى لا يكاد يمكن التنبوء بها ، مخاطر جسيمة تواجه حاليا الاقتصاد الألمانى ، وتقل إمكانية حساب هذه المخاطر كلما زادت الصادرات ، ولا ريب فى أن قيام سوق أوروبية محلية حقيقية هو علاج لهذه الحالة .

الفائض الخارجى يعود الى الحد المعتاد بعد ١٩٨٦ ؟
External surplus back to normal after 1986 ?

يحتمل أن تشهد فوائض الميزان التجارى والحساب الجارى قفزة حادة أخرى عام ١٩٨٦ لأن زيادة قيمة « المارك الألمانى وتدهور أسعار النفط يربحان حاليا الميزان التجارى الالمانى كثيرا ، لكن قد تتقلص الفوائض التجارية الألمانية بعد عام ١٩٨٦ مرة أخرى ، ويشهد هذا العام انتعاشا فى الاستهلاك الخاص كما أن الطلب على السلع الرأسمالية يشجع الاستيراد وبالتالى يشجع النشاط الاقتصادى فى الأقطار التى تتاجر ألمانيا معها ، وبالإضافة الى ذلك يفترض أنه مع ارتفاع الدخل القومى وقيام علاقات مواتية فى أسعار الصرف سوف يزداد العجز فى صافى دخل السياحة والأسعار ، فضلا ، عن أن نمو التزامات جمهورية ألمانيا الإتحادية إزاء المجموعة الأوروبية سيؤدى الى زيادة العجز مستقبلا فى حساب المدفوعات الألمانى .

وزادت شركات التصدير الألمانية استثماراتها المباشرة فى الخارج الى أكثر من الضعفين خلال المدة من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٤ ، وتساعد تلك الاستثمارات على أن تحتفظ الشركات بموقعها التنافسى فى الأسواق الخارجية على المدى الطويل ، وتقلل الاعتماد على تقلب أسعار الصرف ، كما تساعد أيضا الاستثمارات المباشرة على حصر عدم التوازن الخارجى داخل حدود معينة ، وهكذا فإن النقص فى الفائض التجارى لا يعنى بالضرورة تدهورا فى مركز البلاد الخارجى وإذا قدر للفجوة بين الصادرات والواردات أن يتقارب طرفاها مرة أخرى فقد تزيد الصادرات وتتسع حصة ألمانيا من السوق العالمية ، وتتجه صناعة التصدير الألمانية الى السيطرة على التكيفات الهيكلية وتستطيع لهذا السبب أن تنظر الى المستقبل فى ثقة .

الفصل الخامس

اقتصاديات بنك النفع العام

ECONOMICS OF COMMONWEAL BANK

تقرير مجلس الإدارة
Report of the Board of Management

عام ١٩٨٥ كما تراه البنوك الألمانية
1985 as seen by the German banking industry

كان عام ١٩٨٥ مليئا بالأحداث ، على العكس من عام ١٩٨٤ الذى مر هادئا ، فتميز بتعديل قانون الأعمال المصرفية وتحرير سوق رأس المال فى المانيا ، وبالحركات التى حدثت فى أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبى العالمية ، وتأثرت أسواق المال ورأس المال وكذلك سياسة البنك المركزى (بوندز بنك **Bundesbank**) بالاتجاهات الخارجية بقدر أكبر ٠

وبلغ النمو فى التدفق النقدى من البنك المركزى عند سعر ٤ر٦٪ النصف الأعلى من مدى الهدف المحدد وتزايد النمو فى تدفق النقود خلال النصف الثانى من العام بالتوازى مع اتجاهات النشاط الاقتصادى ، وانخفضت أسعار سوق المال رغم أن حركة هبوطها لم تكن مستمرة ٠

وفى الربيع رأى البنك المركزى ان يرفع سعر فائدة لومبارد (سعر الاقراض للبنوك التجارية **to raise the lombard rate from 5.5 to 6 per cent** من ٥ر٥٪ الى ٦٪على اثر زيادة تدفق راس المال خارجا الى منطقة الدولار ، وكان الهدف من هذا الإجراء ــ الذى صاحبــه حقن سـيولة جديدة لمسـاعدة الصناعة المصرفية ــ إبعاد سـعر فائدة الودائع تحت الطلب عن سعر فائدة لومبارد ، وفى نفس الوقت قدمت للبنوك اذونات خزانة ــ وهى ادوات تعبئة قصيرة الأجل مدتها فى العادة ثلاثة ايام ، وشكل سعر البيع الحد الأدنى لسـعر الودائع تحت الطلب ، وحقق البنك المركزى هدفه فى شهر ابريل تقريبا ، واتجه فى الفترة التالية الى ان ينقص خطوة خطوة اسـعار الفائدة على معـاملاته فى الأوراق الماليـة بموجب اتفاقيات الشراء وكذلك بالنسبة لاذونات الخزانة ، وكانت هذه السياسة ضروريةللتمهيد لتخفيض سعر الخصم وسـعر لومبـارد الى ٤٪ و ٥ر٥٪ على التـوالى ابتداء من ١٦ اغسطس وفقد الاقراض بنظام لومبارد اهميته كمصدر تمويل للبنوك وحلت محله المعاملات فى الأوراق المالية بموجب اتفاقات إعادة الشراء ٠

وكانت الاتجاهات فى سوق السـندات الحكوميـة مماثلة لاتجاهات سوق المال ، وتراجعت اسـعار الفائدة فى سوق راس المال من ٩٦ر٦٪ فى بداية العـام الى ٣٠ر٦٪ فى نهايتها ، وقطعت هذه الحركة النزولية حركتان صعوديتان صغيرتان لأسـباب خارجيـة فاقت فى اثرها العوامل المحلية ، وتسبب صعود سعر صرف الدولار اوائل العـام من صعود إيرادات السندات الحكومية مؤقتا الى ٧٨ر٧٪ ، ثم جاء تبدل سعر صرف الدولار فى فبراير وهبوط الإيراد من سوق راس المال فى الولايات المتحدة فكانت عوامل دفعت الأسـعار للصـعود ، ثم تراجعت السندات العامة كلها قليلا الى ٢١ر٦٪ ووصلت الى ادنى حد لها اثناء العام فى آخر سبتمبر ٠

ونسقت البنـوك المركزية فى الدول الصناعية الغربية تدخلها فى أسواق النقد الأجنبى ، ومهد ذلك الطريق للارتفاع الثانى فى سـعر الفـائدة

اثناء الخريف ، وانخفضت قيمة الدولار الأمريكى مقابل المارك الألمانى بنسـبة ١٠٪ فتوقفت مؤقتا فى اوائل أكتوبر التكهنات حول زيادة قيمة المارك الألمانى ، وقل الحافز لدى الأجانب ـ بسبب ذلك ـ لشراء السندات الألمانية الحكومية أملا فى الانتفاع من رفع قيمة المارك وارتفعت اسـعار الفائدة فى سوق راس المال بعد ذلك لكنه ايضا ارتفاع ذو صفة مؤقتة ٠

وادت الإجراءات الجديدة التى سمح بها فى سوق رأس المال من اول مايو ١٩٨٥ الى الاعتماد الأوثق على الاتجاهات العالمية فى أسعار الفائدة والصرف الأجنبى ، وزاد من جاذبية المانيا كمركز مالى السماح باصدار سـندات حكوميـة مزدوجـة العملة واذونات ذات سـعر فائدة معوم وسندات الصفر **Zero bonds** ، وتواجه صناعة البنوك الألمانيـة الآن منافسـة اقوى نتيجة السـماح للبنوك الأجنبية بإدارة إصدارات سـندات قروض بالمارك الألمانى ، ولم تتكون حتى الآن سوق ثانوية لهـذه الأنواع الجيدة من السـندات التى استحوذت على جزء كبير من السوق بعـد أن تغلبت على المصاعب التى ظهرت فى البداية ، واتضح أن الضريبة على حجم الأعمـال فى البورصة اصبحت عائقا لاسـيما فيما يتعلق بالأوراق الرائجة فى التعامل ٠

ونتج عن ارتفاع اسعار الفائدة فى ربيع عام ١٩٨٥ تضييق مساحة اختلاف الفوائد من البنوك ، ولم تعتدل الأمور إلا ببطء اثناء السنة لأن المنافسة الحادة بين البنوك ادت بها الى تطبيق تكلفة مخفضة للاقتراض بغية تمويل اقراضها ، ويوضح ذلك تخفيضات سعر الفائدة فى اغسطس تبعا لتخفيض اسـعار الخصم بأسعار لومبارد ٠

ولم تحدث الحركة المسـتمرة المتوسـطة نحو الزيادة فى النشـاط الاقتصادى القدر من النمو المرغوب فى اعمال الإقراض ، ونشا عن نسبة

البطالة العاليـة والمستمرة اثر محسوس فى الاقراض للاسـتهلاك ، ويحدث ارتفاع تدريجى فى الاسـتهلاك الخاص حتى النصف الثانى من العام واسـتطاعت الشركات بفضـل زيادة الأرباح مجـددا القيام فى حالات كثيرة بتمويل مشروعات الانفاق الرأسـمالى من مواردها الخاصة المتولدة لديهـا ، وتمتعت الشركة الألمانيـة الكبرى التى تعتمد على التصدير بوجه خاص ، بدرجة عاليـة من السـيولة ، ولهذه الأسـباب لم ينشـا عن الزيادة القوية فى الطلب على السلع الرأسمالية طلب مقابل وبنفس المستوى على الاقتراض ٠

ولم يستمر فى السـنة الماضية التحسـن الذى لوحظ فى المديونيـة الدولية وخاصة مديونيـات اقطار أمريكا اللاتينية ، واسـتطاعت الأدوات المستخدمة فى السنوات الأخيرة ـ لا سيما اتفاقيات جدولة الديون ـ أن تساعد على التقاط الأنفاس لكنها لم تحل مشكلة المديونية الدولية كما اتضح بجـلاء نتائج عام ١٩٨٥ ، والعـامل المشجع هنـا أن هذه الحقيقة اصبحت معترفا بها بدرجة متزايدة ٠

ويمكن القـول ـ مـع بعض التحفظ ـ أن عام ١٩٨٥ المصرفى كان مرضيا ، ينطبق ذلك القول أيضـا على الطريقة التى تطورت بها عمليات بنك النفع العـام ٠

أعمال وأداء بنك النفع العـام

زيادة مجموع الأصول بمقدار ٩٤١ مليون مارك ألمانى :
Total assets up DM 941 million

زاد مجموع أصول مصرفنا بنسبة ٢٪ من ١ر٤٨ بليون مارك الى ٤٩ بليون مارك وترجع الزيادة الصغيرة نسبيا بالقياس الى العام الماضى

الذى شهد نموا بمقدار ١ر٥٪ الى صعوبة الموقف الشديد فيما يختص بأعمال الاقراض ، ومن ناحيــة اخرى فقد اتخذنا خطوات لإعــادة تصوير الميزانية العمومية بحيث تختصر بعض بنودها ، وقد أدت هذه التخفيضات فى تلك البنــود الى تآكل النمو فى مجالات أخرى من أعمالنا ، وزاد مجموع اصــول مجموعة بنك العمال من ٧ر٦٢ بليــون مارك المانى الى ٧ر٦٣ بليون مارك المانى بواقع ٥ر١٪ ، ويقل هذا النمو عن العــام الماضى أيضا ، ويرجع السبب أساسا الى هبــوط ســعر صرف الدولار الأمريكى مقابل المارك الألمانى ٠

تحسن آخر فى هيكل الودائع :

Further improvement in structure of deposits

تميزت أعمــال الودائع بمصرفنا مرة أخرى فى العــام الماضى بجذب ودائع طويلة الأجل أقل تأثرا بتقلبات سعر الفائدة ، ويعنى ذلك أن قل اللجوء الى ســوق المال للحصول على الأموال اللازمة لتمويل إقراضنا ، ونجحنا بذلك عام ١٩٨٥ فى مواصلة تحسين هيكل الودائع وحققنا هدفا هاما من أهداف ســياسة عملنا ٠

ودائع المتعاملين ٧ر٢٦ بليون مارك ألمانى :

DM 26.7 billion customers' deposits

بلغت ودائع المتعاملين فى مجموعها ٧ر٢٦ بليون مارك المانى فى تاريخ الميزانيــة العمومية ، وإذا أضيف الى هذا الرقم السندات لحاملها وسندات الادخار التى زادت فى العام الماضى بنحو ٨٠٠ مليون مارك المانى بنســبة ٧ر١٨٪ تصبح الزيادة الكلية فى ودائع المتعاملين ٩ر٣٪ ٠

الأرقام الرئيسية بالميزانية العمومية

Major figures of the balance sheet

		بالمليون مارك in million DM	
الأصـــــول :	**Assets**	١٩٨٥	١٩٨٤
الاحتياطي النقدي	**Cash reserve**	٢٥٠٤ر١	٢٣٤٩ر٠
أوراق القبض	**Bills receivable**	٣٧٥ر٦	٣٥٤ر٣
مستحق على المنشآت الائتمانية	**Due from credit institutions**	١٤٩١٣ر٦	١٤٢١٥ر٠
أوراق مالية (سندات)	**Debentures and bonds**	٢٩٧٠ر٩	٣٧٢٣ر٤
أســـــهم	**Shares**	١٠٠ر٣	٦٠ر٩
مستحق على المتعاملين ـ المجموع	**Due from customers — total**	٢٦٠٠٧ر١	٢٥٣٦٧ر٣
لأجل قصير ومتوسط	**short and medium-term**	١٤٩٣٠ر٤	١٤٩٣٤ر٠
لأجل طويل	**long-term**	١١٠٧٦ر٧	١٠٤٣٣ر٣
استثمارات فى الشركات التابعة والمشاركة	**Investments in subsidiaries and associated companies**	١٣١٣ر٨	١٢٤٢ر٩

الخصوم وحقوق المساهمين :	**Liabilities and shareholders equity**		
مستحق للمنشآت الائتمانية	**Due to credit institutions**	١٤٣٢٢ر٤	٩٤٦٤٤ر١
مستحق للمتعاملين ـ المجموع	**Due to customers-total**	٢٦٦٦٦ر٨	٢٦٢٨٥ر٢
ودائع تحت الطلب	**Demand deposits**	٤٩٨٧ر٣	٤٢٢٣ر٤
ودائع لأجل	**Time deposits**	١٧٠٢٢ر٠	١٧٧٢٥ر٦
ودائع ادخار	**Savings deposits**	٤٦٥٧ر٤	٤٣٣٦ر٢
رأس المال المملوك للمساهمين	**Equity capital**	٢٠٤١ر٧	٢٠٢١ر٧
رأس المال المساهم	**Share capital**	١٠٠٠ر٠	١٠٠٠ر٠
الاحتياطيات المعلنة	**Published reserves**	١٠٤١ر٧	١٠٢١ر٧
مجموع الأصول :	**Total assets**	٤٩٠١٨ر٩	٤٨٠٧٨ر٤
الخصوم المؤيدة	**Endorsement liabilities**	١٥٨٥ر٧	١٩٥١ر٣
الضمانات	**Guarantees**	٢٧٧٧ر٦	٢٧٢٩ر٣
حجم المعاملات	**Volume of business**	٥٣٣٨٢ر٢	٥٢٧٥٩ر٠

مجموعة بنك النفع العام الألمانى

BfG Group

تضم ٧ بنوك وشركات			
إجمالى الأصول	**Total assets**	٦٣٦٦٧ر٥	٦٢٧٠٤ر٥
عدد العاملين	**Staff**	٨٧٩٧	٨٥٧٦

وتدخل الودائع لأجـل ضمن بنود الميزانية العومية التى اختصرناها بغرض تحسين هيكل وتكوين جانب الخصوم بالميزانية العومية ، ونقصت هذه الودائع بنسبة ٧٪ من ٨ر١٣ بليون مارك الى ٨ر١٢ بليون مارك ، وكانت الزيادة الكبيرة فى المدخرات كافية لتمويل عمليات الاقراض أما ودائع الاطلاع من المتعاملين غير المصارف فقد زادت الى ٨ر٠ بليون مارك المانى بواقع ١ر١٨٪ وحدثت زيادة كبيرة فى أموال الحسابات الشخصية وأموال السحب على المكشوف ، اما نمو أرصدة الحسابات الجارية التجارية فكان راكدا بعض الشيء ٠

وزادت ودائع المدخرات بواقع ٤ر٧٪ ويرجع هذا النمو اساسا الى زيادة الطلب على دفاترنا الخاصة بالمدخرات الرأسمالية فزادت بمقدار ٢٣٠ مليون مارك اى بنسبة ٣ر١٦٪ ٠

المدخرات ٩ر١٠ بليون مارك ألمانى :

DM 10.9 billion of savings

بلغ مجموع المدخرات لدينـــا فى يونيـو من العـام الماضى أكثر من ١٠ بليون مارك المانى ثم زادت الى ٩ر١٠ بليون مارك فى نهاية العـام بزيادة قدرها بليون مارك تقريبا بنسـبة ٢ر١٢٪ ويجاوز هذا الرقم النمو الذى ينتظر أن يترتب على الفائدة التى تغلها هذه المدخرات ، ورغم أن الميل للادخار تناقص قليــلا فى بلادنا فمازال المدخرون يعهدون إلينا بالمزيد من أموالهم ٠

نمو بعض أشكال خاصة من المدخرات :

Dynamic growth of special forms of saving

يرجع الاتجاه الذى نرحب به فى مجال أعمال المدخرات الى أوعيتنا الادخارية الخاصة وهى شهادات الادخار الرأســمالية ، ودفاتر الادخار

الراسمالية ٠ والسندات الادخارية ، وقد زادت المدخرات فى تلك الأوعية فى العام الماضى من ٤ر٦ بليون مارك ألمانى الى ٣ر٥ بليون مارك المانى أى بنسبة ٢ر١٥٪ ،وتعتبر هذه المعدلات فى النمو المكونة من رقمين منذ تطبيق انظمتنا الادخارية الخاصة، دليلا واضحا على الاتجاهات الحركية الديناميكية التى تتمتع بها هذه الأوعية الادخارية ، وتؤكد سلامة تقديرنا لاحتياجات المتعاملين معنا ، وقد أصبح المدخرون فى هذه الأيام أكثر عنـــاية بمقدار الفوائد رغبـــة منهم فى الحصـــول على أكبر غلة ، كمـــا يريدون من ناحية أخرى أن يتمكنوا من استرداد أموالهم حـــالا ، ولذا يشـــتد الطلب على نظم الادخـــار التى تقدم للمدخرين أســـعار فائدة متزايدة ، وإمكانية استرداد الأموال قبل موعـــد الاستحقاق ، والحصانة ضد مخاطر الأثمان ٠

وزادت سندات الادخار الى ٥ر٢ بليون مارك بنسبة ١ر٢٢٪ ، ويشـــتد الإقبال على السندات التى لا يمكن استرداد قيمتها قبل ٤ سنوات ، وساعد على هذا الأقبال ما يؤديه موظفونا من نصح وأرشاد للمتعاملين بالإضافة الى اســـعار الفائدة المغرية ٠

وزادت أرصـــدة مدخرات المتعاملين لدينـــا بمقدار ٤ بليـــون مارك تقريبا على مدى الخمس ســـنوات الماضية ، وأصبحت تمثل ٢٢٪ مـــن مجموع الأصول مقابل ١٥٪ فى بداية الخمس سنوات المشار إليها ، ويدل ذلك على اننا استطعنا برغم المنافسة المتزايدة أن نقوى مركزنا فى سوق مدخرات الأفراد والأسر ٠

تناقص نسبة المستحق للبنوك فى الخصوم :

Further decline in relative share held by liabilities to banks

بينما ازدادت نســـبة ودائع المتعاملين فى أصول البنك عام ١٩٨٥ **تناقصت أهمية الأموال المأخوذة من البنوك ، وانخفضت المستحقات للبنوك**

فى جانب الخصوص من ٦ر١٤ بليون مارك الى ٣ر١٤ بليون مارك فانخفضت بذلك المستحقات للبنوك لأول مرة الى اقل من ٣٠٪ مقابل ٣٨٪ منذ خمس سـنوات ٠

وقل الاعتماد على سوق المال كما يتضح من الاتجاهات المتضادة من بنود الأصول والخصوم الخاصة بالمعاملات مع البنوك ، فزادت المبالغ المستحقة على البنوك فى تاريخ الميزانية العمومية عن المبالغ المستحقة لها بمبلغ ٦٠٠ مليون مارك المانى تقريبا ، وكان المستحق للبنوك فى خصوم ١٩٨٤ اكبر من المستحق عليها بمبلغ ٤٠٠ مليون مارك تقريبا ٠

وللاستغناء عن الاقتراض من البنوك قبلنا الودائع من غير البنوك بل وقمنا ايضا ضمن إجراءات اخرى بالحصول على الأموال من سوق المال الدولية وضمنها ايضا سوق راس المال الدولية بإصدار قروضنا الأوروبية الخاصة وسوف نستمر فى الاستفادة من هذه الطريقة فى الحصول على الأموال بهدف دعم قاعدتنا من الودائع ٠

وزاد الاحتياطى النقدى زيادة متواضعة فاصبح اقل قليلا من ٥ر٢ بليون مارك واستفدنا فائدة كاملة من حصتنا فى إعادة الخصم لدى البنك المركزى اثناء السنة بكاملها ٠

استمرار نشاط التجارة فى الأوراق المالية لحسابنا الخاص
Continued brisk trading in securities for our own account

بالإضافة الى الاتجاه للمبيعات فى البورصات الألمانية مارسنا مرة اخرى معاملات نشطة فى الأوراق المالية ، ونقصت قيمة محفظتنا المالية من السندات بمقدار ٧٥٠ مليون مارك المانى تقريبا بسبب حلول مواعيد الاستحقاق والمبيعات منها ٠

اتجاهات مختلفة فى نشاط الإقراض :

Differing trends in lending business

انكمش نمو نشــاط الاقراض عما توقعناه ، فبينما زادت القروض الى المؤسسات الائتمانية الى ٩ر١٤ بليــون مارك بنســبة ٩ر٤٪ لم يــزد الإقراض للجهات غير المصرفية سوى بنسبة ٥ر٢٪ ويرجع ذلك ـ ضمن أســباب اخرى ـ الى أن الشركات الكبرى التى تتعامل معنا مازالت لديها أموال كافيــة من مصادرها الخاصة بها ، وكمــا حدث عــام ١٩٨٤ لم تســتخدم هذه الشركات سوى جزء من التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لها ، وعلى العكس من ذلك حدث توسع فى مجــالات الإقراض الأخرى ٠

تعامل نشط مع صغار ومتوسطى المتعاملين :

Brisk business with small and medium-sized customers

زادت القروض الى المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم زيادة طيبة ، وينطبق ذلك بوجــــه خاص على القروض طويلة الأجــل الممنوحة لتــلك المنشــآت ، واشــتد الطلب على القروض بســـبب نشـــاط الاســتثمار وأسعار الفائدة المواتية ، بالإضافة الى أن إمكانيات التمويل الذاتى فى المنشات المتوسطة الحجم لا تمكنها من تمويل مشروعات الانفاق الراسمالى من مصادر ذاتية إذ أن هذه المصادر لم تكن فى حجم ما لدى الشركات الكبرى ٠

توالى نجاح برنامج قروض المشروعات :

Continued success of project loan programme

واصل برنامجنا لقروض المشروعات نجــاحه العظيم فى عــام ١٩٨٥ ، وقد أظهر هذا البرنامج منــذ تطبيقه معدلات نمو من رقمين ، وقد نما برنامج

قروض المشروعات عام ١٩٨٥ بمعدل ٥ر١٤٪ وبلغ مجموعة ٧ر٣ بليون مارك فى العـام السابق ٠

وكانت قروضـنا للمشروعات المقدمة للمنشـات متوسـطة الحجم والمهنيين وأصحاب العقارات سـواء شخصية أو تجـارية أو صناعية ، مسـئولة الى حد كبير عن نمو القروض الأطول أمدا فزادت الى ١١ بليون مارك بنسـبة ٢ر٦٪ ، وتوسـعنا فى برنامج قروض المشروعات وخصصنا أموالا لتقديم قروض متوسـطة وطويلة الأجل لتستخدم فى تمويل الانفاق الراسـمالى تلبية لطلب المتعاملين معنـا الذين رغبـوا فى الحصول على قروض بفائدة ثابتـة لتمويل مشروعات الانفاق الراسمالى الكبيرة واستطعنا بفضل التحسن فى هيكل تمويلنا أن نقدم قروضا طويلة الأجل بأسعار فائدة ثابتـة على نطـاق متزايد ٠

واستطعنا أيضا أن نرتب لأرباب الصناعة المتعاملين معنا عددا كبيرا من القروض الأوروبية وشملت خدماتنا أيضـا الحصول على ضمانات من السلطات العامة ، وترتيب تمويل بديل عن رأس المال لمن يريدون البدء بإقامة مشروعات خاصة بهم ، وحصلنا للمتعاملين معنا أيضـــا على قروض مخفضة الفائدة مما تمنحه السلطات العامة بموجب مختلف برامج الاقراض الخاصة ٠

توسع الطلب على قروض الاستهلاك :

Bigger demand for consumer loans

لاحظنا عقب سنوات الركود زيادة واضحة فى الطلب على القروض الاسـتهلاكية لاسيما خـلال النصف الثـانى من العـام ، وزاد الاقبـال على الاسـتدانة لانخفاض اسـعار الفوائد نسـبيا على القروض الاستهلاكية

وثقة المقترضين فى تحسن الأحوال والدخول فزاد ائتمان الأقساط بنسبة ٥٪ بينما ارتفع الاقتراض فى شكل سحب على المكشوف على الحساب الجارى الشخصى بما يقرب من ١٤٪ وبلغ مجموع هذه التسهيلات الائتمانية من النوعين المذكورين ٥ر١ بليون مارك المانى ، فإذا اضفنا الى هذا المبلغ القروض المنصرفة مقابل وثائق التأمين صار مجموع القروض للمستهلكين ١ر٢ بليون مارك المانى ٠

وسرنا ان نلاحظ إقدام المقترضين على سداد القروض الاستهلاكية بانتظام وفى مواعيدها وذلك بفضل التصاعد المعتدل فى النشاط الاقتصادى فى العام الماضى ٠

برنامج تمويلى خاص للسيارات المجهزة بمعدات منع التلوث :

Special financing programme for automobiles equipped with catalyzers

مساهمة منا فى منع التلوث طبقنا فى اوائل عام ١٩٨٥ شروطا خاصة بشأن القروض التى تسدد على اقساط وتستخدم فى شراء السيارات المزودة بأجهزة تمنع التلوث ، فتنازلنا عن رسوم خدمة القرض التى تحصل عادة وتبلغ ٢٪ من قيمة القرض ، ولم ترضينا النتيجة فى البداية لأن المناقشات السياسية التى دارت فى ذلك الوقت داخل المجموعة الأوروبية حول مقدار الميزات الضريبية والمدة التى تسرى خلالها اثارت كثيرا من شعور عدم التأكد لدى المقترضين المحتملين ولم يزل ترددهم بسبب هذا الشعور سوى بطريقة تدريجية اثناء العام ، وتوسعنا فى برنامج القروض الخاصة من بداية ١٩٨٦ فاصبح يشمل جميع سيارات الركاب التى يعترف رسميا بأنها ذات عادم مخفض أو قليل التلوث ٠

اتجاه نحو الهبوط فى قروض المبانى :

Downtrend in building loans

ترك الركود فى صناعة التشييد بصماته على نشاطنا فى الاقراض من أجل البناء ، وهبط مجموع القروض القائمة بمقدار ١٠٪ تقريبا ، وادى انخفاض مستوى معدلات الفائدة الى أن يتجه معظم المقترضين الى طلب إعادة جدولة قروضهم لآجال أطول مدى ، واستطعنا تدبير جزء كبير من قروض البناء العامة والمؤقتة اللازمة لشركاتنا الشقيقة ٠

ومن الملامح الهامة فى نشاطنا الاقراضى للبناء التمويل السابق والعارض لعقود ادخال جمعيات البناء ، لكن الاتجاه فى قطاع قروض جمعيات المبانى الى البنوك العقارية اضر بنمو حجم القروض لهذه الجمعيات ، واحدث انخفاض مستوى معدلات الفائدة اثرا محسوسا وادى الى زيادة كبيرة جدا فى نشاط البنوك ذات الأغراض المتخصصة وشعرنا بهذا الأثر فى عملياتنا الاقراضية إذ أبدى المتعاملين اهتماما قليلا بالقروض قصيرة ومتوسطة الأجل مادامت معدلات الفائدة بهذا الانخفاض ، وتبعا لذلك انخفضت حجم قروضنا المتاحة لعقود أدخار جمعيات البناء ٠

التوسع فى اقراض البلديات :

Expansion in municipal loans

واصلت السلطات المحلية فى العام الماضى تقدمها الذى فاق السلطات الإقليمية والمركزية ، لكن إجراءات التقشف عاقت مرة أخرى نشاط الاستثمار ، وشعرنا أيضا بأثر ذلك على عملياتنا الاقراضية ، ومع ذلك فقد ظلت قروضنا للمحليات عند مستوى عال خاصة فيما يتعلق بالقروض ذات معدلات الفائدة الثابتة عبر مدد طويلة من الزمن ٠

اقراض مجموعات المنشـآت : التركيـز على التصدير والمشروعات المحلية :

Syndicate loan business : emphasis on exports and domestic projects

اتجه الاهتمام الأسـاسى هنا الى تمويل الصـادرات وامكننا أن نحقق فى هذا المجـال أيضـا معدلات نمو مرضية ٠

وفى المقابل تعمدنا انتهاج سياسة تتسم بضبط النفس إزاء المشاركة فى التمويلات الدولية ، ووضعنا قواعد دقيقة فيما يتعلق بالمخاطر ، وادت المنافسـة فى هذا المجـال الى هبـوط معدلات الفائدة خاصة بالنسـبة للمقترضين من الدرجـة الأولى ، ونتيجة لذلك أصبحت صفقات عديدة لا تمثل إغراء لنا بخوضها ٠

النمو فى الصادرات ينشط الاقراض الخارجى :

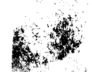
Growth in exports stimulates foreign lending business

نظرا للنمو السريع فى تجـارة المانيا الخارجية استمرت عملياتنا الإقراضية الخارجيـة فى النمو بشـكل طيب ، ولمسـاعدة عمليـات التصدير قدمنـا تسـهيلات كبيرة من بنـك الى بنـك لتأييد خطـابات الاعتماد وللمسـحوبات النقدية المتـاحة لعملائنـا المحليين ، واعطينا الأولوية فى عملياتنا الاقراضية الدولية للقروض المتصلة بصادرات معينة جريا على النحو الذى اتبعناه فى السنوات السابقة ٠

التركيز على تمويل السلع الرأسـمالية فى التعامل مع المنشـآت الدوليـة :

Emphasis on financing capital goods in business with international corporate customers.

من اهم مجـالات عمليـاتنا الاقراضية الدوليـة تمويل السـلع الراسمالية ، وقدمنـا من مواردنا الخاصة القروض التى تضمنها شركة هيرمس **Hermes** للتـأمين على القروض وشركة اكـا **AKA** لائتمان التصدير واثبتت الترتيبات الائتمانية التى أجريناها على مختلف البنوك الأجنبية نفعها العظيم فى تسـهيل صفقات التصدير التى تعقدها المنشـآت الألمانيـة متوسـطة الحجم ٠



احتياطات اخرى ضد المخاطر :

Further provisions for country risks

نما إقراضنا الأجنبى بنسـبة ٣ر٥٪ فاصبح مجموعه ١١ بليون مارك ويتمثل اكثر من نصف هذا المبلغ فى قروض مقدمة الى المنشـآت الائتمانية الأجنبية ٠

واتجهت الظروف الماليـة لبعض اقطار امريكا اللاتينية الى التدهور فى عـام ١٩٨٥ ، غير ان ارتباطاتنا فى هذا الجزء من العالم صغيرة نسبيا وتمثل ١٠٪ من كل قروضنا الدوليـة ، ونتوخى فى إقراضنا الأجنبى التركيز على تقديم القروض للمتعاملين فى الأقطـار الصناعية ٠

وشارك مصرفنا ايضا فى العـام الماضى فى عمليـات إعادة الجدولة ومنحنا قروضا جديدة فى إطار الحصص المحددة لنـا ، وقد زدنا مخصصات المخـاطر بما يكفى لغطاء عملياتنا الإقراضية الأجنبية ٠

مكاتبنا فى الخارج تركز على المتعاملين مع عملائنا الألمان :
BfG offices abroad concentrated on German business clients

حققت مكاتبنا فى الخـارج تقدما طيبا فى اعمالها اثناء عام ١٩٨٥ ، وركزت هذه المكاتب فى نشـاطها بوجه خاص على مساندة العمليات التى يقوم بها زبائننا الألمان وينطبق ذلك خاصة على فروعنـا فى لنـدن ونيويورك التى وسعت عملياتها فى مجـالات اسواق المال والتجارة الدولية والودائع مع المتعاملين من غيـر البنـوك وبالعملات الأجنبية ايضا ، ونجحت هذه الفروع ايضا فى زيادة عملياتها الائتمانية وقامت بإقراض زبائنها الأمريكان والبريطانيين ٠

وفى إطار عملياتنـا بالشرق الأقصى يحقق فرعنـا فى هونج كونج نجاحا فى تكثيف اعمالنـا هنـاك لاسيما مع جمهورية الصين الشعبية ٠

عام قياسى لأسواق الأوراق المالية
Record year for securities markets

كان عام ١٩٨٥ سنة غير عادية فيما يتعلق باسواق الأوراق الماليـة فى المانيـا ، وسجلت الأسـعار والمعاملات ارتفاعا كبيرا جدا ، وازداد مجموع مبيعات الأوراق المالية المحلية ذات الفائدة الثابتة بمقدار ٣٤ بليون مارك فاصبح ٢٦١ بليون مارك ، وازدادت فى نفس الوقت اهمية المستثمرين الأجانب كمشترين فى السوق ، والواقع ان قيام هؤلاء بشراء اعداد كبيرة من الأسـهم والسـندات الألمانيـة يعتبر تقديرا عظيما للظروف السليمة السـائدة فى اقتصادنا وللمارك الألمانى ، واظهر الأفراد المتعاملون معنا

اهتماما نشطا بالأسـهم فى العـام الماضى ، فانقصـوا استثماراتهم فى السوق الأمريكية واستخدموا المبـالغ الناشئة عن ذلك فى الاستثمار فى الأسـهم الألمانيـة ٠

مبيعات السندات وأذونات المقترضين تبلغ مستوى قياسيا :

Sales of bonds and borrower's-note loans at a record level

حققنا فى عام ١٩٨٥ مبيعات قياسـية للسـندات وأذونات المقترضين واسـتطعنا تسـجيل معـدل نمو مكون من رقمين كما كان الحـال عام ١٩٨٤ ، واسـتمر التعامل مع كبـار المتعاملين فى التوسـع مع تركيز خاص على المستثمرين من المؤسسات الكبرى ٠

ونتج عن إلغاء الضريبة على الكوبونات عام ١٩٨٤ انتقال اهتمام مسـتثمرينا الأجانب من قروض اذونات المقترضين والسـندات الأجنبية بالمارك الألمانى الى سـندات السلطات العـامة خاصة التى تصـدرها الحكومة الفيدراليـة ٠

وحققنا معـدلات نمو كبيرة فى بيع السندات الأجنبية للمتعاملين الأفراد ، وأظهرت مبيعات السـندات بالعمـلات الأجنبية اتجاها مرضيا بوجه خاص ٠

وزادت المعاملات فى الأسهم مع المستثمرين المحليين والأجانب زيادة كبيرة فى العـام المالى موضوع هذا التقرير ، ونجحنا فى نفس الوقت فى تكثيف نشـاطنا مع المتعاملين الأجانب فى انحاء العـالم ٠

وكنــــا دائمــــا فى تحليــلاتنا لســوق رأس المال نسترعى الانتباه الى الاتجاهات الآخذة فى الظهور منذ مراحلها المبكرة ، وأفاد ذلك المتعاملين معنا وأصدقائنا من أصحاب الأعمــال الذين يتلقون نشراتنا إذ احاطوا علما بالتطورات الجــارية ، ولاقت تحليــلاتنا فى العــام الماضى استجابة كبيرة من جانب الصحافة الماليـــة الألمانيـــة والعالميـــة .

نجاح شهادات الاستثمار فى العقارات والسندات :

Securities and real property investment funds successful

لاقت شــهادات الاستثمار اهتماما كبيرا فى جانب المتعاملين معنــا أثنــاء عــام ١٩٨٥ ، وجاوزت مبيعاتنا أرقام مبيعات العــام الســابق التى كانت بدورها مرتفعة عن المعتاد ، وبصفتنا من البنــوك المســاهمة فى شركة جمعية دويتش للاســتثمار فى ميونيخ ، سجلنا نجــاحا عظيما فى بيع شــهادات هذه الشركة التى أحرزت نتائج باهرة بين شركات الاستثمار الألمانية ، وجدير بالذكر أن مصرفنا يؤدى للشركات المذكورة وظيفة تحصيل قيمة الشهادات وإيداعها لديه .

وسجلنا نشــاطا ملحوظا فى ميدان الاستثمار المفتوح فى العقارات من خــلال مصالحنــا فى الشركة الألمانيــة العقارية بهامبورج التى ظلت شهاداتها منــذ أن صدرت وخلال عشرين عاما من أهم وأنجح شــهادات الاستثمار العقارية ، وتقوم أيضا بوظيفة المودع لهذه الشهادات ، وسعدنا بإصــدار الشركة فى ربيع عــام ١٩٨٥ شــــهاداتها الثانيـــة التى حققت مبيعاتها أرقاما أفضل مما كان متوقعا ، وأثبتت أن المستثمرين وثقوا فى حسن إدارة الشركة ونجاحها طوال عقدين من الســنوات .

اتجاهات سعر صرف الدولار تحدد عمليات الصرف الخارجى والنقد الأجنبى :

Trends in exchange rate of dollar determines foreign operations and dealings in foreign bank notes

حدث فى فبراير ١٩٨٥ تقلب فى سعر صرف الدولار الأمريكى تبعه تناقص كبير فى قيمته مما اثر تأثيرا كبيرا على عملياتنا فى الصرف الأجنبى ، وجاء تراخى الدولار وسط تقلبات كبيرة فاثار مخاطر كنا مستعدين لها بالحذر الذى توخيناه فى معاملاتنا ٠

واستطعنا ان نزيد مرة اخرى من المتعاملين معنا فى عام ١٩٨٥ ، وحققنا اكبر معدل فى نمو حركة التعامل فى نطاق العمليات الدولارية وعملات النظام النقدى الأوروبى بالإضافة الى زيادة كبيرة فى العمليات بالدولارات الاسترالية والنيوزيلندية ٠

والى جانب معاملاتنا الكبيرة فى عملات الاقطار التى تعود الألمان قضاء اجازاتهم فيها زاد الطلب على العملات الأجنبية وظهر ذلك بوجه خاص فى ارتفاع مبيعات الدولار الأمريكى ونقصت معاملاتنا فى السبائك الذهبية نظرا للركود العام الذى أصاب اسواق الذهب ٠

خدمة زبائننا بتكنولوجيات حديثة :

Serving our customers with new technologies

واصلنا فى عام ١٩٨٥ التوسع فى شبكة الات صرف النقود **cash dispensers** لدينا مما يعنى ان يتمكن عملائنا من الحصول على

النقود طوال أربع وعشرين ساعة فى اليوم ، وبالإضافة الى ذلك اتحنا لهم الحصول على خدمات مصرفية أخرى مثل طلب الشيكات وايداع الظروف التى تحتوى على الأشياء ذات القيمة ، وفى خطتنا أن نقيم عددا آخر من آلات صرف النقود فى عـام ١٩٨٦ ٠

وفى إطار مشروعات Pos الرائدة الحالية والمنتظر تنفيذها ـ وهى التجـارب لإختبـار عمليـات السـداد بدون نقود بواسـطة بطاقة الشـيك الأوروبى فى القطاع التجـارى والخدمات ، قمنا بإعداد الترتيبات اللازمة لاتاحة الفرصة لحاملى بطاقات الشيكات التى نصدرها ليشتركوا فى هذا النظام الجديد للسـداد ٠

وعقب تطبيق نظامنا الخاص بالخدمات المصرفية المنزلية عن طريق أجهزة Bex فى أكتوبر ١٩٨٤ واصلنا التوسع فى تطوير هذا النظام عام ١٩٨٥ مع إضافة خدمات أخرى ، وبذلك تتاح الفرصة لعملائنا من الأفراد والمنشـآت أن يحصلوا وهم فى منـازلهم أو مكاتبهم وفورا على المعلومات الجـارية عن الخدمات المصرفية ، وتركز حاليا على التوسـع فى التطبيق بالنسـبة لأصحاب الأعمال حيث اتضح أنهم أكثر إقبالا على استخدام هذا النظام من الأفراد العاديين ٠

خدمة البنـك الجديدة لإدارة النقدية :

BfG's new cash management service

أصبح فى اسـتطاعة عملائنا منـذ نوفمبر ١٩٨٥ استخدام خدمة إدارة النقدية القومية المعروفة باسم « تليكام **telecam** » ويتيح هذا النظام لمن لديهم كومبيوتر منزلى وجهاز **Btx** أن يحصـلوا من جميع البنـوك

على آخر البيانات عن أرصدة الحسابات والحركة وأن يرتبوا هذه الأرصدة حسب تواريخ القيم ، ويستطيع العمـلاء أيضـا اسـتخدام هذه الوسيلة الالكترونية للاتصالات فى إصدار أوامر التحويل للبنك ٠

ومميزات هذه الترتيبات بالنسـبة للعمـلاء أنها تمكنهم من معرفة البيانات والأرقام حتى آخر تاريخ عن حساباتهم نقلا عن الحاسب الالكترونى عنـدنا وعن طريق نظام إدارة النقدية المذكور ، ولا تقتصر البيـانات التى يحصل عليها العمـلاء على بيـانات اليـوم السابق بل تدخل فيها آخر قيود اليوم نفسـه حتى يضعوا خططهم على أساسها ٠

وتفيد هذه الطريقة فى تسهيل الإدارة الماليـة والتخطيط المالى فى الشركات ، وتعظم فائدتها للشركات الصناعية التى تهتم بها أكثر الاهتمام ٠

ويسـتدعى تحسين خدماتنا لزبائننا من خلال الوسائل التكنولوجيـة الجديدة ، مع التوسع فى إجراءات الضبط الداخلى ، انفاقا رأسماليا كبيرا لكننا سـنواصل هذا التطوير فى السـنوات القادمة بهـدف التحول الى التكنولوجيا الحديثة مجـاراة لما هو حادث حولنـا ولو أن التحول يلقى علينا أعباء جديدة ٠

حملة إعلانية جديدة : New advertising campaign

تهدف حملتنا الإعلانيـة الجديدة الى تعريف العمـلاء سـواء منهم رجال الأعمـال أو الأفراد العـاديين بتطور مصرفنـا وأنه يمارس كافة الخدمات ، ومن أهداف الحملة أيضـا دعم فروعنـا فى سعيها وجهودها المبذولة للتوسع فى نشاطها وأعمالها ٠

وتتناول إعلاناتنا المقصود بها إظهار صورة البنك الحقيقية بيان الخدمات الاستشارية التى تقدمها لعملائنا فى مختلف المجالات سعيا لحل مشكلات عملائنا سواء منهم رجال الأعمال أو الأفراد العاديين ، أما الإعلانات الأخرى أو ما تسمى بإعلانات الإنتاج فتتناول أعمال البنك وملامحها الخاصة ٠

ونظرا لما وجدناه من استجابة جيدة جدا فإننا ننوى مواصلة حملتنا لإيضاح أساليب البنك الجديدة ٠

بداية ناجحة للتعاون مع شركة فولكسفورسورج :
Successful start to the cooperation with the Volksfursorge

بدأنا العام الماضى شكلا جديدا من أشكال التعاون مع فولكسفورسورج هدفه تقديم الخدمات المصرفية والتأمينية وأعمال جمعيات البناء معا وفى مكان واحد ، وافتتح أول مكتب مشترك فى يوتين **Eutin** أول يوليو ، وبتعاون البنك وفولكسفورسوج تحت الاسم التجارى « المال وبعد النظر **Money and Foresight** ".

ويدل هذا المشروع الرائد بعد ستة شهور من بدايته على أن الخدمات المصرفية والتأمينية التى تقدمها المنشأتان معا قد لقيت قبولا ، والواقع أن النتائج المبدئية التى حققتها تجربة يوتين فاقت توقعاتنا ، ويؤكد ذلك اقتناعنا بأن هناك حاجة حقيقية لتكامل الخط الشامل من الخدمات المالية معا ، وسنقدم مع فولكسفورسورج بافتتاح مكاتب مشتركة جديدة أخرى خلال عام ١٩٨٦ ٠

إيرادات مرضية : Satisfactory earnings

فاقت نتائج اعمالنـا ما تحقق فى العام السابق ، وقد امكننا من تكوين مخصصات معقولة لمقابلة المخاطر كما استطعنا ايضـا تخصيص مبـالغ للاحتياطيات المعلنة وتوزيع أرباح ٠

واضطررنا كغيرنا من البنوك الى تحمل تكاليف إعادة تمويل عالية بسبب الارتفاع المؤقت في اسعار الفوائد خلال الربع الأول من العام الماضى ، كما ضيق من نطـاق اتسـاع فروق الفوائد لكن انتعش هذا النطاق مرة اخرى اثناء السنة واستقر الفرق عند ٢٪ فى المتوسط للعـام ، وأسهمت فى النتيجة المرضية سـياستنا التى اتبعناها فى السنوات القليلة الماضية بشـأن تحسين هيكل جانب الخصـوم فى ميزانيتنا ، وعقب تخفيضات اسـعار الفوائد الرئيسية فى ١٦ اغسطس خفضنا الفائدة التى نتقاضاها على القروض وعوض هذا التخفيض انخفاضا فى تكلفة حصولنا على الأموال اللازمة لتمويل عمليـات الإقراض ٠

زيادة فائض الفائدة ٧٪ : Interest surplus up 7 per cent

كانت المحصلة الكاملة للاتجاهات فى أسـعار الفوائد الدائنـة والمدينة ظهور فائض ازداد بنسبة ٧٪ ، فارتفع مبلغ الفوائد من ٦٦ مليون مارك الى ٩٨١ مليون مارك ، وزاد الفائض المكتسب كعمولات من ١٧٠ مليون مارك الى ١٨٨ مليون مارك محققا النمو بواقع ١٠٪ او اكثر ، وارتفع المنصرف الى الموظفين الى ٥٥٨ مليون مارك بنسبة ٣ر٦٪ بينما زادت نفقات التشغيل من ٢٧٩ مليون مارك الى ٢٩٦ مليون مارك ٠

ارتفاع آخر فى المخصصات للمخاطر :

Further increase in provisions against risks

بلغ الرقم الإجمالى لحـالات الإعسار فى جمهورية ألمانيـا الاتحادية (باستثناء برلين الغربية) أقل من ١٩٠٠٠ حالة وتمثل ذروة جديدة ، وبرغم اتجاهات التحسـن فى النشـاط الاقتصـادى لم تقل فى رأينـا احتمالات المخاطر فى محيط الصناعة الألمانية ، وقد قدمنـا فى حدود إمكانياتنا كل مساعدة لعملائنا فى جهودهم الراميـة الى التكيف مع التغيرات الهيكلية ٠

ولم يتناقص عدد العملاء الأفراد الذين أصبحوا لا يستطيعون الوفاء بالتزاماتهم ، ورأينـا من واجبنا ـ كما هو دائما ـ تقديم كل عون ممكن لهؤلاء المقترضين ٠

واتخذنا الاحتياطات ضد مخاطر الاقراض للمنشآت والأفراد من غير رجـال الأعمال فى شكل تسويات للقيم واستهلاكات ومخصصات لاحتياطيات الطوارىء ٠

وزدنا أيضا مخصصاتنا للمخاطر التى نتعرض لها فى مختلف الأقطار بسبب الصعوبات التى تلقاها بعض الأقطار المدينة وتعوقها عن السداد فى الموعـد ٠

تحويل الأرباح ودعم الاحتياطيات :

Transfer of profit and strengthening of reserves

حقق البنك عام ١٩٨٥ أرباحا قدرها ١٠٠ مليـون مارك ، وسنقوم بتحويل ٨٠ مليون مارك منها الى الشركة القابضة التى نتبعها ، وإضافة ٢٠ مليون مارك الى الاحتياطيات المعلنة ٠

وقد يكون من الملائم ان نوضح بعضا من الدراسات التحليلية التى يلحقها مجلس الإدارة بتقريره حيث أن المجلس يلحق بالتقرير دراسات عديدة منها ميزانية موحدة لمجموع مشروعاته ، وكذلك دراسة عن الهيئات التابعة .

الشركات التابعة والشقيقة

Subsidiaries and associated companies

تتصل المعلومات التاليـة بالشركات التابعـة والشقيقة فى الداخل والبنوك الأجنبية الداخلة ضمن حساباتنا السنوية المجمعة .

بنك المدخرات وتكوين رأس المال ، فرانكفورت :

BSV Bank fur Sparanlagen und Vermogensbildung Aktiengesellschaft, Frankfurt am Main

الغرض والمســـاهمون :

ينص عقد تأسيس البنك على انه يشتغل بوجه خاص بأعمال تشجيع اصحاب الأجور والمرتبات على تكوين رأس المال ، ويركز البنك فى قيامه بهذه المهمة على فتح حسابات ادخار بموجب قانون تكوين رأس المال فى ألمانيا ، وعلى اصدار شهادات ادخار ذات عائد سنوى بموجب برنامجه المسمى « التمويل المنزلى لمرحلة واحدة » ، وعلى منح قروض استهلاكية .

ونملك ٥١٪ من رأس المال المساهم لهذا البنك البالغ ٧٥ مليون مارك الماني بينما يملك نسبة ٤٩٪ الباقية شركة إدارة رؤوس الأموال لبنك الادخار وتكوين رأس المال ، بفرانكفورت ، ويمتلك أغلبية رأسمال هذه الشركة اتحاد أمنـاء الاستثمار بفرانكفورت وهو شركة تابعة لنا .

الشركة الاقتصادية العامة المشتركة
(الشركة القابضة لاتحاد النقابات والنقابات)

Beteiligungsgesellschaft für Gemeinwirtschaft AG
Frankfurt am Main
DGB und Gewerkschaften 100%
DGB – 20,5%; IG Metall – 24,97%; IG Bergbau – 19,4%; übrige DGB Gewerkschaften – 35,13%
Kapital: 450 Millionen DM

- 38,3% → co op AG Frankfurt/Main, Kapital: 150 Millionen DM — الشركة التعاونية العامة لتجارة الجملة
- 99,5% → Bank für Gemeinwirtschaft AG Frankfurt/Main, Kapital: 900 Millionen DM — بنك الاقتصاد العام
  - 43,0% → Volksfürsorge Lebensversicherung AG Hamburg
  - 99,9% → BfG:Luxemburg S.A. Luxembourg, Kapital: 2 Milliarden lfr. — بنك النقابات لكسمبورج
    - 4,1% → Internationale Genossenschaftsbank AG Basel
  - 46,1% → Internationale Genossenschaftsbank AG Basel, Kapital: 140 Millionen sfr. — البنك التعاوني الدولي
    - 5% → Volksfürsorge Deutsche Sachversicherung AG Hamburg
- 51,0% → Volksfürsorge Lebensversicherung AG Hamburg, Kapital: 50 Millionen DM — شركة الرعاية الشعبية للتامين على الحياة
  - 6,0% → Internationale Genossenschaftsbank AG Basel
  - 95,0% → Volksfürsorge Deutsche Sachversicherung AG Hamburg, Kapital: 45 Millionen DM — شركة الرعاية الشعبية للتامين على الممتلكات
- 49,9% → Neue Heimat Städtebau GmbH Hamburg, Kapital: 120 Millionen DM — شركة البيت الجديد البنائي
- 50,0% → Deutsche Druck- u. Verlagsgesellschaft mbH u. Co. KG Hamburg, Kapital: 5 Millionen DM — الشركة الالمانية للطباعة والنشر
- 56,2% → acon Gesellschaft für Werbung und Kommunikation mbH Köln, Kapital: 240.000 DM — شركة اكون للاعلان والعلاقات العامة
- 18,75% → Union-Druckerei und Verlagsanstalt GmbH Frankfurt/Main, Kapital: 10 Millionen DM — مؤسسة اتحاد الطباعة والنشر
- 58,0% → Büchergilde Gutenberg Verlagsgesellschaft mbH Frankfurt/M., Kapital: 3,52 Millionen DM — شركة جوتنبرج لطبع ونشر الكتب والمجلات
- 95,0% → Gemeinwirtschaftliche Datenverarbeitungsgesellschaft mbH Frankfurt/Main, Kapital: 500 000 DM — الشركة الاقتصادية العامة لتحليل المعلومات
  - 100% → Zeitpress Pressedienst-Verlagsgesellschaft mbH Frankfurt/Main, Kapital: 20 000 DM — شركة نشر الصحف والخدمات الصحفية

أعمال البنـــك :

واصل البنك نجاحه فى السنة العشرين من وجوده ، وبلغ حجم أعمـــاله ٢٦٦ر٢ مليون مارك ألمانى ، ومجموع أصوله ٠٧٣ر٢ مليون مارك ألمانى وهو يماثل مســتوى العــــام الماضى على وجه التقريب وبينما نما الاقراض للعملاء نموا كبيرا حدث نقص واضح فى المطلوبات من المؤسسات الإئتمانية وفى موجودات الأوراق المالية .

وزادت القروض طويلة الأجل بمقدار ٢٠٠ مليون مارك ألمانى فأصبحت ٣٥٣ر١ مارك ألمانى أى بارتفاع قدره ١٧٪ تقريبا ، وهبطت فى المقابل القروض مقيدة ومتوسطة الأجل المقدمة للعملاء هبوطا طفيفا الى ١٦٣ مليون مارك ألمانى .

ويرجع جزء كبير من النمو الذى تحقق فى المستحقات طويلة الأجل على العملاء الى الزيادة الكبيرة عن المعتاد فى قروض البناء بموجب برنامج « التمويل المنزلى لمرحلة واحدة » ، وتبلغ ارتباطات القروض الجديدة بموجب هذا البرنامج حوالى ٤٢٤ مليـــون مارك ألمانى فى الســـنة موضوع هـــذا التقرير بزيادة قدرها ١٩٢ مليون مارك عن العـــام السابق .

ولم يتغير مجموع القروض الممنوحة بالبريد فظل عند ١٦٠ مليـــون مارك ألمانى . وظلت الإلتزامات قبل المؤسسات الإئتمانية والعملاء عنـــد مستواها فى العـــام السابق تقريبا وبلغت ٩٢٣ر١ مليون مارك ألمانى ، وتحســـن تركيب هيكل الأموال التى حصل عليها البنك لتمويل عمليـــات الاقراض نتيجة لتعديلات مواعيد الاستحقاق لأعمـــال الاقراض التى يقوم بهـــا البنـــك ومعظمها ذات طبيعة طويلة الأمد ، وارتفعت ودائع العمـــلاء الى ٠٥٤ر١ مليون مارك بزيادة ٧٦ مليون مارك بنسبة ٨٪ ، ويشـــمل هذا

الرقم ودائع الادخار التى زادت الى ٣٨٢ مليون مارك المانى بنسبة زيادة ١٠٪ ، وبالمثل زادت شهادات الادخار ذات العائد السنوى بمقدار ٧٢ مليون مارك المانى الى ٦٣١ مليون مارك بنسبة زيادة ١٣٪ ، وهذه الشهادات عبارة عن سندات بفائدة ثابتة واقل مدة لها ٤ سنوات واقصاها ٣٠ سنة ، واصدرت لأول مرة عام ١٩٧٦ كاستثمار مفرد ثم اكملت بعد عام بنظام للادخار التصاعدى ، واصبح فى إمكان العملاء ابتداءا من اواسط عام ١٩٨٢ الجمع بين خطة الادخار والتامين الادخارى ، وفضلا عن ذلك يستطيع العملاء شراء شهادات ادخار ذات عائد سنوى بدفعات متزايدة ، وتتيح جميع أشكال الادخار ذى العائد السنوى للمستثمرين إمكانية الاختيار بين الحصول على قيمة الشهادة بالكامل عند نهاية المدة أو بدفعات سنوية على عدد من السنين ٠

وتمثل الشهادات الادخارية ٦٠٪ من مجموع ودائع العملاء وتعتبر فى طليعة اعمال الودائع التى يمارسها البنك ، كما انها الشكل المثالى للاستثمار للعديد من الأغراض ٠

ويوجد اتفاق بين بنك الادخار وتكوين راس المال وبين بنك النقابات يقوم بموجبه بنك النقابات بالتحليل الفنى لعمليات بنك الادخار ، كما أن بنك النقابات يتعاون تعاونا وثيقا مع قسم الاقراض ببنك الادخار ٠

الإيرادات والإلتزامات :

تلقى اصحاب حسابات الادخار طويل الأجل ، بالاضافة الى حصة قدرها ٥ر٠٪ من الربح السنوى ، مكافاة يوبيل قدرها ٢٥ر٠٪ بمناسبة العيد العشرين لإنشاء البنك ، كما يدفع البنك بالإضافة الى الفائدة الجارية مكافاة غير متكررة بواقع ٢٪ من المبلغ المستثمر عند الاستحقاق إذا أعاد

المدخر استثمار امواله فى شــهادات الادخار ذات العائد الســنوى وكان مجموع المبــالغ المدفوعة عام ١٩٨٥ ما مقداره ٥ر١ مليون مارك المانى ٠

وكانت ايرادات البنك مرضية فى عام ١٩٨٥ ايضا ، وحول البنك الى بنك النقابات بموجب اتفاقية الرقابة وتحويل الأرباح والخسائر المعقودة بينهما ربحا قدره ٦ر٢٠ مليون مارك المانى ٠

ويبلغ مجموع موارد بنك الادخار وتكوين راس المال ١٠٠ مليون مارك المانى وتتالف من راس المال المســاهم زائدا احتياطيات بمبلغ ٢٥ مليون مارك المانى ٠

بنك المبانى والتجارة ـ شركة مساهمة ، فرانكفورت :

Bau- und Handelsbank Aktiengesellschaft, Frankfurt am Main

الغرض والمســاهمون :

يؤدى البنــك كافة الأعمال المصرفية ، ما عدا عمليات الاستثمار وما يتصل بهذه الأعمال من عمليات الإئتمان عموما ، ومازلنا نمتلك ٩٥٪ من رأس المال المساهم لهذا البنــك البالغ ٤٥ مليون مارك المانى ، اما الجزء الباقى اى ٥٪ فيملكه اتحاد تروهاند بفرانكفورت وهو شركة تابعة لنا ٠

أعمــال البنــــك :

انخفض حجم أعمــال البنك قليــلا بالمقارنة بالسنة السابقة فأصبح ٠٦ر٤ بليون مارك المانى بنقص ٦٥ مليون مارك فى الأموال المستحقة على

العملاء التى اصبح مجموعها ٦٣٨ مليون مارك ونقص ٤٢ مليون مارك فى محفظة الأوراق المالية ذات الفائدة الثابتة فاصبح مجموعها ٢٨٥ مليون مارك المانى ، وظهر مجموع الأصول فى الميزانية عند ٤٠ر١ بليون مارك المانى لهذا السبب ويلاحظ ان ثلث عمليات البنك تقريبا ممولة بودائع طويلة الأجل ، وتتالف نشاطات اقراض البنك من قروض يقدمها البنك مباشرة ومشاركات فى القروض التى يقدمها بنك النقابات ويتكون جزء كبير من القروض المباشرة ، من قروض مقدمة الى السلطات المركزية والإقليمية والمحلية مقابل سندات اذنية من المقترضين ٠

ونتولى نحن التحليل الفنى لاعمال البنك بموجب اتفاقية معقودة فى هذا الصدد ونتعامل مع هذا البنك التابع فى عمليات سوق المال بالإضافة الى اننا نمسك له حساب مقاصة اما فى نشاط الاقراض فنحن مرتبطون معه فى قروض مشتركة ٠

الإيرادات والإلتزامات :

حول هذا البنك إلينا ربحا قدره ٤ر٢٨ مليون مارك المانى بموجب اتفاقية الرقابة والأرباح والخسائر المعقودة بيننا ٠

وتبلغ موارد هذا البنك الخاصة ٥ر٦٦ مليون مارك المانى وتشمل راس المال المساهم زائدا ٥ر٢١ مليون مارك المانى من الاحتياطيات ٠

بنك الإئتمان لغرب المانيا ، كولونيا :

WTB Westdeutsche Kreditbank GmbH, Cologne

الغرض والمساهمون :

يتخصص هذا البنك ـ ضمن ما يتخصص فيه ـ فى منح قروض متوسطة الأجل معظمها لتمويل بيع سلع معينة واستثمارات راسمالية

لأغراض خاصة ، ويقرض بصفة خاصة الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم ، ويمنح البنك ايضا قروضا استهلاكية ولكن على نطاق صغير .

ونملك ٣ر٨٣٪ من راسمال البنك المساهم البالغ ٣٠ مليون مارك الماني ، ويملك اتحاد الأمنـاء بفرانكفورت - التابع لنا - الجزء الباقي وقدره ٧ر١٦٪ .

اعمـال البنـــك

زاد حجم اعمال البنك فوصل الى ٦٥٣ مليون مارك الماني ، ويشمل مجموع اقراض البنـك في نهاية السـنة مطالبات مشتراة بموجب اتفاقيات تأجير بلغت ٦٤٣ مليون مارك الماني مقابل ٦٠٩ مليون مارك الماني في نهاية عام ١٩٨٤ ، وكانت عمليات الاقراض التي قام بها البنـك متوسطة الأجل اساسا ، وواصل هيكل إعادة التمويل في البنك التحرك في عـام ١٩٨٥ الى تغليب الأموال ذات المدى الأطول اجلا .

الإيرادات والإلتزامات :

تطورت إيرادات البنـك تطورا مرضيا ، وانشا البنـك مخصصات كافية لمقابلة مخاطر عمليات الاقراض كما اقتطع من ارباح ١٩٨٥ مبلغ ٣ر٠ مليون مارك الماني اضيف الى الاحتياطيات المعلنه وبعد كل ذلك حول إلينـا ١ر٣ مليون مارك الماني بموجب اتفاقية الرقابة والأرباح والخسائر المعقودة بيننا ، وبلغ مجموع موارد البنـك الخاصة ٦ر٣٥ مليون مارك الماني .

شركة تابعة للبنـك :

يملك بنـك الائتمان لغرب المانيـا ٥١٪ من راس مال شركة التاجير البـالغ ٤ ملايين مارك المانى ، ويملك اتحـاد الأمنـاء باقى رأس المال ، وتعمل الشركة التابعة والبنك الأم تحت نفس الإدارة وبنفس الموظفين ، وبينها اتفاقية رقابة وأرباح وخسائر ، وأدى التحسن فى العمليات الجديدة عن السنة الماضية الى زيادة قدرها ١٠٪ فى عمليات التأجير التى وصلت الى ٢٥٣ مليون مارك المانى ، وتغيرت بذلك المطالبات التى لم تستحق بعد فبلغت قيمتها ٣١٣ مليون مارك المانى .

وتقترض الشركة منا ومن احـد بنوكنـا التابعـة الأموال اللازمة لتمويل عملياتها ، وقد حولت الشركة ارباحها البالغة ٩ر١ مليون مارك الى بنك الائتمان لغرب المانيا .

شركة الإستثمارات ـ فرانكفورت :

الغرض والمســاهمون :

انشـئت هذه الشركة عام ١٩٧٨ وتقوم بإدارة استثمارات خاصة نيابة عن المستثمرين وتملك من راسمالها البالغ ٢ مليـون مارك المانى نسـبة قدرها ٩٥٪ ويملك اتحاد تروهاند بفرانكفورت الخمسـة فى المائة الباقية .

أعمـال الشركة :

استطاعت الشركة مرة اخرى فى عام ١٩٨٥ ان تزيد مجموع حجم الاستثمارات الخاصة الموضوعة تحت إدارتها وكانت الشركة تدير فى آخر

عـام ١٩٨٥ أموال استثمارات خاصة عـددها ٢٢ اسـتثمارا مختلفة الأهداف الاستثمارية ومجموعها ١٦٣١ر١ مليون مارك المانى. وتتألف من رأسمال منشآت اجتماعية وشركات متنوعة ، فكان من المتعاملين معها شركات تأمين وصـناديق معاشات وصناديق خيرية ، ومؤسسات اجتماعية ، ومؤسسات تأمين وضمان اجتماعى ونعمل نحن كبنـك إيداع للاستثمارات ٠

الإيرادات :

مازالت إيرادات الشركة تنمو نموا مرضيا ، ودفعت الشركة ٥٪ كأرباح وهى نسبة تعادل ما دفعته فى العـام السابق ٠

بنك النقابات بلوكسمبورج ـ شركة مساهمة :

BfG : Luxembourg Sociéte Anonyme, Luxembourg

الغرض والمســـاهمون :

انشىء هذا البنك التابع عام ١٩٧٣ ويمارس بوجه خاص الاقراض مقيد ومتوسط الأجل ، ويعمل البنك كمدير أو وكيل للنقابات المالية ويشارك فى تمويل نشاطها ، ويعمل البنك أيضا فى سوق المال وفى تجـارة الأوراق المالية ويتعامل أيضا مع الأفراد من غير رجال الأعمال ٠

وأعدت الميزانيـة العموميـة فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٥ بالمارك الألمانى بدلا من الفرنك اللكسمبورجى كما كان الشأن سابقا ، وتحدد رأس المال المســـاهم بمبلغ ١٦٠ مليون مارك والاحتياطيات ٦ر١٤ مليون مارك ، وكل رأس المال مملوك لنـا ٠

اعمـال البنـك :

انخفض مجموع الأصول بمقدار ٧٦٩ مليون مارك المانى الى ٧٩٠ر٩ مليون مارك المانى ، ويرجع السبب فى هذا الانخفاض ـ الى جانب نزول قيمة الدولار الأمريكى ـ لنقص الأرصدة المستحقة على العملاء من مبلغ قدره ٧٥٧ر١ مليون مارك المانى الى ١٠٣ر١ مليون مارك المانى ، ويقابل ذلك ارتفاع فى موجودات الأوراق المالية من ٨٧٧ مليون مارك الى ٣٢٣ر١ مارك ، وزيادة قدرها ٧٦٥ مليـون مارك فى المستحق على المؤسسات الائتمانية الذى بلغ ٠٧٠ر٥ مليون مارك المانى واعتمد البنك اساسا فى تمويل نشـاطه فى الاقراض على الأموال المأخوذة من البنـوك ، ومازالت نسـبة تبلغ ٧٣٪ من حجم الاقراض تتجه الى الأقطار الصناعية فى غرب اوروبا وغيرها واتخذت المعاملات مع المستثمرين من غير رجال الأعمال اتجاها جيدا فى هذه السنة ايضا ٠

الشركة التابعة والزميلة :

يمتلك بنك النقابات بلكسمبورج ٣ر٩٨٪ من راسمال البنـك العالمى والتجارى بلكسمبورج عقب التعديل بالزيادة فى راسـمال البنك الأخيـر وذلك مقابل ٥ر٩٧٪ سابقا ، ويبلغ راسمال البنك العالمى والتجـارى حاليا ٣٠٠ مليون فرنك لكسمبورجى ، وللبنك ٩ فروع ويزاول اعماله فىدوقية لكسمبورج ، وبلغت جملة اصوله فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٥ ما قيمته ٦١٠ مليون مارك وموارده الخاصة ٤ر٢١ مليون مارك المانى ، وسجلت كل مجـالات عمليـاته اتجاهات مرضية واضاف البنك الى احتياطياته الحرة ٥ ملايين فرنك لكسمبورجى (٢ر٠ مليون مارك المانى) خصما من الأرباح ووزع ٥٪ كربح على الأسهم ٠

ولم يتغير نصيب بنك النقابات بلكسمبورج فى راسمال البنك التعاونى الدولى « انجيبا INGEBA » ، بمدينة بازل ٠

الإيرادات والإلتزامات :

زادت الإيرادات مرة أخرى عن العـام الماضى بسبب زيادة الإيرادات من العمولات فى المقام الأول ، ونتج عن التغييرات الهيكلية التى أدخلت على الأصول فى أثناء العام تحسين فى صافى توزيع الفوائد ٠

وزاد البنك مخصصات تغطية المخـاطر القطرية نظرا لاستمرار ما يحيط بعمليـات الاقراض الدولية من مخاطر ، وبعد الإضافات الكبيرة للمخصصات اظهرت الميزانية العمومية ربحا قدره ١١ مليون مارك المانى ، واضاف البنـك هذا المبلغ الى الاحتياطيات الحرة رغبـة منـه فى تدعيم موارده الخاصة ٠

ويبلغ مجموع رأسمال البنك المدفوع واحتياطياته ٣٠٦ مليون مارك المانى ، وسدد البنك أثناء السنة ٥٠ مليون مارك من القروض الفرعية التى يضمنها بنك النقابات ومجموعها ٨٠ مليون مارك ، وتعتبر قروض البنـك الخاصة مقابل سندات من القروض الفرعية ويبلغ مجموعها ٧٥٠ مليون فرنك لكسمبورجى (٣٦ر٤ مليون مارك) وقد منحت فى عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، ومع أخذ هذه القروض فى الحسبان تصبح نسبة الأموال الملتزم بها الى الودائع والأموال المقترضة أعلى من الحد الأدنى القانونى المطلوب فى لكسمبورج وقدره ٣٪ ٠

شركة آسيا للتمويل ، هونج كونج :

BfG : Finance Asia Limited, Hong Kong

الغرض والمسـاهمون :

تمارس هذه الشركة التابعة أعمال الإقراض الدولية فى المقام الأول ، وتقدم خدمات كبرى لعملائنا فى جنوب شرق آسيا بالإضافة الى ما يقدمه فرعنـا هنـاك ٠

واعدت الميزانية العمومية للشركة فى العام الحالى بالمارك الالمانى بدلا من الدولار الأمريكى ، وتحدد رأسمال الشركة المساهم بمبلغ ٣٥ مليون مارك المانى وهو مملوك لنا بالكامل ·

اعمـــال الشركة :

انخفضت اصول الشركة هذا العام بالمقارنة بالعام السابق انخفاضا طفيفا واصبح مجموعها ٢١٤٢ر٢ مليون مارك ، ومن هذا المبـلغ ١٣٥ر١ مليون مارك المانى يمثل الاقراض و ٧٤٠ مليون مارك المانى يمثل عمليات بين البنوك ، وتـدار هذه الشركة مع فرعنـا فى هونج كونج تحت نفس الإدارة وبنفس هيئة الموظفين ·

الإيرادات والإلتزامات :

بعد إنشاء مخصصات كافية لمواجهة المخاطر بقى مبلغ ١ر١ مليون مارك المانى يمثل ربح العـام وقد اضيف الى الاحتياطيات ، فاصبح راسمال الشركة المدفوع واحتياطياتها ٤ر٣٨ مليون مارك المانى ·

البنك التعاونى الدولى « انجيبا » ، بازل :

INGEBA International Cooperative Bank Co. Limited, Basle

الغرض والمســـاهمون :

يمارس البنك التعاونى الدولى أساسا عمليات الإقراض الدوليـة مع الاهتمام بوجـه خاص بالقروض الأوروبية قصيرة ومتوسـطة الأجـل ، ويواصل البنك التوسع فى نشـاطه بمجال الاستشارات الاستثمارية وإدارة محافظ الأوراق المالية ·

وتمتلك مع بنك النقابات بلكسمبورج أغلبية راســـمال بنــك التعاون البــالغ ١٤٠ مليون فرنك سويسى (٣ر١٦٦ مليون مارك المانى) ، ومنها ٢٥ مليون فرنك سويسرى (٧ر٢٩ مليون مارك المانى) فى شكل سندات مشاركة ، ويملك الجزء الباقى من رأس المال ٥٦ مساهما فى ٢١ قطرا ، من بينهم بنوك معروفة ومنشآت تجارية ومنظمات أخرى معظمها موجود فى أوروبا وبعضها فى أنحاء أخرى من العــالم ، وكلها تنتمى الى القطاع التعاونى أو الاقتصادى الاجتماعى أو وثيقة الاتصال به .

أعمــــال البنـــك :

انخفض مجموع أصول البنك التعاونى بمقدار ١٧٠ مليون مارك المانى فأصبح ٢٢٧ر٢ مليون مارك المانى ويرجع السبب الرئيسى لهذا الانخفاض الى تقلبات سعر الصرف ، وحقق البنك نموا قدره ٧٦ مليون مارك المانى فى أعمال الأوراق المالية والتوسع فى إدارة محفظة الأوراق المالية وخطابات الاعتماد والتحصيل فبلغت هذه الأنشطة ٢٠٨ مليون مارك المانى ، ويقابل هذا النمو انخفاضا بمقدار ٢١٣ مليون مارك فى مجموع الإقراض الذى أصبح ٨٨٥ر١ مليون مارك المانى بسبب استمرار البنك فى اتباع سياسة الانتقاء فى الإقراض ويمول البنك نشاطه بأموال مستقاة من البنوك الأخرى .

وينضم البنك الى عضوية نقابة مالية من البنوك السويسرية تتخصص فى قروض الســندات الأجنبية ، ولذا شارك فى العديد من الإصدارات الجديدة أثناء العــام .

الإيرادات والإلتزامات :

أسهمت كل مجالات أنشطة البنك فى تحقيق أرباح عام ١٩٨٥ خاصة مجال أعمال الأوراق المالية وعملياتها مع العملاء من غير رجال الأعمال ،

وكذلك خفض العمولات على عمليات التصدير والاستيراد ، ويهتم البنك بزيادة احتياطياته إزاء المخاطر التى مازالت تحيط بالعمليات الدولية ، ويعتزم البنك الا يوزع ارباحا عن عام ١٩٨٥ ، مع إضافة ربح العام وقدره ٤ر٢٠ مليون فرنك سويسرى (٢ر٢٤ مليون مارك المانى) الى الاحتياطيات الداخلية كما حدث فى العام الماضى ٠

ويبلغ مجموع راسمال البنك المدفوع واحتياطياته ٥ر١٧٧ مليون فرنك سويسرى (٨ر٢١٠ مليون مارك) ٠

مصالح أخرى : Other Interests

تمارس باقى الشركات الداخلة ضمن ميزانيتنا المجمعة ، والشركات الزميلة الأخرى ، اساسا اعمال شراء وبيع وإدارة العقارات والمشاركات والأصول الأخرى وكذلك عمليات التجارة والخدمات ، وتحوز الشركات العقارية وشركات إدارة العقارات ، المبانى لبنكنا ، وتتم عمليات المدفوعات الخاصة بهذه الشركات عن طريق حسابات مفتوحة لدينا ، وتستمد هذه الشركات الأموال اللازمة لتمويل اصولها منا ومن شركات تابعة لنا ويمتلك البنك من خلال اتحاد الأمناء الأهلية فى راسمال الشركة المساهمة للعقارات والتجارة ببرلين ، ويمارس نفوذا رقابيا على إدارتها ، وتتفرع عن هذه الشركة مجموعة تعمل باعمال الفنادق والعقارات ٠

وقدم بنكنا فى عام ١٩٨٥ مساهمة قدرها ١ر١ مليون مارك المانى لاحدى شركاتنا الزميلة ، ويمكن القول بانه لم تسجل اثناء العام اية عمليات قامت بها شركاتنا التابعة والزميلة لما كانت لها آثار كبرى على بنكنا ٠

تقرير مجلس الإشراف

REPORT OF THE SUPERVISORY BOARD

قام مجلس الإشراف بواجبه المفروض قانونا بممارسة رقابة دائمة على عمليات البنك ، وبحث المجلس جميع المعاملات الهامة إما مباشرة أو عن طريق لجانه الخاصة بالحصول على البيانات اثناء الاجتماعات مع مجلس الإدارة أو من تقارير هذا المجلس الأخير سواء شفوية او مكتوبة عن جميع الشئون الهامة المتعلقة باعمال البنك وربحيته وموقفه ، وبمناقشة مسائل المبادىء التى تحكم سير شئون البنك ، وفحص المجلس ايضا الحسابات السنوية والتقرير السنوى للبنك .

وتولى مراجعة الحسابات السنوية كل من **ATH** بفرانكفورت **TREVARBEII** بفرانكفورت ويوافق المجلس على تقريرها .

وبعد الفحص النهائى لم يجد مجلس الإشراف اى سبب للمعارضة ووافق على الحسابات السنوية التى اعدها مجلس الإدارة وتبين الموقف فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٥ ، وبذلك اصبحت مقبولة .

واعتبارا من اول ابريل ١٩٨٥ عين مجلس الإشراف دكتور مانفرد جوميل وماتياس هوفمان فيرتر عضوين كاملى العضوية بمجلس الإدارة ،

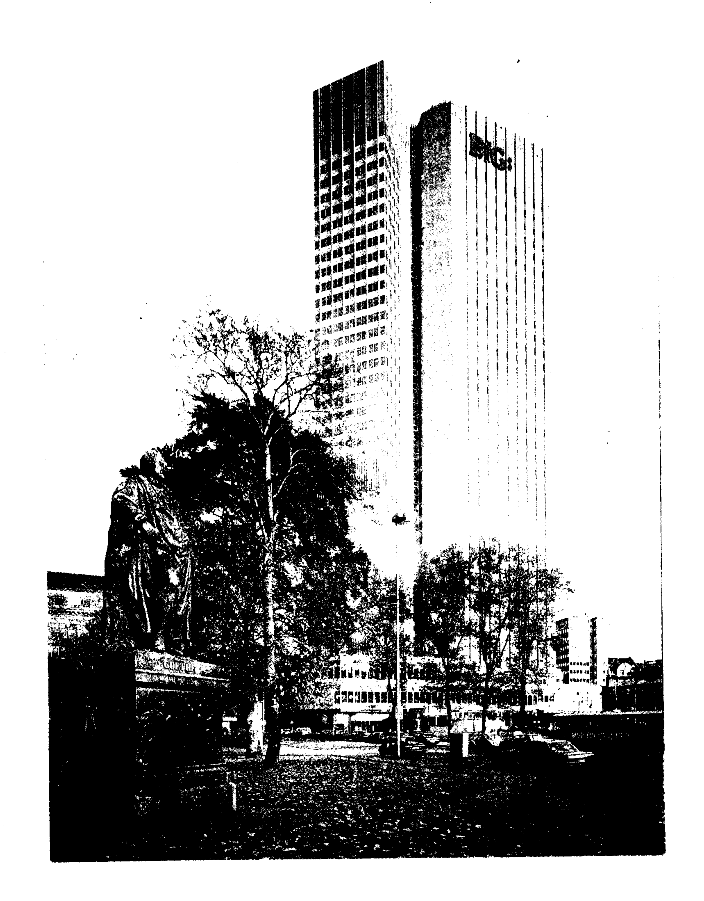
وقد توفى دكتور مانفرد جوميل فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٥ بعد فترة قصيرة وناجحة من العمل بمجلس الإدارة ·

ويود مجلس الإشراف أن يقدم الشكر الى جميع أعضاء هيئة الموظفين على عملهم وإخلاصهم ·

مجلس الإشراف

فرانكفورت ، يونيو ١٩٨٦ ارنست بريت

الرئيس



الصورة أعلا لبنك النفع العام بمدينة فرنكفورت بألمانيا الاتحادية

أهم البيانات الفنية لمبنى المركز الرئيسى
لبنك النفع العـام الألمانى

The most important technical data of BfG's Head Office Building

متر مكعب

٣١٦٫٠٠٠	**Enclosed area :**	حجم المساحة المغطاة
٧٦٫٧٠٠	**Length at base (shopping gallery) :**	طول القاعدة (صالة التسويق)
٦٨٫٧٠٠	**Length of main structure :**	طول المبنى الأساسى
٤٩٫٢٠٠	**Width at base (shopping gallery) :**	عرض القاعدة (صالة التسويق)
٢٣٫٩٠٠	**Width of main structure :**	عرض المبنى الأساسى
١٤٨٫٥٦٠	**Total height :**	الارتفاع الكلى
٢٤٧٫٣٢٠	**Height above sea level :**	الارتفاع عن سطح البحر
١٢٨٫٢٨٠	**Height of observation area on 36th floor**	ارتفاع منطقة المشاهدة فى الطابق ٣٦
٢٥٫٠٠٠	**Depth of foundations :**	عمق الأساس
٧٥٠٫٠٠٠	**Length of shop window front :**	طول واجهة المتجر
٣٩٫٠٠٠	**No. of upper floors :**	عدد الطوابق العليا
٥٫٠٠٠	**No. of basement floors :**	عدد الطوابق تحت الأرض
٣٢٫٠٠٠	**No. of office floors :**	عدد طوابق المكاتب
٣٫٠٠٠	**No. of shopping floors :**	عدد طوابق التسويق
٦٠٫٢٠٠	**Total area of all floors :**	المساحة الكلية لجميع الطوابق
٣٣٫٠٠٠	**Total office space :**	المساحة الكلية للمكاتب
٧٫٠٥٠	**Total shopping area :**	المساحة الكلية للتسويق
٨٢٠٫٠٠٠	**Usable space per office floor**	المساحة القابلة للاستخدام فى كل طابق مكاتب

Other features of the building : ملامح اخرى بالمبنى

١٢ مصعد ركاب يسع كل مصعد منها ١٦ شخصا والسرعة ٤ امتار فى الثانية

12 passenger lifts, each carrying 16 persons at a speed of 4 metres per second

1 fire-brigade lift ١ مصعد لرجال الإطفاء

1 goods lift ١ مصعد بضائع

2 facade elevators ٢ مصعد للواجهة

٣٢١ مكان انتظار للسيارات تحت الأرض

underground parking spaces

نظام للتخلص من النفايات بجهاز شفط مركزى للتنظيف

Waste disposal with central vacuum-cleaning installation

أربع تجهيزات لتكيف الهواء وواحد للتدفئة تدار بالغاز الطبيعى

Four air conditioning and one heating plants powered with natural gas

Construction started	**December 1971**	بدء الإنشاء ١٩٧١
Completed	**September 1977**	إنهاء العمل ١٩٧٧

كلمـــة اخـــيرة

لعل من الأهمية بمكان بعد أن استعرضنا جهود اتحاد النقابات فى المانيا الغربية ، ودور هذا الاتحاد كشركة قابضة تنشىء المشروعات لصالح المجتمع الالمانى بصـــفة عامة ، والعمـــال بصفة خاصة ، ومن بين هـــذه الجهود إنشاء بنوك العمال ، ثم تضافر هذه البنوك والتقائها مع الحركة التعاونية عن طريق انشاء « بنك النفع العـــام » أن نوضح أن هذا الجهد الذى نجح ، وهذه المشـــاريع التى تحققت لم تكن وليدة يوم وليلة !! .. بل كانت وليدة افكار سبقتها حيث سادت منذ القرن التاسع عشر فكرة تقول أن النقابات والتعاونيـــات كمنظمات للعمال تمثـــلان جـــزءا متمما لا يتجزأ من الحركة العمالية ، فهما يدان لجسد واحد ، ودعامتان من ثلاثة تقوم عليها الاشـــتراكية ، لكن الواقع الملموس فى كثير من الأقطار يوضح لنا أن النقابات والتعاونيـــات انشـــأت كل منها منظمات لها مســـتقلة عن الأخرى ، وأن التعاون الوثيق بينهما كحركتين ظل فى الماضى اســـتثناء وليس قاعدة .

ثم زاد الاهتمام مؤخرا بدور النقابات والتعاونيات فى النهوض بجماهير الأقطار النامية اقتصاديا واجتماعيا ، وطرح موضوع إمكانيات ومشكلات التعاون بين النقابات والتعاونيات فى كثير من الندوات والمؤتمرات الدولية التى نظمت فى السنوات الماضية .

وإذا كان لنا أن نشير الى بعض هذه الاجتماعات الهامة ، فمن بينها ما عقدته منظمة العمل الدولية بالتعاون مع المجلس الدانمركى للتعاون الفنى حيث عقدت أول اجتماع فنى بين الأقاليم فى الدانمرك عام ١٩٦٧ لابراز(*) دور النقابات والتعاونيات وبحث علاقاتهما والإجراءات التى يمكن من خلالها زيادة التعاون بينهما .

وشكلت عام ١٩٧١ اللجنة المشتركة للنهوض بالتعاونيات(**) COPAC وبناء على مبادرة من منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة لتكون وكالة غير رسمية للاتصالات بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتحسين المشاورات والتنسيق فى مجال التنمية التعاونية ، وكان أعضاء اللجنة : منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأغذية والزراعة والحلف التعاونى الدولى International Co-operative Alliance وقسم التنمية الإجتماعية Social Development Division of the UN. بالأمم المتحدة وهكذا اشترك فى اللجنة منظمة دولية للنقابات IFPAAW ومنظمة دولية للتعاونيات وهى الحلف التعاونى الدولى .

---

*) International Labour Office : Report, Technical Meeting on Trade Unions and Co-operatives, Denmark 18-29 Sept. 1967, ILO WED/S 11/D 1, Geneva 1968.

**) Report in COPAC in : ILO, Co-operative Information 2/73, pp. 70 et seq.

واخيرا لابد ان نشير هنا الى ان مؤتمر الحلف التعاونى الدولى الخامس والعشرين المجتمع فى وارسو عام ١٩٨٢ اصدر قرارا عن « العمل الموحد للحركتين النقابية والتعاونية » بناء على اقتراح من اعضاء الحلف فى اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى وقد تمت الموافقة عليـه بغير مناقشة تقريبا(*) وفيما يلى نص القرار :

المؤتمر الخامس والعشرين للحلف التعاونى الدولى :

إذ يرى : ان التنمية الاجتماعية للعالم تمر الآن بتغيرات اجتماعية واقتصادية اساسية وان هذا الموقف يتطلب وحدة العمل من جانب القوى المضـادة للامبريالية فى الكفاح من اجل السـلام والديمقراطيـة والتقدم الاجتماعى ٠

يعترف : بالدور الهام لوحدة العمل بين الحركتين النقابية والتعاونية فى هذا الصراع ويذكر بان التعاونيات والنقابات التى نشات اثناء صراع الجماهير المقهورة دفاعا عن حقوقها الاجتماعية والاقتصادية ضد الاستغلال والاحتكارات الراسمالية قد وحدت بينها وحدة الغرض التى تفتح آفاقا واسعة من الإمكانيات لأجل التعاون الشامل بينهما ٠

ويعتبر : ان فاعلية عمل التعاون ستزداد كثيرا إذا عملت متضامنة مع النقابات والمنظمات الأخرى العاملة من اجل الشعب ٠

ويؤكد : ان العمل المشترك المنسق من جانب التعاونيات والنقابات فى كل قطر وعلى المستويات الإقليمية والدولية يجب ان يكون موجها نحو الصراع لتحسين مستوى معيشة الجماهير العاملة العريضة تحسينا شاملا ، ونحو

*) Cf. International Co-operative Alliance, Twenty-fifth Congress Report, Warsaw 1972, London 1974, pp. 176 et seq.

الصراع ضد الإمبريالية والاستعمار ، ونحو مساعدة الدول النامية على نطاق وأسع من اجل السلام والتقدم الاجتماعى ·

ويوصى : جميع المنظمات التعاونية وكبار المسئولين بالحلف التعاونى الدولى باظهار روح التعاون والمساعدة المتبادلة مع المنظمات النقابية وسلطاتها المركزية وتوسـيع وتوثيق صلات الصداقة والعمل معهم على الصعيد القومى والإقليمى والدولى ، واستخدام جميع الطرق والوسائل لايجاد مناخ الثقة المتبادلة بين التعاونيـات والنقابات مما يؤدى الى قرارات منسـقة وتنفيـذ انشـطة مشـتركة فيما يتعلق بمشـكلات الحركتين النقابية والتعاونية ·

وكانت النتيجة العامة التى اسفرت عنها كل هذه المؤتمرات والندوات ان الحركة النقابية والحركة التعاونية لهما اهداف متماثلة هى العمل المتقدم الشامل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماهير ، وستكسب الحركتان مزيداً من القوة والفاعلية لو عملا معا بصورة أوثق ·

كذلك اسفرت النتائج عن أن الحركة التعاونية والحركة النقابية فى البلاد النامية ينبغى ان تكيفا اهدافهما وانشطتهما ـ التى تخضع اساسا لأفكار البلاد الصناعية ـ مع الموقف السـائد فى البلاد النامية ، ويعنى ذلك اتخاذ موقف جديد ونظرة واسـعة لأهدافها التى تتركز الآن بالنسبة للحركة التعاونيـة فى خدمة اعضائها الميسرين ماليـا نسـبيا ، وبالنسبة للحركة النقابية فى المفاوضة الجماعية لصالح اقلية العمال ، وكان التاكيد على وجوب أن تجد الحركتان موقفا إزاء الفقراء اى إزاء الجماهير من السـكان ·

ولا يوجـد فى الواقع سوى القليل من التعاون المنظم بين الحركتين ، بل على العكس نجد النقابات والتعاونيات فى كثير من الأقطار منفصلتان تنظيماً ·

ومازال بين الحركتين عامل من عدم الثقة ، وقد ترجع أسـباب ذلك فيما ترجع الى ان النقابات منحازة سـياسـيا فى الأغلب ، بينما تحاول التعاونيات عادة أن تبتعد عن السـياسة الحزبية وان القادة النقابيين يميلون الى التفكير والمناقشة على أساس من بناء ثلاثى الأطراف (الحكومة - أصحاب العمل - العمال) وهو اتجاه لا يعتاده التعاونيون ، وان أنشطة النقابات تركز عادة على مشكلات أصحاب الأجور بينما تتعامل الجمعيات التعاونيـة مع أقسام أخرى من الجمهور ، وبذلك تغطى طوائف أوسع من الشعب وقسما أكبر من المصالح ٠

وأيا كانت الصـعوبات التى قـد تعترض طريق التفاهم بين النقابات والتعاونيـات فإن هناك أسبابا عديدة مقنعة تدعو النقابات للاهتمام بدعم العمل التعاونى ٠

— فهى وسيلة لزيادة العضوية والولاء للنقابة عن طريق تقديم خـدمات تعاونيـة إضافية للأعضاء ٠

— تستطيع النقابات اكتساب المعرفة بطرق الإنتاج وإدارة الأعمال مما يتيح لها دعم موقفها إزاء أصحاب العمل ٠

— تستطيع النقابات إيجاد فرص عمـالة جديدة وبناء احتياطيات بشرية وماليـة تستخدمها فى تحسين حالة العمال وموقفهم ٠

— يمكن للنقابات أن تشكل أساسا للقوة الاقتصـادية وتكتسـب قوة فى اقتصاديات البـلاد مما يزيد بالتالى تأثيرها السياسى والاجتماعى وقوة مركزها ٠

— تسـتطيع النقابة من موقف القوة هذا أن تقوم بدور فى تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الشاملة فى البـلاد ٠

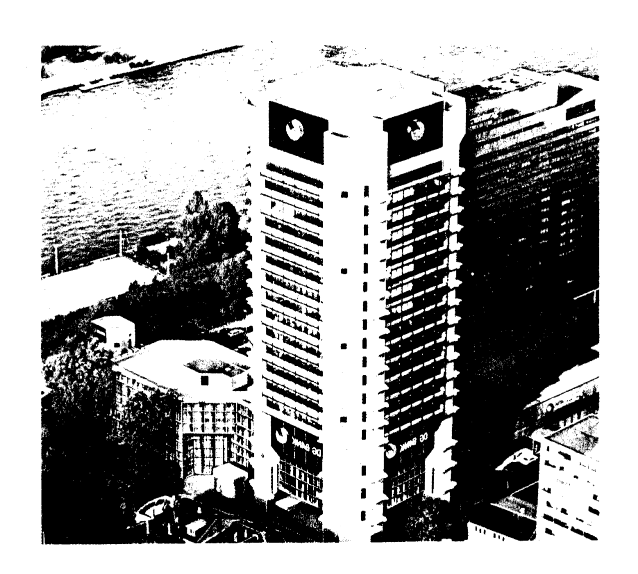


ويبدو من دراسة تقارير الندوات الدوليــة عن العمل النقابى التعاونى المشترك ان موقف المشاركين يتجه الى تاكيد اوجه التماثل بين الحركتين وأن العمل المشترك منْ جانبهما ضرورى ومرغوب فيه بغير دراسة تفصيلية للفروق بين التعاونيات والنقابات وما إذا كان التعاون بين الحركة النقابية والحركة التعاونيــة بأسرها ممكنا أم لابد من قصر حدود التعاون على اشكال معينة من التعاونيات بعد القيام ببحوث ودراسات تحليلية توضح أوجه الاختلاف بين النقابات والتعاونيات وأوجه الاتفاق ٠

ويسمح لنا هذا الاتجاه بتحديد الإمكانيات والحدود بطريقة واضحة فيما يختص بالعمل النقابى التعاونى المشترك ، ويسهم فى فهم اســباب ضعف التعاون نســبيا بين النقابات والتعاونيــات فى الماضى واقتصاره على بعض القطاعات فقط ، فإذا اوضحنا نظريا المجــالات التى للنقابات والتعاونيات فيها مصالح مشتركة امكن الإسهام فى تطوير انشطة تعاونية نقابية مشتركة جديدة ومثمرة ٠

وإذا كنا فى الفصول السابقة قد القينا بعض الأضواء على بنوك العمال وبنك النفع العــام ، فإننا نرجو ان نوجه النظر الى اننا سبق وألقينا المزيد من الأضواء فى بعض مؤلفاتنا عن بنك التعاون ، غير انه اتماما للفائدة ، وحتى تكون تجربة بنك النقابات ، وبنــك التعاونيات بأبعادها أمام البــاحثين والدارســين والمهتمين بشــئون التعاونيــات والنقابات ، فإننا نلقى فيما يلى بصيصا من الضوء على بنك التعاونيات(*) فى المانيا الغربيــة ٠

(*) نرجو التكرم بالرجوع الى كتابنا تنظيم وإدارة النشاط التعاونى فى عالم متغير ، الناشر مكتبة عين شمس عام ١٩٨٦ الفصل الخامس ويتضمن نشاط البنوك الشعبية وبنوك/رايفايزن والبنك التعاونى ، فيما بين صفحات ٥٤٧ ، ٥٨٠ ٠





يحتـل المركز الرئيسى لبنـك التعاون مبنيين شامخين فى مدينـة فرانكفورت بألمانيـا الإتحـادية ، كل مـن المبنيين يرتفـع ٤٠ طابقا !! ٠٠٠ والصورة أعلاه توضـح أحـد هذين المبنيين ٠

البنك التعاونى

يمارس البنــك التعاونى كل اعمال البنوك ، ومقره فى فرانكفورت ، وله حق إصدار السندات ، وقد انتشر نشاطه فى كافة انحاء المانيا ، وكذلك فى كثير من انحاء العــالم ، والبنك التعاونى يقف على رأس مجموعة من هيئة مصرفية تعاونيــة مؤلفــة من ثلاثة مجموعات ، ولذا فهــو مكلف بتنمية التعاون باسره ، وله ان يمارس الأعمال المصرفية المتصلة بصــفة مباشرة او غير مباشرة بهذه الوظيفة المصرفية ، ومن اهم اعماله فى هذا الإطار انه يقوم باعمال الوكالة فيما يتعلق بدعم وتحقيق السيولة النقدية فى النظام التعاونى الألمانى ، ويؤدى هذا النظام المصرفى اعمالا هامة فى الأسواق النقدية والإئتمانية والراسمالية فى المانيا والخارج ٠

وللبنك التعاونى شبكة هامة من الفروع والمكاتب ، والهيئات التابعة ، كما يمتلك اسهما فى مؤسسات مصرفية اخرى ، ومن خلال هذه المنافذ يؤدى خدمات كبرى للمتعاملين معه وللمنظمات التعاونية فى اهم المراكز المالية مثــل لوكسمبورج ، ولنــدن ، وزيوريخ ، ونيــويورك ، ولوس انجيلوس ، وريو دى جانيرو ، وطوكيو ، وهونج كونج ، وسنغافورة ، ويتعاون البنك التعاونى مع البنوك التعاونية المركزية والإقليمية فيما يختص بالإئتمان والاقتراض الخارجى ، ويعمل البنك التعاونى كمركز لإعادة الخصم ، وله فى هذا الصدد أن يصدر سنــدات وأذونات بغطاء وبغير غطاء لمبــلغ يعادل تعداد موارده المعلنة بخمسة عشرة مرة ، وهــو يمثــل المجموعة المصرفية التعاونية الألمانية فى اى كونسورتيوم قومى او دولى بصفة مدير او مدير مناوب أو عضو ٠

ومن خلال ملكية البنك التعاونى لأسهم فى المؤسسات المصرفية ذات الطابع الخاص فإنه يوســع دائرة نشــاطه الذى يمتد بهذه الطريقة الى

مجـالات الإئتمان العقارى وتمويل المصانع ، والتعامل فى الأسهم والسندات والاستثمارات والقيم المنقولة وغيرها ٠

ويسعدنى أن أسرد فيما يلى بعض المعلومات التى تلقيتها من السـادة المسـئولين بالبنك التعاونى بفرانكفورت فى اخر اكتوبر ١٩٨٦ ٠

جمعيات الإئتمان وقانون القروض :

ويهمنا أن نوضح فى هـذا المقام انه بالنسـبة لجمعيات القروض التعاونيـة ، التى تقدر ميزانيتها باكثر من ١٠ مليون مارك المانى (وهذا هو الحال لدى الغالبية العظمى من جمعيات القروض التعاونية) فان قانون القروض يلزم هيئة المراجعة بإجراء مراجعة سنوية ختامية بجانب المراجعة التعاونية الإجبارية ، ونعنى بذلك مراجعة التقرير السنوى الختامى لجمعية القروض التعاونية قبل عرضه على الجمعية العمومية لصياغة القرار ٠٠٠ وأنه لابد من مراجعة التقرير السنوى الختامى خلال الخمسة أشهر الأولى عقب انتهاء السنة المالية ، وفى حالة عدم وجود اية اعتراضات بعـد ظهور نتائج المراجعة تتم عندئذ الموافقة على التقرير السنوى الختامى بالتاشيرة التالية : « تمت المراجعة الإجبارية للمحاسبة ومسك الدفاتر والتقرير الخاص بالنشـاط التجارى طبقا لما ورد بالقـانون واللائحة » ٠

وفى حالة إبداء اعتراضات يتحتم عندئذ فرض قيود على إقرارها أو العمل على القضاء على اسبابها مع الإشارة الى اهمية علمنا بأن التاشيرة على الإقرار لا تعنى الحكم على الوضع الاقتصادى للجمعية التعاونية والنظم السـائدة فى إدارة شئونها ، وإنما تعنى مجرد الإشارة الى مضمونها الخاص بمطابقة المحاسبة ومسـك الدفاتر والتقرير السـنوى الختامى والتقرير عن نشـاطها التجـارى لما ورد بالقوانين واللائحة من بنود ٠

تعاونيات الائتمان والسلع والخدمات
فى جمهورية المانيا الإتحادية

تعاونيات الائتمان والسلع والخدمات في جمهورية ألمانيا الإتحادية

المستوى	تعاونيات السلع والخدمات الزراعية	البنـــــوك	تعاونيات السلع والخدمات غير الزراعية
المستوى القومي	**٤ مراكز تعاونية قوميـة :** – مركـز رايفزن الألمانى للمسـلع فرانكفورت (توريدات زراعيـة) – مركز الألبان الألمانى – هامبورج (البـان ومنتجاتها) . – مركز النبيذ الألمانى لتعاونيات زراع الكروم – بون (تسويق النبيذ) – الاتحاد العام لمربى المواشى ومنتجى الفاكهة والخضر – بون (تسويق الفاكهة والخضر) المبيعات السنوية ٣ر٤ بليون مارك ٤ر١ بليون دولار	بنك التعاونيات الألمانى – فرانكفورت مجموع الأصـــول (لمجموعـة البنـــك) ٢ر٨٣ ليون مارك = ٤ر٢٦ بليون دولار **مؤسسات ماليـة متخصصة تقوم بعملياتها على النطاق القومى :** – البنك العقارى للتعاونيات الألمانية ، هامبورج وبرلين (رهون عقارية) – البنـك العقارى بميونخ – ميونخ (رهـون عقارية) . – صندوق التوفير للمبانى بولاية شوابش هول – (قروض للمبانى) . – شركة اتحاد الاستثمار . فرانكفورت (شركة على النظام التبادلى) – شركة التمين R + V (تأمينات) – بالإضـافة الى العديد من المنشـآت الماليـة المتخصصة .	**١٢ مركزا تعاونيا قوميا :** – مركز اديكا – هامبورج (مركز مشـتريات لتجارة الأغذية بالتجزئة) – مركز **REWE** كولونيا (مركز مشتريات لتجارة الأغذية بالتجزئة) – مركز تمويل **REWE** كولونيا (مركز تمويل تجار الأغذية بالتجزئة) – الاتحاد المركزى لأصحاب المخابز ومصـانع الحلوى الألمان – باد هونيف (مركز للخبازين ومنتجى الحلوى) – الجمعية التعاونية المركزية الاتحادية للنقل البرى – فرانكفورت وغيـــرها : المبيعات السنوية ٨ر٢٥ بليون مارك ٢ر٨ بليون دولار
المستوى	**٥٣ مركزا تعاونيا إقليميا :** ١١ جمعية تعاونية عامة . ١٤ مركزا لتسويق الألبان والبيض .	**٨ بنوك تعاونية إقليمية :** بنك رايفيزن المركزى لولاية باير ميونيخ . – البنك الشعبى لولاية باير مويخ .	**٨٤٨ جمعية تعاونية محلية وإقليمية للســلع والخدمات :** – ٦٨ تعاونية شراء لتجارة الأغذية بالتجزئة

المستوى			
الإقليمى	٩ مراكز لتسويق الماشية واللحوم · ٦ مخازن للنبيذ (مركزية) · ١٣ مركزا تعاونيا متنوعا · المبيعات السنوية ٥ر٣٥ بليون مارك ٣ر١١ بليون دولار	ـ البنك المركزى للتعاونيات بشتوتجارت · ـ بنك التعاونيا لشمال ألمانيا ـ هانوفر · ـ بنك رايفيزن المركزى فى كورهسن ـ كاسل · ـ البنك المركزى للتعاونيات بجنوب غرب ألمانيا ـ فرانكفورت · ـ البنك المركزى للتعاونيات بغرب ألمانيا ـ دسلدورف · ـ بنك السار المركزى لتعاونيات السار ـ ساربروكن · مجموع الأصول ٠ر٣٢ بليون مارك ٢ر٢٩ بليون دولار	ـ ٣٧ تعاونية شراء لتجارة التجزئة ـ غير الأغذية · ـ ٢٢٤ تعاونية شراء لتجارة الأغذية · ـ ١١٩ تعاونيات شراء للحرفيين ـ متنوعة · ـ ٣٢٤ تعاونية شراء لتجارات ومهن أخرى · ـ ٧٦ تعاونية للنقل · المبيعات السنوية ٣ر٥٣ بليون مارك ٩ر١٦ بليون دولار عدد الأعضاء ٠٠٠ر٢٦٢ عضو ·
المستوى المحلى	٦٥١١ **تعاونية للتجارة والخدمات :** ٢١٢٤ بنكا تعاونيا تعمل فى تجارة السلع · ٨٧٩ تعاونية شراء وتسويق · ١١٦٧ تعاونية تصنيع الألبان ومنتجاتها · ٢٤٤ تعاونية لتسويق المواشى · ١١٧ تعاونية لتجهيز وتصنيع الفاكهة والخضر ٣٢٧ تعاونية لزراعة الكروم · ١٦٥٣ تعاونية للتجارة والخدمات المتنوعة · المبيعات السنوية ٩ر٤٣ بليون مارك ٩ر١٣ بليون دولار عدد الأعضاء ٨ر٣ مليون عضو ·	٣٧٠٧ **بنوك تعاونية محلية :** بما فيها بنوك تعمل فى ميدان السلع والتجارة · جمعيات إئتمان لموظفى السكك الحديدية والبريد · جمعيات إئتمان لموظفى الحكومة · بنوك إئتمان للبيع بالتقسيط · مكاتب البنوك = ٦٠٠ر١٩ مجموع الأصول ٠ر٣٩٠ بليون مارك ٨ر١٢٣ بليون دولار الأعضاء ١٠ ملايين عضو ·	

جميع المبيعات لغاية ١٩٨٤/١٢/٣١ الدولار = ١٥ر٣ مارك مجموع أصول الجهاز المصرفى التعاونى فى جمهورية ألمانيا الإتحادية ٤٧٧ بليون مارك = ٤ر١٥١ بليون دولار ·

ملحوظة : الدولار = ٨٦ر١ مارك ألمانى فى أكتوبر ١٩٨٦ وفى ضوء ذلك يمكن تقدير حجم التعامل ومجموع الأصول ·

وبمقارنة المراجعة الختامية بالمراجعة طبقا لقانون التعاونيات يتضح ان المراجعة طبقا لقانون التعاونيات ابعد مدى ، اذ يتلخص الهدف من إجراء المراجعة فى الحكم على إدارة شئون الجمعية التعاونية ذاتها بجانب التأكد من سلامة ظروفها الاقتصادية وحالتها المالية ومصادر تمويلها وقدرتها على الدفع والسداد وعائداتها واقتصادياتها ، فلا يعد النجاح الاقتصادى وحده معيارا او مقياسا لحكم المراجع ، وانما يتعين على المراجع ان يتأكد من مدى تنفيذ الجمعية التعاونية للغرض الذى انشئت من اجله وتشجيع اعضاءها على الكسب والاستثمار ، إذ ان المسئولين عن إدارة شئونها قد يحيدون عن النظم واللوائح باتباع اساليب سياستهم وانماط سلوكياتهم التجارية العقيمة ، مما قد يعرض تنفيذ مهمة التشجيع على الاستثمار والعمل على تنميته للخطر ، وتتلخص مهمة المسئولين عن إدارة شئون الجمعية التعاونية - كما حددتها النظم واللوائح - فى تأمين سلامة العمل على تشجيع الأعضاء - على المدى البعيد على الاستثمار ومن وجهة النظر هذه تتضح الأهمية الخاصة لتجهيزات الجمعية التعاونية ومنشاتها وتكوين رأسمالها الذاتى والحفاظ على مقوماتها وملاءمة سياستها التجارية وفق الظروف السائدة بالأسواق ، ولذلك فإن امتداد مراجعة الشئون الإدارية ليس مقصورا على الشئون الإدارية ذاتها فحسب باعتبارها مؤسسة وتنظيما ، وإنما يشتمل ايضا نشاط المسئولين عن إدارة شئونها ووحداتها التنظيمية والنظم واللوائح التى يطبقها المسئولون عن الشئون الإدارية فى ممارسة وظيفتهم الإشرافية والقيادية .

وعادة لا يتلخص الهدف من المراجعة الصحيحة فى إجراء ابحاث فردية بغية الإبلاغ عن حالات الاختلاس وفى مراعاة النظم واللوائح المتبعة فى العمل ، والعملات الحرة والأسعار وفى الشروط الواردة بعقود التأمين وكذلك اللوائح والنظم الأخرى التى تشرف على تنفيذها هيئات اخرى

(مثـلا : كل ما يتعلق بالمجالات الفنية والصحية) ٠ وعلى المراجع أن يتأكد بنفســه ـ عن طريق توجيه الأسئلة الى المسئولين ـ عن مدى الإلمام بهذه اللوائح وتلك النظم ، وما هى الإجراءات الكفيلة بضرورة اتباعها وفى حالات التعرف ـ أثناء إجراء عملية المراجعة ـ على بعض مظاهر القصور الجوهرية من جانب الهيئات المختصة ـ يتحتم عندئذ التوســع فى نطاق المراجعة ، مع الأخذ فى الاعتبار اللوائح والنظم الخاصة بالضرائب أثناء إجراء عملية المراجعة ، ويتعين القيام بإجراء أبحاث ضريبية خاصة عندما تدعو الضرورة الى ذلك ، سواء كان ذلك بسبب ما تم التوصل إليه خلال إجراء المراجعة من نتائج ، أم بناء على ما صدر من الهيئة من تعليمات ٠

كما يمكن للهيئة أو يتعين عليها ـ فى إطار التزامها بالعمل على توفير رعايتها ـ القيام بإجراء مراجعة غيــر عادية بجانب المراجعــة العادية ، إلا أنها مقصورة على مجالات معينة ، منها على سبيل المثــال : مراجعــة القروض الخاصة ، النظام الداخلى للرقابة ، حركة الودائع ، ومدى السيولة النقدية ، المعاملات المالية ، الإستثمارات ، إجراءات الشئون الإدارية ٠٠٠ الخ ، وتتم عملية المراجعــة بحجمها وتعد التقارير وفقا لما تصــدره الهيئة من تعليمات ٠

فضلا عن وجود عمليات أخرى خاصة للمراجعة تتم بمقتضى النظم واللوائح القانونية ، منها على سبيل المثال : حالات مراجعة التأسيس ، تقارير تصفية بعض الجمعيات التعاونيــة ، تقارير خاصة بتحويل إحدى الجمعيات التعاونيــة الى شركة مســاهمة ، كذلك بغض النظر عن حالات المراجعة الخاصة التى تجرى بناء على تكليف صادر من الجمعية التعاونية ذاتها (مثلا : حالات مراجعة التنظيم ، حالات مراجعة المخالفات ، حالات مراجعة اقتصادياتها ، حالات مراجعة تقييمها) ٠

وقد أصدرت المانيــا فى الآونة الأخيرة قانونا من شأنه تعيين مديرين على رأس كل نشاط مصرفى ، يقومان بتوزيع المسئوليات فيما بينهما ،

وقبل ان يتخذ احدهما أى قرار ، عليه ان يرجع الى زميله ليتعرف على رايه ويحصل على موافقته ، وذلك ضمانا لسـلامة القرارات التى تتعلق بمصالح المودعين والمتعاملين ، وهذا الأسلوب يطلق عليه « مبدأ الأربعة عيـون - " Principle Of Four eyes » خاصة وان من الأمور المتعارف عليها انه إذا حدث أى خطأ فى الجمعيات التعاونية فإن هذا الخطأ ينسب أساسا الى النظام التعاونى !! ... بينما لو حدث نفس الخطأ فى أى نشاط آخر مماثل فلا ينسب إلا للأفراد !! ... وأسلوب الأربعة عيون الذى اتخذته المانيا هو من اجل الحرص والحفاظ على سمعة النظام المصرفى بصفة عامة والنظام المصرفى التعاونى بصفة خاصة .

وتختص كل ولاية على حـدة بجمهورية المانيـا الإتحادية بمنح حق المراجعة وإشرف الدولة على هيئات مراجعة التعاونيات .

ويمنح حق المراجعة الى الهيئة عن طريق السلطة العليا المختصة بالولاية (وزير الاقتصـاد) التى تقع الهيئة فى نطـاق اختصاصاته ، ويشترط لمنح حق المراجعة أن تقدم الهيئة ضمانا بقدرتها على تنفيذ الواجبات المكلفة بها وفقا للقانون . وعلى سبيل المثال يجب أن يكون لدى الهيئة العـدد الكافى من المراجعين الجديرين والجهـاز الإدارى اللازم وكذلك الأساس الاقتصادى السليم .

وفيما يتعلق بإشراف الدولة فقد نص القانون على أن سلطة الولاية العليا المختصة يحق لها التأكد عما إذا كانت هيئات المراجعة تقوم فعلا بتنفيذ الواجبات والأعمال المكلفة بها .

ولعل من الأهمية بمكان ونحن نختتم هذا البحث أن نوجه النظر الى أساليب الرقابة الفعالة التى وضعتها المانيا الإتحادية فيما يتعلق بالتأكد من

إتمام كافة اوجه النشاط التعاونى وفقا للخطط الموضوعة وباعلى قدر ممكن من الكفاءة ، وبحيث يمكن من خلال هذه الأساليب كشف الإنحرافات فور حدوثها بل اكثر من هذا التنبؤ بالأخطاء المحتمل وقوعها والعمل مسبقا على تجنبها ، الأمر الذى يحدونا الى ان نامل فى ان تتبنى الحركة التعاونية فى مجتمعنا العربى المعاصر تطبيق المفاهيم السليمة للرقابة حيث أن هذه الأساليب تتطلب وضوح الخطط والهيكل التنظيمى للجمعية ومعرفة طبيعة العلاقات والتفويضات الممنوحة الى كل فرد حتى يتمكن من تحقيق العمل المسـنود إليه فى إطار الخطة العامة والتى ينبغى على الجميع ان يتضافروا من اجل تحقيقها حتى تسـاير الحركة التعاونية العربيـة المفاهيم الصحيحة لتطبيق ثمرات فكر الثورة الإدارية المعاصرة التى استطاعت بموجبها الحركات التعاونية فى الدول المتقدمة ان تقود عملية التنمية وتحقق الرخاء والإزدهار ليس فقط لأعضائها ، بل ايضا للمجتمع الذى تعيش فيه ·

والأمل ان نستفيد من تجارب الدول المتقدمة الأخرى وأن يتم التقاء الحركة النقابية مع الحركة التعاونية لما فيه خير الغالبية العظمى من المواطنين بصفة عامة واعضاء النقابات والتعاونيات بصفة خاصة ·

ندعو الله سبحانه وتعالى ان يسدد خطانا لما فيه خير مصر وخير امتنا العربيـة ·

والله ولى التوفيـق ؟

فهرس

الصفحة

الصفحة

الفصـــل الرابـــع

البـــاب الثانى

الفصـــل الأول

الفصـــل الثـــانى

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الفصـل السادس

الفصـل السـابع

الصفحة

البــاب الرابع

البــاب الخامس

الصفحة

الصفحة

الصفحة



رقم الإيداع بدار الكتب القومية ٨٦/٧٧٤٥
ترقيم دولى ٦ ـ ٠٠٩١ ـ ٠٧ ـ ٩٧٧

المطبعـة العالميــة
١٦ ، ١٧ شارع ضريح سعد ـ القاهرة ت ٣٥٤٩٣١٧